

مختارات ميريت

# ضحايا العولمة

ميريت

جوزيف ستالينز

ترجمة: لبنى الريدي

تقديم: د. جلال أمين



ضحايا العولمة

مكتبة العالمية  
جوليف مستجلبات  
ترجمة: لينا الفريدي  
الطبعة الأولى: ٢٠٠٦ .  
(٤) دار ميريت  
١ (ب) شارع قصر النيل، القاهرة  
تليفون / فاكس: ٥٧٩٧٧١٠ (٢٠٢)  
www.darmerit.com  
merit56@hotmail.com

الكتاب : أحمد السيد

المدير العام : محمد هاشم

رقم الإيداع: ٢٠٠٥/٨٥٣٨

التراخيص الدولية: 977-351-277-9

جوزيف ستجليتز  
ترجمة: لبنى الريدي

# ضحايا العولمة

دار ميريت  
القاهرة ٢٠٠٦



## هذا الكتاب

هذا الكتاب من أهم الكتب الاقتصادية التي صدرت خلال الأعوام العشرة الأخيرة على الأقل، ومستظل في رأيي تحتل مركزا خاصا بين الكتب التي تتناول موضوع العولمة، لمدة طويلة في المستقبل. وهو كتاب يهتم الاقتصاديين والسياسيين والمشغلين بالعلاقات الدولية ومستقبل دول العالم الثالث على السواء، لأنه يمس بعضا من أكثر مشكلات العلاقات الدولية حيوية، وأشدّها التصاقا بمصير هذه الدول.

والكتاب فوق هذا، مكتوب بأسلوب شائق وغير معقد ويكاد يخلو خلوا تاما من المصطلحات المبهمة التي يصعب على القارئ غير المتخصص فهمها. فلو كان علي أن أختار بعض الكتب القليلة لأرشحها للترجمة إلى العربية لما ترددت في اختيار هذا الكتاب الممتاز ليكون في مقدمتها. وأنا أؤكد على تلاميذي الذين يدرسون موضوع التنمية الاقتصادية ضرورة قراءة هذا الكتاب. لهذا سررت إذ علمت بقيام الأستاذة لبنى الريدي، المترجمة القديرة، بترجمة الكتاب إلى العربية ورحبت بأن أقوم بتقديمه بإيجاز إلى القارئ العربي.

مؤلف هذا الكتاب "جوزيف استجليتز" Joseph Stiglitz اقتصادي أمريكي شهير، حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد في سنة ٢٠٠١. وقد قضى الجزء الأكبر من حياته المهنية أستاذا وباحثا أكاديميا، حتى لا تكاد أن تكون هناك جامعة أمريكية واحدة من جامعاتها الكبرى وأكثرها عراقة، لم يشغل فيها استجليتز كرسي الأستاذية. ثم اختاره الرئيس الأمريكي السابق كلينتون عضوا ثم رئيسا لمجلس مستشاريه الاقتصاديين، ثم شغل في أواخر التسعينيات منصب كبير الاقتصاديين في البنك الدولي، وكأنه يقبل هاتين الوظائفين الأخيرتين أراد أن يرى بعينه ويلمس بيده كيف تتم صياغة السياسات الاقتصادية في الواقع بعد أن ظل لسنوات طويلة غارقا في العمل

الأكاديمي، يفكر في النظريات ويصوغ الأفكار التي قد تكون بعيدة عما يجري في الحياة الواقعية.

من المؤكد، كما يتضح لدى قراءة هذا الكتاب، أن ما رآه استجلتيز في الحياة الواقعية لم يعجبه، وهو ما يتضح أيضا من العنوان الذي اختاره له. فما هو هذا الذي يغضب استجلتيز في العولمة؟ وماذا قال في نقد المؤسسات المالية الدولية الكبرى مما أثار عليه السخط الشديد والهجوم الحار من جانب رجال صندوق النقد الدولي؟

أما العولمة فاستجلتيز يرى بحق أن العولمة لا يمكن اعتبارها خيرا مطلقا ولا شرا مطلقا، وهي على أي حال شيء حتمي لا فرار منه. ولابد أن نستق مع استجلتيز في هذا، فالعولمة فيما يبدو هي النتيجة الطبيعية للتطور التكنولوجي، والتطور التكنولوجي بدوره نتيجة طبيعية لذلك الحافز القوي الكامن في الإنسان ويدفعه باستمرار إلى محاولة اكتشاف أية وسيلة جديدة من شأنها تخفيف أعباء الإنتاج ومشاق الصراع من أجل الحياة. هذا التطور التكنولوجي لابد أن يؤدي، ببطء أحيانا ويسرعة أحيانا أخرى، إلى مزيد من التقارب بين الناس (ولو تقاربا ماديا بحثا) وتضاؤل المسافات الفاصلة بين الأمم (المسافات المادية وغير المادية)، وهذا لابد بالضرورة أن يكون خيرا من بعض النواحي وشرا من نواحي أخرى.

العولمة، أو بتعبير أدق، الارتفاع المستمر في معدل العولمة، هي إذن فيما يبدو لي، ظاهرة طبيعية مثل هبوب الريح، وهبوب للريح قد يساعد القارب الشراعي على الوصول إلى هدفه بسرعة أكبر وعناء أقل، ولكنه أيضا قد يؤدي إلى التهلكة. النتيجة تتوقف على عدة أمور، ليس فقط على قوة الريح، بل وأيضا على حجم القارب ووزنه، ونوع الشراع المستخدم ومدى ملائمة، وربما الأهم من هذا وذلك، كفاءة الملاح وذكاؤه. لابد إذن أن نستق مع استجلتيز عندما يقول إن المهم في تحديد النتيجة الصافية للعولمة هو مدى كفاءة الإدارة (management) بأوسع معاني "الإدارة" بالطبع، أي كيفية التعامل مع الظاهرة والتحكم فيها وتوجيهها الوجهة المطلوبة.

لكن الجزء الأكبر من الكتاب، وعلى الرغم من عنوانه، لا يناقش العولمة بوجه عام، بل طريقة تعامل المؤسسات المالية الدولية، وبالذات صندوق النقد الدولي، مع مقتضيات العولمة، أو بعبارة أخرى المكونات



الاقتصادية للعولمة، أي حركة السلع والخدمات (التجارة) وحركة رؤوس الأموال، من معونات وقروض استثمارات. وفي رأي استجليتز، وهذا هو السذي أثار الدنيا وجلب كل هذا الاهتمام بالكتاب، أن صندوق النقد الدولي بطريقة إدارته للعولمة، قد عاث في الدنيا فسادا، وأن تدخله في دولة بعد أخرى من الدول التي اضطرت إلى اللجوء إليه، لم يأت إلا بالكوارث الاقتصادية والاجتماعية.

في رأي استجليتز أن الضحية الأساسية لهذه الكوارث هم فقراء العالم الثالث، لا أغنيائه وأولي الأمر وأصحاب النفوذ فيه. فهؤلاء الفقراء هم الذين يتحملون مغبة سياسات الصندوق سواء في صورة قبض يد الدولة عن التدخل لصالحهم، وإلغاء أو تخفيض ما يقدم من دعم السلع والخدمات الضرورية من صحة وتعليم وسكن. الخ، أو شيوع البطالة، وارتفاع أسعار الواردات الضرورية، أو زيادة معدلات الضرائب وفاء بديون لم تكن لها ضرورة، أو تخفيضا لعجز في الموازنة ليس من المصلحة دائما تخفيضه.. الخ

صندوق النقد الدولي لا يريد أن يعترف، كما يقول استجليتز، بأن الاعتماد على قوى السوق ليس دائما هو الحل الأمثل، ولا يريد أن يعترف بأن هناك حالات كثيرة تستوجب تدخلا من جانب الدولة لإصلاح ما أفسده السوق، أو لمسد الثغرات التي تركها السوق دون علاج، أو باستخدام مصطلحات النظرية الاقتصادية، لمواجهة "نقائص السوق" (market imperfections) وحالات "فشل السوق" (market failure).

يرى المؤلف أن الخصخصة (أي بيع مشروعات القطاع العام) قد تؤدي في بعض الحالات (وعلى الأخص إذا بيعت للأجانب) إلى أضرار أكبر من نفعها، كما أن الانتقال من نظام التخطيط وتدخل الدولة الصارم إلى نظام السوق، كما حدث بعد سقوط الشيوعية، يجب أن يجري ببطء وبحذر، وإلا دفعت الدولة ثمننا باهظا في صورة انخفاض شديد في معدل النمو وزيادة نسبة الفقراء والمعوزين، وارتفاع معدل البطالة، وشيوع الفساد، وهو ما حدث بالفعل في روسيا وبعض بلاد أوروبا الشرقية الأخرى نتيجة تطبيق نصائح صندوق النقد الدولي الذي أوصى بسياسة "العلاج بالصدمة" (shock therapy). ويرى استجليتز أن نجاح الصين حيث فشلت روسيا في الانتقال من نظام تدخل الدولة إلى نظام السوق، يرجع إلى هذا للترج

والحذر للذين التزمتهما الصين، فحققت تلك المعدلات الباهرة في النمو، ولم تحدث مآسي اجتماعية بالدرجة التي شهدها روسيا ودول أخرى في أوروبا الشرقية.

ولكن استجليتزر لا يلقي باللوم والمسئولية على صندوق النقد فيما حدث في روسيا وأوروبا الشرقية فقط، بل يرى الصندوق مسئولاً عن حالات فشل كثيرة في العالم، من الأرجنتين إلى أفريقيا إلى شرقي آسيا. فحيث تدخل الصندوق وقعت أخطاء اقتصادية فادحة، وكان وقعها أفدح على فقراء هذه الدول جميعاً.

استجليتزر يكتب هذا بلغة بالغة الوضوح وأسلوب بالغ السلاسة، ومن ثم فمن السهل على غير المتخصصين في الاقتصاد استيعاب كل ما يقول. بل هو فضلاً عن هذا يستخدم أحياناً أسلوباً شخصياً في الكتابة يجعل الكتاب أقرب إلى قلب القارئ من المؤلف في الكتابات الاقتصادية. إن كل المعلومات التي يستخدمها مصدرها خبرة شخصية مباشرة وليست مستمدة من تجارب الآخرين، أو مما يقوله أو يكتبه غيره من المراقبين. وهو يمزج تحليله الاقتصادي ببعض المشاهدات للشخصية التي تضيء جاذبية على ما يقول.

لا عجب إذن أن أعيد طبع هذا الكتاب عدة مرات في الفترة الوجيزة التي انقضت منذ صدوره في سنة ٢٠٠٢، كما أعادت نشره دار بنجرين Penguin البريطانية التي تتمتع كتبها بدرجة عالية من الانتشار. فما أجدد أن تساح هذه الفرصة أيضاً للقارئ العربي الذي تعرضت بلاده لكثير من المآسي الاقتصادية التي يصفها ويحللها هذا الكتاب بمهارة فائقة.

القاهرة ٢٨ يناير ٢٠٠٥

د. جلال أمين

## المقدمة

في عام ١٩٩٣ تركت الجامعة لأتضم لمجلس المستشارين الاقتصاديين التابع للرئيس بيل كلينتون - وهي لجنة من ثلاثة من الخبراء يعينهم الرئيس لتقديم الاستشارات الاقتصادية لمؤسسات السلطة التنفيذية الأمريكية . بعد كل تلك السنوات التي قضيتها في التدريس والأبحاث، كانت المرة الأولى التي أغامر فيها حقاً في عالم متخذي القرار - ويتعبير أكثر دقة : في عالم السياسة. وبعد ذلك، انتقلت إلى البنك الدولي في عام ١٩٩٧، حيث شغلت منصب النائب الأول لرئيس البنك، لمدة ثلاث سنوات تقريباً، قبل أن أترك البنك في يناير ٢٠٠٠. لم أكن أستطيع أن أختار فترة أكثر جاذبية وإثارة لدخول مجال صنع القرار. لقد كنت في البيت الأبيض عندما بدأت روسيا التحول من الشيوعية، وكنت أعمل في البنك الدولي أثناء الأزمة المالية التي انطلقت من شرق آسيا، في عام ١٩٩٧، ثم امتدت إلى العالم كله. لقد كنت دائماً مهتماً بالتنمية الاقتصادية، وما رأيته غير أفكار جديراً عن كل من العولمة والتنمية. لقد كتبت هذا الكتاب لأنني اكتشفت وتحققت مباشرة، عندما كنت في البنك الدولي، من الأثر المدمر الذي يمكن أن يكون للعولمة على البلدان النامية ، وخاصة على الفقراء في تلك البلدان. إنني أدرك أن العولمة - أي إلغاء الحواجز أمام التجارة الحرة وتكامل الاقتصادات الوطنية - يمكن أن تكون قوة خيرة وأن يكون لديها " القدرة " على إثراء كل سكان الكرة الأرضية، خاصة الفقراء. لكنني اعتقد أيضاً أنها لكي تحقق ذلك، حقيقية، يتعين مراجعة الطريقة التي تتم بها إدارتها مراجعة جذرية، خاصة الاتفاقيات التجارية الدولية التي لعبت دوراً كبيراً في إلغاء الحواجز التجارية، والسياسات التي فرضت على البلدان النامية في إطار عملية العولمة.

لقد كرست وقتاً طويلاً كأستاذ جامعي في البحث والتفكير الدقيق حول المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي اشتغلت بها أثناء تلك السنوات المبع

فني واشنطن. واعتقد أن من المهم تناول هذه المشكلات دون تحيز أو انفعال، وذلك بترك الأيديولوجيا جانبا، وفحص الوقائع لتحديد أفضل قرار يتعين اتخاذه. أثناء وجودي في البيت الأبيض كعضو ثم كرئيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين (وهي لجنة من ثلاثة من الخبراء يعينهم الرئيس لتقديم الاستشارات الاقتصادية لمؤسسات السلطة التنفيذية الأمريكية)، ثم في البنك الدولي، تأكدت من أن القرارات تتخذ غالبا على أسس أيديولوجية وسياسية - وبالطبع لم يكن الأمر مفاجأة لي. ونجم عن ذلك العديد من المبادرات الناقصة، والعاجزة تماما عن حل المشكلات، لكنها تتفق مع مصالح أو قناعات أصحاب السلطة. لقد نصح بيير بورديو، المثقف الفرنسي، المسؤولين السياسيين بأن يتصرفوا أكثر كجامعيين - أي أن يقوموا حوارا علميا مبنيا على الوقائع والأرقام. لكن للأسف، ما يحدث في الغالب هو العكس: يصبح الجامعيون، عندما يضعون التوصيات مسيسين، ويلوون الحقائق لتتناسب مع أفكار المسؤولين.

إن كان عملي الأكاديمي لم يقم بإعدادي لكل ما قابلته في واشنطن، فإنه على الأقل قام بتكريني مهنيا. قبل أن ادخل إلى البيت الأبيض كنت أوزع وقت بحثي وكتاباتي بين الاقتصاد الرياضي البحت (الذي ساهمت في تطوير أحد فروع، وسمي منذ ذلك الحين "اقتصاد المعلومات") وبعض مجالات الاقتصاد التطبيقي، خاصة القطاع العام والتنمية والسياسة المالية. لقد أمضيت أكثر من خمسة وعشرين عاما أكتب عن موضوعات مثل الإفلاس وقيادة للشركة" والانفتاح والوصول إلى المعلومات (وهو ما يسميه الاقتصاديون "لشفافية"). وكانت تلك هي المشكلات الحاسمة عند اندلاع الأزمة المالية العالمية عام ١٩٩٧. كما شاركت أيضا منذ ما يقرب من عشرين عاما في مناقشات وحوارات بشأن تحول الاقتصادات الشيوعية إلى اقتصاد السوق. لقد بدأت تجربتي في هذا الموضوع عام ١٩٨٠، عندما ناقشت القضية لأول مرة مع القادة الصينيين، حيث كانت الصين قد بدأت تنوجه في هذا الاتجاه. لقد ساندت بقوة للتناول التدريجي الذي تبناه الصينيون، وهي السياسة التي أثبتت مزاياها خلال العقدين الماضيين. كما استندت بشدة إستراتيجيات الإصلاح المتطرفة، مثل "علاج الصدمة"، التي فشلت بشكل مزمى في روسيا وبعض بلدان الاتحاد السوفيتي السابق.

ويعود التزامي بالتنمية إلى أبعد من ذلك: إلى السنوات التي عملت فيها أستاذًا جامعيًا في كينيا، في الفترة من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٧١. وكانت كينيا قد حصلت على استقلالها منذ وقت قريب (١٩٦٣). لقد استوحيت بعض أكثر أعمالي النظرية أهمية مما رأيت هناك. كنت اعرف أن كينيا تواجه تحديات خطيرة، لكنني كنت أمل في إمكانية عمل شيء لتحسين مصير مليارات الأشخاص في هذا العالم الذين يعيشون، مثل الكينيين، في الفقر المدقع. قد يبدو الاقتصاد كفرع من فروع العلم جافًا ولا يفهمه إلا الخاصة، لكن، في الحقيقة، تستطيع السياسات الاقتصادية الحكيمة أن تغير حياة هؤلاء الفقراء. واعتقد أن الحكومات تحتاج - وتستطيع - أن تتبنى سياسات تساعد بلادها على النمو، على أن تضمن هذه السياسات أيضًا توزيعًا أكثر عدلًا لثمار النمو. واكتفى بذكر مثال واحد، إني أؤمن بالخصخصة (مثل بيع احتكارات الدولة لشركات خاصة)، لكن فقط إذا ساعدت الخصخصة هذه الشركات على أن تصبح أكثر فاعلية وأن تخفض الأسعار بالنسبة للمستهلكين. وتكون فرص تتطور هذه الشركات في هذا الاتجاه أكبر إذا كانت السوق تنافسية، وهو أحد الأسباب التي تجعلني أساند السياسات القوية للمنافسة.

إن السياسات التي ناديت بها، سواء في البنك الدولي أو البيت الأبيض كانت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بعملتي السابق في مجال الاقتصاد، وهو عمل نظري إلى حد بعيد، يتناول في جزء كبير منه "عيوب السوق" - الأسباب التي تجعل الأسواق لا تعمل بالشكل المثالي الذي تؤكد النماذج المفردة في التبسيط، المعتمدة على مسلمة المنافسة والمعلومات للخالية من العيوب. كما استوحيت أيضًا أعمالي عن اقتصاد المعلومات، خاصة عن "حالات عدم تماثل المعلومات" - التباين المعلوماتي بين الأجبر مثلًا وصاحب العمل، وبين المقرض والمقرض، وبين المؤمن عليه وشركة التأمين. إن حالات عدم التماثل تلك موجودة في كل مكان في كل الاقتصادات. لقد وضعت هذه الأعمال القواعد لنظريات أكثر واقعية لسوق العمل والأسواق المالية، وذلك بتفسير لماذا توجد بطالة، مثلًا، ولماذا، في أغلب الأحيان، لا يستطيع من هم في أشد الاحتياج إلى الائتمان الحصول عليه - أي يكون هناك تقنين للائتمان"، على حد قول رطانة الاقتصاديين. كانت النماذج المعيارية، التي يستخدمها علماء الاقتصاد منذ أجيال، تصر على أن الأسواق تعمل بشكل

مثالي - بل كان بعض هذه النماذج ينفي وجود بطلالة حقيقية، أو يدعي أن السبب الوحيد للبطلالة هو المستوى المرتفع جدا للأجور، ومن ثم يكون العلاج يداخلة هو خفض الأجور. إن لقتصاد المعلومات، بفضل تحليلاته الأفضل لأسواق العمل ورأس المال والإنتاج، قد أتاح بناء نماذج للاقتصاد الجمعي شكلت أساسا لتحليل أكثر عمقا للبطلالة، نماذج فسرت التقلبات - فترات الركود والكساد - التي عرفت الرأسمالية منذ بداياتها. إن لهذه النظريات نتائج عملية قوية، وبعضها واضح تماما بالنسبة لأغلبية الذين يتعاملون مع العالم الحقيقي: مثل أن رفع سعر الفائدة لمستوى مبالغ فيه يعرض الشركات ذات المديونية الكبيرة لخطر الإفلاس، مما يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد. وبينما كنت اعتقد أن الوصفات النابعة من تلك النظريات واضحة تمام الوضوح، فإنها كانت كثيرا ما تصطدم مع الوصفات التي يصير عليها صندوق النقد الدولي.

إن وصفات صندوق النقد الدولي التي تعتمد جزئيا على فرضية، تجاوزها الزمن، تقول أن السوق يصل تلقائيا إلى أكثر النتائج فاعلية. ولا تسمح هذه الوصفات بالتدخلات المستحبة في السوق من قبل الحكومة، وهي إجراءات تستطيع أن تقود النمو الاقتصادي وتحسن مصير "الجميع". من ثم، يدور موضوع الخلاف، في أغلبية المواجهات التي سوف أرويها، حول "الأفكار"، والمفاهيم الخاصة بدور الحكومة للنابعة من هذه الأفكار.

إن كانت مثل هذه الأفكار قد ساهمت بقدر كبير في تشكيل الوصفات العملية في ما يتعلق بالانتمية، وإدارة الأزمات، والتحول، فإنها مركزية أيضا بالنسبة لتفكير حول إصلاح المؤسسات الدولية، التي من المفترض أن تنفع الانتمية، وتدير الأزمات، وتسهل عملية التحول. إن أبحاثي الخاصة بالمعلومات جعلتني متنبها بشكل خاص لعواقب نقص المعلومات. لقد سعدت لرؤية التأكيد على أهمية الشفافية أثناء الأزمة المالية العالمية لعامي ١٩٩٧-١٩٩٨، لكن ما أحننسي هو نفاق المؤسسات - صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية - التي أكدت على الشفافية في شرق آسيا، في حين أن هذه المؤسسات ذاتها تعد من بين الأقل شفافية التي عرفت في الحياة العامة. لذلك أصر بشدة عند مناقشة الإصلاح على ضرورة زيادة شفافية هذه المؤسسات، وإعلام المواطنين بشكل أفضل عما تقوم به هذه المؤسسات، ومنح الذين ستقع عليهم آثار قراراتها إمكانية للتدخل بدرجة

أكبر في تصور وصياغة هذه القرارات. ويعتبر تحليلي لدور المعلومات في المؤسسات "الميدانية" تطوراً طبيعياً لأعمالى السابقة عن دور المعلومات في الاقتصاد.

أحد الجوانب المثيرة لتجربتي في واشنطن، أنها أتاحت لي الفرصة لكي افهم بشكل أفضل كيف تعمل الحكومة، لكنها أتاحت لي أيضاً فرصة تنفيذ بعض وجهات النظر التي توصلت إليها أبحاثي. لقد حاولت، مثلاً، كرئيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين التابع للرئيس كلينتون، أن أصوغ سياسة اقتصادية وفلسفة تعتبران أن العلاقة بين الحكومة والأسواق هي علاقة تكامل، علاقة شراكة، وتعترفان بأن إذا كانت الأسواق في مركز الاقتصاد، فإن للحكومة أيضاً دوراً تلعبه، دوراً محدوداً لكنه هام. لقد درست نقاط قصور كل من الأسواق "و" الدولة، ولم أكن ساذجاً لكي اعتقد أن الدولة تستطيع سد كل ثغرات الأسواق. كما لم أكن مجنوناً أيضاً لدرجة أن أتخيل أن الأسواق ستحل من تلقاء نفسها مجموع المشكلات الاجتماعية. إن على الحكومة أن تقوم بدور هام بالنسبة لقضايا مثل عدم المساواة والبطالة والثلوث. لقد عملت في أبحاثي على مبادرة "إعادة اختراع الحكومة" - أي جعلها أكثر فاعلية وأكثر انفتاحاً على الحوار. ورأيت المجالات التي لم تكن فيها فعالة ولا منفتحة، وأدركت كم من الصعب إصلاح ذلك، لكنني أدركت أيضاً أنه من الممكن تحسين أدائها، حتى وإن كان بقدر ضئيل. وعندما انتقلت إلى البنك الدولي، كنت أمل تطبيق هذه الرؤية المتوازنة، وكل ما تعلمته، على المشكلات الأخطر بكثير التي يواجهها العالم النامي.

في قلب إدارة كلينتون، كنت أعشق المناقشات والجدل السياسي الذي كنت أكسب فيه أحياناً وأخسر أحياناً أخرى. و بوصفي عضو في إدارة كلينتون، كنت في موضع جيد ليس فقط لكي أراقب طريقة عملهم وأرى كيف يبت في المشكلات، لكن لكي أشارك أيضاً، خاصة عندما يتناولون الاقتصاد. كنت أدرك جيداً أن السياسة لا تقل أهمية عن الأفكار، وكانت إحدى مهامى هي إقناع الآخرين بأن اقتراحاتي ليست مستحبة اقتصادياً فقط لكنها جيدة سياسياً أيضاً. لكن عندما انتقلت إلى العمل الدولي اكتشفت أن اتخاذ القرار لا يحكمه أي من العاملين -الاقتصادي أو السياسي - وخاصة في صندوق النقد الدولي. إن اتخاذ القرار يعتمد على ما يبدو على خليط غريب من الأيديولوجيا والاقتصاد الرديء، وهى عقيدة لا تخفى أحياناً إلا

بالكاد المصالح الخاصة. وعندما كانت الأزمات تضرب بلدا ما، كان صندوق النقد الدولي يصف حولا "معيارية" بالطبع، لكنها قيمة وغير ملائمة، دون الأخذ في الاعتبار الآثار المحتملة لهذه الحلول على سكان البلدان المطالبة بتطبيقها. نادرا ما رأيت دراسات تقديرية تجرى عن تأثير تلك الحلول على الفقر. ونادرا ما شاهدت مناقشات وتحليلات حكيمة عن تأثيرات التوجهات الأخرى الممكنة. كانت هناك وصفة طبية واحدة فقط. لا يبحث الصندوق عن آراء بديلة، بل يتم تثبيت أي نقاش صريح - إذ لا مكان لمثل ذلك النقاش. كانت الأيديولوجيا هي التي تقود وصفات العلاج، وكان المفترض أن تتبع البلدان خط صندوق النقد الدولي دون مناقشة.

كانت تلك التصرفات تذهلني، فهي لا تعطى نتائج سيئة فقط، في أغلب الأحيان، لكنها غير ديمقراطية أيضا. في حياتنا الخاصة، لن نطبق أبدا فكرة ما دون تبصر، ودون محاولة للبحث عن آراء بديلة، في حين يطلب من بلدان العالم أن تطبق ما يطلب منها بالضبط. إن المشكلات التي تواجه الدول النامية صعبة، وغالبا ما تلتبس العون من صندوق النقد الدولي في أكثر المواقف سوءا، عندما تكون هناك أزمة. لكن حالات فشل علاج الصندوق كانت لا تقل إن لم تكن تزيد عن حالات نجاحه. إن سياسات الصندوق الخاصة بالتكليف الهيكلي (أي للسياسات التي تهدف إلى مساعدة بلد ما على التكيف في مواجهة الأزمات وحالات عدم التوازن المزمنة) أدت في العديد من الحالات إلى المجاعة والهياج الشعبي. وحتى عندما لم تكن آثارها فظيعة لهذه الدرجة، وحتى عندما نجحت هذه السياسات في إحداث نمو هزيل لفترة، فإن جزءا كبيرا جدا من هذه المكاسب ذهب، في الغالب، إلى الأوساط الأكثر ثراء في تلك البلدان، بينما كان يواجه، أحيانا، من هم في أسفل السلم مزيدا من الفقر. لكن ما كان يبدو لي مذهلا، أن كثيرين من كبار المسؤولين في صندوق النقد والبنك الدوليين، ممن يتخذون القرارات الحاسمة، لم يكن يساورهم أدنى شك في صحة تلك السياسات. بالطبع، كانت الشكوك تصاور حكام الدول النامية، غير أن الكثيرين منهم كانوا يخشون كثيرا من احتمال فقد تمويل صندوق النقد الدولي، ومعه العديد من مصادر التمويل الأخرى، بحيث كانوا يعبرون عن شكوكهم بأكثر قدر من الحرص، وذلك إن عبروا، وفي الجلسات الخاصة فقط. لكن، بينما لم يكن أحد سعيدا بالعذاب الذي صاحب في الغالب برامج صندوق النقد الدولي، كانوا داخل



الصندوق يفترضون ببساطة إن ذلك يمثل واحدة من التجارب الأليمة التي لا بد حتما أن تمر بها البلاد لكي تصبح ذات اقتصاد سوق ناجح، وإن إجراءات الصندوق تعمل، في نهاية الأمر، على التخفيف من أوجه المعاناة التي كانت ستواجهها البلاد على المدى الطويل.

لا شك أن لا مفر من بعض المعاناة، لكنني أرى أن المعاناة التي تتعرض لها البلدان النامية في عملية العولمة والتنمية، كما يديرها صندوق النقد الدولي والمؤسسات الاقتصادية الدولية الأخرى، أكبر بكثير عن ما هو ضروري. إن قوة ردة الفعل المناهضة للعولمة ترجع إلى الوعي بظاهرتين: الأضرار التي تعرضت لها هذه الدول نتيجة للسياسات المستوحاة من الأيديولوجيا، وأوجه الظلم في النظام التجاري الدولي. فيما عدا الذين يستفيدون شخصا من استبعاد منتجات البلدان الفقيرة، نادرا ما يوجد اليوم من يدافع عن هذا النفاق الكبير، ألا وهو الادعاء بمساعدة البلدان النامية بإجبارها على فتح أسواقها لمنتجات البلدان الصناعية المتقدمة، التي هي نفسها تستمر في حماية الأسواق الخاصة بها. إن طبيعة هذه السياسات تجعل الأغنياء أكثر ثراء، والفقراء أكثر فقرا - وأكثر سخطا.

إن الهجوم الهمجي الذي وقع يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ذكرنا بقوة أننا ننقسم جميعا الكوكب نفسه. وأنا جماعة عالمية، ومثل كل الجماعات يجب علينا احترام بعض القواعد كي نتمكن من العيش معا. ويتعين أن تكون تلك القواعد منصفة وعادلة، ويجب أن يكون ذلك واضحا تماما للجميع. كما يتعين أن تولى تلك القواعد كل الاهتمام اللازم بالفقراء مثل الأغنياء، وأن تعكس مفهوما أساسيا للأمانة والعدالة الاجتماعية. في عالم اليوم، يجب أن نصل إلى هذه القواعد عن طريق إجراءات ديمقراطية. كما يجب أن تضمن القواعد التي تتحكم في عمل السلطات ومؤسسات الحكم أنها تصفي وتستجيب لرغبات واحتياجات كل الذين يتأثرون بالسياسات والقرارات التي تتخذ في أماكن بعيدة.

يعتمد هذا الكتاب على تجربتي. وهو ليس غنيا بالحواشي والاستشهادات كما هو حري بعمل بحثي جامعي. لقد أردت أن أصف الأحداث التي كنت شاهدا عليها، وأرى ما سمعت. لا يتضمن هذا العمل اكتشافات منوية، وإن يجد أحد فيه البراهين للدافعة لمؤامرة كريمة يحكيها صندوق النقد الدولي وويل ستريت لنهب كوكب الأرض. إنني لا اعتقد في

وجود مثل هذه المؤامرة. إن الحقيقة أكثر دقة وبراعة من ذلك. غالبا ما يحدد اجتماع وراء أبواب مغلقة أو مذكرة أو نبذة صوت، نتيجة المناقشات. يقول الكثيرون ممن انتقدتهم إنني لأسأت الفهم، بل، وربما سيقدمون براهين لتكذيب روايتي للوقائع. لكن لكل حكاية أوجه متعددة، ولا أستطيع أن أقدم هنا سوى تفسيري لما رأيته.

عندما عملت في البنك الدولي، كنت أنوي تكريس جل وقتي لقضايا التنمية ومشكلات البلدان التي تجاهد من أجل إنجاح تحولها إلى اقتصاد السوق. لكن الأزمة المالية العالمية والمناقشات حول إصلاح معمار الاقتصاد الدولي - النظام الذي يوجه الحياة الاقتصادية والمالية الدولية - لجعل العولمة أكثر إنسانية، وفعالية، وإنصافا، قد شغلت جزءا كبيرا من وقتي. لقد زرت عشرات البلاد في جميع أنحاء العالم، وتناقشت مع آلاف الأشخاص: مسئولون حكوميون ووزراء مالية ومحافظو بنوك مركزية ولجانة جامعيون وخبراء تنمية وأعضاء منظمات غير حكومية ورجال مصارف ورجال أعمال وطلبة ومناضلون سياسيون ومزارعون. لقد قمت بزيارة رجال حرب العصابات الإسلاميين في منداناو (جزيرة فلبينية في حالة تمرد منذ وقت طويل)، وتجولت في الهيمالايا لكي أرى المدارس للنائية في بوتان، أو لمشاهدة مشروع ري في قرية في نيبال أو لاكتشاف مدى نجاح برامج الائتمان الريفي وبرامج تعبئة النساء في بنجلاديش، أو لكسب أشهد تأثير برامج خفض الفقر في قرى بعض المناطق الجبلية الأكثر فقرا في الصين. لقد رأيت للتاريخ وهو يصنع، وتعلمت الكثير. لقد حاولت أن أقدم في هذا الكتاب خلاصة ما رأيته وتعلمت.

أمل أن يفتح كتابي نقاشا وجدلا، وألا يقتصر ذلك على النقاش وراء الأبواب المغلقة للحكومات والمؤسسات الدولية، ولا حتى في البيئة الأكثر انفتاحا للجامعات. إن من حق كل من ستتأثر حياتهم بالقرارات الخاصة بكيفية إدارة العولمة، للمشاركة في هذا النقاش، ومن حقهم أيضا أن يعرفوا كيف تم اتخاذ هذه القرارات في الماضي. على الأقل، سيقدم هذا الكتاب المزيد من المعلومات حول أحداث العقد الماضي. وبالطبع، ستؤدي المعلومات الأكثر ثراء إلى سياسات أفضل، وتؤدي تلك السياسات إلى نتائج أفضل. وإذا سارت الأمور بهذا الشكل، سأشعر عندئذ بأنني قمت بعمل دافع.

الفصل الأول

وَعُودُ الْمُؤَسَّسَاتِ الْعَالَمِيَّةِ



يتعرض البيروقراطيون الدوليون - رموز النظام الاقتصادي العالمي الذين لا وجه لهم - للهجوم في كل مكان. إن اجتماعات التكنوقراط الغامضين الذين يناقشون موضوعات مثل القروض الممنوحة وحصص التجارة، والتي كانت في السابق خالية من الأحداث الهامة، أصبحت الآن مسرحا لمعارك شوارع عنيفة ومظاهرات ضخمة. لقد شكلت الاحتجاجات على اجتماع منظمة التجارة العالمية، في سياتل عام ١٩٩٩، صدمة. ثم نمت الحركة منذ ذلك الحين وأصبحت أقوى، وانتشر المخطط. حاليا، أصبح كل اجتماع كبير لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية مسرحا لمصراع واضطراب عظيم. لقد كانت وفاة أحد المحتجين في جنوة عام ٢٠٠١ مجرد بداية لمزيد من الإصابات المحتملة في الحرب ضد العولمة.

إن أعمال الشغب والاحتجاج ضد سياسات وأفعال مؤسسات العولمة ليست جديدة. لعدة عقود، قام الناس في الدول النامية بأعمال شغب عندما أثبتت برامج التقشف التي فرضت على بلادهم أنها قاسية جدا، غير أن احتجاجاتهم لم تكن تسمع بشكل كبير في الغرب. الجديد هو أن موجة الاحتجاجات قد انفجرت في البلدان المتقدمة.

لقد كان من المعتاد أن موضوعات مثل قروض التكيف الهيكلي (البرامج التي صممت لمساعدة البلدان على التكيف مع الأزمات ومواجهتها) وحصص الموز (الحدود التي تفرضها بعض الدول الأوروبية على استيراد الموز من بلدان أخرى غير مستعمراتها السابقة) لا تحظى إلا باهتمام القليلين. حاليا، هناك صبية في السادسة عشر قادمون من الضواحي لديهم وجهات نظر قوية حول المعاهدات التي تم إعدادها لصالح اللثة، مثل الجات (الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة) ولنافتا (اتفاقية منطقة شمال أمريكا للتجارة الحرة، التي وقعت عام ١٩٩٢ بين المكسيك والولايات المتحدة وكندا والتي تسمح بحرية انتقال البضائع والخدمات والاستثمار بين

تلك البلدان - لكنها لا تسمح بانتقال البشر). لقد أثارت هذه الاحتجاجات قدرا كبيرا من محاسبة النفس من قبل من هم في السلطة. حتى أن سياسيين محافظين، مثل جاك شيراك، رئيس فرنسا، قد عبروا عن قلقهم من أن العولمة لم تجعل الحياة أفضل بالنسبة لمن هم في اشد الاحتياج للمكاسب التي وعدت بها<sup>(١)</sup>. من الواضح للجميع تقريبا أن هناك خطأ رهيبا. وبين ليلة وضحاها، أصبحت العولمة أكثر موضوعات زماننا إلحاحا، فهي موضوع النقاش والجدل ابتداء من غرف مجالس الإدارة إلى المقالات الافتتاحية مرورا بالمدارس على امتداد العالم.

لماذا أصبحت العولمة - وهي قوة قدمت خيرا كثيرا جدا - محل خلاف وجدل شديدين؟ لقد ساعد الانفتاح على التجارة الدولية العديد من الدول على النمو بسرعة أكبر بكثير مما كان يمكنهم تحقيقه بطريقة أخرى. إن التجارة الدولية تساعد على التنمية الاقتصادية عندما تقود صادرات بلد ما نموها الاقتصادي. لقد كان النمو الذي يقوده التصدير حجر الزاوية في السياسة الصناعية التي أثرت أغلب بلدان آسيا وتركت ملايين البشر هناك في وضع أفضل بكثير. وبسبب العولمة، يعيش الكثير من الناس في العالم حاليا عمرا أطول من ذي قبل، ومستوى معيشتهم أفضل بكثير. قد ينظر الناس في الغرب إلى الأجور المنخفضة لدى شركة "نيك" على أنها استغلال، لكن بالنسبة للعديد من الناس في العالم النامي يكون العمل في مصنع هو اختيار أفضل بكثير من البقاء في الريف وزراعة الأرز.

لقد قللت العولمة الإحساس بالخربة الذي يشعر به أغلب سكان العالم النامي، ومنحت الكثير من الناس في البلدان النامية، إمكانية الوصول إلى المعرفة بقدر أكبر بكثير مما كان في وسع الأكثر ثراء في أي بلد منذ قرن مضى. إن الاحتجاجات المناهضة للعولمة، هي ذاتها نتيجة حالة الترابط الشاملة تلك. لقد أحدثت الروابط بين النشطين في مختلف أنحاء العالم، خاصة تلك الروابط التي تشكلت عبر اتصال الإنترنت، الضغط الذي نتجت عنه المعاهدة الدولية للألغام الأرضية - بالرغم من معارضة العديد من الحكومات القوية. هذه المعاهدة التي وقع عليها ١٢١ بلدا عام ١٩٩٧، خفضت من الاحتمال القوي أن ينشوه الأطفال وضحايا أبرياء آخرون نتيجة الألغام. وبالمثل، اجبر للضغط الشعبي الجيد التمسيق للمجتمع الدولي على إعفاء بعض البلدان الأكثر فقرا من الديون. حتى عندما توجد جوانب سلبية

العلومة، فإن كثيرا ما تكون لها مكاسب . قد يكون فتح أسواق جامايكا عام ١٩٩٢ لواردات الولايات المتحدة من الألبان ، قد أصاب منتجي الألبان المحليين بالضرر، لكنه كان يعني أيضا أن الأطفال الفقراء يمكنهم الحصول على اللبن بسعر ارخص . قد تضر الشركات الأجنبية الجديدة، الشركات المملوكة للدولة والتي تحظى بالحماية، لكنها من ناحية أخرى، يمكن أن تؤدي إلى إدخال تكنولوجيات جديدة، وإلى إمكانية الوصول إلى أسواق جديدة، وخلق صناعات جديدة .

إن المعونة الأجنبية ، وهي مظهر آخر من مظاهر العولمة، بالرغم من كل عيوبها فإنها قدمت مكاسب للملايين، بطرق مرت غير ملحوظة تقريبا في كثير من الحالات: لقد مول البنك الدولي مشروعات توفر فرص عمل لرجال حرب العصابات في الفلبين لو أنهم التقوا أسلحتهم، وزادت مشروعات الري من دخول المزارعين بأكثر من الضعف لأنها وفرت المياه لهؤلاء المحظوظين، كما قدمت مشروعات التعليم معرفة القراءة والكتابة للمناطق الريفية، وساعدت مشروعات مكافحة الإيدز في بلدان قليلة على احتواء انتشار هذا المرض القاتل.

إن من يحطون من قدر العولمة غالبا ما يغفلون مكاسبها، لكن موقف أنصار العولمة على أية حال، غير متوازن بدرجة اكبر . بالنسبة لهم العولمة (المرتبطة نموذجيا بقبول الرأسمالية المنتصرة ، الأمريكية الطراز) "هي" التقدم، ويجب على البلدان النامية القبول بها، إن كانوا يريدون النمو ومحاربة الفقر بشكل فعال. لكن بالنسبة لكثيرين في العالم النامي، لم تجلب العولمة المكاسب الاقتصادية التي وعدت بها .

إن الهوة المتزايدة بين من يملكون ومن لا يملكون، قد تركت أعدادا متزايدة في العالم الثالث في فقر رهيب، حيث يعيش الفرد بأقل من دولار في اليوم . بالرغم من الوعود المتكررة التي قطعت على امتداد العقد الأخير من القرن العشرين بخفض الفقر، فإن العدد الفعلي لمن يعيشون في الفقر زاد حاليا بحوالي ١٠٠ مليون<sup>(٢)</sup> . حدث ذلك في الوقت الذي زاد فيه فعلا إجمالي الدخل العالمي بنسبة ٢,٥ في المائة سنويا في المتوسط .

في أفريقيا، لم يتم تحقيق الطموحات الكبيرة التي تلت التحرر من الاستعمار . بدلا من ذلك، غاصت لقارة في الفقر بشكل أعمق، عندما تناقصت الدخول وانخفضت مستويات المعيشة. إن التحسن الذي تم تحقيقه

بصعوبة في متوسط العمر المتوقع خلال العقود القليلة الماضية قد بدأ في الانعكاس. وبينما يقع بلاء الإيدز في مركز هذا التقهقر، فإن الفقر أيضا قاتل. حتى البلدان التي تخلت عن الاشتراكية الأفريقية، وتدبر أمرها لتشكيل حكومات شريفة بدرجة معقولة، ووازنت ميزانياتها، واحتفظت بالتضخم عند مستوى منخفض، وجدت أنها ببساطة لا تستطيع جذب مستثمري القطاع الخاص. ويدون هذا الاستثمار، لا تستطيع تلك البلدان أن يكون لديها نمو ثابت.

إن كانت العولمة لم تنجح في تخفيف الفقر، فإنها لم تنجح أيضا في تأمين الاستقرار. إن الأزمات في كل من آسيا وأمريكا الجنوبية هددت الاقتصادات والاستقرار في البلدان النامية كلها. هناك مخاوف من انتشار عدوى مالية حول العالم، بحيث يؤدي انهيار العملة المتداولة في إحدى الأسواق الناشئة إلى انهيار العملات الأخرى بالمثل. ففي عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، بدأ، لفترة ما، أن الأزمة الآسيوية تشكل تهديدا لكل الاقتصاد العالمي.

إن العولمة وإدخال اقتصاد السوق لم يحقق للنتائج الموعودة في روسيا واغلب الاقتصادات الأخرى، التي تقوم بعملية التحول من الشيوعية إلى اقتصاد السوق. لقد قال الغرب لهذه الدول أن النظام الاقتصادي الجديد سيجلب لهم رخاء اقتصاديا غير مسبوق. وبدلا من ذلك، جلب لهم فقرا غير مسبوق: لقد أثبت اقتصاد السوق من نواحي كثيرة، بالنسبة لأغلب الناس، أنه أسوأ حتى مما نتبا به زعماءهم الشيوعيون. إن التناقض بين التحول في روسيا، الذي وضعت هندسته للمؤسسات الاقتصادية الدولية، والتحول في الصين، الذي وضعت الصين تصميمه بنفسها، لا يمكن أن يكون أكبر من ذلك: فبينما كان إجمالي الناتج المحلي للصين عام ١٩٩٠ لا يمثل سوى ٦٠ في المئة من إجمالي الناتج المحلي لروسيا، انعكست هذه النسبة في نهاية عقد التسعينيات. ففي الوقت الذي شهدت فيه روسيا زيادة غير مسبوق للفقر، شهدت الصين انخفاضاً غير مسبوق للفقر.

يتهم منتقدو العولمة البلدان الغربية بالنفاق، وهم على حق في ذلك. لقد دفعت البلدان الغربية البلدان الفقيرة لكي ترفع الحواجز التجارية، لكنها احتفظت بالحواجز الخاصة بها، ومنعت بذلك البلدان النامية من تصدير منتجاتها الزراعية، ومن ثم حرمتها من دخل التصدير الذي هي في أشد



الحاجة السيه. إن الولايات المتحدة بالطبع فى مقدمة المذنبين، وكانت هذه المسألة تحز فى نفسى. وعندما كنت رئيسا لمجلس المستشارين الاقتصاديين، حاربت بشدة ضد هذا النفاق. إن ذلك لا يؤذى فقط البلدان النامية، إنه يكلف الأمريكبين على صعيدين: كمستهلكين، من خلال الأسعار المرتفعة التى يدفعونها، وكدافعى ضرائب، لتمويل الإعانات المالية الحكومية الضخمة، مليارات الدولارات. ولم يحقق صراعى، فى اغلب الأحيان، أى نجاح. كانت المصالح الخاصة التجارية والمالية هى التى تتغلب - وعندما انتقلت إلى البنك الدولى رأيت عواقب ذلك على الدول النامية بوضوح شديد.

لكن حتى عندما لا يكون الغرب مدانا بالنفاق، فإنه هو الذى قاد أجنحة العولمة، ضامنا أن يكس نصيبا غير متكافئ من المكاسب على حساب العالم النامى. إن الدول الصناعية الأكثر تقدما، لم تكف بتجنب فتح أسواقها أمام سلع البلدان النامية على سبيل المثال، الاحتفاظ بأنصبتها بالنسبة لعدد كبير من السلع ابتداء من المنسوجات إلى السكر - بل أصرت أن تفتح هذه السدود أسواقها لسلع البلدان الأكثر ثراء. كما استمرت البلدان الصناعية الأكثر تقدما فى دعم الزراعة عندها، مما جعل من الصعب على البلدان النامية أن تنافس، فى الوقت الذى تصر فيه على أن تلغى البلدان النامية دعمها للسلع الصناعية. بالنظر إلى "شروط التجارة" - الأسعار التى تحصل عليها البلدان المتقدمة وتلك الأقل تقدما من المنتجات التى تنتجها - بعد اتفاقية التجارة الأخيرة فى عام ١٩٩٥ (الثامنة)، نجد أن التأثير "النهائى" هو خفض الأسعار التى تحصل عليها بعض أفقر البلدان فى العالم قياسا على ما تدفعه تلك البلدان لوارديتها.<sup>(٥)</sup> وكانت نتيجة ذلك أن أصبحت بعض أفقر بلدان العالم فى وضع أسوأ.

(٥) هذه الاتفاقية الثامنة كانت نتيجة مفاوضات سميت "جولة أرجواى" نظرا لأن المفاوضات بدأت عام ١٩٨٦ فى Punta del Este بأرجواى. ولختمت الجولة أصالها فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣، عندما انضم ١١٧ بلدا لاتفاقية تحرير للتجارة تلك. وقد وقعت الولايات المتحدة على الاتفاقية لتصبح نهائية يوم ٨ ديسمبر ١٩٩٤، وقام بالتوقيع الرئيس بيل كلينتون. وأصبحت اتفاقية منظمة للتجارة العالمية سارية للمفعول رسميا فى أول يناير ١٩٩٥، وبطول شهر يوليو وقع عليها أكثر من ١٠٠ دولة. وقضت إحدى فقرات الاتفاقية بتحويل الجات إلى منظمة التجارة العالمية.

لقد استفادت البنوك الغربية من تحرير قيود سوق رأس المال في أمريكا اللاتينية وآسيا، لكن تلك المناطق عانت عندما انقلب فجأة اتجاه تنقيحات النقود الساخنة الخاصة بالمضاربات (وهي نقود تدخل بلدا ما أو تخرج منه غالبا بين عشية وضحاها للمراهنة على خفض أو رفع قيمة عملة ذلك البلد) التي كانت تصب فيها. وترك تدفق النقود المفاجئ الى الخارج وراءه عمليات منهارة، ونظما مصرفية منهكة. كما دعمت أيضا جولة أرجواى حقوق الملكية الفكرية. تستطيع الآن شركات الأدوية الأمريكية والغربية أن توقف شركات الأدوية في الهند والبرازيل عن "سرقة" ملكيتها الفكرية. لكن شركات الأدوية تلك في العالم النامى تجعل الأدوية المنقذة للحياة فى متناول مواطنيها مقابل جزء زهيد من السعر الذى يتبع به شركات الأدوية الغربية. وبالتالي كان هناك جانبان للقرار الذى اتخذ فى جولة أرجواى. يتوقع الجانب الأول أن ترتفع أرباح شركات الأدوية الغربية، ويقول المؤيدون أن ذلك قد يمد تلك الشركات بدافع اكبر للابتكار، لكن زيادة أرباح المبيعات فى العالم النامى كانت ضعيفة، نظرا لأن قلة هم من يستطيعون تحمل ثمن الدواء ومن ثم فإن تأثير الحافز، فى احسن الأحوال، سيكون محدودا. وكان الجانب الآخر يعتقد أن الآلاف قد حكم عليهم فعلا بالموت، حيث لم يعد فى إمكان الحكومات والأفراد فى البلدان النامية دفع الأسعار المرتفعة المطلوبة. فى حالة الإيدز، كان الغضب الدولى كبيرا جدا لدرجة أن شركات الأدوية اضطرت الى التراجع، ووافقت فى آخر الأمر على خفض أسعارها وأن تبيع أدوية الإيدز فى نهاية عام ٢٠٠١ بسعر التكلفة. لكن المشكلات الأساسية تظل باقية - إن نظام الملكية الفكرية الذى تأسس من خلال جولة أرجواى ليس متوازنا، فهو يعكس بشكل كامل مصالح ووجهات نظر المنتجين فى مواجهة المستهلكين، سواء كان ذلك فى البلدان المتقدمة أو النامية .

إن فى كل مظهر من مظاهر العولمة، وليس فقط فى مجال تحرير التجارة، لم تكال الجهود، وإن بدت حسنة النية، بالنجاح، بل أعطت نتائج عكسية. عندما فشلت مشروعات زراعية أو بنية تحتية، زكاهما الغرب وقام مستشارون غربيون بوضع تصميمها، ومولها البنك الدولى أو آخرون، فإن الشعب الفقير فى العالم النامى يظل مطالبا بتسديد القروض، إلا لو كان هناك شكل من أشكال إسقاط الدين.

إن كانت مكاسب العولمة، فى العديد من الأمثلة، أقل مما ادعى أنصارها، فإن الثمن الذى دفع كان أكبر، حيث تم تدمير البيئة وإفساد العمليات السياسية، كما أن معدل سرعة التغيير لم يتح للبلدان الوقت للتكيف الثقافي. إن الأزمات التى جلبت فى أعقابها بظلة كثيفة، تبعثها بدورها مشكلات التحلل الاجتماعى طويلة المدى، ابتداء من عنف المدن فى أمريكا اللاتينية والصراعات العرقية فى أجزاء أخرى من العالم، مثل إندونيسيا.

إن هذه المشكلات ليست جديدة، لكن رد الفعل المتزايد العنف فى جميع أنحاء العالم ضد السياسات التى تقود العولمة، هو التغيير ذو المغزى. لعقود متتالية، لم تحظ صرخات الفقراء فى أفريقيا والبلدان النامية فى أجزاء أخرى من العالم، بأذان صاغية فى الغرب. لقد عرف الذين يعملون فى البلدان النامية أن هناك خطأ ما، عندما شاهدوا الأزمات المالية وقد أصبحت شيئاً مألوفاً وأعداد الفقراء فى تزايد. لكن لم تكن لديهم وسيلة لتغيير القواعد، أو للتأثير على المؤسسات المالية الدولية التى كتبت تلك القواعد. إن الذين يحترمون العمليات الديمقراطية يرون إلى أى مدى تضعف الشروط، التى يضعها المقرضون الدوليون مقابل المساعدة التى يقدمونها، السيادة الوطنية. وإلى أن ظهر المحتجون لم يكن هناك سوى أمل ضئيل فى التغيير، ولا توجد منافذ للشكوى. لقد غالى "بعض" المحتجين فى رد فعلهم، فى حين طالب "بعض" للمحتجين بفرض حواجز حماية أعلى ضد البلدان النامية، وهو ما سيزيد حمة تلك البلدان. لكن بالرغم من هذه المشكلات، فإن الاتحادات العمالية والطلبة والمدافعين عن البيئة - أى مواطنون عاديون - الذين تظاهروا فى شوارع براغ، وسياتل، وواشنطن، وجنوا، هم من وضعوا على أجندة العالم المتقدم الحاجة للإصلاح.

يرى المحتجون العولمة من زاوية مختلفة تماماً عن زاوية وزير الخزانة الأمريكى، أو وزراء التجارة والمالية فى أغلب البلدان الصناعية المتقدمة. إن الاختلافات فى وجهات النظر كبيرة جداً بحيث يتسأل المرء، هل يتكلم المحتجون وواضعو السياسات عن نفس الظاهرة؟ وهل ينظرون إلى نفس البيانات؟ وهل أعمت المصالح الخاصة بصورة من هم فى السلطة؟

ما هى ظاهرة العولمة، التى هى موضوع كل هذا القدر من التشويه والإطراء فى آن واحد؟ إن العولمة، ألسنا هى الإنتماء الأكثر إحكاماً

لسبلدان ومشعوب العالم ، وهو اندماج حدث نتيجة الخفض الهائل فى تكلفة الاستقلال والاتصالات، وانهيار الحوجز المصطنعة أمام تدفقات السلع والخدمات ورأس المال والمعرفة و( بدرجة أقل) الناس، عبر الحدود . لقد صاحب العولمة خلق مؤسسات جديدة انضمت لتلك الموجودة والتي تعمل عبر الحدود. فى حلبة للمجتمع المبدنى الدولى، هناك مجموعات جديدة، مثل حركة Jubilee التى تناضل من أجل خفض ديون البلدان الفقيرة ، وقد انضمت إلى منظمات عقيدة مثل الصليب الأحمر الدولى. إن الشركات الدولية، التى لا تكتفى بنقل السلع ورأس المال عبر الحدود وإنما تنقل للتكنولوجيا أيضا، هى التى تقود العولمة بقوة. كما أدت العولمة إلى تجديد الاهتمام بالمؤسسات الدولية "بين-الحكومية" التى تأسست منذ وقت طويل: الأمم المتحدة التى تحاول الحفاظ على السلام، ومنظمة العمل الدولية، التى تأسست أصلا عام ١٩١٩ وتروج لأجندتها حول العالم تحت شعار "عمل لائق"، ومنظمة الصحة العالمية التى اهتمت بشكل خاص بتحسين الظروف الصحية فى العالم النامى.

فى كل مكان، تم الترحيب بالعديد من مظاهر العولمة تلك، وربما بأغلبها. فلا أحد يريد أن يرى أولاده يموتون، بينما المعرفة والدواء متاحان فى مكان آخر من العالم. يتركز الخلاف والجدل حول التعريف الضيق للمظاهر "الاقتصادية" للعولمة، وحول المؤسسات الدولية التى كتبت قواعدها، تلك القواعد التى تفرض وتروج لأمر مثل تحرير أسواق رأس المال ( إزالة القواعد والتشريعات، فى العديد من البلدان النامية، التى وضعت لتحقيق استقرار تدفقات رؤوس الأموال سريعة التأثير، من وإلى البلد).

ولفهم ما هو الخطأ الحادث، من المهم النظر إلى المؤسسات الثلاث الرئيسية التى تحكم العولمة: صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، ومنظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك جيش من المؤسسات الأخرى التى تلعب دورا فى النظام الاقتصادى الدولى - عدد من البنوك الإقليمية، شقيقات أصغر وأحدث للبنك الدولى، وعدد كبير من منظمات الأمم المتحدة، مثل برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة أو الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية). كثيرا ما تكون لهذه المنظمات رؤى تختلف بشكل واضح عن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. فمنظمة للعمل الدولية، على سبيل

المثال، تشعر بالقلق من أن الصندوق لا يولى سوى اهتمام ضئيل بحقوق العمال، فى حين يدعو بنك التنمية الآسيوية الى "تعددية تنافسية" حيث تزود البلدان النامية برؤى لاختيارية لاستراتيجيات التنمية، ومن بينها "النموذج الآسيوى" - نموذج تضطلع فيه الحكومات، وإن كانت تعتمد على الأسواق، بدور نشيط فى خلق وتشكيل وإرشاد الأسواق، بما فى ذلك تشجيع التكنولوجيا الجديدة، وتحمل الشركات أيضا فى هذا النموذج مسؤولية كبيرة تجاه الإنعاش الاجتماعى للعاملين فيها - ويرى بنك التنمية الآسيوية أن هذا النموذج مختلف تماما عن النموذج الأمريكى الذى تضغط لفرضه المؤسسات الدولية التى يقع مقرها فى واشنطن.

اننى أركز أساسا فى هذا الكتاب على صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، لأنهما كانا بدرجة كبيرة فى قلب القضايا الاقتصادية الرئيسية طوال العقدين الأخيرين، بما فى ذلك الأزمات المالية وتحول البلدان الشيوعية السابقة إلى اقتصادات السوق. لقد نشأ كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى من الحرب العالمية الثانية، كنتيجة لمؤتمر الأمم المتحدة لشئون النقد والمال الذى عقد فى بريتون وودز، نيومبشير، فى يوليو ١٩٤٤، كجزء من جهد جماعى لتمويل إعادة تعمير أوروبا بعد دمار الحرب العالمية، وإنقاذ العالم من حالات الكساد الاقتصادى فى المستقبل. ويعكس الاسم الأصلى للبنك الدولى - للبنك الدولى للتعمير والتنمية - مهمته الأصلية، وقد أضيف الجزء الأخير من اسمه، "تنمية"، فيما بعد تقريبا. فى ذلك الوقت، كان اغلب البلدان النامية لا تزال مستعمرات، وكانت أية جهود للتنمية يزعم اتخاذها، مهما كانت هزيلة، تعتبر مسئولية أسياهم الأوروبيين.

لقد وقعت على عاتق صندوق النقد الدولى المهمة الأكثر صعوبة ألا وهى تأمين الاستقرار الاقتصادى العالمى. فقد كان الكساد العالمى لفترة الثلاثينات، حاضرا بشكل كبير فى أذهان الذين اجتمعوا فى بريتون وودز. فمذ ثلاثة أرباع القرن تقريبا، واجهت الرأسمالية أصعب وأخطر أزمة حتى الآن، حيث طوق للكساد الكبير كل العالم، وأدى إلى زيادة غير مسبقة لمعدلات البطالة، وفى أسوأ لحظات الأزمة أصابت البطالة ربع قوة العمل الأمريكية. وقدم الاقتصادى البريطانى جون ماينارد كينز، الذى أصبح فيما بعد مشاركا رئيسيا فى بريتون وودز، تفسيراً بسيطاً للأزمة، وطرح مجموعة من الصفات البسيطة، حيث أرجع السبب فى انكماش النشاط الاقتصادى

إلى النقص الكافي في إجمال الطلب، وبالتالي، تستطيع السياسات الحكومية أن تساعد على تحفيز الطلب الإجمالي. وفي الحالات التي تكون فيها السياسة النقدية غير فعالة، تستطيع الحكومات أن تعتمد على السياسات المالية، سواء بزيادة أوجه الإنفاق أو بخفض الضرائب. وبينما تعرضت النماذج التي تمثل الأساس النظري لتحليل كينز للنقد فيما بعد وتم صقلها، مما قدم فهما أعمق للسبب الذي يجعل قوى السوق لا تعمل بالسرعة المطلوبة لتكثيف الاقتصاد من أجل العمالة الكاملة، فإن دروسها الأساسية تظل صحيحة.

وأصبح صندوق النقد الدولي يتحمل مسئولية منع حدوث كساد عالمي آخر. ولتحقيق ذلك، كان عليه أن يمارس ضغطا دوليا على البلدان التي لا تؤدي نصيبها العادل للحفاظ على إجمالي الطلب العالمي، عندما تسمح لاقتصاداتها أن تتجه نحو الهبوط. وعند الضرورة، قد يتم إمداد تلك البلدان بالسيولة في شكل قروض لتواجه بها الانكماش الاقتصادي، حيث لا تستطيع تحفيز الطلب الإجمالي بواسطة مواردها الذاتية.

وبالتالي، كان التصور الأصلي لصندوق النقد الدولي، يعتمد على الاعتراف بأن الأسواق، في كثير من الأحيان، لا تعمل بشكل جيد - وأنها قد تنتج بطالة كثيفة، وقد تفشل في توفير الأرصدة التي تحتاجها البلدان لمساعدتها في تصحيح اقتصاداتها. لقد تأسس الصندوق على إيمان بأن هناك حاجة لعمل جماعي على المستوى العالمي، من أجل الاستقرار الاقتصادي، مثل الأمم المتحدة التي تأسست على إيمان بأن هناك حاجة لعمل جماعي على المستوى العالمي من أجل الاستقرار السياسي. إن صندوق النقد الدولي مؤسسة "عامة"، تأسست بنقود دافعي الضرائب حول العالم. ومن الأهمية بمكان تذكر ذلك، لأنه لا يقدم مباشرة، تقريراً عن أعماله، سواء للمواطنين الذين يمولونه أو لأولئك الذين تتأثر حياتهم به. على العكس، إنه يقدم تقاريره لوزراء المالية والبنوك المركزية التابعة لحكومات العالم. وتحكم هذه الحكومات سيطرتها من خلال ترتيب معقد للتصويت، يعتمد بشكل كبير على القوة الاقتصادية للبلدان عند نهاية الحرب العالمية الثانية. ومنذ ذلك الحين، حدثت تعديلات بسيطة، لكن البلدان المتقدمة الرئيسية هي سيدة المساحة، حيث يمتلك بلد واحد، هو الولايات المتحدة، حق فيето فعالياً. ( بهذا المعنى، هو مثل الأمم المتحدة، حيث حددت

مفارقة تاريخية من الذى له حق الفيتو - القوى المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية - لكن على الأقل فى الأمم المتحدة تتقاسم خمس دول سلطة الفيتو.)

بمرور السنوات، تغير الصندوق بشكل ملحوظ عما كان فى بدايته. لقد تأسس على عقيدة أن الأسواق تعمل غالبا بشكل سيئ، فى حين أنه الآن يدافع عن سيادة السوق بحماسة أيديولوجية. لقد تأسس على عقيدة أن هناك حاجة لضغط دولى على البلدان لى تكون لها سياسات اقتصادية أكثر تضخمية - مثل زيادة الأنفاق، أو خفض الضرائب، أو خفض معدل الفائدة لتحفيز الاقتصاد - حاليا لا يقدم صندوق النقد الدولى أموالا إلا إذا بدأت الدول فى تطبيق سياسات مثل خفض العجز فى الموازنة، أو زيادة الضرائب، أو زيادة معدل الفائدة، مما يودى إلى انكماش الاقتصاد. إن كينز قد يقلب فى قبره لرؤيته ما حدث لإبنه.

لقد حدث أخطر تغيير لهذه المؤسسات فى عقد الثمانينيات، العصر الذى بشر فيه رونالد ريجان ومارجريت تاتشر بأيديولوجية السوق الحرة فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا. وأصبح صندوق النقد الدولى والبنك الدولى مؤسسات التبشير الجديدة، التى تم من خلالها الضغط بتلك الأفكار على البلدان الفقيرة الكارهة لها، والتى غالبا ما تكون فى أشد الحاجة إلى قروض وضمانات تلك المؤسسات. إن وزراء المالية فى البلدان الفقيرة يرغبون فى التحول إلى اقتصاد السوق، إذا لزم الأمر، من أجل الحصول على الاعتمادات المالية، رغم أن أغلب الرسميين للحكوميين، وأغلب الناس فى هذه البلدان، وهو الأهم، ظلوا غالبا متشككين. فى بداية عقد الثمانينيات، حدثت عملية تطهير داخل البنك الدولى، فى إدارة الأبحاث التى تقود تفكير وتوجه البنك. لقد كان هوليس شينيرى مستشارا لروبرت ماكنمارا وصديقه الحميم. ويعد شينيرى من ألمع علماء الاقتصاد الأمريكيين فى مجال التنمية، وهو أستاذ فى جامعة هارفارد، وله إسهامات أساسية فى الأبحاث الخاصة باقتصادات التنمية ومجالات أخرى أيضا. وكان ماكنمارا قد عين رئيسا للبنك الدولى عام ١٩٦٨، وأعاد توجيه جهد البنك للتخلص من الفقر الذى رآه على امتداد العالم الثالث وتأثر به، وجمع شينيرى مجموعة ممتازة من الاقتصاديين من جميع أنحاء العالم للعمل معه. لكن مع تغيير الحرس، أتى رئيس جديد فى عام ١٩٨١، هو وليم كلاوزن، وكبير اقتصاديين جديد،

هى آن كروجير، وهى خبيرة فى التجارة الدولية، مشهورة بأبحاثها عن "البحث عن الإيراد" أى كيف تستخدم المصالح الخاصة التعريفات الجمركية والتدابير الحمائية الأخرى لزيادة إيراداتها على حساب الآخرين. وبينما كان شينيرى وفريقه يركزون على كيف فشلت الأسواق فى البلدان النامية، وما الذى تستطيع للحكومات أن تفعله لتحسين الأسواق وخفض للفقر، كانت كروجير ترى أن الحكومة هى المشكلة، وأن الأسواق الحرة هى الحل لمشكلات البلدان النامية. وفى ظل الحماسة الأيديولوجية الجديدة، ترك العديد من الاقتصاديين البارزين الذى جمعهم شينيرى البنك الدولى.

ورغم أن مهام المؤسسات ظلت متميزة، فإن أنشطتهما فى ذلك الوقت أصبحت متداخلة بشكل متزايد. وفى عقد الثمانينيات، تخطى البنك مجرد الإقراض لمشروعات (مثل الطرق والسدود) إلى توفير دعم واسع القاعدة، فى شكل "قروض التكيف الهيكلى"، لكنه يفعل ذلك فقط عندما يعطى صندوق النقد الدولى موافقته - ومع هذه الموافقة تأتى الشروط التى يفرضها الصندوق على البلد المعنى. كان من المفترض أن يركز الصندوق على الأزمات، لكن البلدان النامية كانت تحتاج دائما للمساعدة، بحيث أصبح الصندوق جزءا دائما من الحياة فى أغلب بلدان العالم النامى.

إن سقوط جدار برلين أتاح حلبة جديدة لصندوق النقد الدولى: إدارة التحول إلى اقتصاد السوق فى الاتحاد السوفيتى السابق وبلدان الكتلة الشيوعية فى أوروبا. ومع تفاقم الأزمات، بدت مؤخرا حتى خزائن صندوق النقد الدولى للخفية غير كافية، ومن ثم دعى البنك الدولى إلى توفير عشرة مليارات دولار كدعم للطوارئ، لكن كشرىك أصغر بشكل قاطع، وطبقا للخطوط العريضة التى أملاها الصندوق. مبدئيا، كان هناك تقسيم للعمل، كان من المفترض أن يحصر الصندوق نفسه، عند التعامل مع بلد ما، فى أمور "الاقتصاد الجمعى"، مثل عجز موازنة حكومة ما، وسياساتها النقدية، والتضخم لديها، وعجز ميزانها التجارى واقتراضها من الخارج. وكان من المفترض أن يتولى البنك الدولى "الموضوعات الهيكلية" - أوجه إنفاق حكومة بلد ما، والمؤسسات المالية لهذا البلد، وأسواق العمل بها، وسياساتها التجارية. لكن صندوق النقد الدولى اتخذ وجهة نظر إمبريالية إلى حد ما حول الموضوع: أى أن الصندوق كان يرى أن كل شئ تقريبا يقع ضمن مجاله، طالما أن أية قضية هيكلية يمكن تقريبا أن تؤثر على الأداء الكلى



للاقتصاد، وبالتالي ميزانية الحكومة والعجز التجارى. وكثيرا ما كان يند صبر الصندوق فى تعامله مع البنك الدولى، بل أنه فى السنوات التى سادت فيها أيديولوجية السوق الحرة، كانت هناك خلافات متكررة حول ما هى أفضل السياسات التى تتناسب ظروف بلد ما. كان لدى الصندوق الإجابات (وأساسا، هى الإجابات نفسها لكل بلد) ، ولا يرى حاجة لكل هذا النقاش، وبينما كان البنك للدولى يناقش ما يجب أن يعمل، وجد نفسه وكأنه يسير فى الفراغ لتوفير الأجوبة.

من الممكن أن تكون المؤسساتان قد أمتتا بلدانا ما بوجهات نظر اختيارية، بالنسبة لبعض تحديات التنمية والتحول، وفعل ذلك يكونان قد دعمتا العمليات الديمقراطية. لكن كان كلاهما مدفوعين بالإرادة الجماعية للسبعة الكبار ( حكومات أهم سبعة بلدان صناعية متقدمة)<sup>(٢٠)</sup> ، وخاصة وزراء ماليتهم ووزراء خزانتهن، وفى أغلب الأحيان، يكون آخر ما يريدونه هو نقاش ديمقراطي قوي حول الاستراتيجيات البديلة.

بعد نصف قرن على تأسيسه، من الواضح أن الصندوق قد فشل فى مهمته. فهو لم يقم بما كان عليه القيام به - تقديم الاعتمادات للبلدان التى تواجه انكماشاً فى نشاطها الاقتصادى، وتمكين هذه البلدان من أن تعيد اقتصادها إلى قرب العمالة الكاملة. بالرغم من حقيقة أن فهمنا للعملية الاقتصادية قد زاد بشكل ضخم خلال الخمسين عاما الأخيرة، ورغم جهود صندوق النقد الدولى خلال ربع القرن الأخير، فإن الأزمات حول العالم أصبحت أكثر تكرارا وعمقا (باستثناء الكساد الكبير). و ببعض الحسابات، فإن قرابة المئة بلد قد واجهت أزمات<sup>(٢١)</sup>. الأمر الأسوأ، أن العديد من السياسات التى فرضها الصندوق، خاصة، التحرير السابق لأوانه لأسواق رأس المال، قد ساهمت فى عدم الاستقرار العالمى. وعندما يمر بلد ما بأزمة، فإن اعتمادات وبرامج الصندوق لا تكون قد أخفقت فقط فى تحقيق استقرار الوضع، ولكنها فى كثير من الحالات جعلت الأمور أسوأ بالفعل،

(٢٠) هى الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وكندا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا. وحاليا، يجتمع السبعة الكبير مع روسيا ( الثمانية لكبار). لم تمد الدول السبع هى أكبر سبع اقتصادات فى العالم. إن عضوية مجموعة السبعة لكبار مثل العضوية الدائمة لمجلس الأمن، هى جزئيا قضية صفة تاريخية.

خاصة بالنسبة للفقراء. لقد فشل صندوق النقد الدولي في مهمته الأصلية، ألا وهى، تشجيع الاستقرار العالمى، كما لم ينجح فى مهامه الجديدة التى اضطلع بها، مثل توجيه تحول البلدان من الشيوعية إلى اقتصاد السوق. لقد طالبت اتفاقية بريتن وودز بمنظمة اقتصادية دولية ثالثة - منظمة تجارة عالمية تحكم علاقات التجارة الدولية، وهى مهمة مماثلة لتوجيه صندوق النقد الدولي للعلاقات المالية الدولية. وتعتبر سياسات "إفقار الجار" التجارية، التى تقضى أن ترفع بلدان ما رسومها الجمركية للحفاظ على اقتصاداتها لكن على حساب جيرانها، هى الممنولة عن انتشار الانكماش وعقمه. كان مطلوباً تأسيس منظمة دولية لا تمنع فقط تكرار ما حدث، وإنما تشجع التدفق الحر للسلع والخدمات. ومع أن الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة (الجات) نجحت فى خفض التعريف الجمركية بشكل كبير، فإنه كان من الصعب التوصل للاتفاق النهائى، ولم تر منظمة التجارة العالمية النور إلا فى عام ١٩٩٥، أى بعد نصف قرن من نهاية الحرب وثلاثة أرباع قرن من الكساد الكبير. لكن منظمة التجارة العالمية تختلف بوضوح عن المنظميتين الأخرتين. إنها لا تضع القواعد بنفسها، لكنها بدلا من ذلك توفر منتدى تتم فيه المفاوضات التجارية وتضمن تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه.

إن الأفكار وللنوايا وراء إنشاء المؤسسات الاقتصادية الدولية هى أفكار ونوايا طيبة، لكنها مع ذلك، تطورت تدريجيا على امتداد السنين لتصبح شيئا مختلفا جدا. إن التوجه للكينزى لصندوق النقد الدولي، الذى أكد اخفاقات السوق والدور الذى يجب على الحكومة القيام به فى خلق فرص العمل، قد استبدل بنشيد السوق الحرة لعقد الثمانينيات، كجزء من "إجماع واشنطن" الجديد - إجماع بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية حول السياسات "السليمة" للبلدان النامية - الذى يشير إلى تناول مختلف جنزريا للتنمية الاقتصادية والاستقرار.

لقد تطورت العديد من الأفكار المتضمنة فى هذا الإجماع كرد فعل على المشكلات فى أمريكا اللاتينية، حيث تركت الحكومات الموازنات تخرج عن السيطرة، بينما أدت السياسات النقدية غير المحكمة إلى تضخم مفرط. إن موجة النمو التى شهنتها بعض بلدان تلك المنطقة فى العقود التى تلت الحرب الثانية مباشرة لم يطل بقاءها، وثمة ادعاء أن ذلك بسبب تدخل لدولة المفرط فى الاقتصاد. إن الأفكار التى تم تطويرها لتتاسب مشكلات

خاصة ببلدان أمريكا اللاتينية، وهو أمر قابل للنقاش وسوف أتكلم عنه باختصار فيما بعد فى الكتاب، قد اعتبرت بالتالى قابلة للتطبيق فى جميع البلدان حول العالم. لقد تم فرض تحرير سوق رأس المال رغم حقيقة أنه لا يوجد أى دليل يثبت أن ذلك يحفز للنمو الاقتصادى. وفى حالات أخرى، كانت السياسات الاقتصادية التى تطورت دخلت إجماع واشنطن وأدخلت إلى البلدان النامية، غير ملائمة لبلدان لازالت فى المراحل الأولى للتنمية أو المراحل الأولى للتحويل.

لنأخذ بعض الأمثلة القليلة: فأغلب البلدان الصناعية المتقدمة - بما فى ذلك الولايات المتحدة واليابان - قد بنت اقتصاداتها عن طريق حماية بعض صناعاتها بشكل حكيم وانتقائى، حتى أصبحت قوية بدرجة كافية تمكنها من التنافس مع الشركات الأجنبية. وإذا كانت الحماية المعممة لم تتجح غالبا فى البلدان التى جربتها، فإن التحرير السريع للتجارة لم ينجح أيضا. فهناك عواقب وخيمة على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادى، يمكن أن تنجم عن إجبار بلد نامى على فتح أسواقه للمنتجات المستوردة، التى قد تنافس منتجات بعض صناعاته وهى صناعات مهددة بشكل خطير من منافسة الصناعات المماثلة الأقوى بكثير فى البلدان الأخرى. ومن ثم تم تدمير فرص العمل تماما، قيل أن تتمكن القطاعات الصناعية والزراعية للبلدان النامية من أن تنمو بقوة وتخلق فرص عمل جديدة، فالمزارعون الفقراء فى تلك البلدان لا يمكنهم ببساطة، للمنافسة مع السلع المدعومة بشكل كبير الواردة من أوروبا وأمريكا. وكان الأسوأ لإصرار صندوق النقد الدولى على أن تحافظ البلدان النامية على سياسات نقدية محكمة، مما أدى إلى معدلات فائدة تجعل خلق فرص عمل أمرا مستحيلا حتى فى أفضل الظروف. ولأن تحرير التجارة حدث قبل إقامة شبكات السلامة فى الموضع الصحيح، فقد جرى فرض الفقر على من فقدوا عملهم. وبالتالي لم يعقب التحرير، فى أغلب الأحيان، للنمو الموعود وإنما زيادة البطالة. وحتى الذين لم يفقدوا عملهم أصبحوا بإحساس عال من عدم الأمان.

وتعتبر مراقبة رأس المال مثلا آخر: فقد حظرت البلدان الأوروبية التدفق الحر لرأس المال حتى عقد السبعينيات. قد يقول البعض أن ليس من العدل الإصرار على أن تفتح البلدان النامية أسواقها وهى لا تملك سوى نظام مصرفى هزيل. لكن بغض النظر عن مفاهيم العدل تلك، فإن ذلك يمثل

اقتصادات رديئة، إن تدفق النقود الساخنة من وإلى البلاد والذي يعقب غالبا تحرير أسواق رأس المال يخلف فوضى وخراب. فالبلدان النامية مثل القوارب الصغيرة، والتحرير السريع لسوق رأس المال، بالطريقة التي فرضها صندوق النقد الدولي، يعادل حملهم على القيام برحلة في بحر هائج، قبل أن يتم إصلاح الثعوب في جسم القارب، وقبل أن يحصل الريان على تدريب، وقبل وضع ممرات النجاة على متن هذا القارب. وحتى في أفضل الظروف، هناك احتمال قوى أن ينقلب بهم القارب عندما تضرب جانبه موجة قوية.

إن تطبيق نظريات اقتصادية خاطئة لم يكن ليتمثل مشكلة خطيرة، لولا أن نهاية الاستعمار فى بداية الأمر، ثم نهاية الشيوعية بعد ذلك، منحتا صندوق النقد الدولى والبنك الدولى الفرصة لى يوسعا بشكل كبير وصايتها الأصلية المتبادلة، لتجاوز استطاعتهما بكثير. حاليا، أصبحت هاتان المؤسستان هما للاعبين المسيطرين على الاقتصاد العالمى. والبلدان التى تلتزم مساعدتهما ليست وحدها التى يتعين عليها اتباع وصفاتهما الاقتصادية، التى تعكس أيديولوجيتهما ونظريتهما الخاصة بالسوق الحرة، ولكن أيضا البلدان التى تلتزم "ختم للموافقة" الخاص بهما بحيث تستطيع الوصول بشكل أفضل إلى أسواق رأس المال الدولية.

وكانت النتيجة للعديد من الناس هى الفقر، وبالنسبة للعديد من البلدان هى الفوضى الاجتماعية والسياسية. لقد اقترف الصندوق أخطاء فى كل المجالات التى تدخل فيها: التنمية، أزمات الإدارة، والبلدان التى تتحول من الشيوعية إلى الرأسمالية. إن برامج التكيف الهيكلى لم تجلب نموا قويا حتى بالنسبة لهؤلاء الذين التزموا بقيوده، مثل بوليفيا. لقد خلق النقشف الزائد، فى العديد من البلدان، للنمو. إن البرامج الاقتصادية الناجحة تتطلب عناية متاهية فيما يتعلق بـ "التابع والتسلسل" - أى بترتيب حدوث الإصلاحات - والسرعة التى تتم بها هذه الإصلاحات. لو فتحت، مثلا، الأسواق للتنافس بسرعة كبيرة جدا، قبل تأسيس مؤسسات مالية قوية، فإن فرص العمل ستدثر بسرعة أكبر من خلق فرص عمل جديدة. لقد أدت الأخطاء فى ترتيب وسرعة حدوث الإصلاحات إلى رفع معدلات البطالة وزيادة الفقر فى العديد من البلدان<sup>(٤)</sup>. وبعد الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧، فاقمت سياسات صندوق النقد الدولى الأزمات فى إندونيسيا وتايلاند. وقد حققت إصلاحات

السوق الحرة نجاحا أو لثتين في أمريكا اللاتينية تذكر شيلي مرة بعد مرة لكن معظم باقي القارة لا يزال يحاول تعويض عقد النمو الضائع، الذي أعقب ما يسمى بعمليات الإسعاف المالي للنجاحة التي قام بها الصندوق في السنوات الأولى من الثمانينيات. وحاليا، يعاني العديد من هذه البلدان من معدلات بطالة عالية بشكل دائم، في الأرجنتين، مثلا، بلغت البطالة منذ عام ١٩٩٥ ، مستويات تقاس بالعشرات وليس بالأحاد، حتى بعد خفض التضخم. إن الانهيار الذي حدث في الأرجنتين عام ٢٠٠١ هو الأحدث في سلسلة فشل على امتداد السنوات القليلة الماضية. ونظرا لمعدلات البطالة العالية طوال سبع سنوات تقريبا، فإن ما يثير العجب ليس أن يخرج المواطنون أخيرا في مظاهرات، إنما العجيب أن يعانون في صمت كل هذا القدر ولهذه المدة الطويلة. حتى تلك البلدان التي حققت بعض النمو المحدود رأت المكاسب تتراكم لدى الأثرياء وخاصة شديدي الثراء - القمة التي تمثل ١٠ في المئة بينما ظلت نسبة للفقر عالية، بل في بعض الحالات، تندي دخل من في القاع.

إن أساس مشكلات صندوق النقد الدولي والمؤسسات الاقتصادية الدولية الأخرى، هو التوجيه والسيطرة: أي من الذي يقرر ما تفعله هذه المؤسسات. إن من يسيطر على هذه المؤسسات ليس أغنى البلدان للصناعة وحدها، لكن المصالح التجارية والمالية في تلك البلدان أيضا، ومن الطبيعي أن تعكس سياسات هذه المؤسسات ذلك، ويرمز اختيار رؤساء هذه المؤسسات للمشكلة التي تعاني منها، بل إن ذلك الاختيار يساهم في اختلالها الوظيفي فسي أغلب الأحيان. فبينما تتركز حاليا كل أنشطة صندوق النقد والبنك الدوليين تقريبا في العالم النامي (كل إقراضهما، بالطبع)، نجد أن معثلي الدول الصناعية هم الذين يتولون قيادتهما. (بمقتضى عرف أو اتفاق ضمنى، يكون دائما رئيس صندوق النقد الدولي أوروبيا، ورئيس البنك الدولي أمريكيا.) ويتم اختيارهم وراء أبواب مغلقة، بل ولا يشترط لتولي الرئاسة أن يكون للمرشح أية تجربة في العالم النامي. إن هذه المؤسسات لا تمثل الأمم التي تخدمها.

وتنشأ المشكلات أيضا من حقيقة "من الذي يتكلم" عن بلد ما. في صندوق النقد الدولي يتولى ذلك وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية. أما في منظمة التجارة العالمية فيتولى هذه المهمة وزراء التجارة، ويرتبط

كل واحد من هؤلاء الوزراء ارتباطا وثيقا بمجموعة من أصحاب المصالح الخاصة "داخل" بلادهم. وبالتالي يعكس وزراء التجارة اهتمامات مجتمع رجال الأعمال - المصدرون الذين يربون رؤية أسواق جديدة تفتح أمام منتجاتهم، كذلك منتجو السلع الذين يتنافسون مع الواردات الجديدة. بالطبع، يريد أصحاب هذه المصالح الخاصة الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الحواجز أمام التجارة، والاحتفاظ بأى قدر من الدعم يستطيعون إقناع الكونجرس (أو برلماناتهم) منحه لهم. ولا تحظى حقيقة أن الحواجز التجارية ترفع الأسعار التى يدفعها المستهلكون، أو كون الدعم يفرض أعباء على دافعى الضرائب، إلا باهتمام ضئيل مقارنة بمكاسب المنتجين - كما تحظى قضايا البيئة وقضايا العمل باهتمام أقل بكثير، باستثناء اعتبارها عقبات تعيق التغلب عليها. ويرتبط وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية ارتباطا وثيقا بالمجتمع المالى، فهم يأتون من شركات مالية، وبعد انتهاء فترة خدمتهم الحكومية يعودون إلى تلك الشركات. إن وزير الخزانة الأمريكى خلال أغلب الفترة المذكورة فى هذا الكتاب، روبرت روبن، جاء مثلا من أكبر بنك استثمار Sachs Goldman ، وذهب إلى شركة، سيتى جروب، التى تسيطر على أكبر بنك تجارى، سيتى بنك. والرجل الثانى فى صندوق النقد الدولى خلال تلك الفترة، ستان فيشر، ذهب مباشرة من الصندوق إلى سيتى جروب. ومن الطبيعى أن يرى هؤلاء الأشخاص العالم من خلال عيون الجماعة المالية. ومن الطبيعى أيضا أن تعكس قرارات أية مؤسسة وجهات نظر ومصالح أولئك الذين يتخذون القرارات، ولا يوجد ما يدعو للدهشة، كما سنرى فى الفصول التالية وبشكل متكرر، أن تكون كل سياسات المؤسسات الاقتصادية الدولية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمصالح التجارية والمالية لتلك الجماعات فى البلدان المتقدمة.

إن النظام الحالى الذى يطبقه صندوق النقد الدولى هو نظام لفرض الضرائب بدون إنابة، بالنسبة للفلاحين فى البلدان النامية الذين يكسبون من أجل تسديد ديون بلادهم للصندوق، أو بالنسبة لرجال الأعمال الذين يعانون من ضرائب القيمة المضافة العالية المفروضة بناء على إلحاح الصندوق. وتزايد خيبة الأمل فى النظام الدولى للعملة تحت رعاية الصندوق، كلما رفع الدعم عن اللقود والغذاء بالنسبة لفقراء إندونيسيا والمغرب وغينيا الجديدة، ورأى فقراء تايلاند تزايد إصابات الإيدز نتيجة لخفض الإنفاق على

الصحة الذى يفرضه الصندوق، واضطرت الأسر فى العديد من الدول  
النامية إلى أن تدفع مقابل تعليم أولادها تحت مسمى تكلفة برامج الإصلاح ،  
مما يجبرها على اختيار مؤلم وهو ألا ترسل بناتها للمدرسة.

ويقوم الناس بأعمال شغب لأنهم تركوا دون بدائل، ولا سبيل لديهم  
للتعبير عن قلقهم وهمومهم، أو للضغط من أجل التغيير. إن الشوارع ليست  
بالتعبير المناسب لمناقشة القضايا أو صياغة السياسات أو للتوصل إلى  
حلول وسط. لكن الاحتجاجات دفعت الرسميين الحكوميين والاقتصاديين  
فى جميع أنحاء العالم للتفكير فى بدائل لسياسات "إجماع واشنطن" التى ينظر  
إليها على أنها الطريق الوحيد والصحيح للنمو والتنمية. لقد أصبح واضحا  
بشكل متزايد أن العولمة، كما طبقت، لم تف بما تعد مؤيدوها بتحقيقه - أو  
بما يمكنها ويجب عليها تحقيقه. لم يتضح ذلك للمواطن العادى فقط إنما  
لواضعى السياسات أيضا، وليس لواضعى السياسات فى البلدان النامية فقط  
لكن فى البلدان المتقدمة أيضا. فى بعض الحالات، لم ينجم عن العولمة نمو،  
لكن حتى فى الحالات التى تحقق فيها نمو لم تصل المكاسب للجميع، وفى  
الأغلبية الساحقة من الحالات، كان التأثير النهائى للسياسات التى وضعها  
"إجماع واشنطن"، لمنفعة القلة على حساب الكثرة، ولصالح الأثرياء على  
حساب الفقراء. وفى العديد من الحالات، حلت المصالح والقيم التجارية  
محل الاهتمام بالبيئة والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

إن العولمة ليست جيدة أو سيئة فى حد ذاتها. فهى ذات قدرة على أن  
تفعل خيرا عظيما، لقد كانت بمثابة مكسب ضخمة لبلدان شرق آسيا التى  
اعتنقت العولمة "بشروطها الخاصة"، وبالمرعة الخاصة بها، رغم نكسة  
أزمة عام ١٩٩٧. لكن فى أغلب بلدان العالم لم تجلب العولمة مكاسب  
مشابهة، بل بدت لكثير من البلدان أقرب لكارثة تامة.

إن تجربة الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر تمثل مقارنة جيدة  
مع عولمة اليوم. فالتيارين يساعد على توضيح نجاحات الماضى وإخفاقات  
الحاضر. فى ذلك الوقت، عندما انخفضت بشكل كبير تكلفة النقل  
والاتصالات، وكانت الأسواق المحلية قد اتسعت من قبل ذلك، تشكلت  
اقتصادات وطنية جديدة وأنت معها شركات وطنية، أى تمارس العمل على  
مستوى البلد ككل. إلا أن الأسواق لم تترك لتتطور من تلقاء نفسها، إنما  
لعبت الحكومة دورا حيويا فى تشكيل تطور الاقتصاد. وحصلت حكومة

الولايات المتحدة على حرية عمل اقتصادية رحبة، عندما أقر القضاء تفسيراً واسعاً للمفكرة الشريطية في الدستور، التي تسمح للحكومة الفيدرالية بتنظيم التجارة بين الولايات. وبدأت الحكومة الفيدرالية في تنظيم النظام النقدي، ووضعت حداً أدنى للأجور، وشروط العمل، ثم اتخذت في نهاية المطاف الإجراءات الوقائية ضد البطالة ونظم الخدمة الاجتماعية للتعامل مع المشكلات التي يطرحها نظام السوق. كما أسست الحكومة الفيدرالية بعض الصناعات (قامت الحكومة الفيدرالية مثلاً عام ١٨٤٢ بمد أول خط تلغراف، وذلك بين بالتيمور وواشنطن)، وشجعت قطاعات أخرى، مثل الزراعة، ليس فقط بالمساعدة على إنشاء الجامعات لكي تقوم بأبحاث ولكن بتوفير خدمات موسعة لتدريب المزارعين على التقنيات الجديدة. ولم يقتصر الدور المركزي الذي لعبته الحكومة الفيدرالية على تعزيز النمو الأمريكي، فهي وإن لم تتخذ تدابير خاصة بإعادة التوزيع المباشر، إلا أنها نفذت برامج قد تقاسم مكاسبها عدد كبير من الناس - لم تقتصر على برامج تطوير التعليم وتحسين الإنتاجية الزراعية فقط، لكنها منحت جميع الأمريكيين حداً أدنى من الفرصة عن طريق صكوك هبات الأراضي.

حالياً، ومع استمرار تكاليف النقل والاتصالات، وخفض الحواجز التي صنعتها الإنسان أمام تدفق السلع والخدمات ورأس المال (وإن كانت لا تزال هناك حواجز خطيرة تعوق التدفق الحر للعمل)، أصبح لدينا عملية "عولمة" مشابهة للعمليات المبكرة التي تشكلت من خلالها الاقتصادات الوطنية. لكن للأسف، ليست لدينا حكومة عالمية، مسئولة أمام شعب كل بلد، تشرف على عملية للعولمة بطريقة مشابهة للطريقة التي قادت بها الحكومات الوطنية عملية تشكيل الاقتصادات الوطنية. لدينا بدلاً من ذلك، نظام يمكن تسميته "سيطرة عالمية بدون حكومة عالمية"، نظام تسيطر على الساحة فيه منظمات متعددة - البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية - وعدد قليل من اللاعبين - وزراء المالية والتجارة المرتبطون ارتباطاً وثيقاً ببعض المصالح المالية والتجارية. في حين فُي ظُل هذا النظام، لا يملك، عملياً، العديد من البشر ممن يتأثرون بقراراته، حق الكلام. لقد حان وقت تغيير بعض القواعد التي تحكم النظام الاقتصادي العالمي، وإعادة التفكير مرة أخرى في كيفية اتخاذ القرارات على المستوى الدولي - ولمصلحة من - وأن تحظى الأيديولوجيا باهتمام



---

أقل، والنظر باهتمام أكبر إلى ما ينجح على أرض الواقع . إن الأمر الحاسم الآن، هو أن نتحقق في أماكن أخرى، التنمية الناجحة التي رأيناها في شرق آسيا، لأن عدم الاستقرار العالمي المزمع يكلف ثمنا باهظا . إن إعادة تشكيل العولمة أمر ممكن، وعندما يتحقق ذلك، وتدار بشكل صحيح وعادل، بحيث يكون لكل البلدان صوت في السياسات التي تؤثر فيها، سوف يمكن أن تساعد العولمة في خلق اقتصاد عالمي جديد، لا يكون فيه النمو أكثر بقاء وأقل تبخرا فقط، إنما يتم تقاسم ثمرات هذا النمو بشكل عادل .

## هوامش الفصل الأول

١ - جاك شيرك، "الاقتصاد في خدمة الإنسان"، خطاب في المؤتمر الدولي للعمل، يونيو ١٩٩٦.

٢ - في عام ١٩٩٠، كان عدد من يعيشون بأقل من دولارين في اليوم ٢ مليار و ٧١٨ مليون نسمة. وفي عام ١٩٩٨ قدر عدد الفقراء الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم ٢ مليار ٨٠١ مليون نسمة - البنك الدولي، توقعات الاقتصاد العالمي والبلدان للنامية عام ٢٠٠٠ (واشنطن، العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٠٠)، ص ٢٩. وللحصول على بيانات إضافية راجع تقرير التنمية في العالم والمؤشرات الاقتصادية للعالم، المطبوعات السنوية للبنك الدولي. ويمكن العثور على البيانات الخاصة بالصحة في تقرير عن الانتشار الوبائي لمرض الإيدز ١٩٩٨، منظمة الصحة العالمية/برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز.

٣ - راجع Gerard Caprio, Jr., al., eds., *الوقاية من الأزمات المصرفية: دروس من حالات الفشل المصرفية العالمية الأخيرة*. محاضر جلسات مؤتمر عقد تحت الرعاية المشتركة لكل من بنك الاحتياط الفيدرالي بشيكاغو ومعهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي. دراسات التنمية لمعهد التنمية الاقتصادية (واشنطن، العاصمة: البنك الدولي، ١٩٩٨).

٤ - يتعرض برنامج التكيف الهيكلي إلى كم ضخم من النقد، حتى أن مراجعة صندوق النقد الدولي للبرنامج ذكرت العديد من عيوبه. وتتضمن هذه المراجعة ثلاثة أجزاء: مراجعة داخلية يقوم بها موظفو صندوق النقد الدولي (التكيف الاقتصادي الهيكلي في عشر سنوات: التكيف الاقتصادي والإصلاح في البلدان ذات الدخل المنخفض. أبحاث غير دورية # ١٥٦، ١٢ فبراير ١٩٩٨). ومراجعة خارجية يقوم بها مراجع مستقل (K. Botchwey, et al., تقرير لمجموعة من خبراء المراجعة المستقلين: تقييم خارجي للتكيف الاقتصادي الهيكلي [واشنطن، العاصمة: صندوق النقد الدولي، ١٩٩٨]).  
وتقرير من موظفي صندوق النقد الدولي يقدم إلى مدراء الصندوق، يتضمن تنقيحاً للدروس من المراجعة الداخلية والخارجية (تنقيح الدروس من مراجعات التكيف الاقتصادي الهيكلي [واشنطن، العاصمة: صندوق النقد الدولي، يوليو ١٩٩٨]).

الفصل الثانی

وَعُودَ لَمْ یَتِمَّ الْوَفَاءَ بِهَا



فى يوم ١٣ فبراير ١٩٩٧، أول يوم لى كئائب أول لرئيس البنك الدولى ورئيس الاقتصاديين به، كان أول ما نفت نظرى وأنا أسير فى المبنى الرئيسى للبنك، وهو مبنى ضخى، حديث وبراق، يقع فى الشارع التاسع عشر من العاصمة واشنطن، هو شعار المؤسسة: "علمنا هو عالم بلا فقر". ويوجد فى منتصف القاعة المركزية للدور الثالث عشر، تمثال لصبى صغير يقود رجلا عجوزا أعمى، هو نصب تذكارى لاستئصال مرض عمى النهر. كانت منظمة الصحة العالمية وآخرون قد أسهموا، قبل البنك الدولى، فى جهود مشتركة لمكافحة هذا المرض الذى يمكن الوقاية منه، حيث كان الآلاف يفقدون بصرهم سنويا فى أفريقيا. وعبر الشارع، يقف بناء براق آخر للثروة العامة، المقر للرئيسى لصندوق النقد الدولى. وتذكر القاعة المركزية المرمورية التى تزينها كمية كبيرة من النباتات، الزائرين من وزراء مالية بلدان العالم، أن صندوق النقد الدولى يمثل مركزى الثروة والسلطة.

تمثل هاتان المؤسستان، للثان كثيرا ما يخلط بينهما العامة، تناقضا واضحا يؤكد اختلافهما الثقافى، والاختلاف فى أسلوبهما ومهامهما: إحداهما مكرسة لاستئصال الفقر، والأخرى للحفاظ على الاستقرار العالمى. وإن كان لدى كل من المؤسستين فرق من الاقتصاديين يطبقون إلى البلدان النامية فى مهمات قد تمتد ثلاثة أسابيع، فقد عمل البنك الدولى جاهدا للتأكد من أن جزءا أساسيا من موظفيه يعيشون بشكل دائم فى البلد الذى يحاولون مساعدته، أما صندوق النقد الدولى فله عامة "ممثل مقيم فقط"، محدود السلطة. ويتم إسماء برامج الصندوق من واشنطن، وتتشكل هذه البرامج من خلال المهام القصيرة التى يقوم بها العاملون بالصندوق، حيث يقضون الوقت فى التحديق فى الأرقام فى وزارات المالية والبنوك المركزية، والتمتع بالراحة فى فنادق الخمس نجوم فى عواصم تلك البلدان. إن الاختلاف ليس رمزيا فقط: فلا يستطيع أحد أن يعرف أمة ما وأن يحبها، دون أن يتجول فى

ريفها. ويجب عدم النظر إلى البطالة على أنها مجرد إحصائيات، "حصر اقتصادي للجثث"، مصابون غير متعدين للحرب ضد التضخم، أو التآكد من السداد للبنوك الغربية. إن العاطلين بشر، لهم أسر تأثرت حياتهم - وفي بعض الأحيان دمرت - بسياسات يوصى بها غرباء، أو يفرضونها فعلياً كما في حالة صندوق النقد الدولي. لقد صممت الحرب الحديثة ذات التكنولوجيا المتطورة على أساس استبعاد أى اتصال أو احتكاك مادي: إسقاط القنابل من ارتفاع ٥٠ ألف قدم يجعل الطيار لا يشعر" بما يفعله. الإدارة الاقتصادية الحديثة مماثلة لذلك: فمن أحد الفنادق الفاخرة، يفرض أحدهم بقسوة، سياسات كان يتعين أن يفكر المرء مرتين بصدها، لو أنه كان يعرف للناس الذين ستنمر هذه السياسات حياتهم.

إن الإحصاءات تؤيد مبراه الذين يسافرون خارج العاصمة، في قرى أفريقيا أو نيبال أو ميانمار أو إثيوبيا، فقد زادت الهوة بين الفقراء والأغنياء، بل ارتفع عدد الذين يعيشون في فقر تام، حيث يعيشون على أقل من دولار في اليوم. لقد بقي الفقر حتى حيث تم القضاء على مرض عمى النهر - ذلك رغم كل النوايا الطيبة، والوعود التي قطعتها الأمم المتقدمة للأمم النامية، والتي كان أغلبها مستعمرات للأمم المتقدمة.

إن طرق التفكير لا تتغير بين يوم وليلة، وذلك حقيقى في البلدان المتقدمة كما في البلدان النامية. ومنح البلدان النامية حريتها (عادة بعد قليل من التحضير للحكم الذاتي) لا يغير غالباً نظرة أسيادهم المستعمرين السابقين، الذين يظنون يشعرون أنهم يعرفون الأفضل. إن العقلية الاستعمارية - "واجب الرجل الأبيض" وافترض أنهم يعرفون ما هو الأفضل للبلدان النامية - لازلت قائمة. ورغم أن أمريكا التي أصبحت تسيطر على ساحة الاقتصاد العلمى لا تملك إرثاً استعمارياً ثقيلاً، إلا أنها مالت إلى الجانب نفسه، ولا يرجع ذلك إلى نزعة التوسع التي هى قدرها الواضح" بقدر ما يرجع إلى الحرب الباردة، التي تعرضت مبادئ الديمقراطية خلالها للخطر أو تم تجاهلها، من أجل صراع لاهوادة فيه ضد الشيوعية.

فى الليلة السابقة لبدئى العمل فى البنك، عقدت آخر مؤتمر صحفى لى كرئيس لمجلس المستشارين الاقتصاديين التابع للرئيس الأمريكى. وطالما أننا نسيطر بشكل جيد على الاقتصاد المحلى، شعرت أن أكبر تحدى لى

اقتصادى حاليا يكمن فى مشكلة الفقر العالمى المتنامية. ما الذى يمكننا فعله لـ ١,٢ مليار من البشر حول العالم، يعيشون على أقل من دولار فى اليوم، أو الـ ٢,٨ مليار الآخرين الذين يعيشون على أقل من دولارين فى اليوم - أكثر من ٤٥ فى المئة من سكان العالم؟ ما الذى يمكننى القيام به لكى أحول حلم "عالم بلا فقر" إلى حقيقة؟ وكيف يمكننى أن أباشر عملى لتحقيق حلم أكثر تواضعا لعالم به قدر أقل من الفقر؟ لقد حددت لنفسى ثلاث مهام: وضع الإستراتيجيات الأكثر فاعلية لتعزيز النمو وخفض الفقر، العمل مع الحكومات فى البلدان النامية لتطبيق هذه الإستراتيجيات، وعمل كل ما أستطيع داخل البلدان المتقدمة للدفاع عن مصالح وهموم العالم النامى، سواء بدفعهم لفتح أسواقهم أو بتقديم مساعدة أكثر فاعلية. كنت أعرف أن المهام صعبة، لكننى لم أتصور أبدا أن تكون العراقيل الرئيسية التى تواجه البلدان النامية من صنع الإنسان، وبغير ضرورة، وأنها تقيع عبر الشارع - عند المؤسسة "الشقيقة" لى، صندوق النقد الدولى. كنت أتوقع ألا يكون كل من يعمل فى المؤسسات المالية الدولية، أو فى الحكومات التى تدعمهم ملتزما بهدف القضاء على الفقر، لكننى كنت أتصور أن يكون هناك نقاش مفتوح حول الإستراتيجيات - تلك الإستراتيجيات التى على ما يبدو قد أخفقت فى مناطق كثيرة جدا، خاصة بالنسبة للفقراء. وفى هذه النقطة،خاب أملى.

### أثيوبيا والصراع بين القوة والسياسة والفقر

كنت قد تعودت، بعد أربع سنوات فى واشنطن، على عالم البيروقراطيين والسياسيين الغريب. لكننى لم أصبح متخمسا فى العالم السياسى والحسابى الغريب لصندوق النقد الدولى، إلا بعد أن سافرت إلى أثيوبيا، وهى من أفقر بلدان العالم، وكان ذلك فى مارس ١٩٩٧، أى بعد شهر من عملى فى البنك الدولى. كان دخل الفرد فى أثيوبيا ١١ دولارات فى العام، وكان هذا البلد قد عانى من موجات جفاف متكررة ومجاعات قتلت مليونى شخص. ذهبت لمقابلة رئيس الوزراء مليس زيناوى، الرجل الذى قاد حرب عصابات لمدة سبعة عشر عاما ضد نظام منجستو هيلام مريام الشيوعى الدموى. انتصرت قوات مليس عام ١٩٩١، وبدأت الحكومة عندئذ العمل الشاق لإعادة بناء البلاد. كان مليس طبيبا، لكنه درس

الاقتصاد لأنه أدرك أن إخراج بلاده من قرون من الفقر يتطلب تحولاً اقتصادياً، ولقد أثبت معرفة بالاقتصاد - بل وقدرة على الابتكار - كفيلاً بوضعه على رأس أي من فصولى الجامعة. لقد أظهر فهماً لمبادئ الاقتصاد أكثر عمقا من العديد من الليبرورقراطيين الاقتصاديين الدوليين الذين تعين على التعامل معهم فى السنوات الثلاث التالية - كما كان لديه بالطبع معرفة أكبر بظروف بلاده.

و يجمع ميليس بين هذه الصفات الثقافية والذهنية المميزة وبين نزاهة شخصية: لا يشك أحد فى أمانته، ولتهامات الفساد داخل حكومته قليلة. كان أغلب معارضيه السياسيين يأتون من للجماعات المسيطرة حول العاصمة منذ أمد طويل، والتي فقدت سلطتها السياسية منذ تولى ميليس الحكم، وإثاروا قضايا التزامه بالمبادئ الديمقراطية. ومع ذلك، لم يكن مستبداً من الطراز القديم. لقد التزم هو وحكومته باللامركزية، وجعل الحكومة أقرب للشعب، مع ضمان ألا يفقد المركز اتصاله بالمناطق المنعزلة. بل لقد أعطى الدستور الجديد كل منطقة حق التصويت ديمقراطياً من أجل الانفصال، لضمان ألا تتجاهل الصفوة السياسية فى العاصمة، أيا كانت، هموم المواطنين العاديين فى كل أنحاء البلاد، وكى لا يفرض جزء من البلاد وجهات نظره على الباقين. ونفذت الحكومة بالفعل التزامها، عندما أعلنت إريتريا استقلالها عام ١٩٩٣. (إلا أن أحداثاً تالية مثل احتلال الحكومة الجامعة فى أديس أبابا فى ربيع عام ٢٠٠٠، واعتقالها بعض الأساتذة والطلبة - توضح هشاشة الحقوق الديمقراطية الأساسية فى أثيوبيا كما فى أماكن أخرى كثيرة).

عندما توليت مهام منصبى فى البنك الدولى عام ١٩٩٧، كان ميليس منشغلاً فى خلاف ساخن مع صندوق النقد الدولى، وكان الصندوق قد علق برنامج إقراضه لأثيوبيا. إن نتائج الاقتصاد الجمعى لأثيوبيا - والذي من المفترض أن يركز الصندوق عليه - لا يمكن أن تكون أفضل من ذلك. لم يكن هناك تضخم، فى الواقع كانت الأسعار تنخفض. وكان الإنتاج ينمو بشكل منقطع منذ أن نجح ميليس فى طرد منجستو<sup>(١)</sup>. لقد أثبت الرئيس الأثيوبى أن تطبيق السياسات السلمية يجعل حتى بلداً أفريقياً فقيراً يتمكن من تحقيق نمو اقتصادى ثابت. وبعد سنوات من الحرب وإعادة البناء، بدأت المساعدة الدولية فى العودة إلى البلاد. لكن كان لدى ميليس مشكلات مع



صندوق النقد الدولي. لم يكن الرهان فقط على الـ ١٢٧ مليون دولار التي قدمها الصندوق من خلال ما يسمى ببرنامج "التسهيلات المعززة للتكيف الهيكلي" (برنامج إقراض يتمتع بدعم عال لأسعار الفائدة لمساعدة البلدان الأكثر فقرا)، لكن كانت هناك أيضا أموال البنك الدولي .

إن لصندوق النقد الدولي دورا خاصا في المساعدة الدولية. فمن المفترض أن يراجع موقف الاقتصاد الجمعي للبلد المتلقى للمساعدة، ويتأكد من أن هذا البلد يعيش في إطار موارده المالية. وإذا كان الأمر مختلفا، فإن المشكلات آتية لا مفر. على المدى القصير، يستطيع بلد ما أن يعيش فوق موارده المالية وذلك بالاقتراض، لكن يوم الحساب قادم بلا شك، حيث ستكون هناك أزمة. إن الصندوق يهتم بالتضخم بشكل خاص. إن البلدان التي تتفق حكوماتها أكثر مما تحصل من ضرائب ومساعدة خارجية ستواجه غالبا التضخم، خاصة لو مولت عجزها بطبع النقود. هناك بالطبع أبعاد أخرى للسياسة الجيدة للاقتصاد الجمعي فضلا عن التضخم. إن اصطلاح "جمعي" يشير إلى السلوك "الكلّي والإجمالي"، إلى المستويات الكلية للنمو والبطالة والتضخم، ويمكن أن يكون مستوى التضخم في بلد ما منخفضا رغم عدم وجود نمو وارتفاع معدلات البطالة. بالنسبة لأغلب الاقتصاديين، فإن هذا البلد يولج نظاما اقتصاديا جمعيًا ينذر بكارثة. إن التضخم ليس غاية في حد ذاته بالنسبة لأغلب الاقتصاديين، لكنه وسيلة لغاية: إذا كان التضخم يثير كل هذا القدر من القلق، فذلك لأن معدلات التضخم "شديدة" الارتفاع تؤدي غالبا إلى انخفاض النمو، وانخفاض النمو يقود إلى معدلات بطالة عالية. لكن كثيرا ما يخلط الصندوق، على ما يبدو، بين الوسائل والغايات، ومن ثم يفقد رؤية ما هو جوهري ويتعين الاهتمام به. يستطيع بلد مثل الأرجنتين أن يحصل على درجة امتياز، رغم تجاوز معدلات البطالة فيه الأرقام الأحادية منذ عدة سنوات حيث بلغت أرقاما عشرية، طالما أن ميزانيته تبدو متوازنة والتضخم تحت السيطرة !

وإذا لم يحقق بلد ما الحد الأدنى من بعض المعايير، فإن الصندوق يعلق مساعدته، وعندما يحدث ذلك يحذر الملاحون حذوه. من المفهوم، ألا يقرض البنك والصندوق للدوليين للبلدان إلا إذا كان بها نظام اقتصاد جمعي جيد. ولو أن أحد البلدان يعاني من عجز ضخم وتضخم مرتفع، فذلك يعني أن هناك مخاطرة من ألا يتم إنفاق النقود بشكل جيد. فالحكومات التي تفشل

فى إدارة اقتصادها الكلى، لا تحسن عادة إدارة العون الخارجى . لكن إن كانت مؤشرات الاقتصاد الجمعى - معدلات التضخم والنمو - إيجابية، كما كان الحال فى أثيوبيا، فمن المؤكد أن النظام الأساسى للاقتصاد الجمعى جيد. بالإضافة إلى أن لدى أثيوبيا نظام اقتصاد جمعى سليم، فإن لدى البنك الدولى أدلة مباشرة على كفاءة الحكومة الأثيوبية وللتزامها تجاه الفقراء. لقد صاغت أثيوبيا إستراتيجية تنمية ريفية، وركزت اهتمامها على الفقراء، خاصة على الـ ٨٥ فى المئة من السكان الذين يعيشون فى القطاع الريفى. كما خفضت الحكومة الأثيوبية الإنفاق العسكرى بنسبة كبيرة وهو أمر غير عادى بالنسبة لحكومة أدت إلى السلطة بالطرق العسكرية - ذلك لأنها أدركت أن الأموال التى تنفق على التسلح هى أموال لا يمكن إنفاقها على محاربة الفقر. بالطبع، هذه هى بالتحديد نوعية الحكومات التى كان يتعين على المجتمع الدولى أن يقدم العون لها. لكن صندوق النقد الدولى علق برنامجه مع أثيوبيا، رغم الأداء الجيد لاقتصادها الجمعى، وأعرب عن قلقه إزاء وضع الموازنة الأثيوبية.

لدى الحكومة الأثيوبية مصدران للدخل، الضرائب والمساعدة الأجنبية. وتكون الميزانية الحكومية متوازنة إذا تساوت مصادر دخلها مع نفقاتها. وتستمد أثيوبيا، مثل العديد من البلدان النامية، أغلب دخلها من المساعدة الأجنبية. كان الصندوق قلقا من أن تولجه أثيوبيا أزمة إذا انضبت هذه المساعدة . ومن ثم فهو يؤكد أن موقف الموازنة الأثيوبية سيعتبر سليما، فقط إذا لم يتجاوز الإنفاق حدود الضرائب التى تجمعها الحكومة.

يطرح منطق الصندوق مشكلة واضحة: فهو يقضى أن لو حصل بلد فقير على مساعدة لتنفيذ مشروع ما، فإن هذا البلد لا يستطيع أبدا إنفاق هذا المال. فإذا أعطت السويد مثلا أموالا لأثيوبيا لى تبنى مدارس، فإن هذا المنطق يملى على أثيوبيا أن تضع تلك النقود فى الاحتياطي الخاص بها بدلا من بناء المدارس. ( لدى كل البلدان، أو يجب أن يكون لديها، حساب احتياطي تحتفظ فيه بالأموال من أجل "الأيام العصيبة". إن الذهب هو الاحتياطي التقليدى، لكنه استبدل حاليا بالعملة الصعبة وسندات تحدد قيمتها وفوائدها بالعملة الصعبة. وتعتبر سندات الخزنة الأمريكية من أكثر طرق الاحتفاظ بالاحتياطي شيوعا. ) لكن المانحين الدوليين لا يقدمون العون من أجل ذلك. فى أثيوبيا، كان المانحون الذين يعملون بشكل مستقل، ولا يدينون

بالفضل لصندوق النقد الدولي، يريدون أن يروا مدارس جديدة وعيادات صحية تشيد، وكذلك أثيوبيا أيضا. لقد عبر ميليس عن الأمر بشكل أقوى: قال لي أنه لم يخض حربا قاسية طوال سبعة عشر عاما لكي يتلقى تعليمات من بعض الليبروقراطيين الدوليين، تقضى أنه لا يستطيع بناء مدارس وعيادات لشعبه بعد أن نجح في إقناع المانحين أن يدفعوا لهذا الغرض.

ولا تفسر رؤية الصندوق الاهتمام بقدرة المشروع على البقاء والاستمرار على المدى الطويل. كانت البلدان في بعض الأحيان تستخدم دولارات المساعدة في بناء مدارس وعيادات، وعندما تنضب أموال المساعدة لا تبقى نقود لتشغيل هذه المشروعات. لقد أدرك المانحون هذه المشكلة، وأخذوها في الاعتبار في برامج المساعدة الخاصة بهم، سواء في أثيوبيا أو في أماكن أخرى. لكن ما تدرع به الصندوق في حالة أثيوبيا تجاوز هذا الشأن. كان يؤكد أن المساعدة الدولية غير مستقرة بحيث لا يمكن الاعتماد عليها. بالنسبة لي، كان موقف الصندوق لاعمى له، ليس فقط بسبب عواقبه العنيفة. كنت أعرف أن المساعدة الدولية أكثر ثباتا في كثير من الأحيان من إيرادات الضرائب، التي يمكن أن تتغير بشكل كبير تبعا للظروف الاقتصادية. وعندما عدت إلى واشنطن، طلبت من العاملين معي التحقق من الإحصائيات، ولقد أكدوا لي أن المساعدات الدولية أكثر ثباتا من إيرادات الضرائب. وباستخدام منطق الصندوق بخصوص مصادر الدخل الثابتة، كان يتعين على أثيوبيا، وبلدان نامية أخرى، أن تدخل في ميزانياتها المساعدات الأجنبية فقط وألا تضمنها واردات الضرائب. وإذا لم يتم إدخال الضرائب ولا المساعدات الأجنبية في خاوة إيرادات الميزانية، فإن اقتصاد كل بلد سيعتبر في حالة سيئة.

غير أن طريقة تفكير الصندوق كانت أكثر خلافا. فهناك عدد من ردود الأفعال المناسبة لمواجهة عدم استقرار الإيرادات، مثل وضع احتياطات إضافية جانبها والحفاظ على المرونة في الإنفاق. فإذا انخفضت الواردات، من أي مصدر كانت، ولا يوجد احتياطي تعتمد عليه الحكومة، يتعين عليها عندئذ أن تكون مهياة لخفض الإنفاق. لكن بالنسبة لأنواع المساعدات التي تمثل جزءا كبيرا مما يحصل عليه بلد فقير مثل أثيوبيا، فإنها تتضمن مرونة ذاتية، بحيث إذا لم يحصل بلد ما على المال لبناء مدرسة إضافية فإنه ببساطة لن يبنى المدرسة. كان المسؤولون في الحكومة الأثيوبية يدركون ما

هي نقطة الخلاف، فهم يتفهمون القلق بشأن ما يمكن أن يحدث إذا انخفضت "سواء" عائدات الضرائب أو المساعدات الأجنبية، لذلك وضعوا سياسات للتعامل مع حالات الطوارئ. لكن ما لم يتمكنوا من فهمه - وأنا أيضا - هو لماذا لا يستطيع الصندوق أن يرى منطق موقفهم. وكان الرهان كبيرا : مدارس وعيادات صحية لواحد من أفقر شعوب العالم.

بالإضافة إلى الاختلاف في الرأي حول كيفية التعامل مع المساعدات الخارجية، أصبحت متورطا أيضا في خلاف آخر بين الصندوق وأثيوبيا حول السداد المبكر لأحد القروض. لقد سددت أثيوبيا قرضا لأحد البنوك الأمريكية قبل موعد سدادها، مستخدمة بعض الاحتياطي لديها. "اقتصاديا"، يعتبر هذا الإجراء مثاليا. كانت أثيوبيا تدفع لقرضها أسعار فائدة أعلى بكثير مما تحصل عليه من الاحتياطيات المالية لديها، رغم نوعية الضمانة الإضافية (طائرة) . كنت سأنصحهم أنا أيضا بالسداد، خاصة أنه إذا احتاجت أثيوبيا هذه الأموال فيما بعد، تستطيع الحكومة، افتراضا، الحصول عليها بسهولة وسرعة، باستخدام الطائرة كضمانة إضافية. لقد اعترضت الولايات المتحدة والصندوق على السداد المبكر. إنهما لم يعترضتا على منطق الإستراتيجية، إنما على كون أثيوبيا اتخذت هذا السبيل دون موافقة الصندوق. لكن لماذا يتعين على بلد ذي سيادة أن يطلب إذن الصندوق لكل تصرف يتخذه؟ كان يمكن أن يكون الأمر مفهوما لو أن تصرف أثيوبيا هدد إمكاناتها على سداد ما تدين به للصندوق، غير أن ما حدث نقض ذلك تماما، لأنه كان قرارا ماليا حكما، عزز قدرة هذا البلد على سداد ما يدين به.

لسنوات طويلة، ظل من يقطنون في الشوارع للتاسع عشر بمدينة واشنطن، حيث المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي، يقولون ويكررون: "المسئولية المالية" و"إننا نحكم بالنتائج". إن نتائج السياسات التي اتبعتها أثيوبيا، والتي صممت الجزء الأكبر منها بنفسها، كان من المفترض أن تبرهن بشكل مقنع على قدرة أثيوبيا على التحكم في مصيرها. لكن الصندوق كان يشعر أن على البلدان التي تحصل منه على نقود الالتزام بإطلاعه على أي شيء له صلة بالقروض، والبلدان التي لا تقوم بذلك تصبح عرضة لتطبيق برنامج المساعدات الخاص بها، بغض النظر عن معقولة هذا التصرف. كان مثل هذا التدخل يحمل بالنسبة لأثيوبيا شبهة شكل جديد

من الإستعمار، فى حين كان الأمر بالنسبة للصندوق لا يتعدى كونه إجراء إداريا غير استثنائى.

كانت هناك نقاط احتكاك أخرى فى علاقات الصندوق مع أثيوبيا تتعلق بتحرير سوق المال الأثيوبية. إن سوق رأس المال للجيدة هى السمة المميزة للرأسمالية، لكن الفارق بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية يكون أكبر ما يمكن فى أسواق رأس المال فيهما. إن كل النظام المصرفى الأثيوبى (مقاسا، على سبيل المثال، بحجم أصوله) أصغر بشكل ما من النظام المصرفى لضاحية بثيودا، مريلاند، من ضواحي واشنطن والتي لا يتعدى عدد سكانها ٥٥ ألفا و ٢٧٧ نسمة. لم يكن الصندوق يريد من أثيوبيا أن تفتح فقط أسواقها المالية للمنافسة الغربية لكن أن تنقسم أيضا أكبر بنوكها إلى أجزاء متعددة. وفى عالم نقول فيه للمؤسسات المالية العملاقة فى الولايات المتحدة، مثل سيتي بنك و ترافالرز، أو مانوفاكاتوريرز هانوفر وكيميكال، أنه يتعين عليها أن تندمج لكى تنافس بفاعلية، لا يكون هناك مجال بالفعل إبتك في حجم البنك الأهلى لشمال شرق بثيودا أن ينافس ضد عملاق عالمي مثل سيتي بنك. وعندما تدخل المؤسسات المالية العالمية بلد ما تستطيع أن تسحق المنافسة المحلية. ففي الوقت الذى يجذبون فيه المودعين بعيدا عن البنوك المحلية فى بلد مثل أثيوبيا، فإنهم سيبدون اهتماما وكرما، عند تقديم قروض للشركات الكبيرة متعددة الجنسيات، أكبر بكثير مما يبدونه عند تقديم الائتمان للمشروعات الصغيرة أو للمزارعين .

كان الصندوق يريد أن يفعل أكثر من مجرد فتح النظام المصرفى الأثيوبى للمنافسة الأجنبية. كان يريد أن "يقوى" النظام المالى بخلق سوق مزايده لسندات خزانة الحكومة الأثيوبية - إنه إصلاح مرغوب فيه للعديد من البلدان، لكن لا علاقة له على الإطلاق بحالة التنمية فى هذا البلد. كما كان يريد من أثيوبيا أن "تحرر" سوقها المالية، بمعنى أن تسمح لقوى السوق أن تحدد بحرية أسعار لفائدة - وهو شيء لم تقم به الولايات المتحدة وأوروبا الغربية إلا بعد عام ١٩٧٠، عندما تطورت أسواقها والجهاز الأساسى المنظم لها تطورا كبيرا. لقد خلط الصندوق بين الوسائل والأهداف. إن أحد الأهداف الأولى لأى نظام مصرفى جيد هو تقديم الائتمان بشروط جيدة لأولئك الذين سيبدون. ومن المهم بشكل خاص بالنسبة للمزارعين، فى بلد ريفي الى حد كبير مثل أثيوبيا، أن يكونوا

قادرين على الحصول على لئتمان بشروط معقولة لشراء البذور والسماد. إن مهمة تقديم هذا النوع من الائتمان ليست سهلة، حتى في الولايات المتحدة في المراحل الحاسمة من تنميتها وتطورها، عندما كانت الزراعة أكثر أهمية، قامت للحكومة بدور حاسم في تقديم الائتمان المطلوب. كان النظام المصرفي الأثيوبي على الأقل يبدو كقوة تماماً، فالفرق بين سعر الإقراض وسعر الاقتراض أقل منه في البلدان النامية الأخرى التي اتبعت نصيحة صندوق النقد الدولي. لكن يظل الصندوق غير سعيد، لأنه كان يعتقد أن قوى السوق الدولية فقط هي التي يجب أن تحدد بحرية معدلات الفائدة، سواء كانت هذه الأسواق تنافسية أم لا. بالنسبة للصندوق، كان تحرير النظام المالي هدفاً في حد ذاته. لقد جعله إيمانه الساذج بالأسواق واتقاً من أن تحرير النظام المالي سيخفض معدلات الفائدة المدفوعة على القروض مما يتيح مزيداً من الأموال. كان الصندوق شديد التأكد من صحة موقفه الدوجماتي حتى أنه لم يهتم كثيراً بالنظر إلى التجارب الواقعية.

لقد قاومت أثيوبيا مطلب الصندوق بـ "فتح" نظامها المصرفي لسبب وجيه. فقد رأت ما حدث لإحدى جاراتها في شرق أفريقيا عندما استسلمت لمطالب الصندوق. أصر صندوق النقد الدولي على تحرير السوق المالية في كينيا، معتقداً أن المنافسة بين البنوك ستؤدي إلى خفض معدلات الفائدة. وكانت النتائج فاجعة: لقد تلى التحرير نمو سريع جداً للبنوك التجارية المحلية والأهلية، في وقت كانت الرقابة على البنوك والتشريع المصرفي غير وافيين وغير ملائمين، ومن ثم حدثت النتائج المتوقعة: إفلاس ١٤ بنكاً في كينيا في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ وحدهما. وفي النهاية، ارتفعت الفائدة ولم تنخفض. وبالتالي، يمكن فهم حذر الحكومة الأثيوبية. لقد التزمت هذه الحكومة بتحسين مستويات معيشة مواطنيها في القطاع الريفي، وكانت تخشى أن يكون تأثير تحرير السوق المالية مدمراً لاقتصادها. إن المزارعين الذين كانوا يدبرون أمرهم في السابق للحصول على الائتمان اللازم، سيجدون أنفسهم عاجزين عن شراء البذور والسماد، لعدم قدرتهم على الحصول على لئتمان رخيص، وسيجبرون على دفع معدلات فائدة أعلى مما يمكنهم تحمله. إن لثيوبيا بلد دمره الجفاف وما ينتج عنه من مجاعات مستقطلة. كان الأثيوبيون قلقين من أن تؤدي نصيحة الصندوق إلى انخفاض

دخول المزارعين، مما يفاقم من تدهور موقف هو أصلاً كئيب، كانوا لا يريدون للأمور أن تسوء .

إن مقاومة أثيوبيا لطلبات الصندوق دعت إلى القول أن الحكومة الأثيوبية ليست جادة فيما يتعلق بالإصلاح، ومن ثم علق، كما قلت سابقاً، برنامج مساعداته. ولحسن الحظ، قام اقتصاديون في البنك الدولي، وأنا معهم، بإقناع إدارة البنك أن إقراض أثيوبيا المزيد من النقود هو قرار سليم: فهي بلد في أشد الاحتياج، ذات إطار اقتصادي جمعي من الدرجة الأولى، وحكومة ملتزمة بتحسين الظروف المأموية لمواطنيها الفقراء. وتضاعف إقراض البنك الدولي لها ثلاث مرات، ورغم ذلك استغرق الأمر شهوراً قبل أن يراجع الصندوق أخيراً موقفه. ومن أجل تصحيح الموقف، نظمت بمساعدة ودعم لا يمكن تقديرهما من زملاء لي، حملة حازمة "الضغط الثقافي". وعقدت، أنا وزملائي، مؤتمرات في واشنطن لتشجيع العاملين في كل من الصندوق والبنك الدوليين على إلقاء نظرة ثانية على موضوعات تحرير القطاع المالي في الدول الأكثر فقراً، وعواقب فرض ميزانية تكشف لا ضرورة لها على بلدان فقيرة تعتمد على العون الأجنبي، مثل أثيوبيا. وحاولت الوصول إلى كبار المديرين في الصندوق، سواء مباشرة أو عبر زملاء في البنك الدولي، وقام الزملاء في البنك العاملون في أثيوبيا بجهود مماثلة لإقناع أقرانهم في الصندوق. واستخدمت أي تأثير في إمكانية من خلال اتصالاتي مع إدارة كلينتون، بما في ذلك الحديث مع ممثل أمريكا في الصندوق. باختصار، فعلت كل ما بوسعي من أجل إعادة برنامج مساعدات الصندوق.

وتم إعادة المساعدات، وأحب أن أعترف أن جهودي قد ساعدت أثيوبيا. غير أنني تعلمت أن إحداث أي تغيير في بيروقراطية دولية يتطلب وقتاً وجهداً ضخمين، حتى إن كان هذا التغيير من الداخل. إن هذه المنظمات ليست شفافة بل هي أقرب لأن تكون معتمة. إن قدرنا ضئيلاً جداً من المعلومات يشع من الداخل إلى العالم الخارجي، بل إن قدرنا أقل من المعلومات يستطيع النفاذ من الخارج إلى أي منظمة. ويعني عدم الشفافية أيضاً، أنه من الصعب للمعلومات أن ترشح من قاع المنظمة إلى قمته. إن الصراع حول إقراض أثيوبيا علمني الكثير عن كيفية عمل صندوق النقد الدولي. لقد ثبت بشكل واضح أن الصندوق كان مخطئاً بشأن تحرير

السوق المالية ووضع الاقتصاد الجمعي لأثيوبيا، لكن كان على الصندوق أن يكمل طريقه. فهو على ما يبدو لا يستمع إلى الآخرين، بغض النظر عن مدى معرفة أو مدى نزاهة هؤلاء الآخرين. لقد أصبحت الأمور الجهرية للصندوق فرعية مقارنة بالأمور الإجرائية. إن تسديد أثيوبيا للقرض مهما كانت أهميته ذلك بالنسبة لها، فهو أقل أهمية بالنسبة للصندوق من حقيقة أن أثيوبيا أخفقت في أن تستثيره. كان تحرير السوق المالية - وكيفية القيام بذلك على أفضل وجه في بلد درجة نموها مثل أثيوبيا - أمرا جوهريا، وكان من الممكن طلب رأى الخبراء. لكن حقيقة عدم استدعاء خبراء خارجيين للمساعدة على الفصل في ما كان واضحا أنه موضوع خلافى، يتفق تماما مع أسلوب صندوق النقد الدولي، الذى يدعى أنه المحسّن للنصيحة"الصحيحة". حتى أمور مثل سداد القرض التى لم يكن للصندوق أن يتخذ فيه موقفا على الإطلاق، طالما أن تصرف أثيوبيا يعزز من قدرتها على سداد ما تدين به ولا يقلل من هذه القدرة - كان يمكن الرجوع فيها إلى خبراء خارجيين، للنظر في ما إذا كان هذا التصرف "معقولا". لكن التصرف بهذا الشكل كان سيمثل انتهاكا لحرمة الصندوق. ولأن الصندوق يتخذ العديد من قراراته وراء الأبواب المغلقة - لا توجد عمليا مناقشة عامة للموضوعات المطروحة - ويترك الصندوق نفسه معرضا للشكوك؛ هل تؤثر على سياسته المؤسسية وسلوكه سياسات القوة والمصالح الخاصة، أو أية أسباب خفية أخرى لا علاقة لها بتفويض الصندوق وأهدافه المعلنة؟

من الصعب حتى بالنسبة لمؤسسة متوسطة الحجم مثل صندوق النقد الدولي أن تعرف قدرًا كبيرًا عن اقتصاد كل بلد في العالم. لقد عين بعض أفضل اقتصاديى الصندوق للعمل في الولايات المتحدة، لكن عندما كنت رئيسا لمجلس المستشارين الاقتصاديين، كثيرا ما شعرت أن فهم الصندوق المحدود للاقتصاد الأمريكى، قاده إلى تقديم توصيات مضللة للسياسة التى يتعين على أمريكا اتباعها. كان اقتصاديو الصندوق، مثلا، يشعرون أن التضخم سيبدأ فى الارتفاع فى الولايات المتحدة بمجرد انخفاض معدلات البطالة إلى أقل من ٦ فى المئة. كانت نماذجنا فى المجلس تقول أنهم على خطأ، لكنهم لم يكونوا شديدي الاهتمام بالنتائج التى توصلنا إليها. لقد كنا على صواب، وكان صندوق النقد الدولي على خطأ: انخفضت البطالة فى الولايات المتحدة إلى أقل من ٤ فى المئة ولم يرتفع التضخم. واستنادا على



تحليلاتهم الخاطئة للاقتصاد الأمريكي، خرج اقتصاديو الصندوق بوصفه مضللة للسياسة التي يتعين على الولايات المتحدة انتهاجها: رفع معدل الفائدة. لحسن الحظ، لم يلق مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي بالا لتوصية الصندوق. لكن لا تستطيع بلدان أخرى تجاهله بمثل هذه السهولة.

إن نقص المعرفة التفصيلية للصندوق ليس بالأمر الخطير، لأنه يميل إلى الأخذ بمنهج "مفاس واحد يناسب الجميع". لكن مشكلات هذا المنهج تصبح خطيرة بشكل خاص عند مواجهة تحديات الاقتصادات النامية واقتصادات التحول. في الواقع، لا تدعى هذه المؤسسة الخبرة في مجال التنمية - فتقويضها الأصلي هو دعم الاستقرار العالمي، وليس كما سبق أن قلت، خفض الفقر في البلدان النامية - لكن الصندوق لا يتردد في التدخل، وعلى نحو ثقيل، في قضايا التنمية. إن قضايا التنمية معقدة، وتمثل البلدان النامية، من نواحي كثيرة، صعوبات أكبر من البلدان الأكثر تقدماً. ذلك لأن الأسواق في البلدان النامية، تكون في أغلب الأحيان، غير موجودة، وإن وجدت، فهي في الغالب تعمل بشكل ناقص. حيث تكثر مشكلات المعلومات، كما قد تؤثر العادات الثقافية بشكل كبير على السلوك الاقتصادي.

ولأسف، نجد أن التدريب الذي يتلقاه الاقتصاديون في مجال الاقتصاد الجمعي، لا يدهم غالباً بشكل جيد للمشكلات التي يتعين عليهم مواجهتها في البلدان النامية. في بعض الجامعات، التي يستخدم الصندوق خريجها وأساتذتها، يتناول المنهج الدراسي الرئيسي نماذج لا يوجد بها أبداً أية بطلالة. إن النموذج التنافسي للقياسي - وهو النموذج الذي يعتمد عليه مذهب العصمة من الخطأ الذي يعمل به الصندوق - يساوي دائماً الطلب بالعرض. وإذا تساوى الطلب على العمل مع العرض، فمن تكون هناك أبداً بطلالة "غير إرادية". إن من لا يعمل قد اختار بالطبع ألا يعمل. وطبقاً لهذا التفسير، فإن البطالة أثناء "الكساد الكبير"، عندما كان واحد من كل أربعة أشخاص ليس لديه عمل، كانت نتيجة زيادة مفاجئة للرغبة في الراحة. إن البحث عن أسباب هذا التغير المفاجئ في الرغبة في الراحة، ومحاولة اكتشاف لماذا يبدو على من يستمتعون بالراحة كل هذا القدر من التماسه، قد يكون مثيراً لاهتمام علماء النفس، لكن طبقاً للنموذج القياسي، تتجاوز هذه الأسئلة مجال علم الاقتصاد. وإن كانت هذه النماذج تقدم بعض التسمية في إطار الدراسة الأكاديمية، فإنها تبدو غير مناسبة أبداً لفهم مشكلات بلد مثل

جنوب أفريقيا، يعانى منذ القضاء على العزل العنصرى، من معدلات بطالة تزيد عن ٢٥ فى المئة .

بالطبع، لا يستطيع اقتصاديو صندوق النقد الدولى تجاهل البطالة . لأن فى ظل عقيدة السوق المعصومة من الخطأ - التى "تفترض" أن الأسواق تعمل بشكل مثالى ، ومن ثم يجب أن يتساوى الطلب مع العرض ، سواء بالنسبة لقوة العمل أو لأية سلعة أخرى أو عامل آخر - لا يمكن أن تكون هناك بطالة، ولا يمكن أن تكون المشكلة فى الأسواق . وبالتالي، يتعين أن تكون كامنة فى مكان آخر - فى الاتحادات الجشعة وفى السياسيين الذين يتدخلون فى آليات الأسواق الحرة، بالمطالبة والحصول على - أجور مرتفعة بشكل مبالغ فيه. ومن ثم، هناك سياسة مسلم بها: إذا كان هناك بطالة، يتعين خفض الأجور .

لكن حتى لو كان تدريب اقتصادى صندوق النقد الدولى فى مجال الاقتصاد الجمعى أكثر ملاءمة لمشكلات البلدان النامية، فمن غير المحتمل أن تستطيع مهمة لمدة ثلاثة أسابيع إلى العاصمة الأنطويبية، أديس أبابا، أو عاصمة أى بلد نامى آخر، أن تطور فعلا سياسات مناسبة لهذا البلد . من المرجح أن يصبح مثل هذه السياسات اقتصاديون ذوى كفاءة عالية يعيشون فى ذلك البلد، ولهم معرفة عميقة به ويعملون يوميا فى حل مشكلاته. ويستطيع القادمون من الخارج أن يلعبوا دورا من خلال التعريف بتجارب البلدان الأخرى، وتقديم تفسيرات بديلة للقوى الاقتصادية العاملة. لكن لم يكن الصندوق يريد لعب مجرد دور المستشار بالتفافس مع مستشارين آخرين، يستطيعون أيضا مساندة أفكارهم. كان يريد دورا مركزيا فى تحديد السياسة. وكان بإمكانه فعل ذلك، حيث اعتمد وضعه على أيديولوجية - عقيدة السوق المعصومة من الخطأ - لاتهم إلا قليلا، بل لا تهتم بالمرء، بالظروف الخاصة لبلد ما والمشكلات المباشرة التى تواجه هذا البلد. لقد استطاع اقتصاديو الصندوق تجاهل للتأثيرات قصيرة المدى التى قد تحدثها سياساتهم على بلد ما، راضين بالاعتقاد أن هذا البلد سيكون على "المدى الطويل" فى وضع أفضل، معتبرين أن أية عواقب سلبية على المدى القصير ليست سوى محنة ضرورية كجزء من العملية. قد يؤدى الارتفاع الكبير الحالى فى أسعار الفائدة إلى المجاعة، لكن كفاءة السوق تتطلب تحرير الأسواق، والكفاءة تولد النمو، والنمو يفيد للجميع. وهكذا أصبح الألم

والمعاناة جزءا من عملية الخلاص، ودليلا على أن البلد يسير على الطريق الصحيح . فى اعتقادى، قد "يكون" الألم ضروريا، أحيانا، لكنه ليس بفضيلة فى حد ذاته. وفى كثير من الأحيان، تستطيع السياسات جيدة التصميم تقادى الكثير من المعاناة. إن بعض أشكال الألم تؤثر سلبا على الإنتاج - مثل اليأس الناجم عن الخفض الحاد لدعم الغذاء، الذى يؤدى إلى شغب الشوارع وعنف المدن وتحلل للنسيج الاجتماعى.

لقد قام الصندوق بعمل جيد لإقناع كثيرين أن سياساته ذات التوجه الأيديولوجى ضرورية، إن كانت البلدان تريد النجاح على المدى الطويل. يركز الاقتصاديون دائما على أهمية الندرة، وكثيرا ما يقول الصندوق أن المهم هو رسالة الندرة والنقص، ألا وهى: إن البلدان لا تستطيع الإصرار على العيش بما يتجاوز مواردها المالية. ولا يحتاج المرء، بالطبع، إلى مؤسسة مالية متطورة تعج بالاقتصاديين الحاصلين على درجات الدكتوراه ليقول لبلد ما أن يقيد إنفاقه بإيراداته. لكن برامج الإصلاح التى يتبناها الصندوق تتجاوز مجرد التأكيد من أن البلدان تعيش فى حدود مواردها المالية.

هناك بدائل للبرامج التى تحمل طابع صندوق النقد الدولى، برامج أخرى يمكن أن تتضمن مستوى معقولا من التضحية، برامج لاتعتمد على عقيدة السوق، ولها مردودات إيجابية. إن بتسوانا تعد مثالا جيدا، وهى بلد صغير تعداداه ١,٥ مليون نسمة، يقع على بعد ٢٣٠٠ ميل جنوبى أثيوبيا، ولقد نجح فى إقامة ديمقراطية مستقرة منذ استقلاله.

عندما استقلت بتسوانا عام ١٩٦٦ كانت بلدا شديدا الفقر، مثل أثيوبيا وأغلب البلدان الأخرى فى أفريقيا، كان الدخل السنوى للفرد ١٠٠ دولار. كانت بلدا زراعيا، يفقر إلى المياه، ولم يكن لديها سوى بنية تحتية بدائية. لكن بتسوانا هى إحدى قصص النجاح الخاصة بالتنمية. ورغم أنها تعاني حاليا من الدمار الذى يسببه مرض الأيدز، إلا أنها حققت متوسط معدل نمو يزيد على ٧,٥ فى المئة فى الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٩٧ .

إن ما ساعد بتسوانا هو وجود مناخ ماس فى أراضيها، لكن بلدانا مثل جمهورية الكونغو (زائير سابقا) ونيجيريا وسيراليون كانت غنية أيضا بالموارد الطبيعية. فى تلك البلدان، غنت الثروة الفساد وأفرخت فى كل بلد صفوة ذات امتيازات تورطت فى صراعات مهلكة من أجل السيطرة على

ثروتها. لقد ارتكز نجاح بتسوانا على قدرتها على الاحتفاظ بإجماع سياسى، اعتمد على مفهوم واسع للوحدة الوطنية. هذا الإجماع السياسى، الضرورى لأى عقد اجتماعى عملى بين الحكومة والمحكومين، صاغته الحكومة بعناية، بالتعاون مع مستشارين من الخارج، من مجموعة متنوعة من المؤسسات العامة والخاصة، بما فى ذلك مؤسسة فورد. لقد ساعد هؤلاء المستشارون بتسوانا فى رسم برنامج لمستقبل البلاد. على نقيض صندوق النقد الدولى، الذى يتعامل بشكل كبير مع وزارات المالية والبنوك المركزية، كان المستشارون أنشاء عملهم مع الحكومة بشرحون بصراحة ونزاهة سياساتهم كى يحصلوا على الدعم الشعبى لتلك البرامج والسياسات. كانوا يناقشون البرنامج مع كبار المسؤولين فى بتسوانا، بما فى ذلك وزراء وأعضاء فى البرلمان، وذلك فى ندوات مفتوحة وفى اجتماعات ثنائية.

كان السبب جزئيا فى هذا النجاح، ذلك الاهتمام الكبير الذى كان يوليه كبار المسؤولين فى حكومة بتسوانا فى اختيار مستشاريهم. وعندما عرض صندوق النقد الدولى تزويد بنك بتسوانا بنائب للمحافظ، لم يقبل البنك العرض بشكل ألى. لقد سافر محافظ البنك إلى واشنطن ليجرى مقابلة معه. ولأثبت فى النهاية أنه قام بعمل رائع. وبالطبع لا يوجد نجاح بدون شوائب. فى مناسبة أخرى سمح بنك بتسوانا لصندوق النقد الدولى باختيار شخص لمنصب مدير الأبحاث، وثبت أن هذا الاختيار كان أقل نجاحا بكثير، على الأقل فى نظر البعض .

لم ينعكس الاختلاف بين كيفية تناول المنظمين لقضية التنمية فى الأداء فقط. ففى حين يهان صندوق النقد الدولى فى كل مكان تقريبا فى العالم السامى، تم التعبير رمزيا عن العلاقة الحميمة التى نشأت بين بوتسوانا ومستشاريها بمنح أعلى وسام فى البلاد لمستيف لويس، الذى كان أستاذا لاقتصادات التنمية فى ويليمز فى الفترة التى عمل فيها مستشارا لبوتسوانا. (ثم أصبح بعد ذلك رئيسا لجامعة كارلتون.)

لقد تعرض هذا الإجماع الحيوى منذ عقدين للتهديد، عندما تعرضت بتسوانا لأزمة اقتصادية. فقد هدد الجفاف سبل عيش العديد من الناس الذين يعملون فى تربية الماشية، كما فرضت المشكلات التى عانت منها صناعة الماس ضغوطا على ميزانية البلاد ووضعها فى أسواق الصرف. لقد عانت بتسوانا بالتحديد من أزمة السيولة التى أنشئ صندوق النقد الدولى أصلا

للتعامل معها- أزمة كان يمكن تخفيفها بتمويل العجز لتفادى حدوث كساد وأوقات عصيبة. لكن الصندوق حاليا، لا يعتبر نفسه ممولا للعجز، وملتزمًا بالحفاظ على الاقتصادات عند حد العمالة الكاملة، في حين كان ذلك، على ما يبدو، هو نية كينز عندما ضغط من أجل إنشاء هذه المؤسسة. بدلا من ذلك، اتخذ الصندوق موقف "ما بعد-كينز" الذى يقضى بفرض تقشف مالى، وبألا يقدم الأموال إلا إذا التزمت الدولة للمدينة برؤى الصندوق بشأن السياسة الاقتصادية المناسبة، وغالبا ما يؤدي ذلك إلى سياسات متناقضة يستتبعها كساد أو مآهو أسوأ. ونظرا لإدراك بتسوانا لقابلية قطاعيها الرئيسيين، الماشية والماس، للتطاير، وضعت جانبا وبدبر أموالا احتياطية لمواجهة مثل هذه الأزمة. وعندما رأت احتياطياتها تتضاءل، أدركت أن عليها اتخاذ المزيد من التدابير. ربطت بتسوانا الحزام، واستجمعت قواها، واجتازت الأزمة. لكن بفضل الفهم الواسع للسياسات الاقتصادية الذى تطور عبر السنين، وطريقة صنع القرار المعتمدة على الإجماع، لم يسبب التقشف أنواع الانقسامات الاجتماعية التى كثيرا ما حدثت فى أماكن أخرى فى ظل برامج صندوق النقد الدولى. يمكن افتراض لو أن الصندوق قام بما يجب عليه القيام به، ألا وهو: تقديم الأموال بسرعة فى أوقات الأزمة للبلدان ذات السياسات الاقتصادية الجيدة، ودون محاولة فرض شروطه عليها، لكان بلد مثل بتسوانا قد تمكن من شق طريقه عبر الأزمة بقدر أقل من الألم. ( من الأمور المسلية، أن بعثة صندوق النقد الدولى التى قدمت إلى بتسوانا عام ١٩٨١، وجدت من الصعب فرض شروط جديدة، لأن بتسوانا كانت قد قامت مسبقا بالعديد من التدابير التى كانوا سيصرون عليها). ومنذ ذلك الحين، لم تتوجه بتسوانا لصندوق النقد الدولى طلبا للمساعدة.

حتى من وقت مبكر لعبت مساعدة المستثمرين الخارجيين المستقلين عن المؤسسات المالية الدولية - دورا فى نجاح بتسوانا. لم تكن بتسوانا لتصيب النجاح الذى حققته لو تم الإبقاء على عقدها الأصلى مع كارثل الماس فى جنوب أفريقيا. فى عام ١٩٦٩، بعد ثلاث سنوات من استغلالها، دفع الكارثل لبِتسوانا ٢٠ مليون دولار مقابل امتياز للماس حقق له ٦٠ مليون دولار من الأرباح سنويا. بمعنى آخر إسترده الكارثل رأسماله المستثمر بعد أربعة شهور! وأرسل البنك الدولى لبِتسوانا محاميا لامعا ومخلصا، طالب بقوة بإعادة التفاوض حول العقد من أجل للحصول على أسعار أعلى، مما

أثار وجود المصالح التعدينية. وحاول كارثل الماس الجنوب أفريقي (دي بيرز) أن يقول أن بتسوانا أصبحت جشعة. واستخدموا، من خلال البنك الدولي، كل ما فى إمكانهم من عضلات سياسية لوقف ذلك المحامى . وتمكنوا فى النهاية من استخراج خطاب من البنك للدولى يوضح أن المحامى لا يتكلم باسم البنك. وكان رد بتسوانا: إننا لهذا السبب بالتحديد نستمع إليه. وفى نهاية الأمر، منح اكتشاف ثانى أكبر منجم ماس بتسوانا الفرصة لإعادة التفاوض بشأن العلاقة بالكامل. لقد خدم الاتفاق الجديد مصالح بتسوانا بشكل جيد، كما فتح لـ "دي بيرز" وبتسوانا أن يحتفظا بعلاقات طيبة.

إن إثيوبيا وبتسوانا ترمزان حاليا إلى التحديات التى تواجه أنجح البلدان الأفريقية: قيادات البلدين مكرسة من أجل رفاهية شعوبها، ديمقراطيات هشة وفى بعض الحالات ناقصة، تحول خلق حياة جديدة لشعوبها من حطام الإرث الاستعمارى الذى تركهم بدون مؤسسات أو موارد بشرية. كما يعتبر البلدان رمزا للتناقضات التى تميز العالم النامى: تناقضات بين النجاح والإخفاق، بين الأغنياء والفقراء، بين الأحلام والواقع، بين ما هو قائم وما يجب أن يكون.

"قد أدركت" هذا التناقض عندما ذهبت لأول مرة إلى كينيا، فى السنوات الأخيرة من الستينيات. كانت بلدا غنيا وخصبا، وكان بعض أخصب الأراضي لا يزال مملوكا للمستوطنين الاستعماريين القدامى. وعندما وصلت إلى كينيا، كان لا يزال هناك الموظفون الحكوميون المندنيون الاستعماريون، الذين يسموهم الآن مستشارين.

وعندما راقبت التطورات فى شرق أفريقيا خلال السنوات التالية، وعند عودتى فى زيارات متعددة بعد أن أصبحت رئيس اقتصادى البنك الدولى، كان التناقض بين تطلعات الستينيات والتطورات التالية مذهلة. عندما ذهبت لأول مرة، كانت روح الحرية ("اليوهورو" باللغة السواحيلية) والاعتماد على الذات (بوجاما) هى السائدة. وعندما عدت، كانت المكاتب الحكومية تعج بالكينيين المدربين والذين يحسمون الحديث، لكن الاقتصاد كان يفرق منذ سنوات . كان بعض المشكلات من صنع كينيا- الفساد الذى كان على ما يبدو متفشيا. غير أن أسعار الفائدة العالية الناجمة عن اتباع نصيحة

صندوق النقد الدولي، تعتبر وعن حق المسئولة على الأقل عن الجزء الخاص بالعوامل الخارجية

أما أوغندا فقد بدلت مرحلة التحول وهي في حالة أفضل من أية دولة أخرى، فهي بلد غنى نسبيا يعتمد على زراعة البن، لكن ما كان ينقصها هو المديرون والقادة المدربون من أهل البلاد. لم يسمح البريطانيون إلا لاثنتين فقط من الأفارقة أن يترقيا إلى رتبة رقيب أول في جيشهم. كان أحدهما للأسف مواطنا أوغنديا اسمه أمين، الذي أصبح في النهاية الجنرال أمين في الجيش أوغندي، وأطاح برئيس الوزراء ميلتون أوبوتي في عام ١٩٧١. (كان أمين يتمتع إلى حد ما بثقة البريطانيين نظرا لخدمته في كتائب الملك الأفريقية خلال الحرب العالمية الثانية ومشاركته في الصراع البريطاني لسحق تمرد الماو-ماو في كينيا.) وحول أمين البلاد إلى مجزر، حيث يقدر عدد من قتلوا بسبب اعتبارهم معارضين للرئيس مدى الحياة" بـ ٣٠٠ ألف شخص.. وكان أمين قد أعلن نفسه رئيسا مدى الحياة في عام ١٩٧٦. وانتهى عهد رعب الديكتاتور للمخل العقل في عام ١٩٧٩، عندما قام المنفيون الأوغنديون وقوات من تنزانيا المجاورة لأوغندا بإسقاطه. والبلاد حاليا في طريقها إلى استرداد قواها بقيادة رئيس كاريزماتي، هو يوري موسيفيني، الذي بدأ إصلاحات رئيسية محققا نجاحا واضحا، حيث خفض نسبة الأمية والإصابة بالإيدز. وهو يثير الاهتمام عندما يتحدث عن الفلسفة السياسية أو عن استراتيجيات للتنمية.

لكن صندوق النقد الدولي لا يهتم كثيرا بسماع أفكار "البلدان الزبائن" بشأن موضوعات مثل استراتيجيات التنمية أو التقشف المالي. غالبا ما يستعامل الصندوق مع البلدان النامية بمنطق الحاكم الاستعماري. إن صورة واحدة قد تكون أفضل من ألف كلمة، صورة واحدة التقطت عام ١٩٩٨، وعرضت في جميع أنحاء العالم، لقد أنحرفت هذه الصورة في أذهان الملايين، خاصة من مواطني المستعمرات السابقة. تضم هذه الصورة ميشيل كامديسو، المدير الإداري لصندوق النقد الدولي (يسمى رئيس صندوق النقد الدولي بـ "المدير الإداري")، وهو بيروقراطي سابق في وزارة الخزانة الفرنسية، قصير وأنيق، وكان يدعى ذات يوم أنه اشتراكي، يقف في الصورة صارم الوجه، عاقدا ذراعيه، في حين يجلس رئيس إندونيسيا ذليلا. في الواقع، اضطر الرئيس السيي للطلاع لتسليم سيادة بلاده الاقتصادية إلى

صندوق النقد الدولي مقابل المساعدة التي تحتاجها. ومما يدعو للسخرية، أن أغلب الأموال لم تذهب في نهاية الأمر لمساعدة لندونيسيا، لكن لتخليص "القوى الاستعمارية" المتمثلة في دائني القطاع الخاص من مأزقهم. (رسميا، كان "الاحتقال" بتوقيع خطاب الاتفاق، اتفاق أملاء فعليا صندوق النقد الدولي، رغم أنه كثيرا ما يظل يزعم أن خطاب النوايا يأتي من حكومة البلد المعنية!)

يدعى المدافعون عن كامديسو أن الصورة ظالمة، وأنها التقطت في غفلة منه، وأنه تم رؤيته خارج السياق. لكن هذا هو بيت القصيد - هذا هو بالتحديد الموقف الذي يتخذه بيروقراطيو الصندوق، ابتداء من قيادة المنظمة إلى أصغر العاملين بها، في المعاملات اليومية، بعيدا عن عدسات التصوير الصحفيين. أثارت هذه الصورة سؤالا مقلقا جدا بالنسبة لمواطني البلدان النامية: هل تغيرت الأمور حقا منذ للنهاية "الرسمية" للاستعمار منذ نصف القرن؟ عندما رأيت الصورة تبادل إلى ذهني صور توقيع "اتفاقات" أخرى. وتساءلت عن مدى تشابه هذا المشهد مع مشاهد "فتح اليابان" بواسطة دبلوماسية المدافع للأدميرال بيرى، أو نهاية حروب الأفيون، أو استسلام المهرجات في الهند.

كان الموقف الفعلي لصندوق النقد الدولي، مثل الموقف العقلي لقيادته، واضحا: فهو ينبوع الحكمة، والمتعهد لاستقامة رأى دقيقة جدا وشديدة البراعة، بحيث يصعب على أولئك الذين في البلدان النامية إدراكها أو فهمها. وكانت الرسالة التي تم إيلاؤها واضحة تماما: في أفضل الحالات يكون هناك عضو من الصفوة - وزير مالية أو رئيس بنك مركزي - يستطلع الصندوق أن يجري معه حوارا له مغزى. وخارج هذه الدائرة لا مجال حتى لمحاولة الحديث .

منذ ربع قرن مضى، كان من الممكن للمسؤولين في البلدان النامية أن يمنحوا، وعن حق، بعض التقدير والاحترام "خبراء" الصندوق. لكن كما حدث تحول في التوازن العسكري للقوة، فإن تحولا أكثر إثارة قد حدث في التوازن الثقافي للقوة. لقد أصبح لدى العالم النامي الآن اقتصاديوه - الذين تكرب العديد منهم في أفضل المؤسسات الأكاديمية في العالم. ويتميز هؤلاء الاقتصاديون بمعرفتهم الطويلة بالسياسات المحلية، والظروف والاتجاهات. وقد سعى الصندوق مرارا وتكرارا، مثل العديد من البيروقراطيات، إلى



بسيط ما يقوم به إلى أبعد من حدود الأهداف المحددة له. وطالما أن مهمته تبعده تدريجيا عن لب مجال اختصاصه، ألا وهو الاقتصاد الجمعي، لكي تجره إلى قضايا هيكلية مثل الخصخصة، وأسواق العمل، وإصلاح المعاشات، الخ، وإلى آفاق أوسع، آفاق إستراتيجيات للتنمية، فإن الميزان التفاضلي للقوة أصبح في غير صالحه بشكل متزايد.

يدعى صندوق النقد الدولي، بالطبع، أنه لا يملأ أبدا شروط أى اتفاق لقرض، وإنما يتفاوض بخصوصها مع البلد المقرض. لكنها مفاوضات أحادية الجانب تكون فيها كل القوة في أيدي الصندوق، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى أن البلدان التي تلتزم بمساعدة الصندوق تكون في احتياج شديد للأموال. ورغم أنني رأيت ذلك بوضوح تام في أثيوبيا، والبلدان اللامية الأخرى التي اهتمت بها، فقد فرضت على من جديد لثناء زيارتي لكوريا الجنوبية في ديسمبر ١٩٩٧، عندما بدأت أزمة شرق آسيا تظهر للعيان. كان اقتصاديو كوريا الجنوبية يعرفون أن السياسات التي ضغط الصندوق لفرضها على بلادهم ستسبب كارثة.

لقد اعترف الصندوق ذاته، بأثر رجعي، بعد تطبيق هذه السياسات، بأنه فرض تدابير تقشف مغالى فيها، أما قبل تطبيقها، فكان القليل من الاقتصاديين (باستثناء اقتصاديي الصندوق) يعتقدون أن لتلك السياسة أى معنى.<sup>(٧)</sup> ومع ذلك، لم ينطق المسؤولون الكوريون بأى كلمة. وكنت أتناول عن السبب، لكنهم لم يقدموا لى أى تفسير إلى أن قمت بزيارة لاحقة، بعد ذلك بعامين، في وقت كان الاقتصاد الكورى قد استرد قواه. وكانت الإجابة هى ما شككت فيه طوال الوقت، نظرا لتجربتي السابقة، فقد ذكر المسؤولون الكوريون على مضض أنهم كانوا يخشون من الاعتراض صراحة. فصندوق النقد الدولي لا يستطيع فقط وقف تمويله، إنما يستطيع أيضا استخدام منبره المستأسد لإثناء استثمارات القطاع الخاص، وذلك بأن يعبر للمؤسسات المالية للقطاع الخاص عن شكوكه بشأن الاقتصاد الكورى. ومن ثم لم يكن لدى كوريا أى خيار. بل إن النقد الكورى لبرنامج الصندوق، حتى وإن كان ضمنيًا، يمكن أن يكون له تأثير مدمر: بالنسبة للصندوق، كان سيوحى بأن الحكومة لم تفهم تماما "اقتصادات صندوق النقد الدولي"، وأن لديها تحفظات، مما يجعل احتمال تطبيق الحكومة للبرنامج بشكل فعلى احتمالا ضعيفا. (إن للصندوق أسلوبا خاصا لوصف مثل هذه

المواقف: لقد خرج البلد "عن المسار". هناك طريق واحد "صحيح"، وأى انحراف عنه هو علامة خروج وشيك عن الخط. ( إن إعلان الصندوق علنا عن توقف المفاوضات، أو حتى عن تأجيلها، سيرسل إشارة سلبية جدا للأسواق. قد تؤدي هذه الإشارة في أحسن الأحوال إلى رفع أسعار الفائدة، وفي أسوأ الأحوال إلى انسحاب كامل للصناديق الخاصة. وقد تكون العواقب أكثر خطورة لبعض البلدان الأكثر فقرا، التي على أية حال، ليس لديها سوى فرصة ضئيلة للوصول إلى رؤوس الأموال الخاصة: فالمناحون الآخرون (البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي وبلدان عديدة) يشترطون لمساعدتهم أن يكون البلد المعنى قد حصل على موافقة صندوق النقد الدولي. ولقد زادت المبادرات الأخيرة بشأن تخفيض الديون من سلطنة: طالما لم يوافق الصندوق على السياسة الاقتصادية لبلد ما، لن يكون هناك تخفيض للدين. إن ذلك يعطيه وسيلة ضغط هائلة، وهو يعرف ذلك.

لا مفر من أن يخلق عدم توازن القوة بين صندوق النقد الدولي والبلدان "العسيلة" توترا بينهما، لكن سلوك الصندوق في المفاوضات يفاقم من صعوبة الموقف. إن فرض الصندوق لشروط الاتفاقات يخلق فعليا أية مناقشات داخل الحكومة التي يتفاوض معها- ناهيك عن مناقشات أوسع داخل ذلك البلد- حول السياسات الاقتصادية البديلة. في أوقات الأزمة، سيدافع الصندوق عن موقفه بالقول ببساطة أن لا وقت هناك. لكن لا يوجد سوى اختلاف بسيط بين موقفه في وقت الأزمة عنه في الوقت العادي . كانت وجهة نظر الصندوق بسيطة: ستعبر الأزمة، خاصة إذا ما أثّرت بصخب وصراحة، تحديا للمعتقد القويم الذي لايمس . وإذا قبل الصندوق بتلك الأسئلة فسوف يضعف ذلك من سلطته ومصداقيته. وكان قادة الحكومات يعرفون ذلك، ويلعبون اللعبة: يمكنهم أن يتجادلوا سرا وليس علنا. كانت فرصة تبديل وجهات نظر الصندوق ضئيلة، في حين أن فرصة إزعاج قادته وإثارتهم لاتخاذ مواقف أكثر تشددا أكبر بكثير. وإذا غضبوا أو انزعجوا، يستطيع الصندوق تأجيل قروضه - وهو احتمال مروع لبلد يواجه أزمة. ومع ذلك، عندما كان "بيدو" أن المسؤولين الحكوميين يرون رأى توصيات الصندوق فليس معنى ذلك أنهم موافقون فعلا. وكان الصندوق يعرف ذلك.

حتى القراءة العرضية لشروط الاتفاقات العادية بين صندوق النقد الدولي والبلدان النامية توضح غياب الثقة بينه والمتلقين لمساعداته. إن موظفى الصندوق يراقبون التقدم، ليس فقط من خلال المؤشرات الوثيقة الصلة بالإدارة الجمعية الصحيحة - للتضخم، والنمو، والبطالة - لكن من خلال المتغيرات المتوسطة، مثل الكتلة النقدية، والتي غالبا ما يكون ارتباطها بالمتغيرات ذات الأهمية الحقيقية لارتباطا واهيا. لقد تم تحديد أهداف صارمة للبلدان النامية - ما يتعين عليهم تحقيقه خلال ثلاثين يوما، وستين يوما، وتسعين يوما. وفي بعض الحالات، كانت الاتفاقات تشترط ما هي القوانين التي يتعين على برلمان بلد ما أن يقرها لكي تتلاءم مع متطلبات أو "أهداف" صندوق النقد الدولي - ووقت القيام بذلك.

هذه للمتطلبات تسمى "شروطا"، وكان "فرض الشروط" قضية محل نقاش ساخن في العالم النامي. إن كل وثيقة قرض تنص بالطبع على شروط أساسية. وفي للحد الأدنى، تنص الاتفاقية على منح القرض بشرط سداد، عادة طبقا لموعد متفق عليه. ويفرض العديد من القروض شروطا صممت لزيادة قوة احتمال سدادها. وتشير قضية "فرض الشروط" إلى شروط أقوى بكثير، تحول القرض في كثير من الأحيان إلى أداة سياسية. وإذا كان الصندوق يريد من دولة ما أن تحرر أسواقها المالية مثلا، فإنه سيدفع القرض على دفعات، رابطا كل دفعة بخطوات نحو التحرير يمكن التحقق منها. أنا شخصا أعتقد أن "فرض الشروط" فكرة رديئة، على الأقل بالطريقة والمدى الذي استخدمها بها الصندوق، ولا يوجد سوى دليل ضعيف على أنها تؤدي إلى تحسين السياسة الاقتصادية، بينما لها آثار سياسية معاكسة لأن البلدان تشعر أن هناك شروطا مفروضة عليها. ويدافع البعض عن فرض الشروط بالقول أن أى مصرفي يفرض شروطا على المقترضين، لجعل سداد القرض أكثر ترجيحا. لكن فرض الشروط الذي مارسه الصندوق والبنك الدولي كان مختلفا جدا. ففي بعض الحالات "قلل" حتى من احتمالية السداد.

وعلى سبيل المثال، فإن الشروط التي قد تضعف الاقتصاد على المدى القصير، مهما كانت مزاياها على المدى البعيد، تخاطر بتفكك الانكماش مما يجعل سداد البلد لقروض الصندوق قصيرة الأجل أكثر صعوبة. إن إزالة الحواجز التجارية، والاحتكارات، والتشوهات الضريبية قد يعزز النمو على

المدى الطويل، لكن الاضطرابات التي سببها منها الاقتصاد، وهو يجاهد من أجل التكيف، يمكن فقط أن تعمق انكماشه الاقتصادي.

إن كان لا يمكن تبرير فرض الشروط طبقاً لمسئولية الصندوق الائتمانية، فلا يمكن تبريرها طبقاً لما يمكن تسميته بمسئوليته المعنوية، والالتزام أن يفعل كل شيء في إمكانه لتعزيز اقتصاد البلدان التي لجأت له لمساعدتها، لكن الخطر كان أن العدد الضخم من الشروط حتى وإن كانت حسنة النية - في بعض الحالات أكثر من مائة شرط لكل منها جدولته الزمنية الصارم - تقلل من قدرة البلاد على معالجة المشكلات المركزية المضاعفة.

لقد تجاوزت الشروط الاقتصاد إلى مناطق تنتمي بشكل خاص إلى حقل السياسة. في حالة كوريا، على سبيل المثال، تضمنت القروض تغييراً في ميثاق البنك المركزي، لجعله أكثر استقلالية عن العملية السياسية، رغم عدم وجود أدلة على أن البلدان ذات البنوك المركزية الأكثر استقلالاً تنمو أسرع<sup>(٢)</sup> أو تشهد تقلبات أقل من حيث العدد أو العمق. ويعتقد الكثيرون أن البنك الأوروبي المستقل قد فاقم من البطء الاقتصادي الأوروبي عام ٢٠٠١، عندما إستجاب مثل طفل غيد للقلق السياسي الطبيعي بشأن تزايد البطالة. لقد رفض تخفيض أسعار الفائدة، لمجرد أن يبرهن أنه مستقل، ولم يكن هناك شيء يستطيع أحد القيام به حيال ذلك. وقد نشأت المشكلة جزئياً لأن البنك المركزي الأوروبي لديه تفويض بالتركيز على التضخم، وهي السياسة التي يدافع عنها صندوق النقد الدولي حول العالم، بينما قد تخفق هذه السياسة للنمو أو تفاقم من الانكماش الاقتصادي. وفي وسط الأزمة الكورية، قيل للبنك المركزي الكوري ألا يكون أكثر استقلالاً فقط، وإنما أن يركز أيضاً على التضخم حصرياً، رغم أن كوريا لم يكن لديها مشكلة تضخم، ولم يكن هناك سبب للاعتقاد أن السياسة النقدية التي تدار بشكل سيء لها علاقة بالأزمة. إن صندوق النقد الدولي ببساطة قد استخدم الفرصة التي منحتها إياه الأزمة لدفع أجندته السياسية. وعندما سألت في سيول، فريق الصندوق لماذا فعلوا ذلك، صدمتني الإجابة (رغم أنه كان من المفترض في ذلك الوقت ألا تفاجئني): إننا نصر دائماً أن يكون البنك المركزي للبلدان مستقلاً ويركز على التضخم. وكانت هذه المشكلة تهمني كثيراً. عندما أصبحت رئيساً لمجلس المستشارين الاقتصاديين، كان علينا أن نصعد محاولة قام بها

السنتاتور كونسى ملك من فلوريدا لتغيير ميثاق بنك الاحتياطي الفيدرالى الأمريكى للتركيز حصريا على التضخم. إن بنك الاحتياطي الفيدرالى، وهو البنك المركزى الأمريكى، لديه تفويض بالتركيز على البطالة والنمو وليس على التضخم فقط. كان الرئيس معارضا للتغيير المقترح، وكنا نعلم أن الشعب الأمريكى، إن كانت لديه فكرة عن القضية، يعتقد أن بنك الاحتياطي الفيدرالى يركز على التضخم "أكثر من اللازم". ولوضح الرئيس أنها قضية سيحارب من أجلها، وبمجرد أن أصبح ذلك واضحا، تراجع مقدمو الاقتراح. ومع ذلك، فى كوريا، كان صندوق النقد الدولى - تحت التأثير الجزئى لوزارة الخزانة الأمريكية - يفرض شرطا سياسيا عليها كان سيحده أغلب الأمريكيين غير مقبول بالنسبة لهم.

فى بعض الأحيان، كانت الشروط تبدو أكثر قليلا من مجرد ممارسة للسلطة: فى اتفاق الإقراض لكوريا عام ١٩٩٧، أصر الصندوق على تقديم موعد فتح الأسواق الكورية لبعض السلع اليابانية رغم أن ذلك لا يمكنه مساعدة كوريا على مواجهة مشكلات الأزمة. فى بعض الحالات، كانت هذه الأفعال تمثل "استغلالا للفرصة" - باستخدام الأزمة لفرض التغييرات التى كان الصندوق والبنك الدوليين يطالبان بها منذ وقت طويل، لكن فى حالات أخرى، كانت تلك الأفعال مجرد سياسة القوة للصرافة: انتزاع تنازل، قيمته محدودة، لمجرد إثبات من هو سيد الموقف.

إن عملية فرض الشروط لم تولد سوى الاستياء، فهى لم تنجح فى أن تولد تنمية. لقد أوضحت الدراسات فى البنك الدولى وفى أماكن أخرى، أن عملية فرض الشروط لا تضمن "إنفاق المال بشكل جيد ولا أن تنمو البلدان بوتيرة أسرع، بل ليس لها حتى تأثير على هاتين النقطتين يمكن إثباته. إن السياسات الجيدة ليست بالشيء الذى يمكن شراؤه.

هناك أسباب "عديدة" لفشل سياسة فرض الشروط، لأبسطها علاقة بمفهوم أساسى بالنسبة للاقتصاديين ألا هو الاستبدالية، التى تشير ببساطة إلى حقيقة أن النقود الواردة لغرض ما تحرر نفودا أخرى لاستخدام آخر، ويمكن ألا يكون للتأثير النهائى علاقة بالفرض المقصود. وحتى إذا فرضت شروط تضمن أن هذا القرض بالذات يتم استخدامه بشكل جيد، فإن هذا القرض يحصر موارد أخرى فى مكان آخر، قد يحسن أو لا يحسن استخدامها. قد يكون لبلاد ما مشروعا طرق، أحدهما يسهل للرئيس الوصول

إلى مقره الصيفي، أما الثاني فيسمح لمجموعة كبيرة من المزارعين أن يوصلوا مسلحهم إلى ميناء قريب. وقد لا يكون لدى هذا البلد أموال تكفي لتنفيذ المشروعين. وقد يصير البنك على أن تذهب أمواله إلى المشروع الذي يزيد دخل الفقراء الريفيين، لكن البنك بتقديره هذه النقود قد مكن الحكومة من تمويل المشروع الآخر .

وتفسر أسباب أخرى عجز سياسة الصندوق الخاصة بفرض الشروط، ففى تعزيز النمو الاقتصادى. وفى بعض الحالات، كانت تلك الشروط هى الشروط الخاطئة: كان لتحرير السوق المالية فى كينيا والتشف المالى فى شرق آسيا آثار معاكسة على تلك البلدان. فى حالات أخرى ، جعلت الطريقة التى فرضت بها الشروط، من غير الممكن سياسيا تأييدها، وعندما تتولى السلطة حكومة جديدة، سيتم التخلّى عن تلك للشروط. إن مثل هذه الشروط تشكل تعديا من قبل القوة الاستعمارية الجديدة على سيادة تلك البلدان. ولا تستطيع السياسات الصمود أمام تقلبات العملية السياسية.

كان موقف الصندوق ينطوى على بعض التناقض: فهو يحاول الإدعاء أنه فوق السياسة، مع أن من الواضح أن السياسة توجه، جزئيا، برنامجه للإقراض. لقد جعل الصندوق من الفساد فى كينيا قضية، وأوقف برنامج إقراضه لها، الصغير نسبيا، بسبب الفساد الذى كان شاهدا عليه هناك. ومع ذلك أبقى على تنفق الأموال، مليارات الدولارات، لكل من روسيا وإندونيسيا. ويقول للبعض أن الصندوق يفض الطرف، على ما يبدو، عن اللصوصية الكبيرة، فى حين يتخذ موقفا حاسما من السرقات التافهة. لم يكن المطلوب أن يكون أكثر شفقة مع كينيا فقد كانت السرقة كبيرة حقا مقارنة بالاقتصاد الكينى، لكن أن يكون أكثر تشددا مع روسيا. إن القضية ليست مجرد قضية عدل أو ثبات على المبدأ، فالعالم مكان غير عادل، ولا أحد كان يتوقع حقا أن يعامل للصندوق قوة نووية بالطريقة نفسها التى يعامل بها بلدا أفريقيا فقيرا أهميته الإستراتيجية ضئيلة. كانت المسألة أبسط من ذلك بكثير: كانت قرارات الإقراض سياسية - وكثيرا ما تدخل الأحكام السياسية فى نصيحة صندوق النقد الدولى. لقد دفع الصندوق عملية الخصخصة جزئيا لأنه يعتقد أن الحكومات لا تستطيع عزل نفسها، وهى تدير المشروعات، عن الضغوط السياسية. إن المفهوم ذاته القائل بإمكانية فصل الاقتصاد عن السياسة، أو عن فهم أوسع للمجتمع، يتم عن ضيق أفق. وإن

كانت السياسات التي فرضها المقرضون قد سببت الشغب، كما حدث في بلد تلو الآخر، ثم ساءت الظروف الاقتصادية، عند هروب رأس المال وقلق رجال الأعمال بشأن استثمار المزيد من أموالهم، فإن مثل هذه السياسات ليست وصفاً للتنمية الناجحة ولا للاستقرار الاقتصادي.

إن الانتقادات الموجهة لفرض الصندوق شروطه لا تقتصر على طبيعة هذه الشروط وكيفية فرضهم لها، إنما توجه أيضاً إلى الطريقة التي تعد بها. إن الإجراءات القياسية للصندوق قبل زيارته لأي بلد زبون هي أولاً كتابة مسودة تقرير. والمقصود من الزيارة هو فقط صقل التقرير وتوصياته، وكشف أية أخطاء فاضحة. عملياً، يتم غالباً إعداد مسودة التقرير باستعارة فقرات كاملة من تقرير بلد ما وإدخالها في تقرير بلد آخر. وتجعل معالجة النصوص هذا الأمر أكثر سهولة. وتروى قصة، قد تكون مختلفة، أن معالج نصوص أخفق ذات مرة في تنفيذ أمر "ابحث واستبدل"، وظل اسم البلد، الذي تم استعارة التقرير منه بالكامل تقريباً، في وثيقة كان قد تم تمريرها. ويصعب معرفة إن كان ذلك حدث مرة واحدة فقط، تحت ضغط الوقت، لكن المخالفة المزعومة أكدت في الأذهان صورة التقارير ذات "المقاس الواحد الذي يناسب الجميع".

حتى البلدان التي لا تقترض مالا من الصندوق يمكن أن تتأثر بأفكاره. وليس من خلال عملية فرض الشروط وحدها يفرض الصندوق وجهات نظره تلك في جميع أنحاء العالم، فللصندوق استشارة سنوية مع كل بلد في العالم. والمفترض، أن هذه الاستشارات، التي يشار إليها بـ "المادة الرابعة"، وهي المادة الرابعة من ميثاق الصندوق، والتي تنص على أن كل بلد عضو يحترم نصوص الاتفاقية التي أنشأت صندوق النقد الدولي (أساساً، أن يضمن البلد قابلية العملات للتحويل من أجل الأغراض التجارية). لكن للتغيير الخفي للمهمة أثر في مهمة هذا التقرير كما في أوجه النشاط الأخرى للصندوق: إن الاستشارات الحقيقية طبقاً للمادة الرابعة لا تمثل سوى عنصراً ثانوياً من عملية الرقابة الكلية. فالتقرير، هو في الواقع الدرجة التي يعطيها الصندوق لاقتصاد بلد ما.

وبينما كان يتعين، في كثير من الأحيان، على البلدان الصغيرة أن تستمع لتقييمات المادة الرابعة، فإن الولايات المتحدة والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات المتقدمة تستطيع أساساً تجاهلها. على سبيل المثال، كان

الصندوق يعانى من جنون الارتياح بشأن التضخم، حتى عندما شهدت الولايات المتحدة أقل معدلات تضخم خلال عدة عقود. لذلك كان يمكن التنبؤ بوصفته للعلاج: زيادة أسعار الفائدة لإبطاء الاقتصاد. ببساطة لم يدرك الصندوق التغيرات التي كانت تحدث آنذاك، والتي حدثت عبر العقد السابق فى اقتصاد الولايات المتحدة وسمحت له بالتمتع بنمو أسرع، ومعدلات بطالة أقل، وانخفاض فى التضخم، كل ذلك فى وقت واحد. لو أن الولايات المتحدة أطاعت نصيحة الصندوق، ما كانت عرفت الازدهار الاقتصادى خلال عقد التسعينيات - ازدهار جلب رخاء غير مسبوق ومكن البلاد من تحويل عجز ميزانيتها الضخم إلى فائض كبير. كما كان لانخفاض معدل البطالة عواقب اجتماعية عميقة - وهى قضايا لا يعيرها الصندوق اهتماما كبيرا على أية حال. ملايين العاملين الذين طردوا من القوة العاملة عادوا إليها، مما خفض الفقر ودور الرعاية الاجتماعية بليقاع غير مسبوق. واستفاد جميع الأمريكيين. وأدى ذلك بدوره إلى خفض معدل الجريمة. وشجعت معدلات البطالة المنخفضة، بدورها، الأفراد على المخاطرة، وقبول أعمال أقل تأمينا، وأثبتت الرغبة فى المخاطرة أنها مكون رئيسى فى النجاح الأمريكى فى ما يسمى "الاقتصاد الجديد".

لقد تجاهلت الولايات المتحدة نصيحة الصندوق. ولم تعرها إدارة كلينتون ولا بنك الاحتياطى الفيدرالى أى اهتمام. تستطيع الولايات المتحدة أن تفعل ذلك دون أن تخشى عاقبة، لأنها لا تعتمد على الصندوق أو أى مانحين آخرين لمساعدتها، ونحن نعرف أن السوق لن تولى تلك النصيحة سوى اهتماما ضئيلا كما فعلنا نحن. لن تعاقبنا السوق لأننا تجاهلنا نصيحته أو سيكافئنا لإتباعنا لها. لكن البلدان الفقيرة فى أنحاء العالم ليست محظوظة بنفس القدر. إن تجاهلها لنصيحة صندوق النقد الدولى يعرضها للخطر.

هناك على الأقل سببان لضرورة أن يجرى صندوق النقد الدولى مشاورات واسعة "داخل" بلد ما وهو يقوم بتقييماته ويعد برامجه: من المرجح أن يعرف الخبراء الوطنيون عن اقتصادهم أكثر من خبراء الصندوق - لقد رأيت ذلك بوضوح جدا، حتى فى حالة الولايات المتحدة. ولكى يتم تنفيذ البرنامج بطريقة دائمة وفعالة، لا بد أن يكون هناك تعهد من البلد وراء البرنامج، يعتمد على إجماع واسع. ولا يمكن التوصل إلى مثل هذا الإجماع إلا من خلال المناقشة - نوع المناقشة المفتوحة التى تجنبها صندوق النقد



الدولى فى الماضى. من العدل القول أن فى وسط الأزمة لا يتاح غالبا الوقت لإجراء مناقشة مفتوحة، ونوع التشاور الواسع المطلوب لبناء إجماع . لكن الصندوق كان موجودا فى البلدان الأفريقية منذ سنوات طويلة. وإن كانت هناك أزمة، فهى أزمة مزمنة ودائمة. وهناك وقت للمشاورات وبناء إجماع - وفى حالات قليلة، مثل غانا، نجح البنك الدولى فى تحقيق ذلك (عندما كان سلفى ميخائيل برونو رئيسا لاقتصادى البنك الدولى)، وكانت هذه الحالة من الحالات الأكثر نجاحا فى ما يتعلق باستقرار الاقتصاد الجمعى.

أثناء وجودى فى البنك الدولى، كانت هناك قناعة متزايدة بأن المشاركة لها أهميتها، وأن السياسات والبرامج لا يمكن فرضها على البلدان، بل لكى تكون ناجحة يجب أن تقرر من جانبهم، وأن بناء الإجماع أمر أساسى ، وأنه يتعين ملاممة السياسات واستراتيجيات التنمية مع الموقف فى البلد المعنى ، كما يجب الانتقال من "سياسة فرض الشروط" إلى "الانتقائية"، ومكافأة البلدان التى أثبتت حسن استخدامها للقروض وذلك بتقديم مزيد من القروض إليها، والثقة فى أنهم سيواصلون حسن استخدام أموالهم، وإمدادهم بحوافز قوية. وانعكس ذلك فى اللغة الجديدة للبنك، ولتى بينها بوضوح رئيس البنك جيمس ولفنسون: "يجب وضع البلد المعنى فى مقعد القيادة". ورغم ذلك، فإن العديد من الانتقادات تقول أن هذا التطور لم يذهب بعيدا ، وأن البنك لا يزال يتوقع أن يحتفظ بالسيطرة. فهم يخشون من أن يكون البلد فى مقعد قيادة سيارة ثنائية التحكم، بحيث يكون التحكم الحقيقى بين يدي المعلم. لا مفر، من أن التغيرات فى المواقف وفى طريقة سير العمل ستكون بطيئة فى البنك الدولى، وستتم هذه التغيرات طبقا لإقاعات مختلفة تبعا للبلدان المختلفة. لكن تظل هناك فجوة كبيرة بين موقف البنك الدولى تجاه هذه الأمور وموقف صندوق النقد الدولى سواء فى الأفكار أو الإجراءات.

حتى وإن كان يرغب فى ذلك بشدة، لا يستطيع الصندوق، على الأقل فى خطابه العلنى، أن يتجاهل تماما تصاعد المطالب بمشاركة أكبر للبلدان الفقيرة فى صياغة إستراتيجيات التنمية، وباهتمام أكبر بقضية الفقر. ونتيجة لذلك، وكخطوة أولى، اتفق الصندوق والبنك للدوليين على تنظيم تقديرات "مشتركة" للفقر، حيث تتضمن البلدان العميلة إلى المؤسساتين فى قياس حجم المشكلة. وكان ذلك بمثابة تثير حاسم فى القضية - لكن يبدو أن مغزاه

الكامل غاب عن الصندوق. ويوضح ذلك النادرة التالية: مباشرة، قبل سفر بعثة للصندوق الأولية، التي تعتبر استشارية نظرياً، إلى بلد عميل، وإدراكاً من صندوق النقد الدولي أن مسئولية القيادة بالنسبة لمشروعات الفقر تقع على عاتق البنك الدولي، أرسل الصندوق رسالة متعجرفة إلى البنك تطالبه بإرسال نسخة من التقدير "المشترك" للفقر الخاص بالبلد العميل إلى المقرر الرئيسي للصندوق. وتندر بعضنا بأن الصندوق اختلط عليه الأمر، فلقد اعتقد أن التغيير الفلسفي الكبير تلخص في أن البنك الدولي سيشارك فعلاً في المهام المشتركة مع الصندوق، وسيكون له رأى في التقرير المكتوب. أما فكرة أن يستطيع المواطنون في البلد المقترض أن يشاركوا أيضاً فكانت ببساطة كبيرة جداً بالنسبة له! إن مثل هذه القصص قد تكون مسلية لو لم تكن في الحقيقة مقلقة للغاية.

حتى وإن لم تطبق التقديرات "المشتركة" للفقر بشكل مثالي، فهي خطوة في الاتجاه السليم. وحتى وإن كانت لا تزال هناك فجوة بين الخطابة والواقع، فإن الاعتراف بحق المواطنين في البلدان النامية أن يكون لهم صوت رئيسي في البرامج الخاصة بهم، بعد أمراً هاماً. لكن إن ظلت هذه الفجوة لمدد طويلة، أو ظلت كبيرة جداً، سيكون هناك إحساس بخيبة الأمل. لقد بدأت الشكوك تتزايد بالفعل في بعض الجهات وبدأ صوتها يتعالى بإطراد. وفي حين ولدت التقديرات "المشتركة" للفقر قدراً أكبر من المناقشة العلنية والعامة، ومن المشاركة، عما كان الحال في السابق، فإن توقعات المشاركة والانفتاح لم تتحقق كاملة في العديد من البلدان، ومن ثم فإن السخط يتنامى.

إن المواطنين في الولايات المتحدة والديمقراطيات الناجحة الأخرى، ينظرون إلى الشفافية والانفتاح، ومعرفة ما تفعله الحكومة، كجزء رئيسي من مسئولية الحكومة. لقد أصبح قانون حرية المعلومات لعام ١٩٦٦ جزءاً هاماً من الديمقراطية الأمريكية. بالتناقض مع ذلك، يمنع أسلوب عمل صندوق النقد الدولي للمواطنين، ليس فقط من مناقشة الاتفاقات، بل لا يقال لهم حتى ما هي هذه الاتفاقات (فالمواطنون مصدر إزعاج، لأنهم في الأغلب الأعم سيعارضون الاتفاقات، ناهيك عن المشاركة في تصور ما هي السياسة الاقتصادية الجيدة). في الحقيقة، كانت ثقافة السرية الغالبة قوية جداً لدرجة أن الصندوق احتفظ بأغلب المفاوضات وبعض الاتفاقات، سرية عن أعضاء البنك الدولي حتى في المهام المشتركة! كان موظفو الصندوق

يلتزمون بشكل صارم بتقديم المعلومات على أساس "من يحتاج للمعرفة". وكانت قائمة "من يحتاجون المعرفة" تنحصر في رئاسة الصندوق، وأشخاص معدودين في المقر الرئيسي للصندوق في واشنطن، كذلك أشخاص معدودين في حكومة البلد العميل. إن زملائي في البنك الدولي قد اشتركوا مرارا من أنه يتعين حتى على المشاركين في مهمة ما أن يلتصوا معلوماتهم عما يجري من ما يتم "تسريته" عبر حكومة البلد المعنى. لقد التقيت بمديرين تنفيذيين (وهو لقب ممثلي الدول المعتمدين لدى الصندوق والبنك الدوليين) وكان من الواضح أنهم لا يعرفون شيئا عما يدور.

وبين حدث وقع أخيرا مدى عواقب غياب الشفافية. يعرف الجميع أن البلدان النامية ليس لها صوت في المؤسسات الاقتصادية الدولية. قد يكون هناك جدل حول ما إذا كان ذلك مجرد مفارقة تاريخية أم تعبير عن "السياسة الواقعية". لكن يجب أن نتوقع أن يكون لحكومة الولايات المتحدة بما في ذلك الكونجرس الأمريكي - رأي ما، على الأقل فيما يتعلق بالكيفية التي يقترح بها مديرها للتنفيذ، وهو الموظف الذي يمثل الولايات المتحدة لدى الصندوق والبنك الدوليين. ففي عام ٢٠٠١ أقر الكونجرس قانونا وقعه الرئيس يقضى أن تعارض الولايات المتحدة اقتراحات المؤسسات الاقتصادية الدولية بتحميل المدارس الأولية رسوما (وهي ممارسة تتدرج تحت اسم غير ضار ظاهريا ألا وهو "استرداد التكلفة"). ومع ذلك تجاهل المدير التنفيذي للولايات المتحدة القانون، وجعلت سرية المؤسسة من الصعب على الكونجرس - أو أى أحد آخر - معرفة ما كان يجري. ولم يكتشف الأمر إلا بسبب تسرب معلومات، مما ولد احتجاجا بين رجال ونساء الكونجرس، حتى المعتادين منهم على المناورات البيروقراطية.

رغم المناقشات المتكررة عن الانفتاح والشفافية فإن صندوق النقد الدولي لا يزال حتى الآن لا يعترف رسميا بحق المواطن في المعرفة، وهو حق أساسي: لا يوجد "قانون حرية المعلومات" الذي يستطيع أى مواطن أمريكي، أو مواطن أى بلد آخر، أن يحتكم إليه لمعرفة ما تفعله هذه المؤسسة الدولية "العامة".

ويجب أن أوضح أن هذه الانتقادات لطريقة عمل الصندوق لا تعنى أنه يضيع دائما أمواله ووقته. ففي بعض الأحيان توجه الأموال لحكومات تطبيق سياسات جيدة - وهي ليست بالضرورة سياسات أوصى بها الصندوق.

وبالتالى، كان لهذه الأموال تأثير نافع. وفى بعض البلدان، أدت سياسة فرض الشروط إلى تحول اتجاه الجدل العام نحو سبل قادت إلى سياسات أفضل. إن للجدول الزمنى الصارم، الذى يفرضه صندوق النقد الدولى، نشأ جزئيا من العديد من التجارب التى وعدت فيها الحكومات بإجراء بعض الإصلاحات، لكن بمجرد حصولها على المال لم تجر أية إصلاحات. وساعد الجدول الزمنى الصارم، فى بعض الأحيان، على فرض إيقاف التغيير. لكن فى أغلب الأحيان، لم تضمن سياسة فرض الشروط حسن استخدام الأموال، كما لم تضمن حدوث تغيرات مفيدة وعميقة ودائمة فى التوجه. بل إن لمياسة فرض الشروط آثار سلبية أحيانا على الإنتاجية، سواء لأن هذه السياسات لم تكن ملائمة للبلاد للمعنى، أو لأن الطريقة التى فرضت بها ولدت كراهية ورفضاً لعملية الإصلاح. إن برنامج صندوق النقد الدولى قد يترك البلد، فى بعض الأحيان، فقيرا كما كان من قبل، لكن مع مديونية أكبر وصفوة حاكمة أكثر ثراء.

وبالتالى، أفلتت المؤسسات الدولية من نوع المحاسبة المباشرة عن أفعالها التى نتوقعها من المؤسسات العامة فى الديمقراطيات الحديثة. لقد حان الوقت "لوضع درجات" لأداء المؤسسات الاقتصادية الدولية، ولإلقاء نظرة على بعض تلك البرامج - وإلى أى مدى عززت هذه البرامج النمو وقللت الفقر.

## هوامش الفصل الثاني

١- اعتبر نظام مانجستو مسئولاً عن قتل ٢٠٠ ألف شخص على الأقل، طبقاً لـ Human Rights Watch، وإجبار حوالي ٧٥ ألف مواطن على أن يصبحوا لاجئين.

٢- T.Lane, A.Ghosh, J.Hamann, S.Phillips, M.Schulze-Ghattas, T.Tsikata، "البرامج المدعومة من صندوق النقد الدولي في كل من إندونيسيا وكوريا وتايلاند: تقدير أولي"، ورقة غير دورية ١٧٨، صندوق النقد الدولي، يناير ١٩٩٩.

٣- هناك جدل وخلاف كبيران بشأن ما إذا كان يتعين أن تكون البنوك المركزية أكثر استقلالية أم لا. إن كان هناك ما يثبت (اعتماداً على دراسة مقارنة بين البلدان) أن معدلات التضخم قد انخفضت فلا يوجد ما يثبت أن "المتغيرات الحقيقية"، مثل النمو أو البطالة، قد تحسنت. إن قضيتي هنا ليس حل هذه الخلافات، إنما للتأكيد على أنه لا يجب فرض وجهة نظر بعينها على بلد ما، طالما هناك مثل هذا الجدل والخلاف.



### الفصل الثالث

## حرية الاختيار؟





كانت الأعمدة الثلاثة لنصيحة إجماع واشنطن عبر الثمانينيات والتسعينيات هي التقشف المالي والخصخصة وتحرير السوق. إن سياسات إجماع واشنطن صممت استجابة لمشكلات أمريكا اللاتينية الواقعية جدا، وتضمنت الكثير من الحلول الصحيحة. في عقد الثمانينيات، كانت حكومات هذه البلدان تعاني عجزا ضخما. وقد أسهمت خسائر المشروعات الحكومية غير الكفؤة في هذا العجز. ومن ناحية أخرى، فإن الشركات الخاصة غير الكفؤة، المعزولة عن المنافسة بفعل إجراءات حمائية، أجبرت المستهلكين على دفع أسعار عالية. ولدت السياسة النقدية المتراخية إلى خروج التضخم عن حدود السيطرة. لا تستطيع البلدان أن تتعايش بشكل مستمر مع عجز كبير، كما لا يمكن ثبات النمو مع معدلات تضخم شديدة الارتفاع. من ثم كان المطلوب درجة ما من الانضباط المالي. لو أن الحكومات ركزت على تقديم الخدمات العامة الرئيسية بدلا من إدارة مشروعات قد يكون أدائها أفضل في القطاع الخاص، لكانت أغلب البلدان في وضع أفضل، ومن ثم فإن لدعوة الخصخصة، في كثير من الأحيان، منطق ومعنى. وعندما يطبق تحرير التجارة - خفض التعريفات وإزالة الإجراءات للحماية الأخرى - بالطريقة السليمة وبالإيقاع الصحيح، بحيث يتم خلق فرص عمل جديدة مقابل فرص العمل غير المنتجة التي دمرت، من الممكن تحقيق مكاسب كبيرة من حيث الكفاءة والفاعلية.

المشكلة أن العديد من هذه السياسات أصبحت غاية في حد ذاتها، بدلا من أن تكون وسائل لنمو أكثر ثباتا وعدلا. وبذلك تم دفع هذه السياسات بعيدا جدا وبسرعة كبيرة جدا، مما أدى إلى استبعاد سياسات أخرى كان هناك احتياج لها.

لقد بعدت النتائج مسافات شاسعة عن الأهداف المرجوة. إن المبالغة في دفع التقشف المالي، في ظل ظروف خاطئة، قد يسبب كسادا، كما قد تؤدي أسعار الفائدة المرتفعة إلى إعاقة المشروعات التي لا تزال هشة. لقد واصل

صندوق النقد الدولي بقوة سياسة الخصخصة والتحرير، وبلقاع وطريقة فرضت في كثير من الأحيان تكلفة عالية جدا على بلدان ليست مستعدة لتحملها.

## الخصخصة

تنفق الدولة، في العديد من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، طاقة كبيرة جدا للقيام بأشياء كان يجب ألا تقوم بها. ويشغلها ذلك عن ما يتعين عليها القيام به. إن المشكلة ليست، بالدرجة الأولى، في الحيز الذي تحتله الدولة، لكن في كونها لا تفعل الشيء الصحيح. لا يتعين على الحكومات، بشكل عام، إدارة مصانع الصلب، فهي لا تصنع إدارتها. (وإن كانت أكثر مصانع الصلب كفاءة في العالم هي تلك التي أقامتها وتديرها كل من الحكومة التايوانية والكورية، فذلك استثناء). بشكل عام، تستطيع الشركات الخاصة المتنافسة أن تقوم بمثل هذه المهام بشكل أكثر كفاءة وفاعلية. ذلك هو منطق الخصخصة - تحويل الصناعات والشركات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص. غير أن هناك بعض الشروط المسبقة التي يتعين توفرها قبل أن تتمكن الخصخصة من الإسهام في تحقيق نمو اقتصادي. كما أن ما يحدث فرقاً واضحاً هو طريقة إنجاز الخصخصة.

للأسف، تعامل صندوق النقد والبنك الدوليين مع هذه القضايا من منظور أيديولوجي ضيق: يجب مواصلة الخصخصة بأسرع ما يمكن. ويتم الاحتفاظ ببطاقات درجات للبلدان التي تقوم بالتحول من الشيوعية إلى اقتصاد السوق: حيث تحصل البلدان التي تنفذ عملية الخصخصة بسرعة أكبر على درجات عالية. وكانت النتيجة، أن الخصخصة لم تجلب في أغلب الأحيان المكاسب التي وعدت بها. لقد خلقت المشكلات التي نشأت عن هذا الإخفاق نفورا من فكرة الخصخصة ذاتها.

في عام ١٩٨٨، قمت بزيارة بعض القرى الفقيرة في المغرب، لمشاهدة تأثير المشروعات التي قام بها البنك الدولي والمنظمات غير الحكومية على حياة الناس هناك. لقد رأيت، على سبيل المثال، كيف رفعت مشروعات الري المشتركة مع الجماعات المحلية من الإنتاجية الريفية بشكل ضخم. ومع ذلك فشل أحد المشروعات. كانت إحدى المنظمات الأهلية قد بذلت

جهداً كبيراً لتدريب القرويين المحليين على تربية الدواجن، وهو مشروع تستطيع نساء القرية القيام به إلى جانب أنشطتهن التقليدية. كانت النسوة تحصلن على الكتاكيت ذات السبعة أيام من شركة حكومية. لكن عندما زرت القرية، كان هذا المشروع قد انهار. وتناقشت مع القرويين والمسؤولين للحكوميين هناك حول أسباب ذلك. وكان الرد بسيطاً. ابلغ صندوق النقد الدولي الحكومة ألا يكون لها دور في عملية توزيع الكتاكيت، ومن ثم توقفت عن بيعها. لقد "افترض" الصندوق ببساطة أن للقطاع الخاص سيطرة على الفور الفجوة. ووصل بالفعل مورد خاص جديد لإمداد القرويين بالكتاكيت. من المعروف، أن معدل وفيات الكتاكيت خلال أول أسبوعين يكون مرتفعاً، ومع ذلك، لم توافق الشركة الخاصة على تقديم أي ضمان. وببساطة، لم يستطع القرويون تحمل مخاطرة شراء كتاكيت قد تموت بأعداد كبيرة. ومن ثم، قضى على صناعة وليدة كانت ستحدث اختلافاً في حياة هؤلاء الفلاحين الفقراء.

إن الافتراض المسئول عن هذا الفشل، هو افتراض رأيته يتكرر كثيراً. لقد افترض صندوق النقد الدولي ببساطة أن الأسواق تهب سريعاً لسد كل احتياج، فسي حين يقول الواقع أن العديد من الأنشطة الحكومية نشأت لأن الأسواق "فشلت" في توفير للخدمات الأساسية. وتكثر الأمثلة على ذلك. غالباً ما تبدو هذه النقطة واضحة جلية خارج الولايات المتحدة. عندما أنشأت العديد من البلدان الأوروبية نظامها للتأمين الاجتماعي ونظامها للتأمين ضد البطالة والعجز، لم تكن هناك أسواق خاصة للمعاش السنوي تعمل بشكل جيد، ولم تكن هناك شركات مستعدة أن تبني تأميناً ضد تلك المخاطر التي لعبت مثل هذا الدور الهام في حياة الأفراد. حتى عندما أنشأت الولايات المتحدة، بعد ذلك بكثير، نظامها الخاص بالتأمين الاجتماعي، في أعماق الكساد الكبير وكجزء من "الاتفاق الجديد"، كانت أسواق المعاش السنوي الخاصة لا تعمل بشكل جيد - وحتى حالياً لا يستطيع المرء الحصول على معاش سنوي لتأمينه ضد التضخم. ونعود مرة أخرى إلى الولايات المتحدة حيث كان أحد أسباب إنشاء "الجمعية الوطنية الفيدرالية للرهن العقاري" أن السوق الخاص لم يكن يقدم للأسر ذات الدخل المتوسط والمنخفض الرهن بشروط معقولة. في البلدان النامية، تكون تلك المشكلات أسوأ، فقد يخلف

استبعاد المشروع الحكومي فجوة ضخمة - بل وحتى إذا دخل القطاع الخاص، في آخر الأمر، ففي غضون ذلك ستحدث معاناة ضخمة. لقد تم خصخصة شركة الهاتف في ساحل العاج، وكما هو الحال دائما، "قبل" أن يتم وضع إطار تنظيمي وقانوني مناسب لضمان المنافسة. وكانت الشركة الفرنسية التي اشترت الأصول المملوكة للحكومة قد أقنعت الأخيرة بمنحها احتكار الخدمات الجديدة الخاصة بالهاتف الخليوي إلى جانب خدمات الهاتف القائمة أيضا. ورفعت الشركة الخاصة الأسعار بدرجة كبيرة، بحيث أصبح طلبية الجامعة، على سبيل المثال، غير قادرين على تحمل تكلفة اتصالات الإنترنت، وهو أمر رئيسي لتفادي لتسارع الهوة الضخمة القائمة، بين الأغنياء والفقراء، بشأن الوصول إلى العالم الرقمي.

ويجادل صندوق النقد الدولي قائلًا إن الأهم هو سرعة تنفيذ الخصخصة، وبعد ذلك يمكن التعامل مع قضايا المنافسة والتنظيم. لكن يكمن الخطر في أنه بمجرد أن يتم خلق مصلحة خاصة سيتولد لديها الحافز والوسائل المالية للحفاظ على وضعها الاحتكاري، وذلك بسحق التنظيم والمنافسة وببذر الفساد في الحياة السياسية على امتداد طريقها. إن اهتمام صندوق النقد الدولي بالمنافسة ووضع اللوائح والقوانين أقل مما كان متوقعا منه، ويرجع ذلك إلى سبب طبيعي بسيط: إذ يمكن أن تغل خصخصة احتكار غير مقنن دخلا أكبر للحكومة، وصندوق النقد الدولي يركز على قضايا الاقتصاد الجمعي، مثل حجم العجز الحكومي، أكثر بكثير من تركيزه على القضايا الهيكلية، مثل كفاءة وتنافسية الصناعة. ومواء كانت الاحتكارات المخصصة أكثر كفاءة من الحكومة فيما يتعلق بالإنتاج أم لا، فإنها كثيرا ما تكون أكثر كفاءة في استغلال وضعها الاحتكاري، ويعانى المستهلكون نتيجة لذلك.

لقد نفذت الخصخصة على حساب المستهلكين والعمال أيضا. ربما يكون تأثير الخصخصة على العمالة هو الحجة الرئيسية لكل من المدافعين عن الخصخصة والمعارضين لها، فالفرق الأول يدعى أنه فقط من خلال الخصخصة يمكن فصل العمال غير المنتجين، في حين يقول الفريق المعارض إن الاستغناء عن العمالة يتم دون أية مراعاة للتكلفة الاجتماعية. هناك في الواقع قدر كبير من الحقيقة في كلى الموقفين. فغالبا ما تحول الخصخصة المشروعات الحكومية من الخسارة إلى الربح من خلال خفض

مكثف في العمالة. لكن من المفترض أن يركز رجال الاقتصاد على الكفاءة الكلية. هناك تكلفة اجتماعية مرتبطة بالبطالة، لكن الشركات الخاصة ببساطة لا تأخذها في الاعتبار". ونظرا للحد الأدنى من الحماية المتوفرة للعمل، يستطيع صاحب العمل فصل العمال بتكلفة بسيطة أو بلا تكلفة، ففي أفضل الأحوال، سيحصلون على الحد الأدنى من التعويض عن الفصل. لقد تعرضت الخصخصة للنقد واسع لأنها في الغالب تدمر فرص العمل بدلا من خلق فرص جديدة، على نقيض ما يسمى باستثمارات "الجرينفيلد" وهو الاستثمار في شركات جديدة، على عكس مستثمري القطاع الخاص الذين يستولون على شركات قائمة.

في البلدان الصناعية، يعترف الجميع بألم عمليات تسريح العمال، والذي يتم تخفيفه، إلى حد ما عن طريق شبكة أمان للتأمين ضد البطالة. في الدول الأكثر تقدما، لا يصبح العمال العاطلون مسئولية عامة طالما أن مشروعات التأمين ضد البطالة نادرة. غير أن لذلك تكلفة اجتماعية كبيرة - يعبر عنها في أسوأ أشكالها بعنف المدن، وزيادة معدلات الجريمة، والاضطراب الاجتماعي والسياسي. لكن حتى في غياب مثل هذه المشكلات فإن للبطالة تكلفة ضخمة. حيث تنتشر حالة من القلق العام ومن السخط الشديد، حتى بين العمال الذين احتفظوا بعملهم، كما تضاف أعباء مالية على أفراد الأسرة الذين مازالوا يعملون، ويتم سحب الأطفال من المدارس لكي يساعدوا في إعالة أسرهم. وتستمر هذه الأنواع من التكلفة الاجتماعية طويلا بعد الفقد المباشر للعمل. وفي كثير من الأحيان تكون هذه التكلفة واضحة بشكل خاص في حالة بيع الشركة للأجانب. قد تراعى الشركات المحلية السياق الاجتماعي<sup>(\*)</sup>، ولا ترغب في فصل العمال إذا علمت أنه لا توجد فرص عمل بديلة متاحة. في حين قد يشعر المالكون الأجانب بالتزام أكبر تجاه حملة الأسهم، بتعظيم قيمة الشركة في سوق الأوراق المالية وذلك بخفض التكاليف، فإنهم يشعرون بالتزام أقل نحو ما سيهيرون إليه بأنه قوة عمل شديدة الانتفاخ.

(\*) لقد رايت ذلك بقوة في مناقشتي في كوريا، حيث أبدى أصحاب شركات قطاع خاص وعيا اجتماعيا ضخما فيما يتعلق بتسريح عمالهم. كانوا يشعرون أن هناك عقدا اجتماعيا بينهم، وهم غير راغبين في إغفاله، حتى ولو كان معنى ذلك أنهم سيخسرون بعض المال.

من المهم إعادة هيكلة مشروعات الدولة، وفي كثير من الأحيان تكون المخصصة السبيل الفعال للقيام بذلك. لكن نقل الناس من أعمال ذات إنتاجية منخفضة في مشروعات الدولة إلى البطالة، لا يزيد من دخل البلاد، وبالقسط لا يزيد من رفاهة العمال. إن المفهوم الأخلاقي بسيط، وسأكرره كثيرا: تحتاج المخصصة أن تكون جزءا من برنامج أكثر تفهما، بحيث يتم الاحتياط لخلق فرص عمل "بالتبادل" مع فرص العمل التي ستستمر، لا مفر، نتيجة المخصصة. كما يتعين تطبيق سياسات الاقتصاد الجمعي بما في ذلك خفض أسعار الفائدة، مما يساعد على خلق فرص عمل. إن التوقيت (واحترام المراحل) هو كل شيء. فهي ليست مجرد موضوعات عملية خاصة "بالتنفيذ"، إنما موضوعات مبدئية.

ربما يكون الفساد، بالنسبة لعملية المخصصة كما طبقت في أغلب الأحيان حتى الآن، هو أكثر القضايا إثارة للقلق. تجزم الخطابة الخاصة بعقيدة السوق أن المخصصة ستقلل ما يطلق عليه الاقتصاديون نشاط "التماس الرريع"، الذي يقوم به الموظفون الحكوميون، فهم إما يستولون لأنفسهم على أفضل ما في مكاسب المشروعات الحكومية، أو يمنحون العقود وفرص العمل لأصدقائهم. لكن على نقض ما كان مفترضا جعلت المخصصة الأمور أسوأ بكثير، لدرجة أن في العديد من البلدان يشار حاليا إلى المخصصة بتندر على أنها "الرشوة". لو كانت حكومة ما فاسدة فإن احتمال أن تحل المخصصة المشكلة هو احتمال ضعيف. ففي نهاية الأمر، ستتولى نفس الحكومة الفاسدة، التي أساعت إدارة الشركة، عملية المخصصة. لقد أدرك كبار المسؤولين الحكوميين، في بلد بعد الآخر، أن المخصصة تعني أنهم لن يضطروا بعد الآن إلى الاقتصاد على ما يستولون عليه من الأرباح المنوية. إن بيع المشروع الحكومي بأقل من سعر السوق يمكنهم من الحصول لأنفسهم على نصيب كبير من قيمة الأصول، بدلا من تركها لمن سيتولى السلطة بعدهم. باختصار، كانوا يستطيعون، منذ الآن، سرقة جزء كبير مما كان سوف يستولي عليه الساسة القادمون. ولا مجال للدشنة، لقد صممت عملية المخصصة الملققة لتعظيم المبالغ التي يستطيع السوزراء الاستيلاء عليها لأنفسهم، وليس المبالغ التي تذهب إلى خزنة الدولة، ناهيك عن الحديث عن الكفاءة الكلية للاقتصاد. وكما سنرى، تقدم روسيا مثالا مدمرا لضرر "المخصصة بأي ثمن".

بسداجة، أقنع أنصار الخصخصة أنفسهم بإمكانية إغفال تلك التكلفة، لأن الكتب كانت على ما يبدو تقول، أنه بمجرد تحديد حقوق الملكية الخاصة بوضوح، سيضمن المالكون الجدد أن تتم إدارة الأصول بكفاءة، ومن ثم سيتحسن الموقف على المدى الطويل حتى وإن كان قبيحا على المدى القصير. لكنهم أخفقوا في إدراك أنه بدون هياكل قانونية مناسبة ومؤسسات سوق، قد يكون لدى المالكين الجدد حافز لسلب الأصول بدلا من استخدامها كقاعدة لتوسع صناعي. ونتيجة لذلك فشلت الخصخصة، في روسيا والعديد من البلدان الأخرى، في أن تكون قوة فعالة للنمو كما كان يجب أن تكون. في الواقع، ارتبطت الخصخصة أحيانا بالانحطاط والضعف وأثبتت أنها قوة قادرة على إضعاف الثقة في المؤسسات للديمقراطية ومؤسسات السوق.

## التحرير

إن للتحرير الاقتصادي، أي للتخلص من تدخل الحكومة في الأسواق المالية وأسواق رأس المال وإزالة الحواجز التجارية، عدة أبعاد. حاليا، يقر صندوق النقد الدولي أنه دفع جدول أعمال التحرير الاقتصادي أبعد مما يجب، وأن تحرير أسواق رأس المال والأسواق المالية قد أسهم في الأزمات العالمية لعقد التسعينيات، وأنه قد يلز الخراب ببلد صغير ناشئ.

إن تحرير التجارة هي السمة الوحيدة للتحرير الاقتصادي التي نالت دعما واسع الانتشار - على الأقل بين الصفوة في البلدان للصناعية المتقدمة. لكن من المفيد إلقاء نظرة عن قرب لكيفية تطبيق تحرير التجارة في العديد من البلدان النامية، لأن ذلك يوضح لماذا تواجه هذه السياسة بمعارضة قوية، كما في احتجاجات ميائل وبراغ وواشنطن العاصمة.

كان من المفترض أن يعزز تحرير التجارة دخل البلد الذي يطبقه، وذلك بإجبار الموارد على الانتقال من الاستخدامات الأقل إنتاجية إلى الأكثر إنتاجية، أو كما يقول الاقتصاديون باستخدام الميزة التفضيلية. لكن تحريك الموارد من الاستخدامات الأقل إنتاجية إلى الإنتاجية الصغرى لن يثرى أي بلد، وهو ما حدث في أغلب الحالات في ظل برامج صندوق النقد الدولي. من السهل تدمير فرص العمل، وغالبا ما سيكون ذلك هو التأثير المباشر لتحرير التجارة، حيث تتوقف الصناعات غير الكفوة عن الإنتاج تحت

ضغط المنافسة الدولية. تؤمن أيديولوجية صندوق النقد الدولي أن فرص عمل جديدة أكثر إنتاجية سوف تنشأ بمجرد استبعاد فرص العمل القديمة غير الكفؤة التي نشأت وراء الجدران الحمائية. لكن ببساطة، لم يكن الأمر كذلك - ولم يعتقد فسي الخلق الفوري لفرص العمل سوى قلة من الاقتصاديين، على الأكل منذ "الكساد الكبير". يتطلب إنشاء شركات جديدة وخلق فرص عمل جديدة توفر رأس المال والقدرة على إقامة المشروعات، لكن في كثير من الأحيان، تعاني البلدان النامية من عجز في العامل الأخير، نظرا لنقص التعليم، وعجز في رأس المال، نظرا لنقص التمويل المصرفي. لقد جعل صندوق النقد الدولي الأمور أسوأ مما كانت عليه في العديد من البلدان، لأن غالبا ما استتبع برامج التقشف الخاصة بالصندوق ارتفاع كبير في أسعار الفائدة - حيث تخطت في بعض الحالات ٢٠%، و ٥٠% في حالات أخرى، بل وتجاوزت ١٠٠% - بحيث أصبح إنشاء المشروعات وخلق فرص عمل أمرا مستحيلا حتى في ظل مناخ اقتصادي جيد كما في الولايات المتحدة. ببساطة، أصبح رأس المال اللازم للنمو مكلفا للغاية.

إن بلدان شرق آسيا للنامية هي أكثر البلدان النامية نجاحا، لقد انفتحت على العالم الخارجي لكنها فعلت ذلك بتمهل وبطريقة تدريجية. لقد استفادت هذه البلدان من العولمة لتوسيع صادراتها، ونمت نتيجة لذلك بسرعة أكبر. لكن هذه البلدان قد أزلت الحواجز الحمائية بحرص ومنهجية، بحيث لا يتم تلك إلا بعد خلق فرص عمل جديدة. وكان المسؤولون فيها يتأكدون من وجود رأس مال متاح لخلق فرص عمل ومشروعات جديدة، بل أن هذه البلدان قامت بدور المقاول في تأسيس للشركات الجديدة. إن الصين لم ترفع حواجزها التجارية إلا بعد عشرين عاما من بداية مسيرتها نحو اقتصاد السوق، وهي فترة نمت فيها بسرعة كبيرة جدا.

كان يجب أن يدرك الأمريكيون ومواطنو البلدان الصناعية المتقدمة الأخرى دواعي ذلك القلق بسهولة. ففي آخر حملتين انتخابيتين لرئاسة الولايات المتحدة، أستغل المرشح بات بوككن قلق العمال الأمريكيين بشأن فقد فرص العمل نتيجة لتحرير التجارة. كان لكلمات بوككن صدى واسعاً حتى في بلد أقرب للعمالاة الكاملة (ففي عام ١٩٩٩، كان معدل البطالة قد انخفض إلى أقل من ٤ في المائة)، ويتمتع بنظام جيد للتأمين ضد البطالة ومجموعة من وسائل العون لمساعدة العمال على الانتقال من عمل إلى



آخر. إن حقيقة أن يشعر العمال الأمريكيون بقلق شديد بشأن تهديد تحرير التجارة لفرص عملهم، حتى أثناء الازدهار الاقتصادي لعقد التسعينيات، كان يجب أن تؤدي إلي فهم أفضل للمآزق الذي يعاني منه العمال في البلدان النامية الفقيرة، حيث يعيش العمال عند حد البقاء، على دولارين في اليوم أو أقل، وبلا شبكة إقناذ حيث لا توجد مدخرات، ولا تأمين ضد البطالة بالطبع - وفي ظل لقتصاد يعاني من معدل بطالة يصل إلى ٢٠ في المائة أو أكثر.

إن السبب وراء ما يثيره تحرير التجارة من معارضة قوية هو حقيقة أنه أخفق في تحقيق وعوده - بل أدى بدلا من ذلك إلى مزيد من البطالة. لكن "تفاق" من يضغطون من أجل فرض تحرير التجارة - والطريقة التي يفرضونه بها - عزز بلا شك من للكرهية لتحرير التجارة. إن البلدان الغربية دفعت وشجعت تحرير التجارة بالنسبة للمنتجات التي تصدرها، غير أنها في الوقت نفسه استمرت في حماية القطاعات التي تخشى على اقتصاداتها من منافسة البلدان النامية. وكان ذلك أحد أسس المعارضة التي واجهتها الجولة الجديدة للمفاوضات التجارية التي كان من المفترض أن تنطلق من سيناتل، فلقد حمت الجولات السابقة للمفاوضات مصالح البلدان الصناعية المتقدمة - ويتعبير أكثر دقة، المصالح الخاصة داخل تلك البلدان - دون أن يصاحب ذلك أية مكاسب للبلدان الأقل نموا. وأشار المحتجون، وعن حق، إلي أن الجولات الأولى للمفاوضات التجارية خفضت الحواجز على السلع الصناعية، ابتداء من السيارات إلي الآلات، وهي السلع التي تصدرها البلدان الصناعية المتقدمة. وفي الوقت نفسه، احتفظ المفوضون الذين يمثلون تلك البلدان بدعم دولهم للسلع للزراعية وأبقوا أسواقهم مغلقة أمام تلك السلع والمنسوجات، وهي المنتجات التي تمتلك العديد من البلدان النامية ميزة تنافسية لها.

لقد ادخل موضوع تجارة الخدمات في جولة أوروجواي الأخيرة للمفاوضات التجارية. لكن في نهاية الأمر، فتحت الأسواق أساسا للخدمات التي تصدرها البلدان المتقدمة - الخدمات المالية والمعلومات التكنولوجية - في حين لم تفتح الأسواق للخدمات البحرية وخدمات البناء، وهي مجالات قد تستطيع البلدان النامية أن تفوز فيها بموطئ قدم. وكانت الولايات المتحدة تتفاخر بالمكاسب التي حصلت عليها، إلا أن البلدان النامية لم تحصل على

نصيب متناسب من تلك المكاسب. لقد أوضحت حسابات قام بها البنك الدولي أن أفقر منطقة في العالم، أفريقيا السوداء، شهدت انخفاضاً في دخلها بنسبة تزيد عن ٢ في المائة نتيجة لهذه الاتفاقية التجارية. وهناك أمثلة أخرى للظلم يجرى الحديث عنها بشكل متزايد في العالم النامي، ومع ذلك ننادوا ما ينشر شيء من هذه للقضايا في الدول الأكثر تقدماً. إن بوليفيا لم تكف بخفض حولجزها التجارية إلى حد أنها أصبحت أقل من مثيلتها في الولايات المتحدة، لكنها تعاونت أيضاً مع الولايات المتحدة لاستئصال نبات الكوكا عملياً، وهو يعتبر أساس الكوكايين، مع أن هذا المحصول يمد المزارعين الفقراء بدخل أعلى من أي محصول بديل. غير أن الولايات المتحدة ردت بأن أبقّت أسواقها مغلقة أمام المنتجات البديلة للكوكا مثل السكر، الذي كان مزارعو بوليفيا يستطيعون إنتاجه للتصدير لو أن واشنطن فتحت لهم أسواقها.

و يثير هذا النوع من المعايير المزوجة بشكل خاص الغضب في البلدان النامية نظراً للتاريخ الطويل من النفاق والظلم. ففي القرن التاسع عشر، فرضت القوى الغربية - التي نما العديد منها من خلال استخدام سياسات حمائية - اتفاقيات تجارية غير عادلة. وربما كانت الاتفاقية الثامنة أكثر من غيرها هي اتفاقية حرب الأفيون، عندما تحالفت بريطانيا مع فرنسا ضد الصين الضعيفة، ثم مع روسيا والولايات المتحدة، وأجبروها، بموجب اتفاقية تين تسين لعام ١٨٥٨، ليس فقط على تقديم تنازلات تجارية وإقليمية تضمن أن تصدر الصين المنتجات التي يريدها الغرب بأسعار منخفضة، لكن على أن تفتح أيضاً أسواقها لـ "الأفيون"، لكي يصبح ملايين الصينيين مدمنين (يمكن القول بأن ذلك يمثل تناولاً شيطانياً لـ "الميزان التجاري"). حالياً، لا يستخدم التهديد باستعمال القوة العسكرية لفتح الأسواق الناشئة عنوة، لكن الإكراه يكون عن طريق القوة الاقتصادية، من خلال التهديد بالعقوبات أو احتجاز مساعدة ضرورية وقت الأزمة. ورغم أن منظمة التجارة العالمية هي المنتدى الذي تتم من خلاله مفاوضات اتفاقيات التجارة العالمية، فإن ممثلي الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي أصروا في كثير من الأحيان على المضي قدماً، مراعين إيقاع تحرير التجارة. ويصر صندوق النقد الدولي على هذا الإيقاع المتسارع لتحرير التجارة كشرط

لستقديم المساعدة وتشعر البلدان التي تواجه أزمة أنه لا خيار لديها سوى القبول بطلبات الصندوق.

ربما تكون الأمور أسوأ عندما تنصرف الولايات المتحدة بمفردها وليس تحت غطاء صندوق النقد الدولي. فغالبا ما يوجه الممثل التجاري للولايات المتحدة أو وزارة التجارة، مدفوعا بمصالح خاصة داخل الولايات المتحدة، اتهاماً ضد بلد أجنبي، وعندئذ تتم عملية تحقيق - لا تتضمن سوى الحكومة الأمريكية - ثم تتخذ الولايات المتحدة قراراً، ويلي ذلك فرض عقوبات على البلد المذنب. وتقوم الولايات المتحدة بدور المدعى والقاضي والمحلفين. أنها عملية شبه- قضائية، لكن الأوراق مزورة: طالما أن القواعد والقضاة يوجهون هذه العملية نحو حكم بالإدانة. عند استخدام هذه الترسانة ضد بلدان صناعية أخرى، أوروبا واليابان، يكون لديها الوسائل للدفاع عن نفسها، لكن عند استخدام هذه الترسانة ضد بلدان نامية، حتى وإن كانت كبيرة مثل الهند والصين، تكون المباراة غير متكافئة. إن البغضاء التي تنجم عن ذلك أكبر بكثير من أي مكسب يمكن للولايات المتحدة أن تحققه. وبالطبع، لا تقوي هذه الإجراءات الثقة في عدالة النظام التجاري الدولي.

إن الخطابة التي تستخدمها الولايات المتحدة لدعم وضعها تزيد من صورة القوة العظمى التي تريد الضغط بكل وزنها في كل مكان لتحقيق مصالحها الخاصة. كان للممثل التجاري للولايات المتحدة خلال الولاية الأولى للرئيس كلينتون، ميكى كانتور، يريد دفع الصين إلى فتح أسواقها بسرعة أكبر. وكانت مفاوضات جولة أوروغواي لعام ١٩٩٤، التي لعب فيها شخصياً دوراً رئيسياً، قد أنشأت منظمة التجارة العالمية ووضعت القواعد الأساسية لعضويتها. كانت الاتفاقية قد منحت البلدان النامية فترة أسطول للتكيف. إن البنك الدولي، وأي رجل اقتصاد، يعامل الصين - الذي يبلغ دخل الفرد فيها ٤٥٠ دولاراً - على أنها بلد نامي، بل وعلى أنها بلد نامي ذو دخل منخفض. لكن كانتور مفاوض عنيد، كان يصر أن الصين بلد متقدم، وبالتالي يجب أن يكون تحولها سريعاً.

وكان كانتور يتمتع ببعض النفوذ لأن الصين كانت تحتاج إلى موافقة الولايات المتحدة لكي تنضم لمنظمة التجارة العالمية. إن اتفاقية الولايات المتحدة - للصين التي أدت عملياً إلى قبول الصين في منظمة التجارة

العالمية فى نوفمبر ٢٠٠١ ، توضح سمتين من سمات تناقض موقف الولايات المتحدة. فبينما كانت الولايات المتحدة تطيل المساومة فيما يتعلق بإصرارها غير المنطقي أن الصين بلد متقدم، كانت للصين قد بدأت من نفسها عملية للتكيف. فى الواقع، لقد أعطت الولايات المتحدة، عن غير قصد، الصين الوقت الإضافي التي كانت تريده. لكن الاتفاقية ذاتها تبين المعايير المزدوجة وعدم العدل فى التصرف. ومما يثير السخرية أن الولايات المتحدة التي أصرت أن تقوم الصين بعملية التكيف بأسرع ما يمكن، وكأنها بلد متقدم، وتمكنت الصين من تلبية تلك المطالب لأنها أحسنت استخدام وقت المساومة الطويل، فإنها — أي "أمريكا" — طالبت أيضا أن تتم معاملتها وكأنها بلد أقل تقدما، فالولايات المتحدة لم تمنح فقط عشر سنوات للتكيف من أجل خفض حولجزها للتجارية بالنسبة للمنسوجات الواردة، وهو ما يمثل جزءا من مفاوضات ١٩٩٤ ، بل منحت أربع سنوات إضافية.

إن الأمر المثير للقلق بشكل خاص هو كيف تستطيع المصالح الخاصة أن تشوه كلا من مصداقية الولايات المتحدة والمصالح الوطنية الأوسع. وكان ذلك واضحا بشكل قوى فى أبريل ١٩٩٩ ، عندما قدم رئيس الوزراء الصيني ، زو رونج جى ، إلى الولايات المتحدة، للانتهاء من مفاوضات انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، وكانت هذه الخطوة أساسية لنظام التجارة العالمي - إذ كيف يتم استبعاد واحدة من أوسع البلدان تجارة؟ لكنها كانت خطوة أساسية أيضا لإصلاحات السوق فى الصين نفسها. وأصرت وزارة الخزانة، رغم معارضة الممثل التجاري للولايات المتحدة ووزارة الخارجية، على شرط يقضى بتحرير الصين لأسواقها المالية بسرعة أكبر. وشعرت للصين، وعن حق، بالقلق: لقد كان هذا التحرير بالتحديد هو الذي أدى إلى الأزمات المالية المدمرة فى بلدان شرق آسيا المجاورة لها. ولقد تفادت الصين تلك الأزمات بفضل سياساتها الحكيمة.

إن المطلوب الأمريكي لتحرير الأسواق المالية فى الصين لن يساعد على تأمين الاستقرار الاقتصادي العالمي. فهو لا يخدم سوى المصالح الضيقة للجماعة المالية فى الولايات المتحدة، والتي تمثلها بقوة وزارة الخزانة. كانت وول ستريت تعتقد، وعن حق، أن الصين تمثل سوقا واسعة محتملة لخدماتها المالية، وكان من المهم لوول ستريت أن تتدخل هذه السوق، وتتثنى لنفسها موطئ قدم قوى قبل الآخرين. وكما كان ذلك يتم عن قصر نظر! كان

من الواضح أن الصين ستفتتح في آخر الأمر. وبالطبع لن يحدث تعجيل العملية عاماً أو عامين سوى فرقا صغيراً، إلا بالنسبة لأول ستريت التي كانت تخشى أن تختفي ميزتها التنافسية في غضون ذلك، لأن المؤسسات المالية في أوروبا وأماكن أخرى ستدرك للسبق قصير المدى لمنافسيهم في وول ستريت. لكن التكلفة المحتملة كانت ضخمة. كان من المستحيل على الصين، غداة الأزمة المالية الآسيوية، أن تقبل بمطالب وزارة الخزانة. فبالنسبة للصين، كان الحفاظ على الاستقرار أمراً أساسياً، وكان لا يمكن أن تجازف بمساسات أثبتت في أماكن أخرى أنها مثيرة لعدم الاستقرار. واضطر زو رونج جى أن يعود إلى الصين دون أن يوقع الاتفاقية. لقد كان هناك صراع طويل دخل للصين بين المؤيدين للإصلاحات والمعارضين لها. يدافع المعارضون عن موقفهم بأن الغرب يسعى لإضعاف الصين، ولن يوقع أبداً اتفاقية عادلة. كانت النهاية الناجحة للمفاوضات ستساعد على تثبيت مواقع الإصلاحيين في الحكومة الصينية ومتضيف قوة لحركة الإصلاح. لكن الطريقة التي سارت بها الأحداث، أدت إلى فقد الثقة في زو رونج جى وحركة الإصلاح التي يساندها، وإضعاف قوة وتأثير الإصلاحيين. لحسن الحظ، أن الضرر كان مؤقتاً فقط، لكن تظل حقيقة أن وزارة الخزانة الأمريكية أوضحت إلى أي مدى كانت مستعدة للمخاطرة من أجل مواصلة برنامجها الخاص.

لكن حتى إن تم فرض برنامج غير عادل على المفاوضات التجارية، فهناك على الأقل مجموعة كبيرة من النظريات والإبانات تبرهن أن تحرير التجارة، لو نفذ بشكل صحيح، من الممكن أن يكون شيئاً نافعا. أما الحال بالنسبة لتحرير الأسواق المالية، فكان مثيراً للإشكاليات بقدر أكبر بكثير. لدى العديد من البلدان قولنين ولوائح مالية لا تخدم سوى هدف واحد، ألا وهو تعطيل تدفق رأس المال، ومن ثم يتعين للتخلص من تلك القوانين. لكن كل البلدان تنظم وتقتن أسواقها المالية، ولقد جلب الحماس الزائد للتخلص من تلك القوانين مشكلات ضخمة في أسواق رأس المال، حتى في البلدان المتقدمة. ويكفى ذكر مثال واحد، فضيحة انهيار صناديق الإذخار في الولايات المتحدة، ورغم أنها كانت العامل الرئيسي في التعجيل بكساد عام ١٩٩١ وكلفت دافعي الضرائب الأمريكيين زيادة تقدر بحوالي ٢٠٠ مليار دولار، فإنها كانت من أقل عمليات الإسماعف المالي، التي سببتها عملية

المنفصل من اللوائح والقوانين تكلفة (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)، وكان الكساد في الولايات المتحدة معتدلاً جداً مقارنة بما حدث في الاقتصادات الأخرى التي عانت من أزمات مشابهة.

وبينما تعلمت البلدان للصناعة المتقدمة، بما لديها من مؤسسات متطورة، درس التحرير المالي للصعب، فإن صندوق النقد الدولي استمر في حمل رسالة ريجان - تنتشر إلى البلدان النامية، وهي بلدان ينقصها بشكل خاص الاستعداد للتعامل مع مهمة ثبت أنها صعبة ومحفوفة بالمخاطر، حتى في ظل أفضل الظروف. وبينما لم تحاول البلدان الصناعية الأكثر تقدماً تحرير سوق رأس المال لديها حتى المراحل المتأخرة من تطورها - لقد انتظرت الدول الأوروبية حتى السبعينيات للمنفصل من الضوابط المفروضة على سوق رأس المال لديها - يتم تشجيع البلدان النامية على القيام بذلك على وجه السرعة.

إن كان الركود الاقتصادي، الذي يعد من عواقب الأزمة المصرفية التي سببها تحرير سوق رأس المال، مؤلماً بالنسبة للبلدان المتقدمة، فهو أخطر بكثير بالنسبة للبلدان النامية. إذ لا تملك البلدان النامية شبكة إنقاذ لتخفف من صدمة الركود. بالإضافة إلى ذلك، فإن المنافسة المحدودة في الأسواق المالية لن تجعل التحرير يحقق دائماً ما وعد به من خفض أسعار الفائدة. لقد وجد المزارعون أنهم بدلاً من ذلك يضطرون أحياناً إلى دفع أسعار فائدة أعلى، مما يجعل من الأصعب عليهم شراء البذور والسماد الضروريين للحفاظ على مستوى حياة الكفاف التي يحبوها.

وبقدر ما كان تحرير للتجارة سبباً ومبتسراً بالنسبة للبلدان النامية وتمت إدارته بشكل رديء، فإن تحرير سوق رأس المال كان أسوأ من عدة جهات. إذ يستتبع تحرير سوق رأس المال للمنفصل من اللوائح والقوانين التي كان من المفترض أن تنظم تنفق الأموال الساخنة الواردة إلى البلاد والخارجة منها - القروض قصيرة الأجل والعقود التي عادة ما تكون مجرد مراهقات على التغيرات في سعر الصرف. ولا يمكن استخدام أموال المضاربات في بناء المصانع أو خلق فرص عمل، فالشركات لا تقوم باستثمارات طويلة الأجل مستخدمة أموالاً يمكن سحبها دون إعطاء مهلة، كما أن المخاطرة التي تجلبها معها مثل هذه الأموال الساخنة تجعل الاستثمارات طويلة الأجل في البلدان النامية أقل جاذبية. بل، وتكون الآثار السلبية على النمو أكبر.

كانت النصيحة التي توجه بشكل متكرر لتدبير المخاطر المرتبطة بتدفقات رؤوس الأموال سريعة التطاير، هي أن يضع البلد في حساب الاحتياطي الخاص به مبلغا مساويا لقروضه الأجنبية قصيرة الأجل. ولتوضيح ما يعنيه ذلك، نفترض أن شركة في بلد نامي صغير قبلت قرضا قصير الأجل بمائة مليون دولار من بنك أمريكي، بفائدة ١٨ في المائة، وستطلب السياسة "المستدبرة" من جانب ذلك البلد أن يضيف مائة مليون دولار إلى حسابه الاحتياطي. ويتم الاحتفاظ بهذا الاحتياطي على هيئة سندات الخزانة الأمريكية، التي يبلغ سعر فائدتها حاليا حوالي ٤ في المائة. ومن ثم، يكون هذا البلد، في الواقع، مقترضا من الولايات المتحدة بسعر فائدة ١٨ في المائة وفي الوقت نفسه مقرضا للولايات المتحدة بسعر فائدة ٤ في المائة. ولا يتبقى لذلك البلد إجمالا موارد قابلة للاستثمار. وتحصل البنوك الأمريكية على مكسب طيب، وتكسب الولايات المتحدة ككل ١٤ مليون دولار سنويا في شكل فوائد. لكن من الصعب رؤية كيف سيسمح ذلك لبلد نامي أن ينمو بسرعة أكبر. وبالنظر إلى القضية من هذا المنظور يصبح من الواضح أن لا معنى لها. وكانت هناك مشكلة إضافية هي عدم تلازم البواعث والمحركات: إذ مع تحرير سوق رأس المال، فإن شركات القطاع الخاص في بلد ما هي التي ستقرر إن كانت ستقرض من البنوك الأمريكية قروضا قصيرة الأجل، في حين سيتعين على الحكومة أن تكيف نفسها مع هذا القرار وذلك بأن تضيف القرض إلى حسابها الاحتياطي، لو كانت ترغب في الحفاظ على وضعها المتدبر.

كان صندوق النقد الدولي يعتمد في دفاعه عن تحرير سوق رأس المال على تفكير ساذج: إن الأسواق الحرة أكثر كفاءة، والكفاءة الأكبر تسمح بنمو أسرع. ويتجاهل الصندوق حججا مثل التي ذكرت توا، ويضع في المقدمة موضوعات خلافية خادعة، فعلى سبيل المثال، إن تستطيع البلدان، بدون تحرير سوق رأس المال، أن تجتذب رأس المال الأجنبي، وخاصة الاستثمارات المباشرة. لم يدع الاقتصاديون في الصندوق أبدا أنهم منظرون كبار، إنما تعتمد خبرتهم على تجربتهم العالمية وسيطرتهم على البيانات. ومع ذلك، فمما يثير العجب أن حتى البيانات لا تدعم قرارات الصندوق. إن الصين التي حصلت على أكبر كمية من الاستثمار الأجنبي، لم تتبع أيا من وصفات العلاج الغربية (فيما عدا استقرار الاقتصاد الجمعي)، وأرجأت

يستدير إلى وقت لاحق التحرير التام والكامل لمسوق رأس المال. وقد أكدت دراسات إحصائية أوسع، استخدمت تعريف التحرير الخاص بصندوق النقد الدولي، أن التحرير لا يستتبعه حدوث نمو أسرع أو استثمارات أكثر. بينما برهنت الصين أن جذب الأموال لا يحتاج إلى تحرير سوق رأس المال، لم تكن للمنطقة في حقيقة الأمر بحاجة إلى أموال إضافية نظرا لارتفاع معدلات الانخار في شرق آسيا (٣٠-٤٠ % من إجمالي الناتج المحلي، مقارنة ب ١٨ % في الولايات المتحدة و١٧-٣٠ % في أوروبا). كانت المنطقة تواجه بالفعل تحديا رهيبا في استثمار تدفق المدخرات استثمارا جيدا.

عندئذ، قدم أنصار التحرير حجة أخرى، حجة تبدو مضحكة بشكل خاص في ضوء الأزمة المالية للعالمية التي بدأت عام ١٩٩٧ : إن التحرير سيدعم الاستقرار بتتبع مصادر التمويل. كان المفهوم أن البلاد تستطيع في أوقات الانكماش الاقتصادي، أن تتأشد الأجانب لسد النقص في الائتمان الداخلي. من المفترض أن يكون اقتصاديو صندوق النقد أناسا عمليين، يعرفون كيف يعمل العالم. ولابد أنهم يعرفون بالطبع أن رجال المصارف يفضلون إقراض من ليسوا في حاجة إلى أموالهم، ولابد أنهم رأوا كيف يسحب المقرضون الأجانب أموالهم عندما تواجه البلدان صعوبات - مما يفاقم من الانكماش الاقتصادي.

بينما سنلقي نظرة أقرب لمعرفة لماذا يزيد التحرير من عدم الاستقرار - خاصة عند مباشرته قبل الأوان، وقبل إقامة مؤسسات مالية قوية - تبقى حقيقة واحدة واضحة: إن عدم الاستقرار ليس ضارا فقط للنمو الاقتصادي، إنما تكلفة عدم الاستقرار يتحملها الفقراء دون غيرهم.

## دور الاستثمار الأجنبي

إن الاستثمار الأجنبي ليس أحد أعمدة إجماع واشنطن الثلاثة، لكنه جزء رئيسي من العولمة الجديدة. طبقا لإجماع واشنطن، يتحقق النمو من خلال "تحرير" الأسواق. وكان من المفترض أن تخلق للخصخصة والتحرير واستقرار الاقتصاد الجمعي المناخ المناسب لجذب الاستثمار، بما في ذلك الخارجي منه. ويخلق هذا الاستثمار النمو، حيث تجلب المشروعات



الأجنبية معها الخبرة التقنية وإمكانية الوصول إلى الأسواق الأجنبية، خالفة فرصا لعمالة جديدة. كما يكون لدى الشركات الأجنبية إمكانية الوصول إلى مصادر التمويل، وهو أمر هام بشكل خاص في تلك البلدان النامية حيث المؤسسات المالية المحلية ضعيفة. لقد لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في العديد - وليس كل - من قصص التنمية الأكثر نجاحا في بلدان مثل سنغافورة وماليزيا، بل والصين أيضا.

بعد قول ذلك ، هناك بالطبع بعض الأضرار والمليبات الحقيقية. عندما تدخل المشروعات الأجنبية بلدا ما فهي غالبا ما تحطم المنافسين المحليين، ساحقة طموحات رجال الأعمال الصغار الذين كانوا يحملون بتطوير صناعة وطنية. وهناك أمثلة كثيرة على ذلك. لقد تم سحق صناع المشروبات الغازية في جميع أنحاء العالم بدخول كل من كوكا كولا وبيبسي كولا إلى أسواقهم المحلية. كما وجد صناع الأيس كريم المحليين أنهم غير قادرين على المنافسة مع منتجات آيس كريم يونيفر.

ولإدراك المشكلة، فلنتذكر الخلاف والجدل الذي أثارته في الولايات المتحدة سلاسل السوبر ماركت الكبيرة. عندما يصل Wal\*Mart إلى مدينة صغيرة، غالبا ما تتصاعد احتجاجات قوية من قبل الشركات المحلية، التي تخشى (وعن حق) من أن يتم إزاحتها. فأصحاب المتاجر المحليين يخشون من ألا يتمكنوا من المنافسة مع Wal\*Mart، ومع قدرتها الضخمة على البيع. كما يخشى الناس الذين يعيشون في المدن الصغيرة مما يمكن أن يحدث لطابع مدينتهم إذا ما دمرت كل المتاجر المحلية. في البلدان النامية توجد الهموم وأسباب القلق نفسها، لكنها أقوى آلاف المرات. ورغم أن مثل هذه المخاوف مشروعة تماما، يجب على المرء أن يحتفظ برؤية إيجابية: يرجع نجاح Wal\*Mart إلى أنها وفرت السلع للمستهلكين بأسعار منخفضة. إن إيصال السلع والخدمات إلى الفقراء في البلدان النامية بأعلى كفاءة، هو الشيء الأهم، نظرا لمستوى الكفاف الذي يعيشه العديد منهم.

لكن المعارضين أشاروا عدة نقاط. ففي غياب قوانين منافسة قوية (أو مدعومة بشكل فعلي)، فإن الشركة الدوالية بعد أن تبعد المنافسة المحلية ستستخدم قوتها الاحتكارية لكي ترفع الأسعار. إن مكاسب الأسعار المنخفضة عمرها قصير.

إن الأمر يتعلق جزئيا بقضية الإيقاع. إذ تؤكد الشركات المحلية أنها مستمتكن من التكيف والرد على المنافسة، لو منحت وقتا كافيا، بحيث تستطيع إنتاج سلعا بكفاءة عالية، كما تؤكد أن الحفاظ على المشروعات المحلية أمر مهم لتقوية الجماعة المحلية، اقتصاديا واجتماعيا. والمشكلة، بالطبع، هي أن السياسات التي غالبا ما توصف في بادئ الأمر بأنها حماية مؤقتة من المنافسة الأجنبية، تصبح حماية دائمة.

لم تقم العديد من الشركات متعددة الجنسيات بما كان يمكنها أن تفعله لتحسين ظروف العمل في البلدان النامية. كما لم تستوعب الدروس التي تعلمتها ببطء شديد في أوطانها، إلا تدريجيا. إن توفير ظروف عمل أفضل قد يؤدي في النهاية إلى زيادة إنتاجية العامل، وخفض للتكاليف الكلية - أو على الأقل لا يؤدي إلى ارتفاع للتكاليف ارتفاعا شديدا.

إن مجال المصارف من المجالات التي اكتسحت فيها البنوك الأجنبية البنوك المحلية. فالبنوك الأمريكية الكبيرة توفر قدرا أكبر من الأمان للمودعين عن البنوك المحلية الصغيرة (إلا إذا كانت الدولة تضمن الودائع). لقد ضغطت الحكومة الأمريكية من أجل فتح الأسواق المالية في البلدان النامية. وكانت المزايا والمكاسب واضحة: قد تؤدي المنافسة المتزايدة إلى تحسين الخدمات. كما يمكن أن تعزز القوة المالية الكبيرة للبنوك الأجنبية الاستقرار المالي. لكن يظل التهديد الذي تمثله البنوك الأجنبية لقطاع البنوك المحلي تهديدا حقيقيا جدا. وكان هناك بالفعل جدل واسع في الولايات المتحدة حول القضية نفسها. كان قطاع المصارف الوطني يقاوم خوفا من أن تشفط المراكز المالية الكبيرة جدا، مثل نيويورك، كل الأموال وتحرم بالتالي المناطق البعيدة عن المركز من المال الذي تحتاجه (حتى قلبت إدارة كلينتون الموقف التقليدي للحزب الديمقراطي، تحت تأثير وول ستريت). وتعد الأرجنتين أفضل شاهد على أخطار البنوك الأجنبية. قبل انهيار ٢٠٠١، كانت البنوك المملوكة للأجانب قد سيطرت على القطاع المصرفي المحلي في الأرجنتين، وبينما كانت البنوك الأجنبية تقدم الأموال بسهولة للشركات متعددة الجنسيات، وحتى للشركات المحلية الكبيرة، كانت الشركات المتوسطة والصغيرة تشكو من نقص الوصول إلى رأس المال. إن خبرة البنوك الدولية - وقاعدة المعلومات لديها - تعتمد على إقراض عملائها التقليديين. قد تمد هذه البنوك نشاطها، في نهاية الأمر، إلى تلك القطاعات من

المسوق، أو قد تنشأ مؤسسات مالية جديدة لمد تلك الفجوات. وكان نقص  
التمويل الذي أسهم فيه نقص التمويل - محوريا في انهيار هذا البلد. وداخل  
الأرجنتين، كان الجميع يدرك المشكلة، واتخذت الحكومة بعض الخطوات  
المحدودة لملء الفجوة الائتمانية. لكن الإقراض الحكومي كان لا يستطيع  
تعويض فشل السوق.

إن تجربة الأرجنتين توضح بعض الدروس الأساسية. كان صندوق  
النقد والبنك الدوليين يؤكدان على أهمية الاستقرار المصرفي. من السهل  
خلق بنوك مستقرة، بنوك لا تخسر أموالا بسبب قروض رديئة - يكفي  
مطالبتها بالاستثمار في سندات الخزينة الأمريكية. إن التحدي ليس في خلق  
بنوك مستقرة لكن في خلق بنوك مستقرة توفر أيضا الائتمان للتمويل. لقد  
أوضحت الأرجنتين كيف أن للفشل في القيام بذلك قد يؤدي في حد ذاته إلى  
عدم استقرار الاقتصاد الجمعي. وبسبب لعدم النمو تراكم العجز المالي،  
ولأن صندوق النقد الدولي أجبر الأرجنتين على تخفيض الإنفاق وزيادة  
الضرائب، انطلقت دوامة الهبوط الشريرة لانهيار الاقتصادي والفوضى  
الاجتماعية.

أما بوليفيا فتقدم مثالا آخر لإسهام البنوك الأجنبية في عدم استقرار  
الاقتصاد الجمعي. ففي عام ٢٠٠١، قرر فجأة أحد البنوك الأجنبية، الذي  
كان يتمتع بنقل كبير في الاقتصاد البوليفي، خفض الإقراض، نظرا لتزايد  
المخاطرة على المستوى العالمي. إن لتغير المفاجئ في إمداد الائتمان ساعد  
على إغراق الاقتصاد في ركود أعمق مما جلبه سابقا انخفاض أسعار المواد  
الأولية والتباطؤ الاقتصادي العالمي.

وهناك دواعي قلق إضافية بشأن اقتحام البنوك الأجنبية للسوق المحلية.  
إن البنوك المحلية أكثر حساسية لما يسمى عادة "إرشاد الشباب" - وهي  
أنشكال تأثير دقيقة يمارسها البنك المركزي، لكي تزيد البنوك الإقراض،  
مثلا، عندما يكون الاقتصاد في حاجة إلى تحفيز، أو لكي تخفضه عندما  
تكون هناك مؤشرات تتذرر بالتضخم. إن استجابة البنوك الأجنبية لمثل هذه  
المؤشرات أقل بكثير. وبالمثل، تكون استجابة البنوك المحلية للضغط من  
اجل سد الثغرات الرئيسية في نظام الائتمان، أكبر بكثير - الجماعات  
المحرومة من تلك الخدمة أو التي لا تحظى بخدمة كافية، مثل الأقليات  
والمناطق المحرومة. ففي الولايات المتحدة، حيث يوجد واحد من أكثر

أسواق الائتمان تطورا، تم إدراك خطورة تلك الثغرات بحيث أقر في عام ١٩٧٧ قانون community reinvestment act ، وهو قانون يجبر البنوك على إقراض الجماعات والمناطق المحرومة. وكان هذا القانون، وبالرغم مما أثاره من جدل، طريقة هامة لتحقيق الأهداف الاجتماعية الرئيسية.

ومع ذلك، لم يكن المجال المالي هو المجال الوحيد الذي لم يكن فيه الاستثمار الأجنبي المباشر نعمة بلا شوائب. في بعض الأحيان، كان مستثمرون جدد يقنعون الحكومات (غالباً بواسطة الرشوة) بمنحهم ميزات خاصة، مثل الحماية الجمركية. وفي العديد من الحالات، كانت الحكومة الأمريكية، أو الفرنسية، أو حكومة أي بلد صناعي متقدم آخر، تتدخل بكل وزنها لدعم، داخل البلدان النامية، وجهة النظر القائلة بأنه من المناسب تماماً أن تتدخل الحكومات على القطاع الخاص، بل ومن المحتمل أن تحصل منه على أموال. في بعض الحالات، كان دور الحكومة يبدو غير ضار نسبياً (لكنه ليس بالضرورة غير فاسد) . عندما كان وزير التجارة الأمريكي رون برون يسافر إلى الخارج كان يصاحبه رجال أعمال أمريكيون يحاولون عقد اتصالات للنجاح في اختراق الأسواق الناشئة. ويمكن افتراض أن كرم المساهمات في الحملات الانتخابية يعزز فرص الحصول على مقعد على متن هذه الطائرة.

في حالات أخرى، قد يتم طلب المساعدة من حكومة بلد ما لموازنة ضغط حكومة أخرى. ففي ساحل العاج، بينما كانت الحكومة الفرنسية تدعم محاولة شركة تليكوم الفرنسية في إبعاد منافسة شركة هاتف خلوي مستقلة (أمريكية)، ضغطت الحكومة الأمريكية من أجل مطالب الشركة الأمريكية. لكن في بعض الحالات، تتجاوز الحكومات كل ما هو معقول . ففي الأرجنتين ، ضغطت الحكومة الفرنسية بكل ثقلها لإعادة صياغة شروط عقد امتياز شركة مياه (أجوا أرجنتينا)، لأن الشركة الأم الفرنسية (سويس ليوينز) التي وقعت العقود وجدت أنها أقل ربحية عما كانت تتوقع.

لعل ما يشير أكبر قدر من القلق هو دور الحكومات ، بما في ذلك الحكومة الأمريكية، في إجبار الدول النامية على القبول باتفاقيات ظالمة لها بشكل رهيب، وغالباً ما توقع تلك الاتفاقيات الحكومات الفاسدة لتلك البلدان. ففي اجتماع رابطة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والباسيفيك الذي عقد في

العاصمة الإندونيسية، جاكارتا، عام ١٩٩٤ ، وحضره رؤساء دول وحكومات تلك البلدان، شجع الرئيس كلينتون الشركات الأمريكية على المجيء إلى إندونيسيا. وقامت العديد من الشركات بذلك فعلا، ومنحت في كثير من الأحيان شروطا مرضية جدا ( مع افتراض أن الفساد "شحم" للستروس - على حساب الشعب الإندونيسي). وبالمثل، شجع البنك الدولي القطاع الخاص في مجال الطاقة على التعامل مع إندونيسيا وبلدان أخرى مثل باكستان. وتضمنت العقود بنودا تقضى بأن تتعهد الحكومة بشراء كميات ضخمة من الكهرباء بأسعار مرتفعة جدا ( وهي تسمى بنود "خذ أو ادفع" ). وحصل القطاع الخاص على المكاسب وتحملت الحكومة المخاطرة. وكان الأمر سيئا بما فيه الكفاية. لكن عندما أطيح بالحكومات الفاسدة (محمد سوهارتو في إندونيسيا عام ١٩٩٨ ونواز شريف في باكستان عام ١٩٩٩ )، مارست حكومة الولايات المتحدة ضغطا على الحكومات في البلدين من أجل تنفيذ العقود، بدلا من إلغائها أو على الأقل إعادة التفاوض حول شروطها. في الواقع، هناك تاريخ طويل من العقود "الظالمة" التي استخدمت الحكومات الغربية عضلاتها لفرضها<sup>(١)</sup>.

تتضمن قائمة الشكاوى المشروعة ضد الاستثمار الأجنبي المباشر المزيد من الحالات . ولا يزدهر مثل هذا الاستثمار ، غالبا، إلا بسبب الامتيازات الخاصة التي يتم انتزاعها من الحكومات. وبينما يركز علم الاقتصاد على "تشوهات" الحوافز التي تنجم عن مثل هذه الامتيازات، إلا أن هناك سمة أكثر مكررا وغدرا من ذلك بكثير: إن هذه الامتيازات غالبا ما تكون نتيجة للفساد، ولرشوة المسؤولين الحكوميين. ومن ثم فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يدخل بلدا ما إلا على حساب تقويض العمليات الديمقراطية. وهو صحيح بشكل خاص بالنسبة للاستثمارات في مجال التعدين والبتروول والموارد الطبيعية الأخرى، حيث يكون لدى الأجانب حافز حقيقي للحصول على الامتيازات بأسعار منخفضة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن لمثل هذه الاستثمارات آثارا معاكسة أخرى - فهي غالبا لا تشجع النمو. قد يكون للدخل الذي تجلبه امتيازات التعدين ثمينا جدا غير أن التنمية هي تحول المجتمع. إن الاستثمار في منجم - لنقل في منطقة نائية من بلد ما - لا يقدم سوى التقليل لمساعدة التحول للتنموي، فيما عدا الموارد التي يولدها. إنه قد يساعد على خلق اقتصاد مزدوج، اقتصاد

تتكون فيه جيوب للثروة. لكن الاقتصاد المزدوج ليس اقتصادا متطورا. بل قد يؤدي تنفق الموارد أحيانا إلى تعطيل فعلي للتنمية، وذلك من خلال آلية تسمى "المرض الهولندي"، حيث يؤدي تنفق رأس المال إلى زيادة قيمة العملة، مما يجعل الواردات رخيصة والصادرات مكلفة. ولقد أتى هذا الاسم من تجربة هولندا عقب اكتشاف الغاز في بحر الشمال. لقد رفعت مبيعات الغاز الطبيعي سعر العملة الهولندية، مما أضر بشكل خطير بالصادرات الصناعية الأخرى لهولندا. ومثل ذلك تحديا لهذا البلد، غير أنها كانت مشكلة قابلة للحل، لكن قد تكون المشكلة صعبة جدا بالنسبة للبلدان النامية.

والأمر الأسوأ هو أن وجود الموارد قد يعطل الحوافز: فبدلا من تكريس الطاقة لخلق الثروة، توجه للجهود، كما رأينا في الفصل الثاني، في العديد من البلدان التي وهبتها الطبيعة موارد طبيعية كثيرة، إلى الاستيلاء على الدخل المرتبط بتلك الموارد (والذي يشير إليه الاقتصاديون بتعبير "الريع"). كانت المؤسسات المالية الدولية تميل إلى تجاهل المشكلات التي تكلمت عنها سابقا بليجاز. وبدلا من ذلك، كانت وصفا صندوق النقد الدولي من أجل خلق فرص عمل - عندما كان يركز على هذه القضية - بسيطة: استبعاد تدخل الحكومة (في شكل قوانين ولوائح مستبدة)، وخفض الضرائب، وخفض التضخم إلى أقصى حد ممكن، ثم دعوة رجال الأعمال الأجانب للاستثمار في هذا البلد. حتى هنا، تعكس هذه السياسة، بمعنى ما، العقلية الاستعمارية التي وصفناها في الفصل السابق: حيث سيتعين، بالطبع، على البلدان النامية الاعتماد على الأجانب فيما يتعلق بروح المخاطرة اللازمة لإقامة المشروعات. أما النجاحات الباهرة التي حققتها كل من كوريا واليابان والتي لم يكن للاستثمار الأجنبي أي دور فيها، فلا أهمية لها. وفي العديد من الحالات، التي تم فيها كبح مملوئ الاستثمار الأجنبي، كما في سنغافورة والصين وماليزيا، لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا حاسما، وليس ذلك بسبب رأس المال (لم يكن هناك احتياج حقيقي لرأس المال نظرا لمعدلات للتوفير العالية) ولا حتى روح المخاطرة اللازمة للمشروعات، لكن بسبب إمكانية الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا الجديدة التي يجلبها معه.

## المراحل والسرعة

لعل من بين كل الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها صندوق النقد الدولي، كانت أخطاء تعاقب المراحل والسرعة والفشل في إدراك السياق الاجتماعي الأوسع، هي القضايا التي نالت الاهتمام الأكبر، مثل فرض التحرير قبل إقامة شبكات إنقاذ، وقبل أن يتم وضع إطار تنظيمي وقانوني مناسب، وقبل أن تتمكن البلدان من الصمود أمام العواقب المعاكسة للتغيرات الفجائية في إحساس السوق الذي يعد جزءاً لا يتجزأ من الرأسمالية الحديثة، وفرض سياسات تؤدي إلى تدمير فرص العمل قبل إقامة العناصر الرئيسية لخلق فرص عمل جديدة، وفرض التخصص قبل أن تكون هناك أطر تنظيمية ومنافسة مناسبة. وتعكس الأخطاء الكثيرة الخاصة بتعاقب المراحل عدم فهم للعمليات الأساسية، سواء الاقتصادية أو السياسية، وهو عدم فهم شائع بشكل خاص لدى الذين يؤمنون بعقيدة السوق. كانوا يقولون، على سبيل المثال، أنه بمجرد أن يتم ترسيخ حقوق الملكية الخاصة، فإن كل الباقي سيتبع ذلك طبيعياً - شاملاً للمؤسسات وأنواع الهياكل القانونية التي تجعل اقتصاديات السوق تعمل.

يوجد نموذج وراء أيديولوجية السوق الحرة، وهو ينسب غالباً لآدم سميث. يقول هذا النموذج أن قوى السوق - أي حافز الربح - يقود الاقتصاد نحو الكفاءة "وكان ذلك بأيدي خفية". وبعد توضيح المعنى والظروف التي في ظلها تكون مقولة سميث صحيحة، أحد الإنجازات الكبرى للاقتصاد الحديث. ويتضح أن تلك الظروف مفيدة بشكل كبير جداً<sup>(١)</sup>. لقد أوضحت معطيات أكثر حداثة في النظرية الاقتصادية أنه كلما كانت المعلومات ناقصة والأسواق غير مكتملة، وهو ما يمكن القول بأنه الوضع الدائم "خاصة في البلدان النامية"، ستعمل الأيدي الخفية بشكل غير مثالي إلى أقصى حد - والمفارقة أن هذا التقدم في النظرية الاقتصادية حدث بالتحديد أثناء فترة المد الأقصى لسياسات إجماع واشنطن. وبالخلاصة الرئيسية، أن هناك تدخلات من جانب الحكومة مرغوب فيها، فهي تستطيع مبدئياً أن تحسن من كفاءة السوق. إن هذه الشروط المفيدة التي يفضلها تطبي الأسواق نتائج مرضية، هي شروط هامة - ويمكن تفسير وفهم العديد من الأنشطة الرئيسية للحكومة على أنها الردود على ما ينجم من إخفاقات

الأسواق. إننا نعلم الآن ، أن دور الأسواق المالية سيكون محدوداً جداً ، إذا كانت المعلومات كاملة وصحيحة - وكذلك دور القوانين واللوائح المنظمة للسوق المالية. وإذا كانت المنافسة مثالية "بشكل تلقائي" ، فإن يكون هناك دور للسلطات المناهضة للاحتكار.

ومع ذلك، تعتمد سياسات إجماع واشنطن على نموذج مبسط وساذج لاقتصاد السوق، وهو نموذج التوازن التنافسي، الذي تعمل فيه يد آدم سميث الخفية، وبشكل مثالي. وفي هذا النموذج ليست هناك حاجة للحكومة - فالأسواق "الليبرالية" الحرة والمحرة تعمل بشكل مثالي. وأحياناً، تسمى سياسات إجماع واشنطن بـ "الليبرالية الجديدة"، المعتمدة على "عقيدة السوق"، وهي بحث لسياسات عدم للتدخل التي كانت شائعة في بعض الدوائر في القرن التاسع عشر. لكن غداة "الركود الكبير"، وبعد إدراك الاخفاقات الأخرى لنظام السوق، مثل انتشار عدم المساواة في المدن التي تستحيل الحياة فيها، وقد شوهد التلوث والانحلال، تم نبذ سياسات السوق الحرة تلك بشكل واسع في البلدان الصناعية الأكثر تقدماً، ومع ذلك، يظل الجدل النشط في هذه البلدان قائماً حول التوازن المناسب بين الحكومة والأسواق.

حتى لو كانت نظرية اليد الخفية لسميث مناسبة للبلدان الصناعية المتقدمة، فإن الشروط المطلوبة غير متوفرة في البلدان النامية. فنظام السوق يتطلب توفر حقوق ملكية راسخة بوضوح ومحاكم تدعم هذه الحقوق، لكن غالباً ما يكون ذلك غائباً في البلدان النامية . كما يتطلب نظام السوق منافسة ومعلومات مثالية . لكن المنافسة محدودة في هذه البلدان والمعلومات أبعد ما تكون عن الكمال . ولا تقام الأسواق التنافسية التي تعمل بكفاءة بين عشية وضحاها. وتقول النظرية إن إقامة اقتصاد سوق كفؤة تتطلب تحقيق "كل" تلك الافتراضات. في بعض الحالات، قد يؤدي القيام بإصلاحات في مجال ما دون أن يصلح ذلك إصلاحات في مجالات أخرى ، إلى أن تصبح الأمور ، في نهاية المطاف، أسوأ مما كانت عليه. هذه هي قضية تعاقب المراحل، غير أن الأيديولوجيا تتجاهل هذه الأمور، فهي تقول ببساطة: تحرك بأسرع ما يمكن نحو للاقتصاد السوق. لكن النظرية والتاريخ يبينان إلى أي مدى يقود تجاهل تعاقب المراحل إلى كوارث .



إن الأخطاء في مجال التجارة وتحرير سوق رأس المال والخصخصة، والتي تم وصفها سابقاً، تمثل كلها أخطاء على مستوى كبير في أولويات المراحل. إن أخطاء الأولويات ذات المستوى الصغير لا تلاحظها الصحافة الغربية إلا قليلاً. إنها تشكل المأساة اليومية لسياسات صندوق النقد الدولي التي تؤثر في سكان العالم النامي للمحدين أصلاً. لدى العديد من البلدان، على سبيل المثال، إدارات تسويق تشتري المنتجات الزراعية من الفلاحين وتسوقها محلياً ودولياً. وغالباً ما تكون هذه الإدارات مصدراً للفساد وعدم الكفاءة، حيث لا يحصل الفلاحون إلا على جزء من السعر النهائي. حتى وإن كان لا معنى لتولي الحكومة مثل هذا النشاط، فإن خروج الحكومة منه بشكل فجائي لا يعنى أن قطاعاً خاصاً تنافسياً نابضاً بالحياة سينشأ بشكل آلي.

تحت ضغط صندوق النقد والبنك الدوليين خرجت عدة بلدان في غرب أفريقيا، من نشاط لجان التسويق. في بعض الحالات، بدت الأمور ناجحة، لكن في حالات أخرى، عندما اختفت لجان التسويق الحكومية، نما نظام من الابتكارات المحلية. لقد قيد رأس المال المحدود من إمكانية الدخول إلى هذه السوق. كانت قلة من الفلاحين تستطيع تحمل شراء شاحنة لنقل محصولها إلى السوق. كما لا يمكنهم اقتراض الأموال المطلوبة لذلك، نظراً لنقص البنوك التي تعمل بكفاءة. وفي بعض الحالات، تمكن الناس من الحصول على شاحنات لنقل سلعهم، وبدأت السوق في العمل، لكن بعد ذلك أصبح هذا النشاط المربح بين أيدي المافيا المحلية. إذن، في كل الأوضاع، لم تتحقق الأرباح التي وعد بها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين. وانخفض الدخل الحكومي، ولم يتحسن وضع الفلاحين عن السابق، وإن تحسن فهو تحسن ضئيل، في حين أثرت قلة من رجال الأعمال المحليين (رجال مافيا وسياسيون).

كما طبق العديد من لجان التسويق سياسة التسعيرة الموحدة - دفع نفس السعر للفلاحين بغض النظر عن مكان إقامتهم. وبينما قد تبدو هذه السياسة "عادلة"، يعترض عليها الاقتصاديون، لأنها فعلياً تطالب الفلاحين المقيمين قرب السوق بتقديم العون المالي لمن يقيمون بعيداً عنه. وفي ظل منافسة السوق، يحصل الفلاحون المقيمون بعيداً جداً عن المكان الذي تباع فيه السلع على أسعار أقل، حيث يتحملون، في الواقع، تكاليف نقل سلعهم إلى السوق.

لقد أجبر صندوق النقد الدولي أحد البلدان الأفريقية على أن تتخلى عن التسعيرة الموحد قبل أن يقام نظام مناسب للطرق. وانخفض فجأة وبشكل واضح السعر الذي كان يحصل عليه المقيمون في الأماكن المعزولة، إذ أصبح يتعين عليهم تحمل تكاليف النقل. وكانت النتيجة، انهيار الدخول في إحدى أفقر المناطق الريفية في البلاد، أعقب ذلك محن رهيبة. قد تكون لخطئة التسعير التي فرضها صندوق النقد الدولي بعض المنافع الهزيلة فيما يتعلق بزيادة الكفاءة، لكن يجب أن نوازن هذه المنافع مقابل التكلفة الاجتماعية. إن ترتيب الأولويات والالتزام بالسرعة الصحيحة كان سيتيح التحقيق التدريجي لمكاسب للكفاءة دون تلك التكلفة.

هناك أوجه نقد أكثر جوهرية لمنظور صندوق النقد الدولي وإجماع واشنطن: إذ لا يعترف بأن التنمية تتطلب تغييرا للمجتمع. لقد أدركت أوغندا ذلك بإلغائها جذريا لأي رسوم مدرسية، وهو أمر لا يمكن أن يفهمه محاسبو الميزانية الذين يركزون فقط على الإيرادات والتكاليف. إن جزءا من الأفكار المطورة لاقتصاد التنمية يركز حاليا على التعليم العام الأولي، بما في ذلك تعليم الفتيات. لقد أوضح عدد لا يحصى من الدراسات أن البلدان التي استثمرت في التعليم الأولي، بما في ذلك تعليم الفتيات، مثل بلدان شرق آسيا، حققت إنجازا أفضل. لكن في بعض البلدان الفقيرة جدا، مثل البلدان الأفريقية، كان من الصعب للغاية إنجاز معدلات تسجيل مرتفعة في التعليم الأولي، خاصة بالنسبة للفتيات. وذلك لسبب بسيط: ليس لدى الأسر الفقيرة سوى الكفاف، ولا ترى منفعة مباشرة من تعليم بناتها، كما وجهت نظم التعليم لتعزيز فرص الترقى الاجتماعي من خلال الإعداد أساسا للعمل في القطاع الحضري الذي يعتبر مناسبا أكثر للفتيان. إن معظم البلدان التي تواجه صعوبات شديدة في الميزانية انصاعت لنصيحة إجماع واشنطن، وفرضت رسوما على التعليم. وتتلخص حجتهم فيما يلي: تثبت الدراسات الإحصائية أن للرسوم القليلة تأثيرا طفيفا على معدلات التسجيل. لكن الرئيس الأوغندي موسيفيني فكر بطريقة مختلفة. كان يعلم أن عليه خلق مناخ ثقافي جديد، حيث يكون من المتوقع رؤية جميع الأطفال في المدرسة. وكان يسدرك أنه لن يحقق ذلك طالما هناك رسوم تدفع. ومن ثم تجاهل نصيحة الخبراء الخارجيين وألغى ببساطة كل الرسوم المدرسية. وارتفعت معدلات التسجيل ارتفاعا كبيرا. عندما ترى كل أسرة أن الآخرين يرسلون

جميع أولادهم إلى المدرسة، فإنها تقرر هي أيضا إرسال بناتها إلى المدرسة. إن ما تجهله الدراسات الإحصائية المفرطة في التبسيط هي قوة التغيير "الشامل".

لو أن إستراتيجيات صندوق النقد الدولي فشلت فقط في تحقيق الإمكانات الكاملة للتنمية، لكان ذلك أمرا سينا بما فيه الكفاية. لكن حالات الإخفاق المتكررة في العديد من الأماكن قد عطلت برامج التنمية، وذلك بإتلاف نسيج المجتمع ذاته دون ضرورة. لا مفر من أن تضع عملية التنمية والتغيير السريع المصاحب لها ضغوطا على المجتمع، وأن تواجه السلطات التقليدية تحديا كبيرا، ويعد تقييم العلاقات التقليدية. ولهذه الأسباب تولى التنمية الناجحة اهتماما يقظا بالاستقرار الاجتماعي - إنه الدرس الكبير الذي تم استخلاصه ليس فقط من قصة بتموانا في الفصل السابق إنما من قصة إندونيسيا في الفصل التالي، حيث أصر صندوق النقد الدولي على إلغاء دعم الغداء والكبروسين (الوقود الذي يستخدمه الفقراء في الطهي)، في الوقت الذي أدت فيه سياسات الصندوق إلى تفاقم الركود في هذا البلد، وما يصاحب ذلك من انهيار الدخل والأجور وارتفاع البطالة بمعدلات كبيرة. لقد مزقت أعمال الشغب التي أعقبت تلك القرارات النسيج الاجتماعي، مما زاد من تفاقم الكساد المتنامي. إن إلغاء الدعم لم يكن فقط سياسة اجتماعية سيئة، إنما كان أيضا سياسة اقتصادية سيئة.

لم تكن أعمال الشغب تلك هي الأولى التي سببها صندوق النقد الدولي، ولو اتبعت نصيحته بشكل أوسع لكان هناك المزيد من هذه الأعمال بكل تأكيد. ففي عام ١٩٩٥، كنت في الأردن للقاء مع ولي العهد وكبار المسؤولين الحكوميين هناك، عندما طالب صندوق النقد الدولي بخفض دعم الغذاء لتحصين ميزانية الحكومة. وكادوا أن ينجحوا في الوصول إلى اتفاق لولا تدخل الملك حسين الذي أوقف العملية. كان الملك يستمتع بمنصبه، ويقوم بعمل رائع، ويريد أن يحافظ عليه. ففي منطقة الشرق الأوسط غير المستقرة، كان يمكن لأعمال شغب، بسبب الغذاء، أن تقلب الحكومة، ومعها السلام الهش في المنطقة. ولا يمكن موازنة التحسن الطفيف الممكن في وضع الميزانية، مع ما كان من الممكن أن تسببه هذه الأحداث من ضرر أكبر لهدف الرخاء الاقتصادي. إن الرؤية الاقتصادية الضيقة لصندوق النقد

الدولي جعلت من المستحيل بالنسبة له أن يأخذ في الاعتبار تلك القضايا في سياقها الأوسع.

ومع ذلك، فإن مثل تلك المظاهرات وأعمال الشغب ليست سوى قمة جبل الجليد: إنها تلتفت انتباه كل فرد إلى حقيقة بسيطة، إنه لا يمكن تجاهل السياق الاجتماعي والسياسي. لكن هناك مشكلات أخرى. فبينما كانت أمريكا اللاتينية في الثمانينيات تحتاج إلى تحقيق توازن أفضل لموازناتها والسيطرة على التضخم، أدت سياسة التقشف الزائد إلى بطالة مرتفعة، دون وجود شبكات إققاذ مناسبة، وساهم ذلك بدوره في ارتفاع مستويات العنف في المدن، وهي بيئة لا تساعد على الاستثمار. وفي أفريقيا كانت الحروب الأهلية العامل الرئيسي في تراجع برامجها للتنمية. وتبين دراسات للبنك الدولي ارتباط مثل هذه النزاعات ارتباطا منهجيا بالعوامل الاقتصادية المعاكسة، بما في ذلك البطالة التي من الممكن أن تنجم من التقشف الزائد. قد لا يكون التضخم المعتدل مثاليا لخلق بيئة استثمارية، لكن العنف والحرب الأهلية أسوأ بكثير.

إننا نعترف، حاليا، بوجود "عقد اجتماعي" يربط المواطنين معا، ومع حكوماتهم. عندما تبطل السياسات الحكومية هذا العقد الاجتماعي، لن يحترم المواطنون "عقودهم" مع بعضهم البعض، أو مع الحكومة. ويكتسب الحفاظ على هذا العقد الاجتماعي أهمية خاصة، رغم أنه أمر صعب في ظل الاضطراب الاجتماعي الذي غالبا ما يصاحب التحول التتموي. في حسابات الاقتصاد الجمعي التي يجريها صندوق النقد الدولي وعلى عيني غمامة خضراء بلسون للدولار، لا يوجد، في أغلب الأحيان، مكان لمثل هذه الاهتمامات.

### اقتصاد تساقط القطرات

بعد تحقيق "العدل" أحد مكونات العقد الاجتماعي، بمعنى أن يحظى الفقراء بنصيب من مكاسب نمو المجتمع عندما ينمو، وأن يتحمل الأغنياء، في أوقات الأزمة، نصيبا من آلام المجتمع. لكن سياسات إجماع واشنطن لا تولي اهتماما بقضايا التوزيع أو "العدل". وعند الضغط عليهم، يقول العديد من أنصار هذه السياسات، إن أفضل طريقة لمساعدة الفقراء هي جعل

الاقتصاد ينمو. إنهم يؤمنون باقتصاد تساقط القطرات، حيث يؤكدون إن مكاسب هذا النمو تتساقط، "في نهاية الأمر"، على شكل "قطرات"، حتى على الفقراء. إن اقتصاد تساقط القطرات لم يكن أبدا أكثر من مجرد اعتقاد، نوع من أنواع الإيمان. لقد كان الفقر الشديد ينمو، على ما يبدو، في إنجلترا في القرن التاسع عشر ومع ذلك ازدهر البلد ككل. كما قدم النمو في أمريكا في عقد الثمانينيات أحدث مثال مثير: فبينما كان الاقتصاد ينمو، كانت للدخول الحقيقية لمن هم في القاع تخفض. لقد عارضت إدارة كلينتون بقوة اقتصاد القطرات المتساقطة، حيث كانت تؤمن بضرورة وجود برامج نشطة لمساعدة الفقراء. وعندما غادرت البيت الأبيض ذهبت إلى البنك الدولي، لازمني نفس للتشكك في اقتصاد القطرات المتساقطة. إن كان ذلك لم ينجح في الولايات المتحدة، فلماذا يفترض نجاحه في البلدان النامية؟ إذا كان صحيحا إنه لا يمكن خفض مستويات الفقر بشكل دائم دون نمو اقتصادي قوي، فإن العكس ليس صحيحا: إن وجود نمو لا يعنى أن يستفيد منه الجميع. ليس صحيحا أن "المد يرفع كل المراكب". في بعض الأحيان، قد تغدو موجة مد سريعة، خاصة إذا صاحبها عاصفة، بالمراكب الضعيفة نحو الشاطئ الصخري بعنف، محطمة إياها.

بالرغم من المشكلات الجلية التي تواجه نظرية اقتصاد القطرات المتساقطة، فإن لديها تاريخ ثقافي جيد. حيث أكد ارثر لويس، الحاصل على جائزة نوبل، إن انعدام العدل مفيد للتنمية والنمو الاقتصادي، بما أن الثرى يدخر أكثر من الفقير، وتراكم رأس المال هو مفتاح للنمو. كما أكد حاصل آخر على جائزة نوبل، سيمون كورنت، إن عدم توفر العدل يزيد التنمية في المراحل الأولى، لكن ينعكس الاتجاه بعد ذلك.<sup>(١٧)</sup>

غير أن تاريخ الخمسين عاما الماضية لا يساند هذه النظريات والفرضيات. وكما سنرى في الفصل التالي، أثبتت بلدان شرق آسيا - كوريا الجنوبية والصين وتايوان واليابان - أن معدل الادخار المرتفع لا يتطلب انعدام العدل بدرجة عالية، كما يمكن تحقيق نمو سريع دون زيادة جوهرية في عدم المساواة. ولأن حكومات هذه البلدان لا تعتقد أن النمو يستفيد منه الفقراء بشكل آلي، بل تعتقد أن تحقيق قدر أكبر من "العدل" سيسهم في الواقع في تعزيز النمو، اتخذت الحكومات في المنطقة خطوات نشطة لضمان أن ترفع موجة مد النمو أغلب المراكب، وللحفاظ على التباين

في الأجور تحت السيطرة، ولجعل بعض الفرص التعليمية متاحة للجميع. وأدت سياساتها إلى استقرار اجتماعي وميادي، وهو ما أسهم بدوره في خلق بيئة تزدهر فيها المشروعات. ووفر المخزون الجديد من الموهبة، الطاقة والمهارات البشرية التي أسهمت في ديناميكية المنطقة.

في أماكن أخرى ، حيث تبنت الحكومات سياسات إجماع واشنطن، استنقذ الفقراء من النمو بدرجة أقل. ففي أمريكا اللاتينية، لم يصاحب النمو انخفاض في عدم المساواة، ولا حتى انخفاض لمعدلات الفقر. بل، زاد الفقر فعليا، في بعض الحالات، كما يدل على ذلك انتشار الأحياء الفقيرة في المدن. يتحدث صندوق النقد الدولي بفخر عن التقدم الذي حققته أمريكا اللاتينية بشأن إصلاحات السوق خلال العقد الماضي ( وإن كانت نعمة للفخر قد خفت بعض الشيء بعد انهيار الأرجنتين عام ٢٠٠١ ، وهي تلميذ الصندوق النجيب ، وبعد الكساد والركود اللذين أصابا، خلال الخمس سنوات الماضية، العديد من البلدان التي نفذت "الإصلاح" )، لكن لا يتحدث الصندوق كثيرا عن أعداد الفقراء.

من الواضح، أن النمو وحده لا يحسن دائما حياة كل الناس في بلد ما. ولا يدعو للدهشة أن يكون تعبير "اقتصاد القطرات المتساقطة" قد اختفى من الجدل السياسي. لكن تظل الفكرة حية في شكل مختلف قليلا. إنني أسمى الشكل الجديد "القطرات المتساقطة الزائدة". تؤمن هذه النظرية بأن النمو ضروري وإنه كافٍ "تقريبا" لخفض الفقر - مما يعني أن أفضل إستراتيجية هي ببساطة التركيز على النمو، مع الإشارة إلى مشكلات مثل تعليم الإناث والصحة. لكن أنصار القطرات المتساقطة الزائدة فشلوا في تنفيذ أية سياسات فعالة، سواء لمكافحة الفقر بشكل عام، أو لمواجهة قضايا أكثر تخصصا مثل تعليم السيدات. لقد واصل، عمليا، أنصار القطرات المتساقطة الزائدة العمل بنفس السياسات تقريبا كما في السابق، وبنفس الآثار المعاكسة أيضا . إن "سياسات التكيف" المفرطة للتشد التي طبقت في بلد تلو الآخر أجبرت تلك البلدان على خفض ميزانيات الصحة والتعليم؛ وكانت نتيجة ذلك في تايلاند مثلا، زيادة نسبة الدعاية للتبائنة فضلا عن خفض الإنفاق على الإيدز، مما أصاب أنجح برنامج في العالم لمكافحة الإيدز بالتآكل ضخم.

ومما يشير السخرية أن وزير الخزانة في إدارة كلينتون كان من أشد أنصار "القطرات المتساقطة الزائدة". كان هناك طيف واسع من وجهات

النظر، داخل هذه الإدارة، فيما يتعلق بالسياسات المحلية، بدءاً من "الديمقراطيين الجدد"، الذين يريدون دوراً أقل للحكومة، إلى "الديمقراطيين القدامى"، الذين يستطعون إلى تدخل أكبر للحكومة. لكن وجهات النظر الوسطية التي انعكست في التقرير الاقتصادي السنوي للرئيس (الذي أعده مجلس المستشارين الاقتصاديين)، كانت تعارض بقوة اقتصاد القطرات المتساقطة - أو حتى القطرات المتساقطة للزئدة، كانت وزارة الخزنة تضغط لكي تفرض على بلدان أخرى سياسات لو اقترحت في الولايات المتحدة لثم معارضتها بشدة "داخل الإدارة"، وكان سيتم رفضها بكل تأكيد. إن سبب هذا التضارب الظاهري بسيط: إن صندوق النقد والبنك الدوليين جزء من منطقة نفوذ وزارة الخزنة، وهي حلبة يسمح لها داخلها أن تفرض وجهات نظرها، إلا في حالات استثنائية نادرة، كما تستطيع وزارات أخرى أن تفرض وجهات نظرها داخل مناطق نفوذها.

### أولويات وإستراتيجيات

ليس المهم النظر فقط إلى ما يدرجه صندوق النقد الدولي على جدول أعماله وإنما إلى ما أسقطه من هذا الجدول. فاجندته تتضمن الاستقرار في حين يغيب عنها خلق فرص العمل. كما يوجد على أجندته فرض الضرائب وأثاره المعاكمة لكن يغيب عنها الإصلاح الزراعي. وتتوفر دائماً الأموال لتعويم البنوك، لكن لا توجد مثل هذه الأموال لتحسين الخدمات التعليمية والصحية، ناهيك عن تقديم مساعدة مالية للعمال الذين طردوا من عملهم نتيجة لسوء إدارة صندوق النقد الدولي للاقتصاد الجمعي.

كان يمكن للعديد من العناصر الغائبة عن إجماع وإشطن أن تجلب نمواً أعلى وعدلاً أكبر. إن الإصلاح الزراعي يبين الاختيارات المتاحة للعديد من البلدان. حيث تملك قلة من الأغنياء في كثير من البلدان النامية أغلبية الأرض، وتعمل الأغلبية الساحقة من الشعب كمزارعين مستأجرين، طبقاً لما يسمى بنظام "المزارعة"، ولا يحتفظون إلا بنصف ما ينتجون فقط أو أقل. إن نظام المزارعة يضعف الحوافز - إذ يملك تقاسم المزارعين المحصول بالتساوي مع ملاك الأرض فرض ضرائب بنسبة ٥٠% على الفلاحين الفقراء. يشجب صندوق النقد الدولي بشدة الضرائب المرتفعة

المطبقة على الأغنياء، مشيراً إلى أن مثل هذه الضرائب تدمر الحوافز، لكنه لا يقول كلمة واحدة عن تلك الضرائب المستمرة. إن الإصلاح الزراعي إذا ماطبق بشكل سليم وسلمي وقانوني، يمكن أن يوفر دفعة هائلة للإنتاج، بحيث لا يضمن حصول العمال على الأرض فقط، إنما على إمكانية الوصول إلى الائتمان، والخدمات الإضافية التي تعلمهم الكثير عن البذور الجديدة وتقنيات الزراعة المبتكرة. غير أن الإصلاح الزراعي يمثل تغييراً أساسياً في هيكل المجتمع، وهو تغيير لا يحبه بالضرورة أفراد الصفوة الذين تمج بهم وزارات المالية، والذين تتعامل معهم المؤسسات المالية الدولية. لو أن هذه المؤسسات معنية حقيقة بالنمو وتخفيف الفقر، لكانت أولت اهتماماً أكبر بالقضية: إن أكثر أمثلة التنمية نجاحاً قد سبقها إصلاح زراعي، كما حدث في كوريا وتايوان .

والعنصر الآخر الذي تم إهماله هو تنظيم وتقنين القطاع المالي. لقد أكد صندوق النقد الدولي حاصراً تفكيره في أزمة أمريكا اللاتينية في بداية الثمانينيات، أن سبب الأزمة سياسات مالية غير حكيمة وسياسات نقدية غير محكمة. لكن الأزمات في جميع أنحاء العالم قد كشفت عن مصدر ثالث لعدم الاستقرار، وهو التقنين والتنظيم غير السليم للقطاع المالي. ومع ذلك، ضغط صندوق النقد الدولي من أجل التقليل من اللوائح والقوانين - إلى أن أجبرته أزمة شرق آسيا على تغيير موقفه. إن كان الإصلاح الزراعي وتقنين وتنظيم القطاع المالي لم يحظيا بالاهتمام الكافي من جانب صندوق النقد الدولي وإجماع واشنطن، فإن التضخم قد حاز في العديد من المواضيع على تأكيد مبالغ فيه. في مناطق مثل أمريكا اللاتينية، حيث كان التضخم مفرطاً، كان الأمر بالطبع يستحق الاهتمام. لكن التركيز "الزائد" على التضخم من جانب صندوق النقد الدولي أدى إلى ارتفاع معدلات الفائدة وارتفاع أسعار الصرف، مما خلق بطالة بدلاً من النمو. ربما شعرت الأسواق المالية بالرضا لأرقام التضخم المنخفضة، لكن العمال لم تسعدهم معدلات النمو المنخفض وأرقام البطالة المرتفعة، وكذلك المعينون بقضية الفقر .

لحسن الحظ، أصبحت قضية خفض معدلات الفقر من أولويات التنمية التي تزداد أهمية. لقد رأينا سابقاً أن إستراتيجيات القطرات المتساقطة الزائدة لم تفلح. ومن ناحية أخرى، برهنت بلدان شرق آسيا والصين أن البلدان التي نمت أسرع هي، حقيقة، تلك التي قامت بجهد أفضل من أجل



خفض معدلات الفقر. كما تقضي الحقيقة أيضا، أن استئصال الفقر يتطلب موارد، وهي موارد لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال النمو. ومن ثم يجب ألا يفاجأ أحد من وجود علاقة متبادلة بين النمو وخفض معدلات الفقر. لكن هذه العلاقة المتبادلة لا تبرهن على أن إستراتيجيات القطرات المتساقطة (والقطرات المتساقطة الزائدة) تمثل أفضل الطرق للقضاء على الفقر. على النقيض من ذلك، تبين الإحصائيات أن بعض البلدان نمت دون خفض مستويات الفقر لديها، في حين حققت بعض البلدان الأخرى نجاحا أكبر من غيرها في خفض الفقر، عند كل مستويات النمو. ليست القضية إن كان المرء مع النمو أم ضده. بطريقة ما، بدأ جدل النمو/الفقر جدلا أعمق. ففي النهاية، يؤمن الجميع تقريبا بالنمو.

القضية تتعلق بتأثير بعض "السياسات الخاصة". تعزز بعض السياسات، النمو، لكن تأثيرها على الفقر ضئيل، في حين يعزز البعض الآخر للنمو لكنه يزيد من الفقر، غير أن هناك سياسات تعزز النمو وتقلل، في الوقت نفسه، من معدلات الفقر. ويسمى النوع الأخير إستراتيجيات النمو المؤيدة للفقراء. أحيانا، تكون هناك سياسات تحقق الفوز لجميع الأطراف، مثل سياسات الإصلاح الزراعي، أو إتاحة فرص أفضل لوصول الفقراء إلى التعليم، وهي سياسات تتضمن وعدا بتعزيز النمو وتحقيق مساواة أكبر. لكن يتعين في أحيان كثيرة اللجوء إلى التحكيم. فقد يعزز تحرير التجارة للنمو في بعض الأحيان، لكنه في الوقت نفسه يزيد من مستويات الفقر، على المدى القصير على الأقل - خاصة إذا ما تم التحرير بسرعة - نظرا لطرده بعض العمال من أعمالهم. وفي أحيان أخرى تكون هناك سياسات يخسر فيها الجميع، سياسات لا تحقق سوى نموا ضئيلا، إن حققت، لكنها تحدث زيادة كبيرة في عدم المساواة. ويعتبر تحرير سوق رأس المال مثالا لذلك بالنسبة للعديد من البلدان. إن جدل النمو والفقر هو جدل حول إستراتيجيات التنمية وهي إستراتيجيات تبحث عن سياسات تقلل الفقر وفي الوقت نفسه تعزز النمو، وتتجنب السياسات التي تزيد الفقر ولا تحقق سوى نموا ضئيلا، إن كان هناك نمو أصلا، وفي معايير تقييم المواقف التي تتطلب التحكيم، تمنح أهمية كبيرة لتأثير تلك السياسات على الفقراء.

يتطلب فهم الخيارات فهم طبيعة الفقر وأسبابه. فليس السبب أن الفقراء كسالى، فهم يعملون غالبا باجتهاد أكبر، ولعدد ساعات أطول، من أولئك

الذين يتمتعون بحياة أفضل. والعديد منهم أسرى لمجموعة من الدوائر المفرغة: فنقص الغذاء يؤدي إلى اعتلال الصحة، مما يحذر من إمكانية كسب العيش، وهو ما يؤدي بدوره إلى مزيد من اعتلال الصحة. ولأنهم يحيون بالكاد، لا يستطيعون إرسال أبنائهم إلى المدرسة، وبدون تعليم يصبح محكوماً على أبنائهم بحياة الفقر. وينتقل الفقر من جيل إلى جيل. ولا يستطيع المزارعون الفقراء تحمل دفع ثمن الأسمدة والبذور ذات المحصول الوفير التي سيزيد من إنتاجيتهم.

ولا يمثل ذلك سوى واحدة من الدوائر المفرغة العديدة التي تواجه الفقراء. لقد أكد بارثا داسجوبتا، من جامعة كامبريدج، على دائرة أخرى. ففي بلدان فقيرة مثل نيبال، لا يوجد لدى الفقراء أي مصدر للطاقة سوى الغابات المجاورة، لكن قطع الغابات لسد الحاجات الضرورية البسيطة من طهي وتدفئة يؤدي إلى تآكل التربة، ومن ثم سيحكم عليهم تدهور البيئة بحياة فقر متزايد دائماً.

إن مشاعر العجز تصاحب الفقر. ففي "تقرير التنمية في العالم" لعام ٢٠٠٠، التقى البنك الدولي آلاف الفقراء في تجربة سميت "أصوات الفقراء". وظهر للعيان عدة موضوعات - كان من الصعب عدم توقعها. يشعر الفقراء بأن لا صوت لهم، وإنهم لا يملكون أية سيطرة على مصيرهم. وتتقاذفهم قوى خارجة عن سيطرتهم.

كما يشعر الفقير بعدم الأمان. ولا يرجع ذلك فقط لدخله المتقلب - إذ يمكن أن تؤدي للتغيرات في الظروف الاقتصادية، وهي خارج سيطرته، إلى خفض الأجور الحقيقية وإلى فقدته لعمله، وهو ما أوضحته بشكل مثير أزمة شرق آسيا - لكن يواجه الفقراء أخطاراً صحية وتهديداً مستمراً بالعنف، قد يصدر هذا التهديد أحياناً من فقراء آخرين يحاولون بشتى الوسائل سد احتياجات أسرهم، وأحياناً أخرى من الشرطة ومن آخرين في مواقع السلطة. إن كان مواطنو البلدان المتقدمة يقلقون بشأن قصور نظام التأمين ضد المرض، فإن المواطنين في البلدان النامية ليس لديهم أي نوع من التأمين - لا ضد البطالة، ولا ضد المرض، ولا ضد التقاعد. إن شبكة الأمان الوحيدة تؤمنها الأسرة والجماعة، لذلك، من المهم جداً، في عملية التنمية، أن يعمل الجميع كل ما في وسعهم من أجل الحفاظ على هذه الروابط.

لقد كافح العمال من أجل تأمين أفضل لحق العمل ولتحسين مستوى عدم الأمان - سواء كان في شكل نوبات غضب صاحب العمل المستغل أو تقلبات السوق التي تتقاذفها دائما أعاصير دولية. لكن بينما كان العمال يكافحون بقوة من أجل "فرص عمل لائقة"، كان صندوق النقد الدولي يكافح من أجل ما سمي تطبيقا "مرونة سوق العمل"، وهي صيغة تبدو أنها تعنى "تحسين سوق العمل"، لكن كما تم تطبيقها، لم تكن سوى اسما كوديا يعنى خفض الأجور، وتوفير حماية أقل لفرص العمل.

بالطبع، كان لا يمكن التنبؤ بكل الآثار السلبية لسياسات إجماع واشنطن على الفقراء. لكنها حاليا واضحة تماما. لقد رأينا كيف أن تحرير التجارة "المقترن بأسعار فائدة مرتفعة" هي الوصفة الأكيدة لتدمير فرص العمل وخلق البطالة - على حساب الفقراء. ويعتبر تحرير السوق المالية "غير المصحوب بهيكل تنظيمي مناسب" وصفة أكيدة لعدم الاستقرار الاقتصادي - بل قد يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة بدلا من خفضها، مما يجعل من الصعب على المزارعين الفقراء شراء البذور والأسمدة التي يمكن أن ترفع مستوى معيشتهم لما فوق الكفاف. إن للخصخصة "غير المقترنة بسياسات تنافسية ومراقبة للتأكد من أن قوى الاحتكار لا تستغل الموقف"، يمكن أن تؤدي إلى رفع الأسعار بالنسبة للمستهلكين بدلا من خفضها. كما إن "الاستمرار دون تروى" في سياسة النقشف المالي، وفي ظل الظروف الخاطئة، يمكن أن يؤدي إلى رفع معدلات البطالة وتمزيق العقد الاجتماعي. إن كان صندوق النقد الدولي لم يقدر أخطار إستراتيجياته للتنمية على الفقراء حق قدرها، فهو أيضا بخس تقدير التكاليف الاجتماعية والسياسية طويلة المدى للسياسات التي دمرت الطبقة المتوسطة، وأدت إلى إثراء قلة عند القمة، كما بالغ الصندوق في تقديره لمكاسب سياساته المؤمنة بعقيدة السوق. كانت الطبقة المتوسطة عادة هي الجماعة الاجتماعية التي ضغطت من أجل فرض حكم القانون، ومن أجل إتاحة التعليم العام للجميع، ومن أجل خلق نظام للتأمين الاجتماعي. وتلك هي العناصر الرئيسية للاقتصاد الصحي، ولقد أدى تآكل الطبقة المتوسطة إلى تآكل ملازم له لدعامة تلك الإصلاحات الهامة.

وبينما يقدر صندوق النقد الدولي تكاليف برامجه أقل من قدرها، فهو يبالغ في قيمة مكاسب تلك البرامج. وتعد مشكلة البطالة خير مثال على

ذلك. بالنسبة لصندوق النقد الدولي والآخرين الذين يعتقدون أن الأسواق عندما تعمل بشكل طبيعي يجب أن يتساوى العرض مع الطلب، تعتبر البطالة علامة على تدخل في الآليات الحرة للسوق. ويعتبر الصندوق أن الأجور مرتفعة جدا ( بسبب قوة الاتحادات العمالية مثلا)، وبالتالي يكون العلاج للمسلم به هو خفض الأجور، بدعوى أن خفض الأجور سيزيد الطلب على العمل، ويعيد العديد من العاطلين إلى العمل. لكن نظرية الاقتصاد الحديثة ( خاصة، للنظريات المعتمدة على المعلومات غير المتماثلة والعقود غير المكتملة) فسرت لماذا يمكن أن تكون البطالة حتى مع توفر أسواق تنافسية جدا، بما في ذلك أسواق العمل - ومن ثم تكون الحجة التي تقول إن البطالة لابد أن تنجم عن الاتحادات العمالية أو تحديد الحكومة لحد أدنى للأجور هي حجة خاطئة تماما. كما أن هناك انتقادا آخر لإستراتيجية خفض الأجور. إن خفض الأجور "قد" يدفع بعض الشركات إلى استخدام مزيد من العمال، وإن كان بأعداد قليلة، لكن عدد هؤلاء العمال قد يكون قليلا نسبيا، في حين أن اليأس الذي سببه خفض الأجور بالنسبة لكل العمال الآخرين قد يكون خطيرا جدا. سيشر أرباب العمل وأصحاب رأس المال بالسعادة، عندما يرون مكاسبهم ترتفع كالسهم، وسيساندون نموذج صندوق النقد الدولي وعقيدة السوق ووصفات سياسته بحماس كما تعتبر مطالبة الناس في البلدان النامية بأن يدفعوا لتعليم أبنائهم مثلا آخر لتلك النظرة الضيقة للعالم. ويؤكد من كانوا يقولون بضرورة فرض أعباء، أن ذلك لن يكون له سوى تأثير ضئيل على تسجيل للتلاميذ في المدارس، وأن الحكومة تحتاج هذه الإيرادات بشدة. ومما يدعو للسخرية، في هذه القضية، إن النماذج الساذجة والشديدة التبسيط أخطأت تقدير تأثير إلغاء الرسوم المدرسية على معدلات التسجيل. إن فشل هذه النماذج في أن تأخذ في الاعتبار التأثيرات "الشاملة" لهذه السياسة، يعني أنها لم تفشل فقط في الأخذ في الاعتبار التأثيرات الأوسع على المجتمع، بل فشلت حتى في المحاولات الأضيق، ألا وهي التقدير الدقيق للعواقب على التسجيل المدرسي.

إن كانت نظرة صندوق النقد الدولي للأسواق مفرطة في التفاؤل، فإن نظرته للحكومة مفرطة في التشاؤم. فالحكومة، بالنسبة له، لو لم تكن أساس الشر، فإنها يقينا جزء من المشكلة أكثر من كونها جزءا من الحل. لكن عدم مبالاة صندوق النقد الدولي بالفقراء لم تتبع فقط من فكرته عن الأسواق

والدولة، التي تقول إن الأسواق ستعنتي بكل شئ وإن الحكومة لا تفعل سوى أن تجعل الأمور تسوء، فهي ممالة قيم أيضا - إلى أي مدى يتعين الاهتمام بالفقراء، ومن يجب أن يتحمل أي نوع من المخاطر.

إن نتائج السياسات التي فرضها إجماع واشنطن لم تكن مشجعة: كان النمو بطيئا في أغلب البلدان التي طبقت تلك السياسات، وحتى حيث تحقق نمو، لم يتم تقاسم المكاسب بشكل متساوي، كما أديرت الأزمات بشكل سيئ، وكان التحول من الشيوعية إلى اقتصاد السوق مخيبا للآمال (كما سنرى فيما بعد). وتكثر في العالم النامي الأسئلة. يتساءل الذين اتبعوا وصفات صندوق النقد الدولي، وقاسوا التثقف: متى نرى للشار؟ في جزء كبير من أمريكا اللاتينية، أصبح للكساد والركود مقيمين، بعد دفعة نمو قصيرة في بداية التسعينيات. لم يطل بقاء النمو - قد يقول البعض إنه كان غير قابل للبقاء. وفي اللحظة التي اكتب فيها، لا تبدو محصلة نمو عصر ما يسمى "ما بعد الإصلاح" أفضل - بل هي أسوأ في بعض البلدان - من محصلة فترة ما قبل الإصلاح، فترة "الاستعاضة عن الواردات" (عندما كانت البلدان تستخدم سياسات حمائية لمساعدة الصناعات المحلية على المنافسة في مواجهة الواردات) في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. إن متوسط معدل النمو السنوي في المنطقة خلال عقد التسعينيات، بعد الإصلاحات، لم يتجاوز ٢,٩ في المائة، وهو أكثر قليلا من نصف متوسط معدل النمو السنوي في عقد الستينيات والذي بلغ ٥,٤ في المائة. وباستعادة حقبة الخمسينيات والستينيات، نجد أن إستراتيجيات النمو التي سادت في تلك الفترة لم تدم (سيقول المعارضون إنها لم تكن قابلة للاستمرار)، لكن الارتفاع المفاجئ والطفيف في النمو في السنوات الأولى من التسعينيات لم يدم هو أيضا (سيقول المعارضون إن هذا النمو كان غير قابل للاستمرار أيضا). على أية حال، يؤكد المعارضون لإجماع واشنطن إن دفعة النمو في السنوات الأولى من التسعينيات لم تكن سوى محاولة تدارك، لكنها لم تدارك خسارة عقد الثمانينيات، العقد الذي تلى الأزمة الكبرى الأخيرة، التي ركس خلالها النمو. وعلى امتداد بلدان أمريكا اللاتينية يتساءل الناس، هل الإصلاح هو الذي فشل، أم إن العولمة فشلت؟ ربما يكون التمييز مصطنعا - لقد كانت العولمة في قلب الإصلاحات. حتى في البلدان التي حققت بعض النمو، مثل المكسيك، ذهبت المكاسب بدرجة كبيرة إلى الذين يحتلون أعلى

المسلم الاجتماعي، ولا يمثلون سوى ٣٠ في المائة من السكان، وتركزت هذه المكاسب أكثر في القمة التي تمثل ١٠ في المائة فقط. ولم يحصل من في القاع إلا على القليل، بل ساءت أحوال العديد منهم.

إن إصلاحات إجماع واشنطن عرضت بلدانا كثيرة حول العالم لمخاطر أكبر، ولقد تحمل هذه المخاطر، وبشكل غير متكافئ، أقل الناس قدرة على مواجهتها والتغلب عليها. وكما حدث في العديد من البلدان، أدى إيقاع وسرعة الإصلاحات وتعاقب مراحلها إلى تدمير كم من فرص العمل يفوق بكثير ما تم خلقه من تلك الفرص، كما تجاوز التعرض للأخطار القدرة على خلق مؤسسات لمواجهة تلك الأخطار، بما في ذلك شبكات أمان فعالة.

كانت هناك بالطبع رسائل هامة في إجماع واشنطن، بما في ذلك دروس الحكمة المالية والنقدية، دروس فهمتها جيدا البلدان التي نجحت، لكن أغلب هذه البلدان لم تكن في حاجة لأن تتعلم تلك الدروس من صندوق النقد الدولي.

في بعض الأحيان كان يوجه اللوم لصندوق النقد والبنك الدوليين دون وجه حق بسبب ما يطلقانه من رسائل - لا يحب أحد أن يقال له يجب أن يعيش في حدود إمكانياته. لكن الانتقادات التي توجه للمؤسسات الاقتصادية الدولية تذهب إلى أعماق من ذلك: على الرغم من أن أجندة صندوق النقد والبنك الدوليين الخاصة بالتنمية تتضمن الكثير من المبادئ الطيبة، فإن الإصلاحات حتى وإن كانت مطلوبة على المدى الطويل يجب تنفيذها بحرص وعناية. لقد أصبح الآن معترفا به على نطاق واسع إنه لا يمكن تجاهل مسائل الإيقاع والمراحل. لكن الأمر الأكثر أهمية، إن التنمية لا تتلخص فيما توحى به الدروس التي ذكرناها. توجد إستراتيجيات بديلة أخرى - لا تختلف فقط في درجة تأكيدها على نقطة معينة أو أخرى، لكنها تختلف في السياسات ذاتها. إستراتيجيات تتضمن، مثلا، إصلاحا زراعيا لكنها لا تتضمن تحرير سوق رأس المال، وتوفر السياسات التنافسية قبل التخصص، وتضمن أن يصاحب عملية تحرير التجارة خلق فرص عمل.

إن هذه الإستراتيجيات البديلة تلجأ إلى الأسواق، لكنها تعترف في الوقت نفسه بدور هام للحكومة. إنها تترك أهمية الإصلاح، لكن مع التأكيد على أن الإصلاحات تتطلب إيقاعا وتعاقب مراحل مناسبة. إنها لا ترى في التغيير قضية اقتصاد فقط، لكنه جزء من تطور أوسع للمجتمع. وتترك هذه

الإستراتيجيات أنه يتعين لتحقيق نجاح على المدى الطويل توفر دعم واسع للإصلاحات، وإذا توفر دعم واسع، فيجب أن يتم توزيع المكاسب على نطاق واسع أيضا.

لقد سبق لنا أن لفتنا النظر لبعض تلك النجاحات: أمثلة النجاح المحدودة في أفريقيا، أوغندا وأثيوبيا وبوتسوانا، وأمثلة النجاح الأوسع في شرق آسيا، بما في ذلك الصين. وسوف نلقى، في الفصل الخامس، نظرة أقرب على بعض أمثلة النجاح لعمليات التحول، مثل بولندا. إن أمثلة النجاح تبين أن التنمية ممكنة وكذلك التحول. ففي حالة التنمية، تتجاوز النجاحات كل ما كان يمكن تخيله منذ نصف قرن مضى. ومن الأمور الكاشفة أن العديد من حالات النجاح اتبعت إستراتيجيات مختلفة بشكل واضح عن تلك الخاصة بإجماع واشنطن.

إن كل فترة وكل بلد تختلف عن غيرها. هل كانت ستلاكي البلدان الأخرى نفس النجاح لو اتبعت إستراتيجية بلدان شرق آسيا؟ وهل في ظل الاقتصاد العالمي الحالي، كانت ستنتج الإستراتيجيات التي نجحت منذ ربع قرن؟ قد يختلف رجال الاقتصاد حول إجابات هذه الأسئلة. لكن للبلدان تحتاج إلى دراسة البدائل والاختيار لنفسها، عبر عمليات سياسية ديمقراطية. يجب أن تكون (وكان يجب أن تكون) مهمة المؤسسات الاقتصادية الدولية هي توفير الوسائل لتلك البلدان لكي تقوم بخياراتها المبنية على "المعلومات"، مع فهم لعواقب ومخاطر كل اختيار. إن الحق في الاختيار هو لب الحرية - والقبول بالمسؤولية المترتبة على ذلك الخيار.

### هوامش الفصل الثالث

١- استعديم مثال على ذلك راجع ، P.Waldmen, How U.S. companies and Suharto's cycle electrified Indonesia , Wall Street Journal,23 December 1998.

٢ - قدم آدم سميث في كتابه الشهير "ثروة الأمم" الذي كتبه عام ١٧٧٦ - في العام نفسه الذي أعلن فيه "إعلان الاستقلال" - الفكرة القائلة أن الأسواق تقود في حد ذاتها إلى نتائج فعالة. إن الإثبات الرياضي الأساسي - المحدد للمقروط التي يكون في ظلها ذلك صحيحا - قدمه لثان من الحاصلين على جائزة نوبل، Gerard Debreu من جامعة كاليفورنيا (جائزة نوبل ١٩٨٣)، و Kenneth Arrow من جامعة ستانفورد (جائزة نوبل لعام ١٩٧٢). وترجع النتيجة الرئيسية التي تبين أن التوازن التنافسي لا يكون فعالا عندما تكون المعلومات ناقصة أو الأسواق غير مكتملة إلى B.Grenwald و J.E.Stiglitz تأثير العوامل الخارجية في الاقتصادات ذات المعلومات الناقصة والأسواق غير المكتملة " Externalities in economies with imperfect information and incomplete markets , Quartely Journal of Economics 101(2) (May 1986), p.p 229-64.

٣ - راجع W.A.Lewis, Economic Development with Unlimited Supplies of Labor , Manchester School 22 (1954) ,p.p 139-91. S.Kuznets , Economic Growth and Income Inequality , American Economic Review 45 (1) (1955), p.p.1-28.



---

الفصل الرابع

أزمة شرق آسيا

كيف دفعت سياسات صندوق النقد

الدولي العالم إلى حافة الانهيار الشامل



عندما انهارت العملة التايوانية -الباهت - يوم ٢ يوليو ١٩٩٧، لم يكن أحد يعرف أن ذلك كان بداية أكبر أزمة اقتصادية منذ الكساد الكبير - أزمة منتشرة من آسيا إلى روسيا وأمريكا اللاتينية وتهدد العالم بأسره. لمدة عشر سنوات كان يتم تبادل الباهت بسعر ٢٥ باهتا مقابل دولار واحد، ثم انخفض بين ليلة وعشاها بنسبة ٢٥ في المائة. ولنتشرت المضاربة على العملة وضربت ماليزيا وكوريا والفلبين وإندونيسيا. ومع نهاية العام، كانت الأزمة التي بدأت ككارثة في أسواق العملات، تهدد بتدمير العديد من بنوك المنطقة وبورصاتها، بل واقتصادات كاملة. لقد انتهت الأزمة الآن، لكن ستظل بلدان مثل إندونيسيا تشعر بآثارها لسنوات. وللأسف، فإن السياسات التي فرضها صندوق النقد الدولي أثناء هذا الوقت العاصف أدت إلى تفاقم الموقف. ونظرا لأن الصندوق قد تأسس بالتحديد لنفاذ مثل هذه الأزمات والتعامل معها، فقد دفع فشله الكبير إلى إعادة تفكير واسعة في دوره: حيث يطالب العديد من الناس، في الولايات المتحدة وفي الخارج، بفحص دقيق للعديد من سياسات الصندوق وللمؤسسة ذاتها. في الواقع، يصبح واضحا، باسترجاع الأحداث الماضية، أن سياسات صندوق النقد الدولي لم تفاقم فقط من حدة الأزمة لكنها كانت مسئولة جزئيا عن نشأتها: ربما كانت السرعة المفرطة التي تم بها تحرير الأسواق المالية وأسواق رأس المال أهم سبب للأزمة، فضلا عن أن السياسات الخاطئة من جانب البلدان ذاتها لعبت دورا أيضا. حاليا، يعترف صندوق النقد الدولي بالعديد من أخطائه، لكن ليس كلها - إذ أدرك المسئولون فيه مدى خطورة الإسراع المفرط، مثلا، في تحرير سوق رأس المال - إلا أن تغييره لوجهات نظره جاء متأخرا جدا بالنسبة للبلدان المتأثرة.

لقد فاجأت الأزمة أغلب المراقبين، حتى صندوق النقد الدولي الذي كان قد تنبأ بنمو قوي، قبل الأزمة بوقت ليس بطويل. على امتداد العقود الثلاثة السابقة، كانت بلدان شرق آسيا قد نمت أسرع من أي منطقة أخرى في

العالم، سواء كانت متقدمة أو أقل تقدماً، كما حققت أفضل النتائج بالنسبة لخفض معدلات الفقر، وكانت مع ذلك أكثر استقراراً أيضاً. كما تجنبت المنطقة عمليات الصعود والهبوط التي تميز كل اقتصادات السوق. كان أداء هذه البلدان مثيراً للإعجاب لدرجة أنه وصف على نطاق واسع بـ "معجزة شرق آسيا". في الواقع، كان صندوق النقد الدولي واتفا بالنسبة للمنطقة لدرجة أنه عين أحد مسؤوليه المخلصين مديراً لها، كمنصب سهل قبل التقاعد.

عندما انفجرت الأزمة، أصابتي الدهشة للقوة التي كان صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية ينفذان بها بلدان شرق آسيا - طبقاً للصندوق، كانت مؤسسات الدول الآسيوية متعفة، وحكوماتها فاسدة، والأمر يحتاج إلى إصلاح شامل. إن من كانوا يواجهون هذا النقد للقاسي ليسوا خبراء بشئون المنطقة، وكان ما يقولونه يتناقض كثيراً مع ما أعرفه عنها. لقد كنت أسافر إلى المنطقة وقمت بدراستها لمدة ثلاثة عقود. كان البنك الدولي قد طلب مني، عن طريق لورانس سامرس شخصياً عندما كان نائب رئيس البنك للبحوث، المشاركة في دراسة كبرى عن "معجزة بلدان شرق آسيا"، على أن أتولى رئاسة الفريق الذي يقوم بفحص ملف الأسواق المالية. ومنذ عقدين تقريباً، عندما بدأ الصينيون التحول إلى اقتصاد السوق، ناشدوني كي أناقش معهم إستراتيجيات التنمية الخاصة بهم. وفي البيت الأبيض، استمرت متابعتي للموضوع عن قرب، حيث كنت، على سبيل المثال، رئيساً للفريق الذي كتب التقرير الاقتصادي السنوي لـ "أبيك" (التعاون الاقتصادي الآسيوي-الباسفيكي، وهي منظمة البلدان الواقعة على ضفتي المحيط الهادي، والتي بدأ اجتماعها السنوي على مستوى الرؤساء يبرز بشكل متزايد مع تنامي الأهمية الاقتصادية للمنطقة). كما شاركت بشكل نشط في المناقشات الخاصة بالصين في مجلس الأمن القومي - في الواقع، عندما كان يشتد التوتر بسبب سياسة "الكبح" التي كانت الإدارة الأمريكية تنتهجها كنت أنا من يرسلونه لمقابلة رئيس الوزراء الصيني، زو رونغ جى، من أجل تهدئة الأمور. لقد كنت واحداً من الأجانب القلائل الذين دعوا للانضمام إلى قادة البلاد أثناء إجازاتهم السنوية، في شهر أغسطس، من أجل إجراء مناقشات سياسية.

كنت أَسْأَلُ، كيف تكون مؤسسات تلك البلدان متعفة وتستطيع أن تنجح بهذا الشكل وطوال تلك الفترة؟ كان الاختلاف في المنظور بين ما أعرفه عن المنطقة وما زعمه صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة، لا يبدو قابلاً للتفسير، إلى أن تذكرت الجدل الذي احتدم حول معجزة بلدان شرق آسيا ذاتها. لقد تفادى صندوق النقد والبنك الدوليين عن عمد دراسة المنطقة، مع أن المفترض طبيعياً أن يهتم كل من الصندوق والبنك بنجاح هذه البلدان، من أجل استخلاص الدروس للبلدان الأخرى. ولم يقم البنك الدولي بدراسة عن النمو الاقتصادي في بلدان شرق آسيا إلا تحت ضغط من اليابان، و فقط بعد أن عرضت اليابان أن تدفع تكلفة هذه الدراسة ( وكان عنوان التقرير النهائي "معجزة شرق آسيا" ). وكان السبب واضحاً: إن بلدان شرق آسيا نجحت، ليس فقط بالرغم من عدم إتباعها لأغلب أوامر إجماع واشنطن، لكنها نجحت "لأنها" لم تتبع تلك الأوامر. وحتى إن كانت النتائج التي توصل إليها الخبراء في التقرير النهائي المنشور قد تم تخفيفها، فإن دراسة البنك الدولي عن المعجزة الآسيوية أكدت على الأدوار الهامة التي لعبتها الحكومة. وكان ذلك بعيداً تماماً عن الدور الهامشي للحكومة، المحبب لإجماع واشنطن.

وكان هناك من يسألون، ليس فقط في المؤسسات المالية الدولية لكن في المؤسسات الأكاديمية أيضاً، هل هناك معجزة حقاً؟ إن "كل" ما فعلته بلدان شرق آسيا هو الانخار بكثافة والاستثمار بشكل جيد! لكن هذه الرؤية للـ "معجزة" قد أغفلت ما هو أساسي. حيث لم تتمكن مجموعة أخرى من البلدان في العالم من الانخار بمثل هذه المعدلات، و " استثمار الأموال بهذا الشكل الجيد. لقد لعبت السياسات الحكومية دوراً هاماً في تمكين أمم شرق آسيا من إنجاز المهمتين في آن واحد.<sup>(1)</sup>

عندما انفجرت الأزمة، بدا وكأن العديد من منتقدي المنطقة سعداء: لقد تم الانتقام لوجهة نظرهم. وأسرعوا، في تناقض عجيب، في لوم الحكومات للفشل الذي حدث، بينما كانوا ينفرون من أن يعزوا أياً من نجاحات ربع القرن السابق إلى حكومات المنطقة.

سواء سميت معجزة أم لا، فلا أهمية لذلك: إن زيادة الدخول وخفض معدلات الفقر في بلدان شرق آسيا على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة لم يسبق له مثيل. لا يستطيع أحد زيارة هذه البلدان دون أن ينهر من ذلك

التحول التنموي، ولم تقتصر تلك التغيرات على الاقتصاد فقط لكنها شملت المجتمع ككل، وعكستها كل الإحصائيات التي يمكن تخيلها. منذ ثلاثين عاما مضت، كان الآلاف من الفقراء يجرون عربات "الركشا" وهي عربات بعجلتين قاصمة للظهر تجر باليد وتستخدم لنقل البشر مقابل أجر زهيد. حاليا، أصبحت هذه العربات نوعا من التسلية السياحية لمن يرغب من السياح، الذين يتوافدون بكثرة على المنطقة، في التقاط الصور التذكارية. إن التوافق بين معدلات الانخار المرتفعة، والاستثمار الحكومي في التعليم، وتوجيه الدولة للمياسة الصناعية، جعل من المنطقة قوة اقتصادية مؤثرة. وكانت معدلات النمو استثنائية لعدة عقود، وارتفع مستوى معيشة عشرات الملايين من البشر ارتفاعا ضخما. وتم تقاسم مكاسب النمو بشكل واسع. كانت هناك مشكلات في طريق تنمية الاقتصادات الآسيوية، لكن بشكل عام، ابتكرت الحكومات إستراتيجية حققت نجاحا، إستراتيجية لا تتضمن سوى عنصر واحد مشترك مع سياسات إجماع واشنطن - ألا وهو أهمية الاستقرار الاقتصادي الجمعي. وكما في إجماع واشنطن، كانت التجارة من المجالات الهامة، لكن مع التأكيد على تشجيع الصادرات، وليس على إزالة العوائق أمام الواردات. لقد تم بالفعل تحرير التجارة، لكن بشكل تدريجي، وبالتوازي مع فرص العمل الجديدة التي خلقتها صناعات التصدير. وبينما تؤكد سياسات إجماع واشنطن على التحرير السريع لسوق رأس المال والأسواق المالية، حررت بلدان شرق آسيا تلك الأسواق، لكن تدريجيا - فالطريق لا يزال طويلا أمام بلد مثل الصين التي تعتبر من أنجح النماذج. وفي حين شددت سياسات إجماع واشنطن على التخصص، ساعدت حكومات بلدان شرق آسيا، سواء على المستوى القومي أو المحلي على خلق مشروعات فعالة لعبت دورا رئيسيا في نجاح العديد من هذه البلدان. من وجهة نظر إجماع واشنطن، تعتبر السياسات الصناعية، التي تحاول الحكومات من خلالها تشكيل التوجه المستقبلي للاقتصاد، سياسات خاطئة. لكن حكومات بلدان شرق آسيا اعتبرت تلك السياسات إحدى مسؤولياتها المركزية. لقد آمنت تلك الحكومات، بشكل خاص، بأنه إذا كان عليها تضيق الفجوة في الدخول بين بلادها والبلدان الأكثر تقدما، فيتعين عليها تضيق الفجوة المعرفية والتكنولوجية بينهما، ولذلك صممت سياسات تعليمية واستثمارية لتحقيق ذلك. وبينما لم يهتم إجماع واشنطن إلا قليلا بقضية عدم

المساواة، تدخلت الحكومات في بلدان شرق آسيا بفاعلية من أجل خفض الفقر والحد من تصاعد أشكال عدم المساواة: لأنها تعتقد أن هذه التدابير هامة للحفاظ على التماسك الاجتماعي، وأن هذا التماسك الاجتماعي ضروري لخلق مناخ مناسب للاستثمار والنمو. بشكل عام، بينما كانت سياسات إجماع واشنطن تؤكد على حصر دور الحكومة عند الحد الأدنى، ساعدت الحكومات في بلدان شرق آسيا على تشكيل وتوجيه الأسواق.

عندما بدأت الأزمة، لم يدرك الغربيون خطورتها. فالرئيس كلينتون قال رداً على سؤال عن احتمال تقديم مساعدة لتايلاند، إن انهيار الباهت، ليس سوى "بضع قطرات مطر" على طريق الرخاء الاقتصادي.<sup>(١)</sup> كان زعماء العالم الماليون يشاركون كلينتون ثقته ورباطة جأشه، وذلك عند اجتماعهم في شهر سبتمبر ١٩٩٧ في هونج كونج من أجل الاجتماع السنوي لصندوق النقد والبنك الدوليين. كان كبار مسؤولي صندوق النقد الدولي الحاضرين للاجتماع واثقين تماماً من عملهم لدرجة أنهم طالبوا بإجراء تغيير في ميثاق الصندوق بحيث يسمح له بممارسة "مزيد" من الضغط على البلدان النامية من أجل تحرير أسواق رأس المال الخاصة بها. وفي الوقت نفسه، كان قادة البلدان الآسيوية، خاصة وزراء المالية الذين قابلتهم، في حالة رعب شديد. كانوا يرون أن أموال المضاربات التي قدمت مع تحرير أسواق رأس المال هي مصدر مشكلاتهم. كانوا يدركون أن اضطرابات كبرى في الطريق إليهم: إن الأزمة ستحدث فوضى شديدة في اقتصاداتهم ومجتمعاتهم. كانوا يخشون من أن تمنعهم سياسات صندوق النقد الدولي من اتخاذ القرارات التي يعتقدون أنها قادرة على درء الأزمة. وفي الوقت نفسه، كانوا يخشون إذا ما تفجرت الأزمة أن يصر الصندوق على سياسات قد تقاوم من عواقب الأزمة على اقتصادهم. لكنهم كانوا يشعرون بالعجز عن المقاومة. بل إنهم كانوا يعرفون ما يمكن، وما يجب، القيام به لتفادي الأزمة والحد من خسائرها - لكنهم كانوا يدركون أن الصندوق سيدينهم إذا ما اتخذوا هذه المبادرات، وكانوا يخافون مما قد ينجم عن ذلك من انسحاب رؤوس الأموال الدولية. في النهاية، كانت ماليزيا هي الوحيدة التي تملك شجاعة كافية للمخاطرة بإغضاب صندوق النقد الدولي. وإذا كانت سياسات رئيس الوزراء مهتير - محاولة الاحتفاظ بمعدلات فائدة منخفضة، وكبح الهروب المتسارع لرؤوس أموال المضاربات - قد تعرضت للهجوم من كل جانب،

فإن الركود الاقتصادي في ماليزيا كان أقصر وأقل عمقا منه في أي من البلدان الأخرى (١٧).

في اجتماع هونج كونج، اقترحت على وزراء بلدان جنوب شرق آسيا، الذين التقيت بهم، أن يتخذوا إجراءات مشتركة متفق عليها. إذا فرضوا جميعا، بطريقة متناسقة، مراقبة على رؤوس الأموال - مراقبة تهدف إلى تفادي الضرر الذي قد ينجم من الخروج للمستارع لأموال المضاربين من بلادهم - فإنهم سيتمكنون من الصمود أمام الضغوط التي ستمارسها عليهم، دون أدنى شك، الجماعة المالية الدولية، وبالتالي يمكنهم المساعدة على عزل اقتصاداتهم عن الاضطراب العظيم. تحدثوا عن إنهم سيجتمعون معا قبل نهاية العام لوضع خطة تصيلية. لكن بمجرد عودتهم إلى بلادهم من رحلة هونج كونج وفك أمتعتهم، كانت الأزمة قد انتشرت، إلى إندونيسيا في أول الأمر، ثم إلى كوريا الجنوبية في بداية شهر ديسمبر. وفي أثناء ذلك تعرضت بلدان أخرى في جميع أنحاء العالم لهجمات المضاربين على العملة - من البرازيل إلى هونج كونج - وصمدت تلك البلدان للهجوم، لكن بتكلفة عالية.

هناك نموذجان مألوفان لتلك الأزمات. النموذج الأول تمثله كوريا الجنوبية، وهي بلد ذات مسار قياسي. عندما نشأت من حطام الحرب الكورية، صاغت كوريا الجنوبية إستراتيجية نمو أدت إلى زيادة الدخل الفردي ثمانية أضعاف خلال ثلاثين عاما، كما أدت إلى خفض الفقر بشكل مشير، وقضت على الأمية، وضيقّت بدرجة كبيرة للفجوة التكنولوجية بينها وبين البلدان الأكثر تقدما. كانت كوريا الجنوبية عند نهاية الحرب الكورية أفقر من الهند، ومع بداية عقد التسعينيات انضمت إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نادى البلدان الصناعية المتقدمة. وأصبحت كوريا واحدة من أكبر منتجي رقائق الكمبيوتر في العالم، كما أصبحت مجموعاتها الصناعية الضخمة، سامسونج، دايو، وهابونداي، تنتج سلعا معروفة في جميع أنحاء العالم. كانت كوريا في بداية تحولها تسيطر بإحكام على أسواقها المالية، لكن، تحت ضغط الولايات المتحدة، سمحت على مضض لشركاتها أن تفترض من الخارج. غير أن الشركات باقتراضها من الخارج عرضت نفسها لنقلات السوق الدولية: ففي للشهور الأخيرة من عام ١٩٩٧، راجت فجأة شائعات في أروقة وول ستريت تقول أن كوريا تعاني من مشكلات.



فهى لن تستطيع الحصول من البنوك الغربية على تجديد القروض القابلة للتجديد عند حلول موعدها، ولم تكن كوريا تملك الاحتياطات اللازمة لتسديد تلك القروض. وقد تصبح مثل هذه الشائعات نبوءات ذاتية التحقق. لقد سمعت بتلك الشائعات فى البنك الدولى قبل أن تصبح عناوين للصحف بوقت طويل - وكنت أدرك جيدا ما تعنيه. وسرعان ما قررت للبنوك، التى كانت، قبل ذلك بوقت قصير، متحمسة جدا لإقراض الأموال للشركات الكورية، عدم تجديد قروضها. وعندما قررت كل البنوك الغربية، فى وقت واحد، عدم تجديد القروض، أصبحت النبوءة حقيقة: "كانت" كوريا تعاني من مشكلات.

وتمثل تايلاند النموذج الثانى. لقد اندلعت الأزمة فى هذا البلد نتيجة هجمة مضاربات شرسة (مقرنة بمديونية كبيرة قصيرة الأجل). عندما يعتقد المضاربون أن قيمة عملة بلد ما ستخفض، فإنهم يحاولون الانتقال من هذه العملة إلى الدولار. ويمكن القيام بذلك بسهولة فى ظل قابلية التحويل الحر - أى، إمكانية تحويل العملة المحلية إلى دولارات أو أية عملة أخرى. وعند بيع التجار العملة المحلية لتخفض قيمتها، مما يؤكد نبوءتهم. إلا إذا حاولت الدولة دعم عملتها، وهو ما تفعله فى أغلب الأحيان: إذ تبيع دولارات من الاحتياطي الخاص بها (وهى الأموال التى تحتفظ بها البلاد من أجل مواجهة الأزمات، وتكون غالبا بالدولار)، لشراء العملة المحلية بهدف الحفاظ على قيمتها. لكن فى نهاية الأمر نفذت العملة الصعبة من الحكومة التايلاندية، ولم يعد هناك مزيد من الدولارات لبيعها. وانهارت قيمة العملة المحلية. وشعر المضاربون بالرضا، لقد راهنوا رهانا موقفا، يستطيعون شراء العملة المحلية من جديد - وتحقيق ربح طيب. إن حجم المكاسب يمكن أن يكون ضخما. لو افترضنا أن مضاربا ما ذهب إلى أحد البنوك التايلاندية واقترض منه ٢٤ مليار باهت، وحول المبلغ إلى مليار دولار، طبقا لسعر الصرف الأصلي. وبعد أسبوع، ينخفض سعر الصرف، ليصبح ٤٠ باهتا للدولار بدلا من ٢٤ باهتا للدولار. يأخذ المضارب ٦٠٠ مليون دولار ويحولها مرة أخرى إلى باهت، ويحصل على ٢٤ مليار باهت يسدد بهم القرض. ويصبح مبلغ الـ ٤٠٠ مليون دولار المتبقى هو مكسبه. وهو ما يمثل عائدا ضخما لأسبوع من العمل، دون أن يكون قد استثمر سوى القليل من أمواله الخاصة. كما لم يتعرض لأية مخاطرة تقريبا، لأنه كان

واقفاً من أن سعر الصرف لن يرتفع (أي لن يصبح ٢٠ باهتاً للدولار مثلاً، بدلاً من ٢٤)، حتى في أسوأ الأحوال، لو ظل سعر الصرف دون تغيير، فإنه لن يخسر سوى فائدة أمواله لمدة أسبوع فقط. وعندما يدرك الجميع أن انخفاض سعر العملة وشيك الحدوث، يصبح من الصعب مقاومة فرصة كسب المال، ومن ثم يتدفق المضاربون من جميع أنحاء العالم من أجل الاستفادة من هذا الموقف.

إن كان نموذج الأزمات مألوفاً، فكنذك كان رد فعل صندوق النقد الدولي: لقد وفر كميات ضخمة من الأموال (بلغ إجمالي عمليات الإنقاذ ١٠٥ مليارات من الدولار، بما في ذلك ما قدمته البلدان السبع الكبار<sup>(٤)</sup>) بحيث تستطيع البلدان دعم سعر الصرف. كان تفكير الصندوق بتلخيص في ما يلي: إذا اعتقدت السوق أن هناك أموالاً كافية في الخزائن، سينتهي المبرر لمهاجمة العملة المستهدفة، ومن ثم تتم استعادة "الثقة". كما خدمت الأموال مهمة أخرى: لقد مكنت البلدان من توفير الدولارات للشركات لكي تسدد القروض التي كانت قد اقترضتها من البنوك الغربية. وبالتالي، كان ذلك، جزئياً، عوناً مالياً للبنوك الدولية بقدر ما كان عوناً مالياً للبلد الذي يمر بالأزمة، إذ لن يضطر المقرضون لمواجهة العواقب الكاملة لكونهم قدموا قروضاً سيئة. وفي بلد تلو الآخر، كان لأموال صندوق النقد الدولي، التي استخدمت للحفاظ مؤقتاً على سعر الصرف عند مستوى يتعذر دعمه، نتيجة أخرى: لقد استغل الأثرياء، داخل البلدان التي تلقت المساعدات، الفرصة لتحويل أموالهم إلى دولارات بسعر صرف مناسب وتهريبها إلى الخارج. وكما سنرى في الفصل التالي، فإن أفظع مثال على ذلك حدث في روسيا، بعد أن قدم لها صندوق النقد الدولي قرضاً في يوليو ١٩٩٨. لكن هذه الظاهرة، التي تسمى أحياناً "هروب رؤوس الأموال"، لعبت أيضاً دوراً رئيسياً في الأزمة الهامة السابقة، أي أزمة للمكسيك في عامي ١٩٩٤ - ١٩٩٥.

لقد قرن صندوق النقد الدولي قروضه بشروط، في إطار خطة من المفترض أن تصحح المشكلات التي تسببت في الأزمة. وطبقاً للصندوق، من المفترض أن تقنع تلك التدابير، مثلها مثل الأموال، الأسواق بتجديد قروضها، وأن تقنع المضاربين بالبحث في أماكن أخرى عن أهداف سهلة. وبشكل عام، تتضمن هذه التدابير رفع أسعار الفائدة - في حالة شرق آسيا،

كانت أسعار الفائدة مرتفعة ومرتفعة جدا - وخفض الإنفاق الحكومي، وزيادة الضرائب، كما تتضمن الشروط "إصلاحات هيكلية"، أي تغييرات في بعض هياكل الاقتصاد، التي يعتقد أنها وراء المشكلات التي عانى منها بلد ما. إن الشروط التي فرضت على بلدان شرق آسيا لم تكن تطالبها فقط برفع أسعار الفائدة بمعدلات عالية جدا، وخفض الإنفاق، لكن بكل أنواع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، إصلاحات رئيسية، مثل زيادة الانفتاح والشفافية، وتحسين تنظيم الأسواق المالية، وإصلاحات أخرى ثانوية، مثل إلغاء احتكار القرنفل في إندونيسيا.

قد يدعى صندوق النقد الدولي أنه يفرض هذه الشروط انطلاقا من إحساسه بالمسؤولية: طالما إنه يقدم مليارات الدولارات، فمن واجبه أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لضمان سداد هذه الأموال، ومن واجبه أيضا التأكد من أن البلدان المعنية تفعل الشيء الصحيح لكي تسترد عافيتها الاقتصادية. وإذا كانت المشكلات الهيكلية هي "سبب" أزمة الاقتصاد الجمعي، فيتعين معالجتها. لكن نظرا لاتساع "الشروط"، فعلى البلدان التي تقبل مساعدة صندوق النقد الدولي أن تتخلى عن جزء كبير من سيادتها الاقتصادية. ويقف هذا التخلي عن السيادة، وما ينجم عنه من إضعاف وتشويه للديمقراطية، وراء بعض الاعتراضات على برامج الصندوق. في حين اعتمدت اعتراضات أخرى على حقيقة أن الشروط لم تجعل الاقتصاد يسترد عافيته (وهي ليست مصممة لذلك). لكن بعض هذه الشروط، كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الثاني، لم يكن لها علاقة إطلاقا بالمشكلة المطروحة.

وفشلت البرامج بكل شروطها وبكل أموالها. كان من المفترض أن توقف الهبوط في سعر الصرف، لكن أسعار الصرف استمرت في الهبوط، وكان الأسواق أدركت بالكاد أن صندوق النقد الدولي "قدم للإنقاذ". كان الصندوق، محرجا من فشل دوائه المفترض، يتهم، في كل حالة، البلد المعنى بأنه أخفق في أخذ الإصلاحات اللازمة بجدية. وكان في كل حالة، يعلن للعالم أن هناك مشكلات أساسية يتعين معالجتها أولا قبل أن يتحقق انتعاش حقيقي. إن ما قام به الصندوق كان بمثابة أن يصبح المرء في مسرح مزدحم "حريق، حريق"، وهرب المستثمرون، إذ كانوا أكثر اقتناعا بتشخيص المشكلات عن وصفات علاجها<sup>(٥)</sup>. وبدلا من استرداد الثقة التي كانت ستعود إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلاد، فاقمت لتقادات صندوق

السند الدولي من فرار رؤوس الأموال خارج البلاد مذعورة. لهذا السبب، ولأسباب أخرى سأعرضها فيما بعد، يسود شعور في جزء كبير من العالم النامي - وهو شعور أشاطرهم إياه - أن صندوق النقد الدولي ذاته أصبح جزءاً من مشكلة البلاد بدلاً من أن يكون جزءاً من حلها. في الواقع، يطلق المواطن العادي، وكذلك العديد من المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال في البلدان التي عانت من الأزمة، على الإعصار الاقتصادي والاجتماعي الذي ضرب بلادهم اسم "صندوق النقد الدولي" - بالطريقة نفسها التي قد يقول بها المرء "الوباء" أو "الكساد الكبير". وتؤرخ الأحداث بـ "قبل" و"بعد" صندوق النقد الدولي، تماماً مثل البلاد التي دمرها "زلازل" أو أية كارثة طبيعية أخرى، فإنها تؤرخ للأحداث بـ "قبل" و"بعد" الزلازل.

ومع تطور الأزمة، ارتفعت معدلات البطالة ارتفاعاً كبيراً، وانخفض إجمالي الناتج المحلي انخفاضاً ضخماً، وأغلقت البنوك أبوابها. لقد تضاعف معدل البطالة ليصل إلى أربعة أضعاف في كوريا، وإلى ثلاثة أضعاف في تايلاند، أما في إندونيسيا فلقد تضاعف عشرة أضعاف. وبحلول أغسطس ١٩٩٨، كان حوالي ١٥ في المائة من الذكور العاملين عام ١٩٩٧ قد فقدوا أعمالهم. في إندونيسيا، وكان الدمار الاقتصادي أسوأ ما يكون في المناطق الحضرية من جزيرة جاوة، وهي الجزيرة الرئيسية في إندونيسيا. وفي كوريا الجنوبية، سقط ربع السكان تقريباً في الفقر، وتضاعف عدد من يعيشون تحت حد الفقر في المدن ثلاثة أضعاف، أما في إندونيسيا فلقد تضاعف عدد الفقراء. في بعض البلدان، مثل تايلاند، يستطيع من طردوا من أعمالهم في المدن للعودة إلى موطنهم في الريف، وإن كان ذلك قد فرض ضغطاً متزايداً على من يعيشون في القطاع الريفي. في عام ١٩٩٨، انخفض إجمالي الناتج المحلي في إندونيسيا بنسبة ١٣,١ في المائة، وبلغت هذه النسبة في كوريا ٦,٧ في المائة، أما في تايلاند فكان الانخفاض بنسبة ١٠,٨ في المائة. وبعد مضي ثلاث سنوات على الأزمة، كان إجمالي الناتج المحلي في إندونيسيا لا يزال أقل منه قبل الأزمة بنسبة ٧,٥ في المائة، وفي تايلاند كان أقل بنسبة ٢,٣ في المائة.

في بعض الحالات، لحسن الحظ، كانت النتائج أقل مأساوية بكثير مما كان متوقفاً. لقد عملت الجماعات المحلية في تايلاند معاً لضمان عدم انقطاع تعليم أبنائهم، كما قدم آخرون مساعدة تطوعية لكي يستمر أبناء

جيرانهم في المدرسة. ومن ناحية أخرى، عملت الجماعات المحلية على التأكد من توفر الطعام الكافي لدى الجميع، ولذلك لم تزد حالات سوء التغذية. وفي إندونيسيا، نجح برنامج البنك الدولي على ما يبدو في وقف الآثار المعاكسة، التي كانت متوقعة، على التعليم. لكن الأزمة ضربت بقسوة عمال المدن الفقراء، الذين كانت حياتهم من قبل قاسية بكل المعايير. وسيكون لتآكل الطبقة المتوسطة، الناجم عن أسعار الفائدة الربوية التي أدت إلى إفلاس صغار رجال الأعمال، أطول التأثيرات الدائمة على الحياة الاجتماعية والمياسية والاقتصادية.

لقد أسهمت الظروف المتدهورة في بلد ما في تدهور جيرانه. كان للركود في المنطقة آثاره الارتدادية العالمية: لقد تباطأ النمو الاقتصادي العالمي، ومع البطء في النمو العالمي انخفضت أسعار السلع. وعانى العديد من البلدان الناشئة التي تعتمد على الموارد الطبيعية، ابتداء من روسيا إلى نيجيريا، من متاعب خطيرة. عندما رأى المستثمرون، الذين خاطروا بأموالهم في تلك البلدان، ثروتهم تهبط هبوطا سريعا، وعندما طالبهم رجال مصارفهم "بسداد قروضهم، كان لابد أن يخفضوا استثماراتهم في أسواق ناشئة أخرى. إن بلدا مثل البرازيل، لا تعتمد على البترول ولا على التجارة مع البلدان التي تعاني من الأزمة، كما تختلف سماتها الاقتصادية تماما عن السمات الخاصة بتلك البلدان، إلا أنها تأثرت بالأزمة المالية العالمية نتيجة للرعب العام الذي انتاب المستثمرين الأجانب وخفض قروضهم. في نهاية الأمر، تأثرت تقريبا كل الأسواق الناشئة، حتى الأرجنتين، التي طالما قدمها صندوق النقد الدولي على أنها البلد النموذج فيما يتعلق بالإصلاح، وذلك أساسا لنجاحها في خفض التضخم.

## كيف أدت سياسات صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة إلى حدوث الأزمة

كان الاضطراب والفوضى تتوجها لنصف عقد من الانتصار العالمي لاقتصاد السوق، تحت القيادة الأمريكية، بعد نهاية الحرب الباردة. شهدت هذه الفترة تركيز الاهتمام العالمي على الأسواق الناشئة الجديدة، الممتدة من شرق آسيا إلى أمريكا اللاتينية ومن روسيا إلى الهند. رأى المستثمرون في

هذه البلدان، على ما يبدو، جنة للعائدات المرتفعة والمخاطر المنخفضة. وفي غضون مدى زمني قصير، سبع سنوات، زاد تدفق رأس المال الخاص من البلدان المتقدمة إلى البلدان الأقل تقدماً سبعة أضعاف، في حين ظلت تدفقات رؤوس الأموال العامة (اللون الأخضر) ثابتة<sup>(٧)</sup>.

كان رجال المصارف والدوليون والسياسيون والتقنيين من أن ذلك يمثل فجر عصر جديد. كان صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية يؤمنان، أو على الأقل يقولان، بأن التحرير الكامل لحسابات رأس المال سيساعد المنطقة على أن تنمو بسرعة أكبر. لم تكن بلدان شرق آسيا تحتاج إلى رؤوس أموال إضافية، نظراً لمعدلات ادخارها العالية، لكن بالرغم من ذلك فرض عليها تحرير حسابات رؤوس الأموال، خلال السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات وبداية التسعينيات. وإنني اعتقد أن تحرير حسابات رؤوس الأموال كان "أهم عامل أدى إلى حدوث الأزمة". لقد توصلت إلى هذه النتيجة بعد فحص ما حدث ليس فقط في المنطقة، لكن في الأزمات الاقتصادية الأخرى التي وقعت في ربع القرن الأخير، والتي يصل عددها إلى حوالي مائة أزمة اقتصادية. ولأن الأزمات الاقتصادية أصبحت متكررة الحدوث بدرجة أكبر (وأكثر خطورة) تتوفر لدينا الآن قاعدة بيانات شديدة الشراء، تسمح بتحليل العوامل المساهمة في إحداث الأزمات<sup>(٨)</sup>. كما يتضح بشكل متزايد أن تحرير حسابات رؤوس الأموال يمثل، في أغلب الأحيان، مخاطرة بدون مكافأة. إذ يمكن أن يعرض أي بلد إلى مخاطر ضخمة، حتى وإن كان لديه بنوك قوية، وبورصة ناشئة، ومؤسسات أخرى لم تكن متوفرة لدى العديد من البلدان الآسيوية.

من المحتمل ألا يوجد بلد يستطيع الصمود أمام التغير المفاجئ في شعور المستثمر، وهو شعور يقلب ذلك التدفق الهائل لرؤوس الأموال من داخل البلاد إلى تدفق هائل في الاتجاه المعاكس - إلى خارج البلد، عندما يضع المستثمرون، أجانب ومحليون، أموالهم في أماكن أخرى. لا مفر من أن يؤدي مثل هذا الانقلاب إلى التعجيل بحدوث أزمة، أو ركود، أو ما هو أسوأ من ذلك. ففي حالة تايلاند، بلغ هذا الانقلاب في اتجاه تدفق رؤوس الأموال، في عام ١٩٩٧، حوالي ٧,٩ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وفي عام ١٩٩٨، بلغ ١٢,٣ في المائة من إجمالي الناتج المحلي، إلى أن وصل إلى ٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في النصف الأول من عام

١٩٩٩. وهو ما يكافئ، بالنسبة للولايات المتحدة، انقلاباً في تخفقات رؤوس الأموال يقدر بحوالي ٧٦٥ مليار دولار سنوياً للفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ١٩٩٩. وبما أن قدرة البلدان النامية على الصمود أمام هذا الانقلاب كانت ضعيفة، فإن قدرتها على التوافق مع عواقب أزمة اقتصادية واسعة المدى ستكون كذلك. ونظراً للأداء الاقتصادي الباهر لبلدان شرق آسيا - ثلاثة عقود بلا ركود اقتصادي كبير - فإنها لم تضع نظاماً للتأمين ضد البطالة. على أية حال، حتى لو حاولت لما كانت المهمة سهلة. ففي الولايات المتحدة، للتأمين ضد البطالة غير مرضى البتة في قطاع الزراعة والشركات الريفية، وهو بالتحديد القطاع الغالب في العالم النامي.

لكن الاتهام الموجه للصندوق النقد الدولي أخطر من ذلك: فالأمر لا يقتصر على أن الصندوق فرض سياسات التحرير التي أدت إلى الأزمة، لكنه فرضها بالرغم من عدم وجود دليل على أن مثل هذه السياسات ستشجع النمو، وفي الوقت الذي تتوفر فيه العديد من الأدلة على أنها تعرض البلدان النامية لمخاطر هائلة.

ويمثل ذلك تناقضاً حقيقياً - إن كان من الممكن استعمال مثل هذه الكلمة اللطيفة. ففي أكتوبر ١٩٩٧، في البدايات الأولى للأزمة، كان الصندوق يؤيد التوسع في السياسات ذاتها بالتحديد التي سارعت من تكرار الأزمات. ولقد صدمت، كأستاذ أكاديمي، من إصرار صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية على فرض هذه الأجندة بمثل هذه القوة، في ظل غياب شبه كامل لأي نظرية أو دليل يفترض أن ذلك يصب في المصالح الاقتصادية للبلدان النامية أو لمصلحة الاستقرار الاقتصادي العالمي - بل وفي وجود ما يثبت نقيض ذلك. لكن قد يقال، لا بد أن لدى الصندوق ووزارة الخزانة أساساً "م" لموقفهما، أبعد من مجرد خدمة المصالح البحثية للأسواق المالية، التي ترى في تحرير سوق رأس المال مجرد شكل آخر من "فتح الأسواق" - مزيد من الأسواق لتجلى من خلالها مزيداً من الأموال. ومع إدراك أن بلدان شرق آسيا ليست في حاجة إلى رؤوس أموال إضافية، جاء أنصار تحرير سوق رأس المال بحجة، اعتقدت، حتى في وقتها، أنها غير مقنعة، لكنها بنت، عند استرجاعها بعد ذلك، حجة غريبة جداً - تدعي تلك الحجة أن ذلك سيعزز الاستقرار الاقتصادي لتلك البلدان! كيف؟ سيتحقق ذلك بالسماح بتتويع أكبر في مصادر التمويل<sup>(٨)</sup>. من الصعب

تصور أن هؤلاء المؤيدين لم يروا البيانات التي تبين أن تدفقات رؤوس الأموال ذات طبيعة دورية. بمعنى أن رأس المال يتدفق خارج بلد ما في حالة الركود، بالتحديد عندما يكون هذا البلد في أشد الحاجة إليه، ويتدفق رأس المال إلى داخل هذا البلد أثناء فترات الازدهار، مما يؤدي إلى تفاقم الضغوط التضخمية. ولا عجب، أن يطالب رجال البنوك باسترداد أموالهم، بالتحديد في الوقت الذي كانت فيه البلدان الآسيوية تحتاج إلى رؤوس أموال خارجية.

إن تحرير سوق رأس المال جعل البلدان النامية تحت رحمة أهواء المستثمرين، سواء للمنطقة منها أو غير المنطقة، وتحت رحمة حماسهم وتشاؤمهم غير المنطقي في الحالتين. كان كينز يدرك جيدا تلك التقلبات المزاجية التي تبدو غالبا غير منطقية. إنه يشير في "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقد" (١٩٣٥) إلى تلك التذبذبات الضخمة في الأمزجة والتي يصعب في الغالب تفسيرها، بتعبير "الأرواح الحيوانية". ولا يوجد مكان كان فيه تأشير هذه "الأرواح" واضحا مثل بلدان شرق آسيا. قبل الأزمة بوقت قصير، كان سعر الفائدة على السندات التايلاندية أعلى بنسبة ٨٥٪ في المائة فقط من أكثر السندات أمانا في العالم، أي أنه كان ينظر إليها على أنها آمنة جدا. وبعد فترة قصيرة، ارتفعت الزيادة في سعر الفائدة المرتبطة بالمخاطرة بالنسبة للسندات التايلاندية، ارتفاعا سريعا ومفاجئا.

وقدّم أنصار تحرير سوق رأس المال حجة ثانية يصعب تصديقها - وبدون دليل عليها أيضا، كما في المرة الأولى. فهم يؤكدون أن القيود على سوق رأس المال تعوق الكفاءة الاقتصادية، ومن ثم فإن البلدان ستتمتع بشكل أفضل بدون تلك القيود. وتقدم تايلاند حالة نموذجية تثبت إلى أي مدى هذه الحجة معيبة. قبل تحرير سوق رأس المال كانت تايلاند تقرض قيودا صارمة على مدى الإقراض الذي تستطيع البنوك منحه للمضاربة على العقارات. لقد فرضت تلك القيود لأنها كانت بلدا فقيرا تريد النمو، وتعتقد أن استثمار رأس مال البلاد القليل في التصنيع سيخلق فرص عمل جديدة كما سيعزز النمو. وكانت تايلاند تدرك أيضا أن الإقراض للمضاربة العقارية يمثل، في جميع أنحاء العالم مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار الاقتصادي. إذ يولد هذا النوع من الإقراض فقائيع مضاربة (الارتفاع الهائل للأسعار الناتج عن تدفق للمستثمرين الطامعين في الاستفادة من الازدهار الظاهري



في هذا القطاع)، وتنتهي للفالقيع دائما بأن تفرقع، وعندما يحدث ذلك ينهار الاقتصاد. إنه سيناريو مألوف، وما حدث في بانكوك هو نفس ما حدث في هيوستن: عندما ترتفع أسعار العقارات، تشعر البنوك أنها تستطيع تقديم المزيد من القروض على أساس أن العقارات تضمن القروض، وعندما يرى المستثمرون الأسعار ترتفع فإنهم يرغبون في المشاركة في اللعبة قبل فوات الأوان - ويقدم لهم رجال البنوك المال اللازم للقيام بذلك. ويرى متعهدو البناء أرباحا سريعة في إقامة مباني جديدة، إلى أن ينجم عن ذلك زيادة في طاقة الاستيعاب. ويعجز متعهدو البناء عن تأجير مساحاتهم، ويتخلفون عن سداد قروضهم، وتتفجر الفقاعة.

غير أن صندوق النقد الدولي أكد أن أنواع القيود التي كانت تايلاند تفرضها لتقادي حدوث الأزمة تداخلت مع التخصيص الكفء والفعال للموارد الذي يقوم بها السوق. إذا قالت السوق: "ابنوا مباني مكتبية"، "لا بد" أن يكون تشييد مثل هذه المباني هو النشاط الذي يحقق أعلى عائد. وإذا قالت السوق، كما حدث "فعلا" بعد تحرير الأسواق، "ابنوا مباني مكتبية شاغرة"، نقول آمين. لأن طبقا لمنطق صندوق النقد الدولي: "لا بد" أن السوق تعلم أفضل، وبينما كانت تايلاند في أشد الحاجة إلى مزيد من الاستثمارات العامة لتقوية بنيتها التحتية ولدعم نظم التعليم الثانوي والجامعي الضعيفة نسبيا، كانت المليارات تبذل على العقارات التجارية. ولا تزال تلك المباني شاغرة حتى الآن، شاهدة على المخاطر التي يطرحها حماس السوق المفرط، وعلى المدى الواسع لإخفاقات السوق التي يمكن أن تنشأ نتيجة لغياب تقنين حكومي مناسب للمؤسسات المالية.<sup>(٩)</sup>

لم يكن صندوق النقد الدولي وحده هو الذي يفرض تحرير سوق رأس المال. لقد مارست وزارة الخزانة أيضا ضغوطا لقرض ذلك التحرير، بصفتها أكبر مساهم في صندوق النقد الدولي والوحيدة التي تملك سلطة الفيتو، وتلعب دورا كبيرا في تحديد سياسات الصندوق.

في عام ١٩٩٣، كنت في مجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس كلينتون عند مناقشة العلاقات التجارية بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة. كانت المفاوضات تتضمن مجموعة كبيرة من القضايا الثانوية - مثل فتح أسواق كوريا الجنوبية لأنواع لسج الأمريكي - والقضية الهامة للخاصة بتحرير الأسواق المالية وأسواق رأس المال. لقد تمتعت كوريا

الجنوبية، لمدة ثلاثة عقود، بنمو اقتصادي باهر بدون استثمارات دولية ذات شأن. اعتمد النمو على المدخلات الكورية وعلى الشركات الكورية التي يجدها كوريون، فهي لم تكن في حاجة إلى الأموال الغربية، كما أثبتت أن لديها طريقاً بديلاً لاستيراد التكنولوجيا الحديثة والوصول إلى الأسواق. ففي الوقت الذي دعا جيرانها، سنغافورة وماليزيا، للشركات متعددة الجنسيات إلى أسواقها، أنشأت كوريا الجنوبية شركاتها الخاصة. وتمكنت الشركات الكورية، من خلال سلع جيدة وسياسة تسويق قتالية، من بيع منتجاتها في جميع أنحاء للعالم. كانت كوريا الجنوبية تدرك أنها لكي تواصل نموها وتندمج في الأسواق العالمية يتعين عليها تحرير طرق إدارتها لأسواقها المالية. كما كانت واعية تماماً لأخطار التحرير الرديء لتلك الأسواق: لقد رأت ما حدث في الولايات المتحدة في عقد الثمانينيات، حيث أدى إلغاء القوانين واللوائح المنظمة للأسواق المالية إلى إفلاس صناديق الادخار الكبرى. ولحماية نفسها، أعدت كوريا خطة تدريجية لتحرير الأسواق. لكن كان ذلك بطيئاً جداً بالنسبة لأول ستريت، التي كانت ترى فرص الربح ولا تريد الانتظار. وبينما كان رجال وول ستريت، على المستوى النظري، يدافعون عن مبادئ حرية السوق ويطالبون بدور محدود للحكومة، فإنهم على المستوى العملي لا يتورعون عن طلب مساعدة حكومتهم في هذه القضية، من أجل فرض أجندتهم. وكما سنرى، استجابت وزارة الخزانة بقوة لطلبهم.

في مجلس المستشارين الاقتصاديين لم تكن مقتنعين بأن قضية تحرير أسواق كوريا الجنوبية تمثل مصلحة "قومية" بالنسبة للولايات المتحدة، وإن كانت ستساعد بالطبع المصالح الخاصة لأول ستريت. كما كنا قلقين بشأن التأثير الذي قد يحدثه ذلك التحرير على الاستقرار العالمي. ومن ثم كتبنا مذكرة، أو "ورقة أفكار"، لتركيز الانتباه على القضية، وعرضها وفتح المناقشة حولها. لقد اقترحنا في هذه الورقة مجموعة من المعايير تسمح بتقييم إجراءات فتح الأسواق وتحديد أي منها الأكثر حيوية حقاً بالنسبة للمصالح القومية للولايات المتحدة. وطالبنا بوضع نظام "أولويات". حيث لا يجلب العديد من أشكال "فتح الأسواق" سوى القليل من النفع للولايات المتحدة. ففي حين قد تجني بعض الجماعات المعينة مكاسب كبيرة، فلن يجني البلد ككل سوى القليل من هذه المكاسب. وبدون وضع أولويات،

سيظل خطر تكرار ما حدث أثناء إدارة بوش السابقة قائما: كان أحد الإنجازات الكبيرة المزعومة لفتح السوق اليابانية هو أن تتمكن شركة ألعاب "آر" الأمريكية أن تباع ألعابا صينية إلى الأطفال اليابانيين - أمر جيد بالنسبة للأطفال اليابانيين والعمال الصينيين، لكنه لا يحقق سوى نفعاً ضئيلاً لأمريكا. ورغم صعوبة تصور أن يؤثر مثل هذا الاقتراح المعتدل أية اعتراضات، فإن ذلك ما حدث. لقد عارض لورنس سومرز، وكيل وزارة الخزانة حينذاك، باستماتة نظام الأولويات، مؤكداً أنه لا توجد ضرورة لوضع مثل هذه الأولويات. وكان تتسابق السياسة الاقتصادية من اختصاص المجلس الاقتصادي القومي (إن.إي.سي.): فهو يوازن التحليل الاقتصادي لمجلس المستشارين الاقتصاديين مع الضغوط السياسية التي كانت تنعكس في الوكالات المختلفة، ويقرر ما هي القضايا التي ستعرض على الرئيس. لكي يتخذ فيها قراراً نهائياً.

وقرر المجلس الاقتصادي القومي، الذي كان يرأسه في ذلك الوقت روبرت روبين، إن المشكلة ليست ذات أهمية بحيث تعرض على الرئيس. وكان السبب الحقيقي وراء المعارضة واضحاً جداً. إن إيجاب كوريا على تحرير أسواقها بسرعة أكبر لن يخلق العديد من فرص العمل في أمريكا، كما لن يؤدي إلى زيادات لها قيمة في إجمالي الناتج المحلي الأمريكي. ومن ثم، فإن أي نظام أولويات لن يضع هذه الإجراءات على رأس القائمة<sup>(١٠)</sup>. لكن الأسوأ، أنه لم يكن واضحاً أن الولايات المتحدة، ككل، ستستفيد حتى من تلك الإجراءات، وكان جلياً أن الوضع في كوريا معرض للتدهور. وانصبرت وزارة الخزانة التي كانت تدافع عن الموقف المعاكس - أي أن تلك الإجراءات هامة بالنسبة للولايات المتحدة، ولن تؤدي إلى عدم استقرار. كانت هذه الأمور، في التحليل الأخير، من اختصاص وزارة الخزانة، ومن غير المعتاد أن يتم استبعاد موقفها. وبما أن المناقشة كانت تجري وراء أبواب مغلقة، لم يكن من الممكن أن تسمع الأصوات الأخرى. ربما لو تم الاستماع إليها، ولو كان هناك قدر أكبر من الشفافية في عملية اتخاذ القرار في الولايات المتحدة، لكانت النتيجة مختلفة. لكن بدلاً من ذلك، فازت وزارة الخزانة، وخسرت كل من الولايات المتحدة وكوريا والاقتصاد العالمي. وقد تدعى وزارة الخزانة أن المشكلة ليست في التحرير في حد ذاته، إنما المشكلة أن التحرير نفذ بطريقة خاطئة. لكن كان ذلك بالتحديد إحدى النقاط

التي أثارها مجلس المستشارين الاقتصاديين: من المتوقع جدا أن يتم تنفيذ التحرير السريع بطريقة رديئة.

### السلسلة الأولى من الأخطاء

ليس هناك شك في أن سياسات صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة أسهمت في خلق بيئة دعمت إمكانية حدوث أزمة، وذلك بتشجيع - وأحيانا بالإصرار على - تسارع غير مبرر لعملية تحرير الأسواق المالية وأسواق رأس المال. لكن أخطر أخطاء الصندوق ووزارة الخزانة كانت رد فعلهما الأولي على الأزمة. لقد أصبحت الأخطاء العديدة التي سأذكرها فيما يلي، معترفا بها حاليا بشكل كبير - فيما عدا خطأ واحد، ألا وهو السياسة النقدية الرديئة لصندوق النقد الدولي.

في البداية، يبدو أن صندوق النقد الدولي أخطأ في تشخيص المشكلة. لقد أدار في أمريكا اللاتينية أزمات سببها الإنفاق الحكومي المفرط والسياسات النقدية غير المحكمة، مما أدى إلى عجز ضخمة وارتفاع كبير في معدل التضخم. ورغم أنه ربما لم يعالج هذه الأزمات كما يجب - حيث عانت المنطقة من الركود لمدة عشر سنوات بعد برامج الصندوق التي يدعى أنها "ناجحة"، حتى لادائنون اضطروا في النهاية إلى تحمل خسائر كبيرة - إلا أن استراتيجيته كانت على الأقل تتمتع ببعض الترابط المنطقي. إن شرق آسيا تختلف تماما عن أمريكا اللاتينية: كان لدى حكومات هذه البلدان فائض في ميزانياتها واقتصادها يتمتع بمعدل تضخم منخفض، بينما كانت الشركات مثقلة بالديون.

إن التشخيص السليم مهم لسببين. أولا: كانت بيئة أمريكا اللاتينية، التي تتسم بتضخم عالي، تفرض خفض الطلب المفرط. أما في شرق آسيا، فالمشكلة لم تكن زيادة للطلب بل عدم كفاية الطلب، نظرا للكساد الوشيك. وكان خفض الطلب كفيلا يجعل الأمور تسوء.

ثانيا: إن أسعار الفائدة المرتفعة، وإن كانت أليمة، تظل محتملة، لو أن ديون الشركات قليلة. لكن عندما تكون المديونية كبيرة جدا، فإن فرض أسعار فائدة عالية، حتى وإن كان لفترة قصيرة، يعني التوقيع على قرار وفاة للعديد من الشركات. وللشيء نفسه بالنسبة للاقتصاد.

ففي الواقع، كانت الاقتصادات الآسيوية تعاني من بعض نقاط الضعف التي تحتاج لمعالجة، إلا أنها لم تكن أسوأ من تلك الموجودة في العديد من البلدان الأخرى، وبالطبع لم تكن بأي حال من الأحوال بالسوء الذي أوحى به صندوق النقد الدولي. إن استرداد اقتصاد كل من كوريا وماليزيا السريع لقواه قد أثبت أن انكماشهما الاقتصادي مثله مثل عشرات حالات الانكماش التي أصابت اقتصادات السوق في البلدان الصناعية المتقدمة خلال قرنين من الرأسمالية. إن بلدان شرق آسيا لم تحقق فقط سجلا مبهرًا في مجال النمو، كما سبق أن ذكرنا، لكنها على امتداد الثلاثة عقود الماضية، تعرضت لعدد أقل من حالات الانكماش مقارنة بأي من البلدان الصناعية المتقدمة. لم يستعرض بلدان منها لحالة انكماش واحدة طوال ثلاثين عاما، كما لم تسجل بلدان آخران خلال الفترة نفسها سوى عاما واحدا من النمو السلبي. من هذا البعد كما من أبعاد أخرى كثيرة، كان هناك الكثير في بلدان شرق آسيا الذي يستحق الثناء بدلا من اللوم. وإن كانت بلدان شرق آسيا غير حصينة، فهي عدم حصانة اكتسبتها مؤخرا - نتيجة أساما لتحرير أسواق رأس المال الذي يتحمل جزئيا اللوم عنه صندوق النقد الدولي ذاته.

### سياسات هوفر الانكماشية: حالة شاذة في العالم الحديث

منذ أكثر من سبعين عاما، توجد وصفة قياسية لأي بلد يولج انكماشًا اقتصاديًا خطيرا: يجب على الحكومة أن تحفز الطلب الكلي، سواء من خلال السياسة النقدية أو المالية - خفض الضرائب، زيادة الإنفاق، أو تخفيف القيود على السياسة النقدية. عندما كنت رئيسا لمجلس المستشارين الاقتصاديين، كان هدفي الرئيسي الاحتفاظ بالاقتصاد عدد حد العمالة الكاملة وتعظيم النمو طويل المدى. وفي البنك الدولي، تناولت مشكلات بلدان شرق آسيا بنفس المنظور: تقييم السياسات للتوصل إلى أكثرها فاعلية سواء على المدى القصير أو الطويل. كان من الواضح أن الاقتصادات الآسيوية مهددة بانكماش خطير وتحتاج إلى تحفيز. لكن صندوق النقد الدولي ضغط في الاتجاه المعاكس تماما، وكانت للعواقب من النوع الذي يجب توقعه. في وقت بداية الأزمة، كانت بلدان شرق آسيا، إجمالا، تتمتع بتوازن اقتصادي جمعي - ضغوط تضخمية ضعيفة وموازنات حكومية متوازنة أو

ذات فائض. وكان لذلك نتيجتان واضحتان: أولاً، كان انهيار سعر الصرف والبروصة، وانفجار فقائيع الاستثمار العقاري، وما يصاحب ذلك من انخفاض الاستثمار والاستهلاك، سيدفع الاقتصاد نحو الركود. ثانياً، سينجم عن هذا الانهيار الاقتصادي انهيار في عائدات الضرائب، مما يخلق فجوة في الموازنة. منذ هربت هوفر لم يعد أحد من رجال الاقتصاد المسؤولين يقول بضرورة التركيز على العجز الظرفي—أي المرتبط بالوضع الاقتصادي الراهن—بدلاً من العجز الهيكلي—أي الذي كان سيوجد لو أن الاقتصاد عمل عند حد العمالة الكاملة. ومع ذلك دافع صندوق النقد الدولي عن الموقف "الهو弗里".

يقر صندوق النقد الدولي، حالياً، أن السياسة المالية التي أوصى بها كانت صارمة بشكل مبالغ فيه<sup>(١١)</sup>. لقد جعلت هذه السياسات الركود أسوأ بكثير مما كان يتطلبه الأمر. ومع ذلك، لثناء الأزمة، كتب ستانلى فيشر، الوكيل الأول للمدير التنفيذي للصندوق، في الفايينشيل تايمز مدافعاً عن سياسات صندوق النقد الدولي، أن "كل" ما يطلبه الصندوق، في الواقع، من البلدان هو أن يكون لديها ميزانية متوازنة<sup>(١٢)</sup>. منذ ستين عاماً، لم يعد الاقتصاديون المحترمون يعتقدون أن على اقتصاد ما يدخل في حالة ركود أن يكون لديه ميزانية متوازنة.

كنت أهتم بشدة بقضية الميزانيات المتوازنة. فعندما كنت في مجلس المستشارين الاقتصاديين، كانت إحدى أكبر معاركنا تدور حول التعديل الدستوري الخاص بالميزانية المتوازنة. كان هذا التعديل سيفرض على الحكومة الفيدرالية أن تحد نفقاتها بحدود مواردها. لقد عارضنا، نحن ووزارة الخزانة، هذا التعديل لاعتقادنا أنه يمثل سياسة اقتصادية رديئة. ففي حالة حدوث ركود، سيكون من الصعب جداً استخدام السياسة المالية لمساعدة الاقتصاد على استرداد قواه. عندما يدخل الاقتصاد في حالة ركود تنخفض عائدات الضرائب، وكان التعديل سيطلب الحكومة بأن تخفض نفقاتها (أو تزيد الضرائب) وهو ما كان سيفاقم من حالة الركود.

لو تم التصديق على هذا التعديل، لكان معنى ذلك أن تتخلى الحكومة عن إحدى مسؤولياتها الرئيسية، ألا وهي: الحفاظ على الاقتصاد في حالة عمالة كاملة. وبالرغم من حقيقة أن السياسة المالية التوسعية هي واحدة من الطرق القليلة للخروج من الركود، وبالرغم من معارضة الإدارة الأمريكية

للتعديل الدستوري الخاص بالميزانية المتوازنة ، طالبت وزارة الخزانة وصندوق النقد الدولي تايلاند وكوريا وبلدان شرق آسيا الأخرى بما يساوى التعديل الخاص بالميزانية المتوازنة.

### سياسات إفقار الذات

من بين كل الأخطاء التي اقترفها صندوق النقد الدولي في الفترة التي انتشرت فيها الأزمة الآسيوية من بلد إلى آخر، خلال عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، هناك خطأ يصعب فهمه، ألا وهو إخفاق الصندوق في إدراك أهمية التفاعلات المتبادلة بين السياسات المتبعة في البلدان المختلفة. إن السياسات الانكماشية في بلد ما لا تسبب كسادا لاقتصاد هذا البلد وحده، لكنها تحدث أثارا سلبية لدى جيرانه. إن مواصلة صندوق النقد الدولي المطالبة بسياسات انكماشية، فاقم من "العدوى"، وانتشار الانكماش الاقتصادي من بلد إلى آخر. وخفضت كل بلد من هذه البلدان وارداتها من جيرانها، نظرا للضعف الذي أصاب اقتصادها، ومن ثم جذبت جيرانها إلى أسفل.

بشكل عام، يعتقد أن سياسات "أفقر جارك"، التي سادت في الثلاثينيات من القرن العشرين ، قد لعبت دورا هاما في انتشار "الكساد الكبير". كان كل بلد تضربه الأزمة يحاول دعم اقتصاده عن طريق خفض الواردات ، وبالتالي تحويل طلب المستهلك إلى المنتجات المحلية. وكان يتم تحقيق ذلك بفرض تعريف جمركية على الواردات، وتخفيض القيمة التنافسية لعملة ذلك البلد، مما يجعل السلع المحلية أقل ثمنا وبيع البلدان الأخرى أعلى ثمنا. لكن عندما تخفض كل بلد من وارداتها فإنها تتجح في "تصدير" الانكماش الاقتصادي إلى جيرانها. ومن ثم جاء اصطلاح "أفقر جارك".

إن آثار الإستراتيجية التي وضعها صندوق النقد الدولي كانت أسوأ حتى من آثار سياسات "أفقر جارك" التي دمرت العديد من البلدان على امتداد العالم، أثناء كساد الثلاثينيات. لقد أعلن للبلدان الآسيوية أنه يتعين عليها عند مواجهة انكماش اقتصادي أن تخفض عجزها التجاري، بل وأن تحقق فائضا تجاريا. قد يكون ذلك منطقيا لو أن الهدف المركزي لسياسة الاقتصاد الجمعي لهذا البلد، هو تسديد الدائنين الأجانب. إن أي بلد سيكون قادرا على تسديد فوائضه بشكل أفضل لو أنشأ خزانة حرب من العملات

الأجنبية بغض النظر عن تكلفة ذلك بالنسبة لسكان ذلك البلد أو أي بلد آخر. لكن الوضع حالياً مختلف عنه في الثلاثينيات من القرن العشرين، حيث تمارس ضغوط هائلة على أي بلد كي لا يزيد تعريفه الجمركية أو أي حواجز تجارية أخرى من أجل خفض وارداته، حتى وإن كان يواجه ركوداً اقتصادياً. كما كان صندوق النقد الدولي يهاجم بعنف أي تخفيض جديد في قيمة العملة. في الواقع، كان الهدف الوحيد لعمليات الإنقاذ التي قام بها الصندوق هو "منع" الهبوط في سعر الصرف من أن يستمر. قد يبدو ذلك في حد ذاته غريباً، نظراً لإيمان صندوق النقد الدولي بالأسواق: لماذا لا يترك الأمر لآليات السوق لكي تحدد أسعار الصرف كما تحدد الأسعار الأخرى؟ لكن الاتساق الفكري لم يكن أبداً السمة المميزة لصندوق النقد الدولي، وكان خوفه الأحادي للبعد من التضخم الذي قد ينجم عن خفض قيمة العملة هو الذي يتغلب دائماً. بعد استبعاد زيادة التعريفات الجمركية وخفض قيمة العملة، لا يتبقى سوى وسيلتان لتكوين فائض تجاري. الوسيلة الأولى، هي زيادة الصادرات، غير أن ذلك ليس بالأمر السهل ولا يمكن تحقيقه سريعاً، خاصة عندما تكون اقتصادات الشركاء التجاريين ضعيفة وأسواق البلاد المالية تعاني من ارتباك، ففي هذه الحالة لا يستطيع المصدرون الحصول على التمويل اللازم للتوسع. ويمثل خفض الواردات الوسيلة الثانية. وذلك بخفض الإيرادات، أي محدثاً ركود أكبر. للأسف بالنسبة لهذه البلدان وللعالم، كان هذا هو الاختيار الوحيد المتاح. وكان ذلك ما حدث في شرق آسيا في السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات: لقد أدت السياسات المالية والنقدية الانكماشية المقترنة بسياسات مالية مضللة إلى انكماش اقتصادي مكثف، وخفض للإيرادات، مما أحدث انخفاضاً في الواردات، ونجم عن ذلك فائض تجاري ضخم، مانحاً البلدان الموارد اللازمة لتسديد الدائنين الأجانب.

إن كان هدف هذه الإستراتيجية هو زيادة حجم الاحتياطي لدى هذا البلد، فقد نجحت. لكن ما هو الثمن الذي دفعه سكانه وسكان البلدان المجاورة؟ ولذلك تستحق هذه السياسة اسمها: "إفقار الذات". وكانت النتيجة بالنسبة للشركاء التجاريين لذلك البلد مطابقة تماماً لما كان سيحدث لو تم فعلاً تطبيق سياسات "أفقر جيرارك". إن خفض واردات كل بلد من هذه البلدان يعنى خفض صادرات البلدان الأخرى. من منظور الجيران، لم يكن



تعنيهم كثيراً معرفة "لماذا" خفض الشركاء التجاريون من وإرداتهم، إن نتيجة ذلك هو ما رأوه، ألا وهو انخفاض مبيعاتهم في الخارج. وهكذا تم تصدير الأزمة الاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة. لكن هذه المرة، لم يكن لتصدير الانكماش حتى ميزة تقوية الاقتصاد المحلي. وامتدت الأزمة لتشمل العالم كله. وأدى تباطؤ النمو في المنطقة إلى انهيار أسعار المواد الأولية، مثل البترول، مما أحدث فوضى شديدة في البلدان المنتجة للبترول مثل روسيا.

من بين كل حالات إخفاق صندوق النقد الدولي، ربما يكون هذا الفشل أتعسها، لأنه يمثل أكبر خيانة لسبب وجود الصندوق ذاته. لقد كان الصندوق قلقاً بشأن العدوى - العدوى بين أسواق رأس المال التي تنقلها مخاوف المستثمرين - رغم أن السياسات التي فرضها، كما رأينا في القسم السابق، هي التي جعلت البلدان أكثر عرضة بكثير للتأثر بتقلبات مزاج المستثمرين. كان انهيار سعر الصرف في تايلاند كفيلاً بإثارة قلق المستثمرين في البرازيل بشأن الأسواق البرازيلية. كانت الكلمة للطنانة هي "الثقة": إن انعدام الثقة في بلد ما قد ينتشر ليصبح لعداء ثقة في كل الأسواق الناشئة. بشكل عام، تحتاج مهارة الصندوق في مجال الدراسة للنفسية للأسواق للكثير من الصقل. من الصعب أن تعيد الثقة سياسات خلقت حالات كساد رهيبة، مصحوبة بعمليات إفلاس مكثفة، في أفضل البلدان الناشئة أداء، ولفئت الأنظار إلى مشكلات عميقة الجذور. لكن حتى لو كان الصندوق قد تمكن من القيام بدور أفضل في استعادة الثقة، كان يتعين محاسبته: إن الصندوق بتركيزه على حماية المستثمرين، نسي سكان البلدان الذين كان من المفترض أن يساعدهم. ولأنه ركز كل اهتمامه على المتغيرات المالية، مثل أسعار الصرف، نسي تقريباً الجانب الحقيقي للاقتصاد. لقد فقد إدراكه لمهمته الأصلية.

### خلق الاقتصاد بأسعار الفائدة العالية

حالياً، يقر صندوق النقد الدولي أن السياسات "المالية" (تلك المتصلة بمستويات العجز الحكومي) التي فرضها كانت انكماشية بشكل مفرط، لكنه لا يعترف بالأخطاء التي اقترفها في مجال السياسة النقدية. عندما دخل

صندوق النقد الدولي إلى شرق آسيا، أجبر بلدها على رفع أسعار الفائدة إلى مستويات تعارف على تسميتها فلكية. إنني أذكر الاجتماعات التي كان فيها الرئيس كلينتون يشعر بالإحباط لأن بنك الاحتياط الفيدرالي، برئاسة آلان جرينسبان الذي يتولى هذا المنصب منذ إدارات سابقة، كان يوشك أن يرفع سعر الفائدة ربع أو نصف في المائة. كان قلقا من أن يدمر هذا الإجراء الازدهار الذي حققه. كان يشعر أنه قد تم انتخابه على أرضية الشعرات التالية: "إنه الاقتصاد يا غبي"، و"فرص عمل، فرص عمل، فرص عمل"، ولا يريد أن يفسد بنك الاحتياط الفيدرالي خطته. كان يفهم قلق بنك الاحتياط الفيدرالي بشأن التضخم، وإن كان يعتقد أن مخاوفه مبالغ فيها - وكنت أشاركه هذا الرأي الذي أكدت صحته الأحداث التي تلت ذلك. كان الرئيس يخشى من الأثر السلبي لرفع سعر الفائدة على معدلات البطالة، وعلى الازدهار الاقتصادي الذي انطلق لتوه، وذلك في بلد يتمتع بأفضل بيئة للمشروعات والأعمال في العالم. لكن في شرق آسيا، فرض بيروقراطيو صندوق النقد الدولي، الذين لا يشعرون بمسئولية سياسية كبيرة، زيادة في أسعار الفائدة تصل إلى خمسين ضعفا وليس عشرة أضعاف. لقد ارتفع سعر الفائدة ليتجاوز ٢٥ في المائة. إذا كان كلينتون قلقا بشأن الآثار السلبية لزيادة نصف في المائة على اقتصاد في بداية مرحلة ازدهار، فإن تأثير تلك الزيادات الهائلة في أسعار الفائدة على اقتصاد يدخل مرحلة ركود يكون كفيلا أن يصيبه بسكتة قلبية. قامت كوريا، بداية، برفع أسعار الفائدة إلى ٢٥ في المائة، لكن قيل لها أنها لكي تكون جادة يجب أن تسمح لأسعار الفائدة أن تواصل ارتفاعها. وكانت إندونيسيا قد رفعت أسعار الفائدة، في حركة وقائية، قبل الأزمة، لكن قيل لها إن ذلك ليس كافيا. وارتفعت أسعار الفائدة الاسمية ارتفاعا صاروخيا.

وكان التفكير الذي تعتمد عليه هذه السياسات بسيطا، إن لم يكن ساذجا. إن رفع سعر الفائدة في بلد ما يجعلها أكثر جاذبية لتدفق رأس المال إليها، مما يساعد على دعم سعر الصرف في ذلك البلد، ويحقق الاستقرار لعملة. انتهت الحجة.

للوهلة الأولى، قد يبدو ذلك منطقيا. لكن لندرس حالة كوريا الجنوبية كمثال. ولنتذكر أن الأزمة في كوريا الجنوبية بدأت برفض البنوك الأجنبية تجديد قروضها قصيرة الأجل القابلة للتأجيل. لقد رفضوا لأنهم كانوا قلقين

بشأن قدرة شركات كوريا الجنوبية على السداد. وكان الإفلاس - والتخلف عن السداد - في قلب المشكلة. لكن في نموذج صندوق النقد الدولي، كما في نماذج أغلب الكتب الخاصة بالاقتصاد الجمعي التي كتبت منذ عقدين، لا يلعب الإفلاس أي دور. إن مناقشة السياسة النقدية والمالية مع استبعاد الإفلاس يكون مثل "هاملت" بدون أمير الدانمارك. "كان يجب" أن يوجد، في قلب تحليل الاقتصاد الجمعي، تحليل لما يمكن أن تحدثه الزيادة في أسعار الفائدة على احتمالات التخلف عن السداد، وعلى المبالغ التي يمكن للدائنين استردادها في حالة حدوث هذا التخلف في السداد. كان العديد من الشركات في شرق آسيا تعاني من مديونية عالية، وكانت نسب المديونية لصافي قيمة هذه الشركات ضخمة. في الواقع، لقد ذكر مرارا أن أحد نقاط ضعف كوريا الجنوبية هو الإفراط في الاقتراض، "حتى من قبل صندوق النقد الدولي". إن الشركات ذات المديونية العالية تكون حساسة بشكل خاص لزيادة أسعار الفائدة، خاصة لو بلغت هذه الزيادة المستويات المرتفعة جدا التي طالب بها صندوق النقد الدولي. عند هذه المستويات تصبح الشركة ذات المديونية العالية مهددة بالإفلاس السريع. وحتى إن لم تغلس، فإن صافي قيمتها يهبط بسرعة كبيرة، لأنها تضطر لدفع مبالغ ضخمة للدائنين.

كان صندوق النقد الدولي يدرك أن المشكلتين الأساسيتين في شرق آسيا هما ضعف المؤسسات المالية وتعاظم مديونية الشركات، ومع ذلك فرض سياسات رفع أسعار الفائدة التي فاقمت فعليا من هاتين المشكلتين. وجاءت العواقب كما كان متوقعا بالضبط: ضاعفت أسعار الفائدة العالية من أعداد الشركات للمتعثرة، وبالتالي زادت أعداد البنوك التي تواجه قروضا لا تستطيع تحصيلها،<sup>(١٣)</sup> مما زاد من ضعف البنوك. إن زيادة حالات التعثر في الشركات والقطاعات المالية فاقمت من الانكماش الاقتصادي الذي أحدثته السياسات الانكماشية من خلال خفض الطلب الكلي. لقد دبر صندوق النقد الدولي انكماشاً متزامناً في الطلب الكلي "و" العرض الكلي.

في معرض دفاعه عن سياساته، قال صندوق النقد الدولي أن تلك السياسات كانت ستساعد على استعادة الثقة في السوق في البلدان التي تعاني من الأزمة. لكن من الواضح أن البلدان التي تمر بركود خطير لا ترحي بالشفقة. لنتصور رجل أعمال من جاكارتا وضع كل ثروته تقريبا في شرق آسيا. وعندما انهار الاقتصاد في المنطقة، بعد أن أحدثت التدابير الانكماشية

أشهرها وتضاعفت الأزمة، أدرك فجأة أن محفظة استثماراته ليست متنوعة بالقدر الكافي، ونقل تلك الاستثمارات إلى بورصة نيويورك المزدهرة. إن المستثمرين المحليين مثلهم مثل المستثمرين للدوليين لم يروا نفعاً من سكب الأموال في اقتصاد ينهار. ولم تجذب أسعار الفائدة المرتفعة مزيداً من رؤوس الأموال إلى البلاد. على النقيض، فاقمت أسعار الفائدة المرتفعة من الركود، وفي نهاية الأمر، دفعت برؤوس الأموال "خارج" البلاد.

وقدم صندوق النقد الدولي حجة أخرى، لتبرير سياسته، لكنها غير مقنعة مثل سابقتها. لقد أكد أن لولا زيادة أسعار الفائدة زيادة كبيرة، لانهار سعر الصرف، وهو ما كان سيحدث أثراً مدمراً على الاقتصاد، لأن من لديهم ديوناً مقيمة بالدولار لن يتمكنوا من تسديدها. لكن، في الحقيقة، ولأسباب كان لابد أن تكون واضحة، لا يحقق رفع أسعار الفائدة استقراراً للعملة، ومن ثم أجبرت تلك البلدان على أن تخسر على الجبهتين. زد على ذلك، أن صندوق النقد الدولي لم يتكبد أبداً عناء فحص تفاصيل ما يحدث داخل هذه البلدان. ففي تايلاند، مثلاً، كانت الشركات التي لديها أكبر مديونية مقيمة بالعملات الأجنبية، هي الشركات العقارية التي أفلسَت بالفعل وتلك التي أقرضتها. وبالتالي، كان المزيد من خفض قيمة العملة ربما يضر الدائنين الأجانب، لكنه ما كان ليقضى على تلك الشركات التي كانت قد ماتت. في الواقع، لقد جعل صندوق النقد الدولي المشروعات الصغيرة ومتفرجين أبرياء آخرين يدفعون - وبلا طائل - لمن تورطوا في الاقتراض المفرط بالدولار.

وعندما طالبت صندوق النقد الدولي أن يغير سياسته، مؤكداً على الكارثة التي ستحدث إذا استمر في توجيهه، كان رده مقتضباً على نحو فظ: لو ثبت أنى على حق، سيغير الصندوق سياسته. لقد أصابني موقف "انتظر وسنرى" بالعرب. يعرف كل رجال الاقتصاد أن وقتاً طويلاً يمر بين تنفيذ إجراء ما ونتائجه. لن يتم الشعور بفوائد أي تغيير في التوجه إلا بعد تنفيذه بفترة تتراوح بين ستة شهور وثمانية عشر شهراً، بينما يمكن أن تحدث خسائر ضخمة في غضون ذلك.

لقد حدثت هذه الخسائر في شرق آسيا. لأن العديد من الشركات كانت تعاني من مديونية ثقيلة، وأجبر العديد منها على الإفلاس. ففي إندونيسيا، تشير التقديرات إلى أن ٧٥ في المائة من كل المشروعات وجدت نفسها في

مأزق مالي، أما في تايلاند فإن نصف القروض المصرفية تقريبا أصبحت غير قابلة للمداد. للأسف، إن تدمير مشروع ما أسهل بكثير من إنشاء واحد جديد. وما كان خفض أسعار الفائدة لينقذ شركة ما من الإفلاس، بعد أن دفعت إليه دفعا: كان صافي قيمتها سيبقى مفقودا بالكامل. لقد كانت أخطاء صندوق النقد الدولي مكلفة جدا، وإصلاحها بطيئا.

لقد جعلت طريقة تفكير سانجة في مجال الجغرافيا السياسية، من بقايا أسلوب كيسينجر القاتل بـ "السياسة الواقعية"، عواقب هذه الأخطاء متراكبة. ففي عام ١٩٩٧، منحت اليابان ١٠٠ مليار دولار للمساهمة في إنشاء صندوق نقد آسيوي، من أجل تمويل للتدابير المطلوبة لتحفيز الاقتصاد. لكن وزارة الخزانة الأمريكية بنلت كل ما في وسعها لخلق الفكرة. وانضم إليها صندوق النقد الدولي. كان السبب وراء موقف الصندوق واضحا: لا يريد الصندوق منافسة في المجال الخاص به، رغم أنه من أشد أنصار المنافسة في الأسواق، وكان صندوق النقد الآسيوي سيمثل منافسا له. وكان دافع وزارة الخزانة مماثلا. إن تأثير الولايات المتحدة على سياسات الصندوق كبير نظرا لأنها هي العضو الوحيد في صندوق النقد الدولي الذي يتمتع بحق الفيتو. وكان معروفا للجميع أن اليابان تعارض بشدة إجراءات الصندوق - لقد عبر مسؤولون يابانيون كبار عن شكوكهم بشأن سياسات صندوق النقد الدولي، وذلك خلال لقاءات متكررة عقدتها معهم، وكانت تلك الشكوك مطابقة تقريبا لما أبدته من انتقادات.<sup>(١٤)</sup> لو أن اليابان، ومن المحتمل الصين، أصبحتا المساهمين الرئيسيين في صندوق النقد الآسيوي، سيهيمن صوتهما، وهو ما يمثل تحديا حقيقيا لـ "زعامة" الولايات المتحدة وسيطرتها.

في الأيام الأولى للأزمة، وقع حدث ذكرني بقوة بأهمية هذه السيطرة - بما في ذلك السيطرة على وسائل الإعلام. وجه سومرز توبخا شفويا قاسيا لنائب رئيس البنك الدولي لشرق آسيا، جان-ميشيل سفيرنو، لأنه أعلن في خطاب حظى باهتمام كبير، أن عدة بلدان في المنطقة قد دخلت في حالة ركود عميق، أو حتى في حالة كساد. ببساطة، كان من غير المقبول استخدام كلمة ركود أو كلمة كساد، حتى وإن كان واضحا حينذاك أن إجمالي الناتج المحلي لإندونيسيا معرض للهبوط بنسبة تتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة، وهو ما يسمح بوضوح باستخدام تلك التعبيرات القاسية.

وفي نهاية الأمر، لم يستطع سومرز وفيشر ووزارة الخزانة وصندوق  
السفد الدولي تجاهل الكساد. ومرة أخرى، تقدمت اليابان بعرض سخي  
للمساعدة من خلال "مبادرة ميازاوا"، وهي المبادرة التي سميت باسم وزير  
المالية الياباني. غير أن العرض هذه المرة خفض إلى ٣٠ مليار دولار، وتم  
قبوله. لكن حتى آنذاك، طالبت الولايات المتحدة بأن ينفق المال على إعادة  
هيكلية الشركات والمؤسسات المالية، بدلا من إنفاقه على تنشيط الاقتصاد من  
خلال زيادة الموازنة - وكان ذلك يعني بوضوح أنه يتعين أن تساهم هذه  
الأموال في تقديم يد العون للبنوك الأمريكية والأجنبية الأخرى، وكل  
الدائنين الأجانب. لا يزال وأد صندوق النقد الآسيوي يثير السخط في آسيا،  
لقد تحدثت معي بغضب عن الحادث العديد من المسؤولين. وبعد مرور ثلاثة  
أعوام على الأزمة، اجتمعت أخيرا بلدان شرق آسيا لتبدأ، بهدوء، إنشاء  
نسخة أكثر تواضعا من صندوق النقد الآسيوي، تحت اسم "مبادرة شانج  
ماي"، وهي المدينة التي انطلقت منها المبادرة، وتقع في شمال تايلاند.

### الجولة الثانية من الأخطاء: إعادة هيكلة خرقاء

مع تفاقم الأزمة، أصبحت "إعادة الهيكلة" هي الكلمة التعويذة، ومن ثم ،  
يجب إغلاق البنوك التي تكتظ دفاترها بقروض معدومة، كما يجب إغلاق  
الشركات المدينة أو استيلاء الدائنين عليها. وركز صندوق النقد الدولي على  
ذلك بدلا من القيام بالدور المفترض أن يقوم به، ألا وهو توفير السيولة  
لتمويل أوجه الإنفاق للضرورة. لكن للأسف فشل الصندوق حتى في  
تركيزه على إعادة الهيكلة، بل وساعد أغلب ما قام به على دفع الاقتصادات  
المنهارة إلى مزيد من الانهيار.

### النظم المالية

كانت أزمة شرق آسيا، في المقام الأول وقبل أي شيء، أزمة نظام  
مالي، وكان من الضروري التعامل مع هذه الأزمة. يمكن تشبيه النظام  
المالي بعقل الاقتصاد، فهو الذي يوزع رأس المال القليل والنادر بين  
استخدامات متنافسة، وذلك بأن يحاول توجيه رأس المال إلى حيث يكون

أكثر فاعلية، بمعنى آخر، حيث يغل أعلى عائد. كما يراقب النظام المالي رؤوس الأموال ليتأكد من أنها تستخدم بالطريقة المتفق عليها. وبالتالي، إذا انهار النظام المالي، لن تستطيع الشركات الحصول على رأس مال التشغيل الذي تحتاجه للاستمرار عند مستويات الإنتاج القائمة، ناهيك عن تمويل التوسع من خلال استثمارات جديدة. وقد تولد الأزمة حلقة مفرغة، حيث تخفض البنوك التمويل الذي تقدمه للشركات مما يدفع الأخيرة إلى تخفيض إنتاجها، وهو ما يؤدي بدوره إلى خفض الإنتاج العام وخفض الإيرادات. ومع انهيار الإنتاج والإيرادات، تنهار الأرباح، وتصبح بعض الشركات مجبرة على الإفلاس. وعندما تعلن تلك الشركات إفلاسها، تصبح ميزانيات البنوك في وضع أسوأ، مما يدفع البنوك إلى مزيد من الخفض للقروض التي تقدمها، مما يفاقم من ركود الاقتصاد ككل.

وإن اخفق عدد كبير من الشركات في تسديد قروضه فإن البنوك تنهار. وقد يتسبب انهيار بنك واحد كبير في حدوث كارثة. إن المؤسسات المالية هي التي تحدد كفاءة الائتمان، أي هي التي تعرف من يستحق ثقتها لكي تقدم له القروض. ومثل هذه المعلومات الدقيقة والخاصة للغاية، لا يمكن نقلها بسهولة، فهي مطمورة في السجلات والذاكرة المؤسسية للبنك (أو أية مؤسسة مالية أخرى). وعندما يخرج بنك ما من السوق، يتم تدمير أغلب معلوماته المتعلقة بالمقترضين والخاصة بكفاءة الائتمان، وتكون إعادة إنشاء هذه المعلومات مكلفة. حتى في البلدان الأكثر تقدماً لا تستطيع شركة صغيرة أو متوسطة الحجم الحصول على قروض من أكثر من بنكين أو ثلاثة بنوك على الأكثر. وفي الأوقات العادية، عندما يخرج بنك ما من السوق، سيجد العديد من عملائه صعوبة في العثور على بديل يقدم لهم قروضا بين ليلة وضحاها. أما في البلدان النامية، حيث مصادر التمويل محدودة بدرجة أكبر، عندما ينهار بنك تعتمد عليه شركة ما سيكون شبه مستحيل أن تثر هذه الشركة على مصدر جديد للتمويل، خاصة أثناء فترة ركود اقتصادي.

لقد دفعت المخاوف من هذه الحلقة المفرغة الحكومات، في جميع أنحاء العالم، إلى تقوية نظامها المالي عبر تقنين حكيم. وقام المدافعون عن السوق الحرة، مرارا، بكبح تلك القوانين. وكانت العواقب وخيمة عندما تم الإصاات إلى أصواتهم، سواء في شبلى، ١٩٨٢-١٩٨٣، حيث انخفض إجمالي الناتج

المحلى بنسبة ١٣,٧ في المائة، وأصبح واحد من كل خمسة عمال بلا عمل، أو في الولايات المتحدة في فترة ريجان، حيث أدى، كما سبق الإشارة إلى ذلك، إلغاء القوانين المنظمة للنظام المالي إلى كارثة صناديق الادخار، والتي كلفت دافعي الضرائب الأمريكيين ٢٠٠ مليار دولار.

كما أخذ متخذو القرار السياسي في الاعتبار أهمية الحفاظ على تدفقات الائتمان عند التعامل مع مشكلات إعادة الهيكلة المالية. إن الولايات المتحدة، أثناء كارثة صناديق الادخار، لم تغلق بشكل كامل سوى قلة قليلة جداً من البنوك، ويرجع ذلك جزئياً إلى الخوف من الآثار السلبية لعملية تدمير رأس المال المعلوماتي. "لقد تم الاستيلاء على أغلب البنوك الضعيفة من قبل بنوك أخرى أو تم دمجها فيها. ولم يعرف العملاء بذلك التحول إلا في أضيق الحدود. وبهذه الطريقة، تم حماية رأس المال المعلوماتي. لكن رغم ذلك، كانت أزمة صناديق الادخار من العوامل الهامة التي أسهمت في ركود عام ١٩٩١.

### تزامم على البنوك لاسترداد الودائع

إن نقاط ضعف النظام المالي في شرق آسيا كانت أكثر خطورة بكثير عنها في الولايات المتحدة. ورغم أن الخطاب البلاغي لصندوق النقد الدولي لم يكف عن التركيز على نقاط الضعف تلك والتأكيد على أنها السبب الخفي وراء الأزمة الآسيوية، فإن الصندوق فشل في فهم كيفية عمل الأسواق المالية وتأثيرها على باقي الاقتصاد. إن نماذجها الخاصة بالاقتصاد الجمعي، وهي نماذج غير متقنة، لم تتضمن قط صورة أوسع للأسواق المالية على المستوى الكلي، بل كان أكثر عجزاً على المستوى الفردي، أي مستوى الشركة. لم يأخذ الصندوق في الاعتبار بشكل صحيح محنة الشركات والمؤسسات المالية التي أسهمت فيها وبقوة مياسته المسماة بسياسة الاستقرار، خاصة أسعار الفائدة المرتفعة.

لقد ركزت فرق صندوق النقد الدولي في آسيا، عند تناولها مشكلة إعادة الهيكلة، على إغلاق البنوك الضعيفة، وكان في ذهنها نموذج دارويني للمنافسة، "يجب" ألا تستمر البنوك الضعيفة في الوجود. كان هناك أساس ما لهذا الموقف، لأن السماح للبنوك الضعيفة أن تواصل أنشطتها "دون رقابة



محكمة" سيؤدي إلى موافقتها على قروض ذات مخاطر عالية جدا. لقد قامرت تلك البنوك بتقديم قروض ذات مخاطر عالية وعوائد عالية إن حالها الحظ، سيتم تسديد القروض، وستسمح لها أسعار الفائدة المرتفعة بالوفاء بجميع ديونها. أما إذا خانها الحظ فسوف تختفي من الوجود، وستتولى الحكومة مسؤولية جمع الحطام. غير أن ذلك ما كان سيحدث لتلك البنوك في جميع الأحوال، حتى وإن لم تلجأ إلى إستراتيجية القروض عالية المخاطر. لكن غالبا ما يتضح أن تلك القروض عالية المخاطر هي قروض رديئة، وعندما تدق ساعة نصفية الحساب، تضطر الحكومة إلى دفع فاتورة أعلى بكثير مما كانت ستدفعه لو أن البنك أغلق أبوابه في وقت سابق. وكان ذلك أحد الدروس التي برزت بوضوح من كارثة صناديق الانخار في الولايات المتحدة: لقد رفضت إدارة ريجان معالجة المشكلة لسنوات طويلة، لكن عندما لم يعد ممكنا تجاهل الأزمة أصبحت التكلفة بالنسبة لدافع الضرائب أثقل بكثير. غير أن صندوق النقد الدولي أهمل درسا مهما آخر: ألا وهو أهمية الحفاظ على تدفق الائتمان.

كانت إستراتيجية صندوق النقد الدولي لإعادة الهيكلة المالية ترتكز على تقسيم وفرز البنوك إلى ثلاث فئات: بنوك مريضة حقا ويتعين إغلاقها على الفور، وبنوك سليمة، وتضم المجموعة الثالثة بنوك مريضة يمكن علاجها. وطلب الصندوق من البنوك الحفاظ على نسبة معينة بين رأسمالها وقروضها غير المدفوعة والسندات الأخرى، وهو ما يسمى "نسبة كفاية رأس المال". وكان متوقعا ألا تحقق العديد من البنوك هذه النسبة نظرا للعدد الكبير من القروض الذي لم يتم تسديده. وأصر الصندوق على أن تعلق هذه البنوك أبوابها أو أن تصل "سريعا" إلى هذه النسبة، أي "نسبة كفاية رأس المال". غير أن هذا الإصرار على أن تصل البنوك بسرعة إلى مستويات كفاية رأس المال فاقم من الركود. لقد اقترف الصندوق خطأ نحذر منه الطلبة في أول درس لهم في الاقتصاد، وهو ما يسمى "مغالطة التسوية". عندما يعاني بنك واحد فقط من المشكلة، تكون مطالبته بتحقيق مستويات "نسبة كفاية رأس المال" على وجه السرعة أمرا مفهوما. لكن عندما تكون غالبية البنوك تمر بضائقة، فقد تؤدي هذه السياسة إلى كارثة. إن هناك طريقتين لزيادة النسبة بين رأس مال بنك ما والقروض التي قدمها: زيادة رأس المال أو خفض القروض. من الصعب زيادة رأس المال في قلب أزمة

اقتصادية بخطورة وضخامة الأزمة الآسيوية، وبالتالي يكون البديل هو خفض القروض المعقطة. لكن لو أن كل بنك قام باسترداد قروضه، لتعرض المزيد من الشركات للانهيار. حيث ستجبر الشركات على خفض إنتاجها لعدم توفر رأسمال مناسب للتشغيل، ومن ثم ستخفض مشترياتها من منتجات الشركات الأخرى، وتتفاقم بالتالي دوامة الانهيار. ومع تزايد عدد الشركات التي تعاني من أزمات، تزايد نسبة كفاية رأس مال البنوك سوءا. وتركز محاولة تحسين الوضع المالي للبنوك لتضربهم في مقتل.

وعندما تغلق العديد من البنوك أبوابها، وتواجه تلك التي تحاول البقاء عددا متزايدا من القروض الرديئة، وبالتالي لا تريد أي عملاء جدد، فإن العديد من الشركات لن تجد وسيلة للوصول إلى الائتمان. ويسحق غياب الائتمان أي أمل في استعادة الاقتصاد لقواه. وكان خفض قيمة العملة يعنى زيادة الصادرات زيادة كبيرة، لأن المنتجات الواردة من المنطقة أصبحت أرخص بحوالي ٣٠% أو أكثر. لكن بالرغم من زيادة حجم الصادرات فإن تلك الزيادة كانت أقل بكثير مما كان متوقعا، وذلك لسبب بسيط: كانت الشركات تحتاج إلى رأس مال لتشغيل لزيادة الإنتاج ومن ثم زيادة صادراتها، وبما أن البنوك أغلقت أبوابها أو خفضت إقراضها لم تعد الشركات والمشروعات قادرة على الحصول على رأس مال التشغيل اللازم للحفاظ على الإنتاج، ناهيك عن للتوسع فيه وزيادته.

إن عدم فهم صندوق النقد الدولي للأسواق المالية كان أوضح ما يمكن في سياسته تجاه إغلاق البنوك في إندونيسيا. لقد تم إغلاق ١٦ بنكاً خاصاً في هذا البلد، كما أعلن أن بنوكاً أخرى قد يتم إغلاقها أيضاً، لكن لن يحظى المودعون بأية مساعدة، فيما عدا أصحاب الحسابات الصغيرة. وكان من الطبيعي أن يولد ذلك تزامناً على البنوك الخاصة التي لازالت تعمل، حيث سحب المودعون أرصدهم وحولوها إلى البنوك الحكومية، التي كان يعتقد أنها تتمتع بضمان حكومي ضمني. وكان تأثير ذلك على النظام المصرفي والاقتصاد الإندونيسي كارثة حقيقية. وأضيف هذا الخطأ إلى الأخطاء الخاصة بالسياسة المالية والنقدية التي سبق مناقشتها، مقررًا بذلك مصير هذا البلد: أصبح الكساد مصيراً لا مفر منه.

على النقيض من ذلك، تجاهلت كوريا الجنوبية النصائح القادمة من الخارج، وجددت رأس مال أكبر بنكين لديها بدلا من إغلاقهما. ويسفر ذلك

جزئيا لماذا استردت كوريا الجنوبية قواها الاقتصادية أسرع نسبيا من باقي دول شرق آسيا.

### إعادة هيكلة الشركات

بينما كان الانتباه مركزا على إعادة الهيكلة المالية، كان واضحا أنه لا يمكن حل المشكلات في القطاع المالي إلا إذا تم تسوية المشكلات في القطاع الصناعي والتجاري - أي قطاع الشركات - تسوية فعلية. كان القطاع الصناعي يدخل مرحلة الشلل، حيث أصبح ٧٥% من الشركات الإندونيسية على شفا الإفلاس، أما في تايوان فكان نصف القروض غير قابل للسداد. كما كان وضع الشركات المهددة بالإفلاس يكتفه الغموض، إذ من غير الواضح من الذي يملكها فعليا، المالكون الحاليون أم الدائنون. ولن تحل مشكلات الملكية إلا عندما تخرج الشركات من حالة الإفلاس. لكن بدون وجود مالكيين واضحين، يظل إغراء نهب أصول الشركات، من قبل الإدارة الحالية والمالكيين السابقين، قائما. ولقد حدث بالفعل عملية نهب لأصول الشركات. أما في الولايات المتحدة وبلدان أخرى، فعندما يعلن إفلاس شركة ما تقوم المحكمة بتعيين مصفيين لها لتفادى عملية النهب تلك. لكن في آسيا لا توجد الأطر القانونية لتنفيذ هذه العملية ولا الأشخاص المؤهلين للقيام بذلك. ومن ثم كان لزاما أن تنتهي تسوية حالات الإفلاس وأزمات القطاع الصناعي والتجاري على وجه السرعة، قبل أن تتم عملية النهب. لكن للأسف، بعد أن أسهمت سياسات صندوق النقد الدولي المضللة في خلق هذه الفوضى، من خلال أسعار الفائدة العالية التي دفعت بالعديد من الشركات إلى الكارثة، تأمرت تلك السياسات مع الأيديولوجيا والمصالح الخاصة لإبطاء إيقاف إعادة الهيكلة.

إن إستراتيجية الصندوق لإعادة هيكلة الشركات - التي أصبحت مغلقة بالفعل - لم تكن أكثر نجاحا من إستراتيجيته لإعادة هيكلة البنوك. لقد خلط الصندوق بين إعادة الهيكلة "المالية" - تحديد المالك الحقيقي للشركة بوضوح، والتخلص من الديون أو تحويلها إلى أسهم - وإعادة الهيكلة "الحقيقية"، أي كل القرارات العملية التي نتناول ما يجب أن تنتج الشركة، وطرق إنتاجه وكيف يتعين تنظيم هذه الشركة. في وجود ركود اقتصادي

عام، تجلب إعادة الهيكلة "المالية" السريعة مكاسب جمعية حقيقية. لكن المشاركين في المفاوضات التي تصاحب تسوية عمليات الإفلاس لا يأخذون في الاعتبار هذه المكاسب العامة، حيث يكون الإبطاء مفيدا لهم شخصيا. وغالبا ما تستغرق مفاوضات الإفلاس وقتا طويلا، وقد تمتد إلى أكثر من عام أو عامين. قد لا يكون لهذا الإبطاء سوى تكلفة اجتماعية ضئيلة، لو أن عددا قليلا من الشركات، في اقتصاد ما، يشهر إفلاسه، لكن الأمر يختلف عندما تعانى من الأزمة شركات كثيرة، فقد تكون التكلفة الاجتماعية لهذا الإبطاء ضخمة، حيث تطول مدة ركود الاقتصاد الجمعي. ولذلك يكون لزاما على الحكومة أن تعمل كل ما في وسعها لتسهيل الوصول إلى تسوية سريعة.

لقد تبين وجهه النظر القائل بأنه يتعين على الحكومة أن تلعب دورا نشطا في دفع إعادة الهيكلة المالية تلك، والتي ستحدد بوضوح من هم المالكين الحقيقيين للشركات. كنت أرى أنه بمجرد حل مشكلات الملكية سيتولى المالكون الجدد اتخاذ القرارات بشأن قضايا إعادة الهيكلة الحقيقية. لكن الصندوق اتخذ الموقف المضاد لذلك، قائلا أنه يجب على الحكومة "الأ" تقوم بدور نشط في إعادة الهيكلة المالية، وإنما عليها أن تضغط من أجل إعادة الهيكلة الحقيقية، مثل، بيع الأصول، لخفض الزيادة "الظاهرية" في القدرات الإنتاجية لكوريا الجنوبية في مجال أشباه الموصلات، وجلب إدارة خارجية (أجنبية في أغلب الأحيان) لإدارة الشركات. لم أكن أرى سببا للاعتقاد بأن البيروقراطيين الدوليين، المدربين على الإدارة الجمعية، يتمتعون بكفاءة خاصة في إعادة هيكلة الشركات بشكل عام، أو صناعة الرقائق بشكل خاص. وبينما تتميز عملية إعادة الهيكلة، في جميع الأحوال، بأنها عملية بطيئة، فلقد قامت الحكومتان الكورية والماليزية بدور نشط ونجحتا في إتمام إعادة الهيكلة المالية لنسبة كبيرة جدا من الشركات المهددة بالانقراض، وذلك في غضون عامين، وهى فترة زمنية قصيرة للغاية. وعلى نقيض ذلك، تسعرت إعادة الهيكلة في تايلاند، التي التزمت باستراتيجية صندوق النقد الدولي.

## أكثر الأخطاء خطورة: الاضطراب الاجتماعي والسياسي

قد يصعب قياس كل أبعاد العواقب الاجتماعية والسياسية لسوء إدارة الأزمة الآسيوية. عندما اجتمع للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي ميشيل كمديسو مع وزراء مالية مجموعة الـ ٢٢ ومحاظلي البنوك المركزية لتلك الدول ( وزراء مالية ومحاظلو البنوك المركزية للدول الصناعية الرئيسية، بالإضافة إلى الاقتصادات الآسيوية الرئيسية، بما في ذلك استراليا) في كوالالمبور بماليزيا في بداية ديسمبر ١٩٩٧ ، حذرتهم من خطر الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، خاصة في البلدان التي لديها تاريخ من الصراعات العرقية ( مثل إندونيسيا، التي عرفت شغباً عرقياً قبل ثلاثين عاماً )، إذا استمرت السياسات النقدية الانكماشية للمبالغ فيها التي فرضت على هذه البلدان. ورد كمديسو بهدوء بأن على هذه البلدان أن تتخذ الإجراءات المؤلمة لكي تستعيد اقتصاداتها عافيتها، فهي تحتاج إلى أن تحذو حذو النموذج المكسيكي. وللأسف، ثبت أن توقعاتي كانت صحيحة تماماً. فبعد خمسة شهور من تحذيري من الكارثة المحدقة، اندلعت أعمال الشغب. وفي الوقت الذي قدم فيه الصندوق ٢٣ مليار دولار لدعم سعر الصرف ولحل أزمة الدائنين، لم تصل أبداً المبالغ المطلوبة لمساعدة الفقراء، وهي مبالغ أقل بكثير وبكثير جداً. وبالطريقة الأمريكية في التعبير، كانت هناك مليارات ومليارات لرفاهية الشركات، بينما لا توجد مبالغ أكثر تواضعاً، تقدر بالملايين فقط، لرفاهية المواطنين العاديين. ففي إندونيسيا، خفض بشكل كبير دعم الغذاء والوقود المقدم للفقراء، وفي اليوم التالي اندلعت أعمال الشغب. وكما حدث من ثلاثين عاماً مضت، أصبح رجال الأعمال الإندونيسيين وأسرهم هم الضحايا.

إن سياسة صندوق النقد الدولي لا تعتبر فقط غير إنسانية من وجهة نظر المتحررين الحمقى، بل هي سياسة اقتصادية رديئة، حتى بالنسبة لمن لا يهتمون كثيراً بمن يولجھون المجاعة، أو بالأطفال الذين سيتوقف نموهم نتيجة سوء التغذية. ولا تعيد أعمال الشغب الثقة إلى أوساط الأعمال، فهي بدلا من أن تجذب الاستثمارات تجعلها تهرب من البلاد. إن أعمال الشغب، مثلها مثل أي ظاهرة اجتماعية أخرى، يمكن التنبؤ بها، ليس يقينا لكن باحتمال عال. كان واضحا أن إندونيسيا مرشحة لمثل تلك الاضطرابات

الاجتماعية. وكان يتعين على الصندوق أن يعرف ذلك، لأنه أثار الشغب في جميع أنحاء العالم عندما أدت سياساته إلى خفض الدعم المقدم للغذاء. بعد أعمال الشغب التي حدثت في إندونيسيا، "عكس" الصندوق موقفه، وتم إعادة دعم الغذاء. لكنه أثبت مجددا أنه لم يتعلم الدرس الأساسي لـ "عدم قابلية الانعكاس". فالشركة التي أعلنت إفلاسها نتيجة أسعار الفائدة المرتفعة لن تصبح "غير مفلسة" عندما يتم خفض أسعار الفائدة، والمجتمع الذي مزقته أعمال الشغب الناجمة عن خفض دعم الغذاء، في الوقت الذي كان غارقا في حالة ركود، لن يلتئم جرحه بمعجزة عند إعادة دعم الغذاء. في الحقيقة، كانت المرارة تتنامى في بعض الأوساط : لماذا تم إلغاء دعم الأسعار، إذا كان من الممكن ماليا للحفاظ عليه ؟

لقد أتاحت لي فرصة الحديث مع رئيس وزراء ماليزيا بعد أحداث الشغب التي حدثت في إندونيسيا. كانت بلاده قد عرفت في السابق أعمال شغب عرقية، وقامت ماليزيا بالكثير من أجل منع تكرارها، بما في ذلك وضع برنامج لتشجيع العمالة بالنسبة للعرق الماليزي. وكان مهاتير يدرك أن كل المكاسب التي تحققت من بناء مجتمع متعدد الأعراق يمكن أن تضيق، لو ترك صندوق النقد الدولي يملأ عليه وعلى بلاده سياساته، وعندئذ كانت ستتدلع أعمال الشغب. فهو لا يعتبر أن قضية نقادى ركود خطير هي مجرد قضية اقتصادية، بل يعتبرها قضية تمس بقاء الأمة.

### استعادة الاقتصاد لقواه: هل هي تبرئة لسياسات الصندوق؟

في الوقت الذي يتم فيه طبع هذا الكتاب، ستكون الأزمة قد انتهت. لقد استعاد العديد من البلدان الآسيوية نموها، حتى وإن كان انتعاشها الاقتصادي يعاني بعض الشيء من تباطؤ الاقتصاد العالمي الذي بدأ عام ٢٠٠٠. إن البلدان التي تمكنت من تفادي الركود في عام ١٩٩٨، مثل سنغافورة وتايوان، قد دخلت في حالة ركود عام ٢٠٠٠، أما كوريا فكان أداؤها أفضل بكثير. وعندما حدثت أزمة عالمية أصابت حتى الولايات المتحدة وألمانيا، لم يتحدث أحد عن مؤسسات ضعيفة وحكومات سيئة كسبب لحالات الركود،

يبدو أنهم تذكروا الآن أن مثل هذه التقلبات كانت دائما جزءا من اقتصادات السوق.

هناك الآن إجماع كبير على أن صندوق النقد الدولي قد اقترف أخطاء خطيرة، حتى وإن كان البعض في الصندوق يعتقد أن تدخلاته كانت ناجحة. ويتضح ذلك بجلاء من طبيعة استعادة الاقتصاد لقواه. إن كل حالات الركود الاقتصادي تقريبا لا تدوم إلى ما لانهاية. لكن الأزمة الآسيوية كانت أخطر مما كان يجب أن تكون، واستغرق استعادة الاقتصاد لقواه وقتا أطول مما كان ضروريا، كما أن الاحتمالات المستقبلية للنمو ليست ما كان يجب أن تكون عليه.

إن وول ستريت تعتبر الأزمة قد انتهت بمجرد أن تبدأ المتغيرات المالية ترجع إلى طبيعتها. فمعنى استمرار انخفاض أسعار الصرف وهبوط أسعار الأسهم أن القاع ليس واضحا بعد. لكن بمجرد بلوغ القاع، يصبح الأسوأ معلوما، وتوقف على الأقل الخسائر. غير أن القياس الصحيح لاستعادة اقتصاد ما لقواه لا يكتفي باستقرار أسعار الصرف أو أسعار الفائدة، لأن الناس لا يعيشون على أسعار الصرف أو أسعار الفائدة. إن ما يهم العاملين هو فرص العمل والأجور. إن توقف تدهور معدلات البطالة والأجور الحقيقية وبلوغها القاع، ليس كافيا بالنسبة للعامل الذي مازال عاطلا أو ذلك الذي تناقص دخله بمعدل الربع. إن الاقتصاد لن يستعيد حقا قواه حتى يعود العاملون إلى أعمالهم وتعود الأجور إلى مستويات ما قبل الأزمة. حاليا، لا تزال للدول في بلدان شرق آسيا التي عانت من الأزمة أقل نسبة ٢٠% عن ما كان يجب أن تكون عليه لو استمر نموها بنفس معدل العقد السابق. ففي إندونيسيا، كان الإنتاج في عام ٢٠٠٠ لا يزال أقل بنسبة ٧,٥% عنه في عام ١٩٩٧، وحتى تايلاند، أفضل تلميذ لصندوق النقد الدولي، لم تبلغ مستويات ما قبل الأزمة، ناهيك عن تعويض النمو الضائع. إنها ليست المرة الأولى التي يعن فيها الصندوق انتصاره قبل اكتماله: ففي عام ١٩٩٥ أعلن انتهاء أزمة المكسيك بمجرد أن بدأت تسدد قروض للبنوك والمقرضين الدوليين، لكن بعد خمس سنوات من الأزمة، عاد العاملون إلى نفس الوضع السابق. إن حقيقة تركيز صندوق النقد الدولي على المتغيرات المالية، وليس على قياس الأجور الحقيقية، والبطالة،

وإجمالي الناتج المحلي، أو قياسات أشمل للرفاهية الاجتماعية، فهو أمر ذو دلالة واضحة في حد ذاته.

إن السؤال عن أفضل طريقة لإنجاح عملية استعادة اقتصاد ما لقواه، هو سؤال صعب، وتعتمد الإجابة بوضوح على سبب المشكلة. تعتبر الوصفة الكينزية القياسية أفضل لعلاج للعديد من حالات الركود، وهي تستلخص في سياسة مالية ونقدية توسعية. لكن المشكلة في شرق آسيا كانت أكثر تعقيدا، لأن "جزءا" من المشكلة كان ضعف القطاع المالي - بنوك ضعيفة وشركات تعاني من مديونية كبيرة. غير أن هذه للمشكلات تتفاقم كلما ازداد الركود عمقا. إن الألم ليس فضيلة في حد ذاته، وهو لا يفيد الاقتصاد، وما سببته سياسات الصندوق من ألم زاد من عمق الركود وجعل استعادة الاقتصاد لقواه أمرا أكثر صعوبة. في بعض الأحيان، كما في أمريكا اللاتينية ( البرازيل والأرجنتين ومجموعة كبيرة من البلدان الأخرى) في عقد السبعينيات من القرن العشرين، كانت الحكومات المسرفة التي تتفق أكثر من إمكاناتها هي سبب الأزمات، وبالتالي كانت تحتاج إلى خفض إنفاقها أو زيادة الضرائب - وهى قرارات أليلة، على الأقل بالمعنى السياسي. لكن تلك الإجراءات لم تكن الإجراءات السليمة للتعامل مع أزمة شرق آسيا، لأن بلدان شرق آسيا لم تكن تعاني من سياسة مالية منفلتة أو قطاعات عامة مسرفة، بل كان التضخم منخفضا ومستقرا، كما كانت الميزانيات، قبل الأزمة، تحقق فائضا.

إن المشكلة مع أخطاء صندوق النقد الدولي أن آثارها قد تستمر طويلا. يستحدث الصندوق في كثير من الأحيان وكان الاقتصاد يحتاج إلى مطهر قوى. يجب تقيل الأكم، فكلما كان الأكم أعماق كان النمو الذي يليه أقوى. إذن، نقضى نظرية الصندوق بأن على البلدان المعنية بمستقبلها "على المدى الطويل" - أي عشرون عاما من الآن - أن تقبل بدون اعتراض بركود عميق. سيعانى الناس في الوقت الراهن، لكن أطفالهم على الأقل سيكونون في وضع أفضل. للأسف، لم تثبت الوقائع والأحداث صحة هذه النظرية. قد ينمو اقتصاد عانى من ركود عميق بسرعة أكبر إذا استعاد قواه، لكنه لن يعوض أبدا الوقت الضائع. وكلما كان الركود الحالي عميقا سيكون الدخل أقل حتى بعد عشرين عاما من الآن، وليس كما يدعى الصندوق أن أبناء من عانوا سيجدون أنفسهم في وضع أفضل. إن آثار الركود تستمر طويلا.



وتنجم عن ذلك نتيجة هامة: كلما كان الركود عميقا في الوقت الراهن كان الإنتاج ضعيفا ليس الآن فقط وإنما لسنوات قادمة. بشكل ما، قد يمثل ذلك خيرا سارا: ألا وهو أن أفضل دواء لصحة الاقتصاد في الوقت الراهن يتطلب مع أفضل دواء له غدا. وهو ما يتطلب أن نتوجه السياسية الاقتصادية إلى تقليل خطورة ومدة أية أزمة اقتصادية إلى أدنى حد ممكن. لكن للأسف لم تكن تلك هي نية ولا تأثير وصفات صندوق النقد الدولي.

### ماليزيا والصين

إن مقارنة ما حدث في البلدين اللذين رفضا برامج صندوق النقد الدولي، وهما الصين وماليزيا، مع باقي بلدان شرق آسيا التي قبلت تلك البرامج، متبين بجلاء الآثار السلبية لسياسات الصندوق. لقد وجهت الجماعة المالية الدولية انتقادات قاسية لماليزيا أثناء الأزمة. ورغم أن خطابة رئيس الوزراء مهاتير وسياساته الخاصة بحقوق الإنسان غير مرضية، فإن العديد من سياساته الاقتصادية حققت نجاحا.

كانت ماليزيا غير راغبة في الانضمام لبرنامج للصندوق، جزئيا لأن المسؤولين الماليزيين لم يكونوا يريدون أن يفرض عليهم أجانب من الخارج السياسة التي يجب انتهاجها، لكن يرجع هذا الموقف أيضا إلى قلة ثقتهم في صندوق النقد الدولي. ففي بداية أزمة عام ١٩٩٧، أعلن رئيس الصندوق، ميشيل كوميسو أن البنوك الماليزية في وضع ضعيف. وعلى الفور تم إرسال فريق مشترك من الصندوق والبنك الدولي لفحص النظام المصرفي لماليزيا. إن كانت نسبة القروض الغير قابلة للسداد عالية (١٥%)، فإن البنك المركزي الماليزي كان قد فرض قوانين صارمة تلزم البنوك بالاحتفاظ باحتياطات كافية لتعويض هذه الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، كان موقف ماليزيا المتبنى لعملية تقنين قوية للقطاع المصرفي قد حمى البنوك من التعرض لتقلبات أسعار الصرف الأجنبي (خطر الافتراض بالدولار والإقراض بالرينجيت)، بل حددت الحكومة الماليزية حدا أقصى للمديونية الأجنبية للشركات التي تقوم تلك البنوك بإقراضها (وهو تحفظ لم يكن في ذلك الوقت يمثل جزءا من الحزمة القياسية لصندوق النقد الدولي).

إن الطريقة القياسية لتقييم أي نظام مصرفي هي إخضاعه، من خلال تدريبات محاكاة، لاختبارات ضغط وتقييم رد فعله تحت مختلف الظروف الاقتصادية. ولقد اجتاز النظام المصرفي الماليزي هذه الاختبارات بنجاح. إن قلة من السنظم المصرفية تستطيع البقاء في مواجهة ركود طويل، أو كساد، ولم يكن للنظام المصرفي الماليزي استثناء، لكنه كان قويا بشكل ملفت للنظر. لقد شاهدت، أثناء إحدى زيارتي للعديدة لماليزيا، انزعاج موظفي صندوق النقد الدولي وهم يكتبون التقرير: كيف يصيغونه دون أن يكون متناقضا مع تأكيدات المدير الإداري للصندوق وبحيث يظل متسقا مع الواقع والحقيقة.

إن قضية رد الفعل المناسب للأزمة كانت محل جدل ساخن داخل ماليزيا نفسها. لقد اقترح أنور إبراهيم وزير المالية تطبيق برنامج صندوق السند الدولي لكن بدون الصندوق، أي رفع أسعار الفائدة وخفض الإنفاق. غير أن مهاتير ظل متشككا. وفي نهاية الأمر، تخلص مهاتير من وزير ماليته وتم تغيير لتجاه السياسات الاقتصادية تغييرا جذريا. وعندما تحولت الأزمة الإقليمية إلى أزمة عالمية، وأصبحت أسواق رأس المال الدولية بسكتة دماغية، تدخل مهاتير مجددا. ففي سبتمبر ١٩٩٨، ثبتت ماليزيا سعر الرينجيت عند ٣٫٨ مقابل الدولار، وخفضت أسعار الفائدة، وأصدرت مرسوما يقضي بعودة كل العملة الماليزية الموجودة في الخارج (أوف شور) بنهاية الشهر. كما فرضت الحكومة قيودا صارمة على تحويلات رؤوس أموال المقيمين في ماليزيا إلى الخارج، وجمدت إعادة محفظة رأس المال الأجنبي إلى موطنه لمدة ١٢ شهرا. وأعلنت الحكومة الماليزية أن هذه الإجراءات، التي صممت بعناية، هي إجراءات قصيرة المدى، وذلك لكي توضح أن البلاد ليست ضد الاستثمار الأجنبي طويل المدى. ولقد سمح للذين استثمروا أموالا في ماليزيا أن يخرجوا الأرباح التي حققوها. وفي ٧ سبتمبر ١٩٩٨، حث الاقتصادي الشهير بول كروجمان، في عموده ذائع الصيت في مجلة فورتن، مهاتير على فرض قيود على رأس المال. لكنه كان يمثل أقلية. لقد استقال كل من أحمد محمد دون محافظ البنك المركزي الماليزي ونائبه فونج ونج فاك، على ما يبدو، بسبب عدم موافقتهما على فرض تلك القيود. وتنبأ بعض الاقتصاديين من وول ستريت، وانضم إليهم اقتصاديو صندوق النقد الدولي بحدوث كارثة إن تم

فرض تلك القيود، قائلين أن المستثمرين الأجانب سيشعرون بالفزع لمسنوات قادمة. وتوقعوا هبوط الاستثمار الأجنبي هبوطاً كبيراً، وانهيار البورصة، وأن تنشأ سوق سوداء في الينجيت، وما يصاحب ذلك من تشوهات وانحراف. كما حذروا من أن القيود ستؤدي إلى تجفيف تدفقات رأس المال إلى "داخل البلاد"، بينما لن تكون فعالة في وقف تدفقات رأس المال إلى "خارج البلاد". وعلى أية حال، سيحدث هروب رأس المال. وتوقع "العالمون ببواطن الأمور" أن يعاني الاقتصاد، ويتوقف النمو، وألا ترفع القيود أبداً، وافترضوا أن ماليزيا توجب معالجة المشكلات الأساسية. حتى روبرت روبن، وزير المالية الأمريكي، الذي يتميز عادة بالسلوك الهادئ، انضم إلى "جوقة" الموبخين.

وكانت النتيجة، في الواقع، مختلفة تماماً. لقد عمل فريق في البنك الدولي مع ماليزيا في تحويل القيود على رأس المال إلى ضريبة مغادرة. بما أن تدفقات رأس المال السريعة الداخلة إلى بلد ما أو الخارجة منه تسبب اضطرابات كبيرة، فإن تأثيراتها تكون وخيمة على المواطنين العاديين الذين لا علاقة لهم بتلك التدفقات. إنها تؤدي إلى اضطرابات عنيفة تؤثر على الاقتصاد ككل. وبالتالي، فمن حق الحكومة، بل ومن واجبها، أن تتخذ التدابير الكفيلة بتصحيح مثل تلك الاضطرابات. يعتقد الاقتصاديون، بشكل عام، أن التدخلات التي تعتمد على السوق، مثل الضرائب، تكون أكثر فاعلية من القيود المباشرة، كما تكون تأثيراتها الجانبية السلبية أقل، ولذلك، شجعنا - نحن في البنك الدولي - ماليزيا على التخلي عن القيود المباشرة وفرض ضريبة مغادرة. وفضلاً عن ذلك، يمكن تخفيض الضريبة تدريجياً، بحيث لا يحدث اضطراب كبير عندما يتم في النهاية إزالة التدخلات.

وتست الأمور كما كان مخططاً لها تماماً. لقد ألغت ماليزيا الضريبة كما وعدت بالضبط، أي بعد عام واحد من فرض القيود. وكانت ماليزيا، في الواقع، قد فرضت قبل ذلك قيوداً مؤقتة على رأس المال، وألغتها بمجرد أن استقرت الأمور. لقد تم تجاهل هذه التجربة السابقة من قبل أولئك الذين هاجموا ماليزيا بكل تلك القصص. وفي غضون ذلك العام قامت ماليزيا بإعادة هيكلة بنوكها وشركاتها، وأثبتت مجدداً خطأ الانتقادات التي قالت أن الحكومات لا تقوم أبداً بأي شيء جاد إلا نتيجة الانضباط الصادر من أسواق رأس المال الحرة. في الحقيقة، لقد حققت ماليزيا تقدماً في هذا الاتجاه أكثر

بكثير عن تايواند التي التزمت بوصفات صندوق النقد الدولي. وباستعراض ما حدث والتأمل فيه، يبدو واضحا أن القيود التي فرضتها ماليزيا على رأس المال قد سمحت لها باستعادة قواها بسرعة أكبر، كما كانت أزماتها الاقتصادية أقل خطورة<sup>(١٥)</sup>، وتركبتها من الدين العام، الذي يثقل النمو المستقبلي، أصغر بكثير من غيرها. لقد أتاحت القيود خفض أسعار الفائدة بفاعلية أكبر من أي طريقة أخرى كان يمكنها تحقيق ذلك، ويعنى سعر الفائدة المنخفض أن عددا أقل من الشركات سيعان إفلاسه، وبالتالي يكون حجم التمويل من قبل الحكومة للشركات وعمليات الإعساف المالي أصغر بكثير. كما تعني أسعار الفائدة المنخفضة أن يستعيد الاقتصاد قواه باعتماد أقل على السياسة المالية، ومن ثم باقتراض حكومي أقل. حاليا، تقف ماليزيا في موقف أفضل بكثير من تلك البلدان التي أخذت بنصيحة الصندوق. إن الدليل على أن قيود رأس المال تنثي المستثمرين الأجانب هو دليل ضعيف. ففي الحقيقة زاد الاستثمار الأجنبي في ماليزيا.<sup>(١٦)</sup> إن ما يعنى المستثمرين هو الاستقرار، ولأن ماليزيا أنجزت عملا أفضل بكثير من العديد من جيرانها في الحفاظ على ذلك الاستقرار، كانت قادرة على جذب الاستثمار.

وكانت الصين هي البلد الآخر الذي انتهج طريقا مستقلا. وليس من باب المصادفة أن يكون للبلدان الناميان الكبيران، الهند والصين، اللذان تجنبا دمار الأزمة الاقتصادية العالمية، طبقتان قيودا على رأس المال. فبينما شهدت بلدان العالم النامي ذات أسواق رأس المال المفتوحة انخفاضاً في دخلها، زاد معدل النمو في الهند عن ٥%، أما في الصين فقد بلغ قرب الـ ٨%. وهو ما يمثل أفضل إنجاز، مع الأخذ في الاعتبار التباطؤ العام في النمو العالمي، وفي التجارة بوجه خاص، خلال تلك الفترة. لقد حققت الصين هذا الإنجاز باتباع وصفات الاقتصاد التقليدي، وليس وصفات الصندوق الهوفرية، إنما الوصفات القياسية التي يدرسها علماء الاقتصاد لأكثر من نصف قرن: عند مواجهة ركود اقتصادي، يجب أن يكون رد الفعل هو سياسة اقتصاد جمعي توسعية. لقد انقطعت الصين الفرصة لكي تجمع بين أهداف النمو طويل المدى واحتياجاتها قصيرة المدى. إن النمو السريع خلال العقد الماضي، والمتوقع له أن يستمر في القرن الواحد والعشرين، قد خلق طلبا ضخما على البنية التحتية. وكانت هناك فرص

كبيرة للاستثمارات العامة ذات العوائد العالية، بما في ذلك مشروعات تحت التنفيذ تم التعجيل بالانتهاء منها، ومشروعات كان مخططا لها من قبل لكنها وضعت على الرف لعدم توفر التمويل. لقد نجح الدواء القياسي، وتنادت الصين التباطؤ في النمو.

كانت الصين تدرك وهي تتخذ قرارات السياسة الاقتصادية الارتباط بين الاستقرار الجمعي واقتصادها الوحدى (نسبة إلى الوحدة الاقتصادية مقابل الاقتصاد الجمعي). كانت تعرف أنها تحتاج إلى الاستمرار في إعادة هيكلة قطاعها الصناعي والمالي، لكنها تركت، في الوقت نفسه، أن التباطؤ الاقتصادي سيجعل استكمال برنامج الإصلاح أمرا أكثر صعوبة. حيث سيزيد التباطؤ الاقتصادي عدد الشركات التي تمر بأزمة، ويجعل مزيدا من القروض غير قابلة للسداد، مما يضعف النظام المصرفي. كما سيزيد التباطؤ الاقتصادي من معدلات البطالة، وستجعل زيادة البطالة التكلفة الاجتماعية لإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة أعلى بكثير. لقد أدركت الصين العلاقات بين الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. إن الصين عانت كثيرا في تاريخها القريب من عواقب عدم الاستقرار، ولا ترغب في تكرار ذلك. من جميع النواحي، أدركت الصين تمام الإدراك العواقب "الشاملة" للسياسات الخاصة بالاقتصاد الجمعي، وهي عواقب كان صندوق النقد الدولي يتجاهلها عادة.

لكن لا يعني ذلك أن الصين قد تجاوزت الأزمة تماما، لا تزال تمثل عملية إعادة هيكلة نظامها المصرفي والشركات المملوكة للدولة تحديا لها، خلال السنوات القادمة. إلا أن مواجهة هذه التحديات تتم بشكل أفضل في ظل اقتصاد جمعي قوى.

ورغم أن الاختلافات في الظروف الفردية تجعل من الصعب التأكد من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث أزمة أو تلك التي تجعل اقتصادا ما يستعيد قواه بسرعة، فإنني أعتقد أنها ليست مصادفة أن يكون البلد الرئيسى الوحيد في شرق آسيا، الصين، الذي تغادى الأزمة، قد انتهج طريقا مناهضا تماما للطريق الذي يدافع عنه الصندوق، كما أن البلد الذي سجل أقصر فترة ركود، ماليزيا، رفض بوضوح استراتيجية الصندوق.

## كوريا وتايلاند وإندونيسيا

تقدم كوريا وتايلاند المزيد من نقاط التباين. بعد فترة قصيرة من السياسة المتذبذبة، من يوليو حتى أكتوبر ١٩٩٧، التزمت تايلاند بوصفات صندوق النقد الدولي التزاما شبه كامل. لكن بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على بداية الأزمة، كانت تايلاند لا تزال في حالة ركود، حيث انخفض إجمالي الناتج المحلي لديها بنسبة ٢,٣ في المائة عن مستواه قبل الأزمة. كما لم تتم هيكلة سوى عدد قليل من الشركات، وكان ٤٠% من القروض لا تزال غير قابلة للمداد.

وعلى النقيض من ذلك، لم تغلق كوريا بنوكا كما كان يطلب الصندوق، ولعبت للحكومة الكورية، مثل الحكومة الماليزية، دورا نشطا في عملية إعادة هيكلة الشركات. فضلا عن ذلك، احتفظت كوريا بسعر صرفها منخفضا، بدلا من تركه يقفز. كان ذلك، ظاهريا، لتمكينها من تعزيز احتياطياتها، حيث أن شراءها للدولار يخفض قيمة عملتها الـ "وون". لكن في الواقع، حافظت كوريا على سعر الصرف منخفضا من أجل دعم الصادرات والحد من الواردات. بالإضافة إلى ذلك، لم تأخذ كوريا بنصيحة الصندوق الخاصة بإعادة الهيكلة "المادية". كان الصندوق يتصرف وكأنه يعلم عن صناعة الرقائق العالمية أكثر من الشركات التي تنتجها وجعلت منها مجال عملها، لقد طالب كوريا بسرعة التخلص من الطاقة الإنتاجية الزائدة في مجال الرقائق. وتجاهلت كوريا بذلك هذه النصيحة. وعندما استعاد الطلب على الرقائق عافيته، استعاد الاقتصاد الكوري قواه. لو أخذت كوريا بنصيحة الصندوق، لكانت استعادة اقتصادها لقواه أضعف بكثير.

يضع أغلب المحللين إندونيسيا جانبا عند تقييم عمليات استعادة الاقتصاد لقواه، وذلك ببساطة لأن الأحداث السياسية والاضطراب الاجتماعي سيطروا على الاقتصاد. وكما سبق أن رأينا، يمكن أن يعزى الاضطراب السياسي والاجتماعي وبدرجة غير قليلة، إلى سياسات الصندوق. لا أحد يستطيع أن يعرف لو كان من الممكن أن يتم الانتقال من حكم سوهارتو بشكل أكثر كياسة، لكن قليلين من يشككون في إمكانية أن يكون الأمر أكثر عفا واضطرابا.

## التأثيرات على المستقبل

رغم المعاناة والأوقات العصيبة، كان للأزمة الآسيوية آثار مفيدة. فبلدان شرق آسيا ستطور، بدون أدنى شك، نظما أفضل للتقنين المالي، ومؤسسات مالية أفضل بشكل عام. ومن المتوقع أن تخرج كوريا من الأزمة باقتصاد أكثر تنافسية، مع أن شركاتها قد أثبتت سابقا قدرة غير عادية على المنافسة في السوق العالمية. كما سيتم كبح بعض أسوأ مظاهر الفساد، أي ما يسمى برأسمالية المحسوبية ومحاباة الأقارب والأصدقاء في مجال الأعمال.

لكن من المحتمل أن يكون لطريقة معالجة الأزمة، خاصة استخدام أسعار الفائدة المرتفعة، تأثير سلبي كبير على التنمية الاقتصادية في المنطقة على المدى المتوسط، وربما على المدى الطويل أيضا. وينطوي السبب الرئيسي في ذلك على نوع من سخرية التاريخ. يرجع سوء المؤسسات المالية الضعيفة والغير محكمة التقنين، إلى أنها تؤدي إلى سوء توزيع الموارد. غير أن بنوك شرق آسيا، وإن كانت بعيدة عن الكمال، فإن إنجازاتها على امتداد العقود الثلاثة الماضية كانت مبهرة حقيقة فيما يتعلق بتوزيع تدفقات رأس المال الضخمة - وهو ما ساند نموها السريع. ورغم أن نية الذين ضغطوا من أجل "الإصلاحات" في شرق آسيا كانت تحسين قدرة النظام المالي على توزيع الموارد، إلا أن سياسات الصندوق في الواقع أسدت على ما يبدو الكفاءة "الكلية" للسوق.

في جميع أنحاء العالم، يتم تمويل جزء ضئيل جدا من الاستثمار الجديد عن طريق زيادة رأس مال الشركة ذاتيا (أي ببيع أنصبة من أسهم الشركة). في الواقع، البلدان الوحيدة التي لديها ملكية أسهم متنوعة تنوعا كبيرا هي الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان، وهي تمتلك نظاما قانونيا قويا وحماية قوية للمساهمين. إن تطوير مثل هذه المؤسسات للقانونية يستغرق وقتا، ولم تسنجح في القيام بذلك سوى قلة من البلدان. وكان على الشركات في أرجاء العالم، إلى أن يتم ذلك، أن تعتمد على الاستدانة. لكن الاستدانة من حيث طبيعتها الذاتية تتطوي على مخاطرة. وتجعل استراتيجيات صندوق النقد الدولي، مثل تحرير سوق رأس المال ورفع أسعار الفائدة إلى مستويات مفرطة عند حدوث أزمة، الاقتراض أكثر مجازفة وخطرا. ولكي يكون رد

فعل الشركات معقولاً ومنطقياً، ستعتمد إلى خفض مستويات اقتراضها وستجبر نفسها على أن تعتمد بشكل أكبر على الأرباح غير الموزعة. وهو ما سيؤدي إلى تقييد النمو في المستقبل، ولن يتدفق رأس المال بحرية كما في السابق نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية. وبهذه الطريقة، تؤدي سياسات الصندوق إلى كفاءة أقل في توزيع وتخصيص الموارد، خاصة تخصيص وتوزيع رأس المال، وهو أندر مورد في البلدان النامية. إن صندوق النقد الدولي لا يأخذ في اعتباره هذا التدهور لأن نماذجها لا تعكس الحقائق الواقعية لكيفية عمل أسواق رأس المال، بما في ذلك تأثير نقص وعدم دقة المعلومات على أسواق رأس المال.

### تفسير الأخطاء

إن كان الصندوق قد أقر حالياً أنه اقترف أخطاء خطيرة بنصائحه بشأن السياسة المالية، والضغط التي مارسها من أجل إعادة هيكلة البنوك في إندونيسيا، وربما جهوده من أجل تحقيق تحرير سابق لأوانه لأسواق رأس المال، وعدم تقديره لأهمية تأثير انهيار اقتصاد بلد ما على جيرانه، إلا أنه لم يعترف بأخطائه في مجال السياسة النقدية، ولا حتى حاول تفسير سبب فشل نماذجها، بهذا الشكل البائس، في التنبؤ بمجرى الأحداث. إن الصندوق لم يهتم قط بوضع وتطوير إطار ثقافي بديل، وهو ما يعنى أنه في الأزمة القادمة قد يكرر الأخطاء نفسها. (في يناير ٢٠٠٢ سجل الصندوق في الأرجنتين فشلاً إضافياً لمصداقيته، ويرجع السبب في ذلك جزئياً إلى إصراره مجدداً على سياسة مالية انكماشية).

إن تفسير "ضخامة" حالات الفشل يعود ولو جزئياً إلى الكبر أو "العزة بالإثم" : لا يحب أحد الإقرار بالخطأ، خاصة إن كان الخطأ يمثل هذه الضخامة أو يمثل هذه العواقب. لا يريد أحد، سواء كان فيشر أو سومرز أو روبين أو كديمسو، ولا حتى الصندوق أو وزارة الخزانة الأمريكية، تصور أن سياساته ضلّت الطريق. لقد ظلوا جميعاً متمسكين بمواقفهم، رغم ما كان يبدو لي كأدلة دامغة على فشلهم. ( عندما قرر الصندوق في آخر الأمر مساندة خفض أسعار الفائدة، وتوقف عن دعمه للانكماش المالي في شرق



آسيا، قال إنه قام بذلك لأن الوقت كان مناسباً. لكنني اعتقد أن ذلك حدث جزئياً نتيجة ضغط الرأي العام.)

لكن في البلدان الآسيوية تكثر التفسيرات الأخرى، ومنها نظرية "المؤامرة"، التي لا أؤمن بها. وترى هذه النظرية في السياسات التي طبقت محاولة متعمدة لإضعاف شرق آسيا - وهي المنطقة التي شهدت أقوى نمو على امتداد الأربعين عاماً للماضية - أو على الأقل لإثراء رجال المال في دول ستريت ومراكز المال العالمية الأخرى. ويمكن للمرء أن يفهم كيف تطور هذا الخط في التفكير: في أول الأمر، قال صندوق النقد الدولي للبلدان الآسيوية أن تفتح أسواقها لرؤوس أموال المضاريات قصيرة الأجل، ونفذت البلدان الآسيوية ذلك، وتدفقت الأموال إليها. لكن فجأة تدفقت هذه الأموال إلى خارج تلك البلدان، بالسرعة نفسها التي تدفقت إليها. وعندئذ، أعلن الصندوق أنه يتعين على هذه البلدان زيادة أسعار الفائدة وإتباع سياسة انكماش مالي، مما تسبب في ركود خطير جداً. وعندما انهارت أسعار أصول الشركات، طالب الصندوق وبشدة البلدان التي أصابها الأزمة ببيع تلك الأصول، حتى وإن كان ذلك يثمن بخس. وقال الصندوق أن الشركات تحتاج إلى إدارة أجنبية ذات كفاءة (متجاهلاً، ببساطة، إن تلك الشركات سجلت واحداً من أعلى معدلات النمو على امتداد العقود السابقة، ومن الصعب التوفيق بين ذلك وسوء الإدارة)، مؤكداً أن ذلك لن يتحقق إلا إذا تم بيع الشركات إلى أجنبى، وليس فقط أن تدار بواسطة أجنبى. وتم البيع بواسطة المؤسسات المالية الأجنبية ذاتها التي جعلت الأزمة تتدلع بسحبها رؤوس أموالها. وحصلت تلك البنوك على عمولات ضخمة من بيع الشركات التي تمر بأزمة أو من تصفيتها، تماماً كما حصلت من قبل على عمولات ضخمة عندما نظمت تدفق رؤوس الأموال إلى هذه البلدان في بادئ الأمر. وما حدث بعد ذلك عزز بشكل أكبر حالة الارتياح: حيث لم تقم بعض تلك الشركات المالية، الأمريكية وذات الجنسيات الأخرى، بعمليات إعادة هيكلة تذكر، بل احتفظوا بالأصول إلى أن يستعيد الاقتصاد قواه، وحققوا مكاسب ضخمة من بيع تلك الأصول، التي اشتروها بأثمان بخس، بأسعار أقرب للطبيعي.

أعتقد أن هناك مجموعة أليست من التفسيرات - لم يشارك الصندوق في مؤامرة، لكنه كان يعكس مصالح وأيديولوجيا الجماعة المالية الغربية. لقد

تميزت طرق عمل الصندوق بالسرية مما عز له هو وسياساته عن نوع التدقيق والفحص المكثف الذي كان من الممكن أن يجبر الصندوق على استخدام نماذج وتبني سياسات أكثر ملاءمة للوضع في شرق آسيا. إن اخفاقات سياسات الصندوق الثقيلة في شرق آسيا تشبه إلى حد كبير اخفاقاته في مجال التنمية والتحول. وسوف نلقى نظرة أقرب على الأسباب المشتركة لهذا الإخفاق في الفصلين الثامن والتاسع.

### استراتيجية بديلة

وردا على الانتقادات التي أوجهها إلى استراتيجية صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية، سألني المنتقدون لي، وهم على حق في سؤالهم، ما الذي كنت سأقوم به لو كنت مكانهم. لقد سبق أن أشرت في هذا الفصل إلى الاستراتيجية الأساسية: ألا وهي الحفاظ على الاقتصاد أقرب ما يمكن لمستوى العمالة الكاملة. ويتعين لبلوغ هذا الهدف انتهاج سياسة مالية ونقدية توسعية (أو على الأقل ليست انكماشية)، وتتوقف النسب الصحيحة بينهما على البلد المعنى. إنني ألتق مع الصندوق على أهمية إعادة الهيكلة المالية — تسوية المصاعب التي تواجهها البنوك الضعيفة — إلا إنني كنت سأعالج هذه القضية بطريقة مختلفة تماما، واضعا كهدف أولى الحفاظ على التدفقات المالية، والتجميد المؤقت لعملية تمديد الديون القائمة: أي إعادة هيكلة الدين، مثل تلك التي حدثت في كوريا الجنوبية وأثبتت في النهاية نجاحها. وكان الحفاظ على التدفقات المالية يتطلب بذل مزيد من الجهد لإعادة تنظيم المؤسسات القائمة. إن جزءا رئيسيا من عملية إعادة هيكلة الشركات يستلزم تنفيذ فقرة شرطية خاصة بالإفلاس تهدف إلى إيجاد حل سريع للصعوبات الناجمة عن اضطرابات الاقتصاد الجمعي التي تخلق وضعاً استثنائياً تماما. يتضمن قانون الإفلاس في الولايات المتحدة بنوداً تسمح بإعادة تنظيم سريعة نسبياً لشركة ما (بدلاً من تصفيتها)؛ وهو "الفصل الحادي عشر". ويتطلب الإفلاس الناجم عن اضطرابات الاقتصاد الجمعي، كما في شرق آسيا، تسوية أسرع، وهو ما أسميه "الفصل الحادي عشر الإضافي".

كان الأمر يتطلب، مع وجود مثل هذا البلد أو بدونه، تدخل قويا من الحكومة، على أن يكون هدف هذا التدخل هو إعادة الهيكلة المالية تحديد

ملكية الشركات بشكل واضح، وتمكينها من العودة إلى أسواق الائتمان، مما كان مسيطر عليه لهذه الشركات فرصة الاستفادة الكاملة من فرص التصدير الناجمة عن أسعار الصرف المنخفضة. ومن ناحية أخرى، كان ذلك سيستبعد البائع على نهب أصول هذه الشركات، كما سيهدمها بحوافز قوية للقيام بأية إعادة هيكلة حقيقية تكون مطلوبة. حيث سيكون الملاك والمديرون الجدد في وضع أفضل بكثير لقيادة إعادة الهيكلة تلك عن البيروقراطيين الدوليين أو المحليين، الذين - كما يقال - لم يروا من قبل أية كشوف للرواتب. ولا تتطلب عملية إعادة الهيكلة تلك عمليات إسعاف ضخمة. لقد أصبحت خيبة الأمل في استراتيجية الإسعاف الضخمة شائعة تقريبا. لا أستطيع أن أكون متأكدا إن كانت أفكارى ستجرح، لكنى لا أشك أن فرص النجاح مع هذه الاستراتيجية أكبر بكثير عنها مع خطة صندوق النقد الدولي، تلك الخطة التي فشلت بطرق كان يمكن التنبؤ بها تماما، وكانت تكلفتها ضخمة.

ولم يتعلم الصندوق سريعا من أخطائه في شرق آسيا. لقد كرر تجربة استراتيجية الإسعاف الضخم، مع اختلافات طفيفة. وأصبح واضحا بعد الفشل الذي منيت به هذه الاستراتيجية في روسيا والبرازيل والأرجنتين أن الأمر يتطلب استراتيجية بديلة. وهناك حاليا دعم متزايد لبعض العناصر الرئيسية للتناول الذي وصفته منذ قليل. الآن، وبعد خمس سنوات من بداية الأزمة، يتحدث الصندوق وكذلك السبع الكبار عن منح تأكيد أكبر للإفلاس والتجميد الانتقالي (تطبيق الدفع على المدى القصير)، بل أنهم يتحدثون أيضا عن الاستخدام المؤقت للقيود على رأس المال. وسوف نعود إلى تلك الإصلاحات فيما بعد، في الفصل التاسع.

إن الأزمة الآسيوية أحدثت العديد من التغيرات التي ستكون مفيدة في المستقبل للبلدان التي عانت منها. لقد تصنعت إدارة الشركات وكذلك معاييرها المحاسبية، مما دفع، في بعض الحالات، تلك البلدان نحو قمة الأسواق الناشئة. إن الدستور الجديد في تايلاند يعد ديمقراطية أقوى (فهو يتضمن بندا يعترف للمواطنين بـ"حق المعرفة"، وهو حق لا ينص عليه حتى الدستور الأمريكي)، كما يعد بمستوى شفافية أعلى بكثير من شفافية المؤسسات المالية الدولية. وتضع العديد من تلك التغيرات الأسس لظروف نمو أكثر قوة في المستقبل.

لكن هناك مقابل هذه المكاسب بعض الخسائر الحقيقية. إن طريقة تعامل الصندوق مع الأزمة ترك في أغلب البلدان إرثا ثقيلًا من الديون العامة والخاصة. لقد خلقت التجربة لدى الشركات رعبا من الاستدانة، ليست الاستدانة المفرطة فقط مثل ما كان قائما في كوريا، لكن حتى من مستويات الدين الأكثر حرصا وحذرا : إن أسعار الفائدة الباهظة، التي أجبرت آلاف الشركات على إعلان إفلاسها، أثبتت كيف يمكن أن تتطوي حتى مستويات الدين المعتدلة على مخاطر كبيرة. ونتيجة لذلك، سيتعين على الشركات أن تعتمد أكثر على التمويل الذاتي. في الواقع، ستعمل أسواق رأس المال بكفاءة أقل عن ذي قبل - فهي أيضا من ضحايا الرؤية الأيديولوجية لصندوق النقد الدولي الخاصة بتحسين كفاءة السوق. والأكثر أهمية، أن تحسين مستويات المعيشة سيكون بطئا.

إن عواقب سياسات الصندوق في شرق آسيا هي بالضبط نوع العواقب التي جعلت العولمة هدفا لكل هذا القدر من الهجوم. علما بأن اخفاقات المؤسسات المالية الدولية في البلدان النامية ليست وليدة اليوم، غير أن هذه الاخفاقات لم تحتل أبدا من قبل عناوين الأخبار. لقد كشفت أزمة شرق آسيا مباشرة للمواطنين في العالم المتقدم جزءا من الاستياء الذي طالما شعر به المواطنون في العالم النامي. إن ما حدث في روسيا في التسعينيات من القرن العشرين يقدم أمثلة أكثر وضوحا للسبب الذي من أجله يتأثر المؤسسات المالية الدولية كل هذا القدر من السخط، ولماذا هي تحتاج إلى تغيير.

## هوامش الفصل الرابع

١ - للتعرف على بعض وجهات النظر المتباينة، راجع

Paul Krugman, "The Myth of Asia's Miracle: A Cautionary Fable", Foreign Affairs ( November 199

to Crisis to Recovery: Lessons from Four Decades of East Asia Experience", J.E.Stiglitz & S.Yusuf, *Rethinking the East Asian Miracle*

(واشنطن، العاصمة، ونيويورك: مطبوعات البنك الدولي وجامعة أكسفورد، ٢٠٠١)، صفحات ٢٦-٥٠٩. راجع أيضا البنك الدولي،

*The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*

(نيويورك: مطبوعات جامعة أكسفورد، ١٩٩٢)، وكتاب

Alice Amsden, *The*

*from Late-Industrialization Economies*

(نيويورك: مطبوعات جامعة أكسفورد، ٢٠٠١)، و

Masahiko Aoki, Hyung-Ki Kim, Okuno Okuno-Fujiwara, Masahiro Okuno-Fujiwara, *The Role of Government in East Asian Economic Development: Comparative Institutional Analysis*

(نيويورك، مطبوعات جامعة أكسفورد، ١٩٩٨). ولوصف سهل القراءة جدا

لأزمة شرق آسيا، راجع

Paul Blustein, *The Chastening: Inside the Crisis that Rocked the Global Financial System and Humbled the IMF* ( New York: Public Affairs, 2001 ).

وتوفر المراجع التالية مناقشات أكثر تقنية، مثل:

Morris Goldstein, *The Asian Financial Crisis: Causes, Cures, and Implications*, (Washington, DC: International Institute for Economics, 1998), & Jason Furman and Joseph E.Stiglitz , *Brookings Papers on Economic Activity*,



"Global Economic Prospects and the Developing Countries 1998-99: Beyond Financial Crises". The World Bank, February 1999.

M.Camdessus, "Capital Account Liberalization and the Role of the Fund", منتدى عن تحرير حساب رأس المال، واشنطن، العاصمة، ٩ مارس ١٩٩٨.

٩- إن التباطؤ الاقتصادي للولايات المتحدة في عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١ كان معزوا أيضا إلى الزيادة المفرطة في نشاط وحيوية السوق، حيث إن الاستثمار المفرط في مجال الإنترنت والاتصالات اللاسلكية قد نتج جزئيا عن الارتفاع الكبير في أسعار الأسهم. إن التقلبات الواضحة في الاقتصاد يمكن أن تنشأ حتى في غولب سوء إدارة للمؤسسات المالية والسياسة النقدية.

١٠- كان الجدل المحيط بكوريا جزءا من جدل أوسع حول تحرير سوق رأس المال وعمليات الإنقاذ التي تتبع ذلك عندما تفشل الأمور، حيث لا مفر من أن يحدث ذلك - جدل دار داخل صندوق النقد الدولي وحكومة الولايات المتحدة بالكامل تقريبا وراء أبواب مغلقة. وقد حدث ذلك بشكل متكرر، على سبيل المثال، عندما كنا نعد لتفاقيات التجزئة الإقليمية ولاجتماعات السبعة الكبار. وفي إحدى المناسبات (الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٥) عندما قدمت وزارة الخزانة قضية الإنقاذ للكونجرس ورفض الكونجرس الاقتراح، عادت وزارة الخزانة إلى جماعاتها المغلقة، وقررت طريقة لإكمال عملية الإنقاذ بدون موافقة الكونجرس، واستخدمت القوة مع الحكومات الأخرى للمشاركة في عمليات الإنقاذ تلك (بطريقة ولدت كراهية كبيرة في العديد من الجماعات الأوروبية - وكانت المواقف الكاملة لتكتيك استخدام القوة من جانب وزارة الخزانة الأمريكية قد فقدت قوتها تدريجيا على امتداد السنوات التالية، حيث تم وبشكل ماهر معارضة موقف الولايات المتحدة في مجموعة متنوعة من الأطر والسياقات، منها على سبيل المثال، اختصار رئاسة صندوق النقد الدولي). إن للقضايا معقدة، لكن تبدو وزارة الخزانة الأمريكية وكأنها تقريبا تجد متعة بالغة في قدرتها على أن تفوق الكونجرس حيلة ودهاء.

١١- في صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي للمجلس التنفيذي للسنة المالية التي انتهت في أبريل ١٩٩٨ (واشنطن، العاصمة)، ص ٢٥، شكك بعض مديري الصندوق في ضرورة اقتراح سياسات مالية صارمة أثناء الأزمة الآسيوية لأن هذه البلدان لم تكن من عجز مالي، ومما يؤثر الاهتمام، أن صندوق النقد الدولي اعترف في تقرير مماثل له لكن لعام ٢٠٠٠ (ص ١٤) أن السياسة المالية التوسعية وراء استعادة كل من اقتصاد كوريا وماليزيا وتايلاند عافيته من الأزمة. راجع أيضا:

T.Lane, A.Ghosh, J.Hamann, S.Phillips, M.Schulze-Ghattas, T.Tsikata, "IMF-Supported Programs in Indonesia, Korea, and Thailand: A Preliminary Assessment", Occasional Paper 178, International Monetary Fund, January 1999.

12- Stanley Fischer, "Comment & Analysis: IMF-The Right Stuff. Bailouts in Asia Are Designed to Restore Confidence and Bolster the Financial System", *Financial Times*, December 16, 1997.

١٣ - على امتداد السنوات، لم أسمع قط من أي من العاملين في صندوق النقد الدولي دفاعاً مترابط منطقياً عن استراتيجية الصندوق الخاصة برفع أسعار الفائدة في بلدان تعاني شركاتها من مديونية كبيرة. الدفاع الجيد الوحيد سمعته من John Lipsky، رئيس اقتصادي صندوق Chase، الذي ركز بشكل واضح على عيوب أسواق رأس المال. لقد لاحظ أن رجال الأعمال المحليين يحتفظون بكميات كبيرة من الأموال في الخارج، لكنهم يقترضون محلياً. إن أسعار الفائدة المرتفعة على القروض المحلية قد "تجبرهم" على إعادة بعض أموالهم من الخارج لتسديد القروض ونقادي مثل أسعار الفائدة تلك. ولم يتم بعد تقييم هذه الفرضية. بالنسبة للعديد من البلدان التي مرت بأزمة كان صانعي تدفق رأس المال يتحرك بالطبع في الاتجاه المعاكس. وكان العديد من رجال الأعمال يفترضون ببساطة أنه لا يمكن "إجبارهم" على دفع أسعار الفائدة العالية وأنه يتعين إعادة التفاوض بشأنها. في الحقيقة، كانت أسعار الفائدة العالية غير معقولة.

١٤ - وزير المالية للمسنول رسمياً، Eisuke Sakakibara، كتب في ما بعد تفسيره الشخصي للأحداث في خطاب لقاءه في نادي المراسلين الأجانب، طوكيو، ٢٢ يناير ١٩٩٩ بعنوان "نهاية أصولية السوق".

١٥ - للمزيد من التفاصيل، راجع

E.Kaplan & D.Rodrik, "Did the Malaysian Capital Controls Works?".

المشار إليه سابقاً.

١٦ - أثناء فترة هذه الأزمة، أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا نموذجاً مماثلاً للبلدان الأخرى التي تقع في المنطقة وتأثرت بالأزمة. ومع ذلك، الدليل لا يزال تمهينياً جداً لاستخلاص نتائج منه يعتمد عليها. يتطلب الأمر دراسة أعمق في مجال الاقتصاد القياسي (والمزيد من البيانات) من أجل فصل تأثير ضوابط رأس المال على الاستثمار الأجنبي المباشر عن العوامل الأخرى التي تؤثر على هذا الاستثمار.



الفصل الخامس

من أضع روسيا؟



بعد سقوط جدار برلين، نهاية عام ١٩٨٩ ، بدأت إحدى أهم عمليات التحول الاقتصادي في جميع الأزمنة، والتي شكلت ثاني التجارب الاقتصادية والاجتماعية الجريئة في القرن العشرين.<sup>(١)</sup> أما التجربة الأولى فهي انتقال روسيا إلى الشيوعية قبل ذلك بسبعة عقود. وعلى امتداد السنين، أصبحت إخفاقات تلك التجربة جلية واضحة. خسر حوالي ٨ % من سكان العالم الذين كانوا يعيشون في ظل النظام السوفيتي الشيوعي كلا من الحرية السياسية والرخاء الاقتصادي، كنتيجة لقيام ثورة ١٩١٧ والهيمنة السوفيتية على جزء كبير من أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. ولا يزال أمام التحول الثاني في روسيا، وفي شرق وجنوب شرق أوروبا، وقت طويل قبل أن يكتمل. لكن هناك شيئاً واضحاً: لقد أعطى هذا التحول في روسيا نتائج أقل بكثير مما كان قد وعد به أو أمل فيه أنصار اقتصاد السوق. لقد أصبحت الحياة الاقتصادية لأغلب سكان الاتحاد السوفيتي السابق في ظل الرأسمالية، أسوأ حتى مما توقعه للقادة الشيوعيون السابقون. إن احتمالات المستقبل كئيبة. لقد دمرت الطبقة المتوسطة، وتم خلق نظام من رأسمالية المافيا والمحسوبية والمحاباة، والإنجاز الوحيد، ألا وهو إقامة ديمقراطية تحقق الحريات، ومنها صحافة حرة، يبدو هشاً في أحسن الأحوال، خاصة وإن المحطات التلفزيونية المستقلة التي كانت قائمة، تم إغلاقها الواحدة تلو الأخرى. إن كان الروس يتحملون الجزء الأكبر من اللوم لما حدث، فإنه يتعين أيضاً أن يتحمل جزءاً من اللوم المستشارون للغربيون، خاصة من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي، الذين سارعوا للتبشير باقتصاد السوق. فهم، على الأقل، الذين قدموا للدعم لمن قاد روسيا والعديد من الاقتصادات الأخرى إلى السبيل التي اتبعتها، مبشرين بدين جديد- أصولية السوق- كبديل للدين القديم-الماركسية- الذي أثبت أنه ضعيف للغاية.

إن روسيا تمثل دراما دائمة. لم يتنبأ بتفكك الاتحاد السوفيتي المفاجئ سوى قلة، والذين تنبأوا بتتحى بوريس يلتسن المفاجئ كانوا قلة أيضاً.

ويعتقد البعض أنه تم كبح جماح الأوليغاركية<sup>(\*)</sup>، المسؤولة عن أسوأ التجاوزات أثناء حكم يلتسين، في حين يرى آخرون ببساطة أن بعض أفراد هذه الجماعة قد فقدوا حظوتهم. و يتوقع البعض أن تكون زيادة الإنتاج التي حدثت في السنوات التي تلت أزمة ١٩٩٨ بداية نهضة ستؤدي إلى إعادة تكوين طبقة متوسطة، بينما يرى آخرون أن الأمر يتطلب سنوات لمجرد إصلاح أضرار العقد الماضي. لقد انخفضت الدخول بشكل واضح عما كانت عليه منذ عقد مضى، كما سجل الفقر معدلات أعلى بكثير عن ذي قبل. ويرى المتشائمون أن روسيا قوة نووية مترنحة تعاني عدم استقرار سياسى واجتماعى. أما المثقلون(!) فيرون أن قيادة شبه مستبدة ستحقق الاستقرار، لكن على حساب ضياع بعض الحريات الديمقراطية.

لقد عرفت روسيا بعد عام ١٩٩٨ دفعة نمو اعتمدت على أسعار البترول المرتفعة ومكاسب تخفيض قيمة العملة الذى عارضه طويلا صندوق النقد الدولي. لكن النمو الذى حدث تباطأ أيضا عندما انخفضت أسعار البترول وتم حصد المكاسب التي نجمت عن خفض قيمة العملة. حاليا، تبدو للتوقعات الاقتصادية أقل كآبة بشكل ما عما كانت عليه إبان أزمة ١٩٩٨، لكنها ليست أقل غموضا والتباسا. عندما كانت أسعار البترول-الذى يعد أهم صادرات روسيا- مرتفعة، تمكنت الحكومة بالكاد من عدم تخطى حدود دخلها، وذلك بالحد من الإنفاق. لكن يمكن ان تحدث مشكلات حقيقية لو انخفضت أسعار البترول، وهو الأمر الذى يبدو أنه سيحدث أثناء طبع هذا الكتاب. وأفضل ما يمكن أن يقال فى هذا الصدد أن المستقبل ملبد بالغموم.

لم يبعث على الدهشة أن يحدث الجدل حول من الذى أضاع روسيا مثل هذا الصدى. من الواضح انه سؤال فى غير موضعه. يثير هذا السؤال فى الولايات المتحدة ذكريات جدل دار منذ نصف قرن مضى عن من أضاع الصين، عندما استولى الشيوعيون على السلطة. لكن صين ١٩٤٩ لم تكن ملكا لأمريكا لكى تفقدها، كما ان روسيا لم تكن ملكا لأمريكا لكى تفقدها بعد ذلك بأربعين عاما. وفى الحالتيين، لم يكن للولايات المتحدة وأوروبا الغربية أية سيطرة على التطور السياسى والاجتماعى سواء فى الصين أو

---

(\*) حكم القلة- حكومة تهيمن عليها جماعة صغيرة هما الاستغلال وتحقيق المنافع الذاتية . (المترجم)

فى روسيا. فى الوقت نفسه، من الواضح أن الأمور لا تسير كما ينبغى لها، ليس فقط فى روسيا وإنما فى أغلب البلدان التى انبثقت عن تفكك الإمبراطورية السوفيتية، وعددها أكثر من عشرين بلدا.

يؤكد صندوق النقد الدولى والقادة الغربيون الآخرون أن الأمور كانت ستسوء أكثر بكثير بدون مساعداتهم ونصائحهم. لم يكن لدينا فى ذلك الوقت كرة بللورية-وليس لدينا الآن أيضا- لنقول لنا ما الذى كان سيحدث لو تم اتخاذ سياسات بديلة. ليس لدينا لية وسيلة لإجراء تجربة ذات ضوابط، نرجع بها إلى الوراء لتجربة استراتيجية مغايرة. وليس فى حوزتنا طريقة لنكون "متأكدين" من "ما كان يمكن أن يكون".

لكن ما نعرفه، انه تم اتخاذ بعض الخيارات السياسية والاقتصادية، كما نعرف ان النتائج كانت بمثابة كارثة. فى بعض الأحيان، يكون من السهل رؤية العلاقة بين السياسات والنتائج: كان صندوق النقد الدولى يخشى ان يفجر خفض قيمة الروبل دورة تضخم. إن إصراره على ان تحافظ روسيا على عملتها أعلى من قيمتها، ثم دعمه لذلك بمليارات الدولارات من القروض، ادى فى النهاية إلى انهيار الاقتصاد. (عندما تم خفض قيمة الروبل عام ١٩٩٨ ، لم ترتفع معدلات التضخم كما كان يخشى صندوق النقد الدولى، وعرف الاقتصاد اول نمو هام.) فى حالات أخرى، تكون العلاقة أكثر تعقيدا. لكن تجارب بعض البلدان التى اتبعت سياسات مختلفة فى إدارة مرحلة التحول الخاصة بها تساعد فى إرشادنا عبر المتاهة. إن تكوين العالم لراى مطلع عن سياسات صندوق النقد الدولى فى روسيا هو أمر جوهري. ماهى دوافع تلك السياسات، ولماذا كانت خاطئة لهذه الدرجة؟ ويقع على عاتق الذين أتاحت لهم فرصة رؤية كيف يتم اتخاذ القرارات - وأنا منهم- وما هى عواقب تلك القرارات، مسئولية خاصة فيما يتعلق بتقديم تفسيراتهم للأحداث ذات الصلة.

هناك سبب ثانى لإعادة التقييم. الآن، وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على سقوط حائط برلين، من الواضح أن التحول إلى اقتصاد السوق سيشكل صراعا طويلا، والحديد من القضايا الخلافية، إن لم يكن أغلبها، التى بدأ أنها حسمت منذ سنوات قليلة فقط ستحتاج إلى إعادة تفكير. ولو فهنا وأدركنا أخطاء الماضى يمكن عندئذ فقط أن نأمل فى تصميم سياسات لديها للفرصة لكى تكون فعالة فى المستقبل.

لقد أدرك زعماء ثورة ١٩١٧ أن الرهان أكبر من مجرد تغيير فى الاقتصاد، كان التغيير المطلوب تغييرا فى المجتمع بكل أبعاده. ومن ثم، فإن التحول أيضا من الشيوعية إلى اقتصاد السوق كان أكثر من مجرد تجربة اقتصادية: لقد كان تحولا للمجتمعات وللبنى الاجتماعية والسياسية. وكان أحد أسباب النتائج المحبطة للتحول الاقتصادى، هو الفشل فى إدراك مركزية تلك المكونات الأخرى.

لقد أدركت الثورة الأولى مدى صعوبة مهمة التحول وكان الثوريون يعتقدون أنه لا يمكن إتمام التحول بالوسائل الديمقراطية، وأنه يتعين أن يتم ذلك بواسطة "ديكتاتورية البروليتاريا". فى بادئ الأمر، اعتقد بعض قادة الثورة الثانية فى التسعينيات من القرن العشرين، إن الشعب الروسى الذى تحرر من قيود الشيوعية، سرعان ما سيقدر فوائد السوق. لكن بعض الإصلاحيين الروس الآخرين (مثلهم فى ذلك مثل مسانديهم وممنشاريهم الغربيين) كان إيمانهم بالديمقراطية، أو مصلحتهم فى تحقيقها، ضئيلا جدا، كانوا يخشون من أنه لو سمح للشعب الروسى بالاختيار، فإنه قد لا يختار النموذج الاقتصادى "الصحيح" (أى نموذجهم). فى شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى السابق، عندما لم تتجسد فوائد "إصلاح السوق" فى بلد تلو الآخر، نبذت الانتخابات للديمقراطية المتطرفين من أنصار إصلاح السوق، ووضعت فى السلطة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية بل والأحزاب الشيوعية "الإصلاحية"، وكان على رأس العديد من هذه الأحزاب شيوعيون سابقون. ولا يدعو إلى الدهشة أن العديد من أنصار السوق اظهروا توافقا واضحا مع الطرق القديمة فى مجال الأعمال: فى روسيا، كان يتم تشجيع الرئيس يلتسين، الذى كان يتمتع بسلطات ضخمة أكبر بكثير من أى رئيس فى أية ديمقراطية غربية، على تجاوز البرلمان (الدوما) المنتخب بشكل ديمقراطى وأن يسن إصلاحات السوق بواسطة مرسوم رئاسى.<sup>(٢)</sup> وبدا الأمر وكأن "بلاشفة السوق" - المؤمنون للروس بالدين الاقتصادى الجديد وأنصاره من الخبراء الغربيين، الذين تدافعوا على البلدان الاشتراكية السابقة - حاولوا استخدام نسخة "طيبة" من طرق لينين لتوجيه التحول "الديمقراطى".

## تحديات وفرص التحول

عندما بدأ التحول فى مطلع تسعينيات القرن العشرين، كان يمثل تحديات كبرى وفرصا عظيمة فى آن واحد. قبل ذلك، كان من النادر أن يشرع بلد عن عمد، إلى الانتقال من وضع تسيطر فيه الحكومة تقريبا على كل مظهر من مظاهر الاقتصاد، إلى وضع يتم فيه اتخاذ القرارات عبر الأسواق. لقد بدأت جمهورية الصين الشعبية تحولها في السنوات الأخيرة من سبعينيات القرن الماضي، ولا تزال بعيدة عن اقتصاد السوق بالمعنى الكامل. إن ما حدث في تايوان، على بعد مائة ميل من شاطئ الجزء الرئيسى من الصين، يعد من أنجح حالات التحول. لقد كانت تايوان مستعمرة يابانية منذ نهاية القرن التاسع عشر. وبعد انتصار الثورة الصينية عام ١٩٤٩، أصبحت الملجأ للزعامة القومية السابقة، التي أعلنت من قاعدتها في تايوان سيادتها على كل الأراضي الصينية، محتفظة باسم "جمهورية الصين". لقد قاموا بتأميم وإعادة توزيع الأرض وأقاموا مجموعة من الصناعات الكبرى ثم قاموا بخصخصتها جزئيا، وخلقوا بشكل عام اقتصاد سوق نابض بالنشاط. وبعد عام ١٩٤٥، تحرك العديد من البلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة، من حالة التعبئة الخاصة بزمان الحرب إلى اقتصاد السلام. في ذلك الوقت، كان العديد من الاقتصاديين والخبراء الآخرين يخشون من أن يتبع تسريح الجيوش بعد انتهاء الحرب حدوث ركود ضخيم، مما استلزم تغيير أسلوب اتخاذ القرارات (إلغاء أساليب الاقتصاد الموجه، حيث كانت حكومات الحرب تتخذ القرارات الرئيسية بشأن الإنتاج، والعودة إلى إدارة القطاع الخاص للإنتاج)، بالإضافة إلى إعادة تخصيص ضخمة لإنتاج السلع، من الدبابات، مثلا، إلى السيارات. وبطول عام ١٩٤٧، أي بعد مضي عامين على انتهاء الحرب، كان الإنتاج في الولايات المتحدة أعلى بنسبة ٩,٦% عنه في عام ١٩٤٤، آخر عام كامل للحرب. وقرب نهاية الحرب (١٩٤٥)، كان ٣٧% من الناتج المحلي الإجمالي مكرسا للدفاع. ومع حلول السلام انخفض هذا الرقم سريعا إلى ٧,٤% (في عام ١٩٤٧).

كان هناك اختلاف هام بين التحول من الحرب إلى السلام، والتحول من الشيوعية إلى اقتصاد السوق، كما سأوضح تفصيلا بعد ذلك : قبل

الحرب العالمية الثانية، كان لدى الولايات المتحدة المؤسسات الأساسية للمووق، ورغم ذلك تم تعليق العديد منها أثناء الحرب وجرى إبطالها تحت شعار "وجه وسيطر". فى الجانب المقابل، كانت روسيا تحتاج إلى كل من إعادة توزيع لمواردها "و" عملية إنشاء بالجملة لمؤسسات السوق.

لكن تايوان والصين واجهتا المشكلات نفسها التي تواجه اقتصادات التحول. لقد واجهتا تحدى إحداث تحولات رئيسية فى المجتمع، بما فى ذلك إقامة للمؤسسات التي يعتمد عليها اقتصاد السوق. وحقق كلاهما نجاحا مبهرا حقاً. وبدلاً من المقوط فى ركود التحول الممتد، سجل البلدان نمواً يقدر برقمين. إن الاقتصاديين الإصلاحيين الراديكاليين الذين حاولوا نصيحة روسيا والعديد من البلدان الأخرى التي تمر بمرحلة تحول، لم يلقوا بالاً إلى تلك التجارب والدروس التي يمكن تعلمها. ولم يكن ذلك لأنهم يعتقدون أن تاريخ روسيا (أو تاريخ البلدان الأخرى التي تمر بمرحلة التحول) يجعل هذه الدروس غير قابلة للتطبيق. لقد تجاهلوا عن عمد نصيحة العلماء الروس، سواء كانوا خبراء فى تاريخ روسيا، أو اقتصادها، أو مجتمعها، لسبب بسيط: ألا وهو أنهم يعتقدون أن ثورة السوق" التي كانت على وشك الحدوث جعلت كل المعرفة المتاحة من فروع العلم تلك غير ذات صلة. إن ما كان يبشر به أصوليو السوق هو اقتصادات مستمدة من الكتب، نسخة شديدة التبسيط لاقتصادات السوق لا تأخذ فى اعتبارها ديناميكيات التغيير.

لنتناول بالبحث المشكلات التي كانت تواجه روسيا (أو البلدان الأخرى) فى عام ١٩٨٩. كان فى روسيا مؤسسات لها أسماء "مشابهة" لتلك التي فى الغرب، لكنها لا تؤدي الوظائف نفسها. كان فى روسيا بنوك، وكانت هذه البنوك تقوم بتخزين المدخرات، لكنها لا تتخذ قرارات بشأن من يحصل على القروض، ولا تتحمل مسؤولية مراقبة سداد تلك القروض والتأكد من ذلك. بالأحرى، كانت البنوك تتولى توفير "التمويل" فقط، طبقاً لأوامر وكالة التخطيط المركزى الحكومية. وكان فى روسيا شركات، شركات تنتج السلع، لكنها لا تتخذ قرارات: إنها تنتج ما يطلب منها أن تنتجه، بمخلات إنتاج (مواد خام، عمل، آلات) يتم تخصيصها لها. ويرتكز المجال الأكبر للفكر الاستثماري على تجنب المشكلات التي تطرحها الحكومة: قد تحدد الحكومة للشركات حصص إنتاج دون أن توفر لها بالضرورة المدخلات اللازمة لذلك، لكنها فى بعض الأحيان تقدم أكثر مما تحتاجه العملية الإنتاجية. كان



المسؤولون عن المشروعات يمارسون التجارة كي يتمكنوا من الوفاء بالخصص المطلوبة منهم، وأثناء ذلك يحصلون على بعض الأرباح الإضافية لأنفسهم بالإضافة بالطبع إلى رواتبهم الرسمية. إن هذه الأنشطة - التي كانت دوماً ضرورية لجعل النظام السوفيتي يعمل - أدت إلى الفساد الذي زاد مع توجه روسيا نحو اقتصاد السوق.<sup>(٣)</sup> وأصبح الالتفاف على القوانين السارية، إن لم يكن خرقها صراحة، جزءاً من طريقة الحياة، وكان ذلك بمثابة النذير لانتهيار "حكم القانون" الذي كان يتعين أن يميز فترة التحول.

وكما في اقتصاد السوق، كانت هناك أسعار في ظل النظام السوفيتي، لكن تحديد تلك الأسعار كان يتم بأمر الحكومة، وليس عبر آليات السوق. بعض تلك الأسعار، مثل أسعار السلع للضرورة، كان يتم الحفاظ عليها منخفضة بشكل مصطنع - بحيث يتيح ذلك لمن هم في أدنى سلم توزيع للدخول أن يتفادوا الفقر. كذلك كان يتم الحفاظ بشكل مصطنع على أسعار الطاقة والموارد الطبيعية منخفضة - وهو ما كانت روسيا وحدها تستطيع تحمله نظراً لاحتياطياتها الضخمة من تلك الموارد.

إن كتب الاقتصاد المدرسية ذات الطراز القديم كثيراً ما تتحدث عن اقتصاد السوق على أن له ثلاثة مكونات رئيسية: الأسعار، الملكية الخاصة، والأرباح. وبإضافة المنافسة إلى هذه المكونات مجتمعة يتم توفير الحوافز، وتيسير عملية اتخاذ القرار الاقتصادي، مما يؤمن أن تقوم الشركات بإنتاج ما يريده الأفراد وبأقل تكلفة ممكنة. لكن كان هناك أيضاً منذ فترة طويلة، اعتراف بأهمية "المؤسسات". والأكثر أهمية من ذلك الأطر القانونية والمنظمة، لضمان تنفيذ الاتفاقات والعقود، وأن تكون هناك طريقة منهجية لحل النزاعات التجارية، وعندما لا يستطيع المقترضون تسديد ديونهم تكون هناك إجراءات منهجية للإفلاس، ولضمان الحفاظ على المنافسة، وضمان أن تكون البنوك التي تتلقى الودائع في وضع يسمح لها برد أموال المودعين عندما يطلبون ذلك. هذا الإطار من القوانين والمؤسسات يساعد على ضمان أن تعمل أسواق السندات المالية بشكل قانوني وعادل، وألا يخدع المديرون حملة الأسهم، ولا ينهب حملة الأسهم الذين يمثلون الأغلبية أولئك الذين يمثلون الأقلية. في الأمم التي لديها اقتصاد سوق ناضج، تم بناء الأطر القانونية والتنظيمية عبر قرن ونصف قرن من الزمان، وكرد فعل لمشكلات

تم التعرض لها فى سوق رأسمالية غير مقيدة. إن التكنين المصرفى لم يتحقق إلا بعد عدد ضخم من حالات إفلاس مصرفية. ولم يتحقق تكنين أسواق السندات إلا بعد سلسلة من الأحداث الخطيرة تعرض خلالها حملة الأسهم غير الحذرين لعمليات غش وخداع. وليس لزما على البلدان التى تسعى لإقامة اقتصاد سوق أن تعيش مرة أخرى هذه الكوارث: يمكنها أن تتعلم من تجارب الآخرين. ربما أشار الإصلاحيون المنادون باقتصاد السوق إلى هذه البيئة التحتية المؤسسية، لكنهم مروا عليها مرور الكرام. لقد حاولوا أن يسلكوا طريقا مختصرا إلى الرأسمالية، بإقامة اقتصاد سوق بدون مؤسسات يعتمد عليها، ومؤسسات بدون بنية تحتية مؤسسية تستند عليها. قبل أن تقيم بورصة، يجب أن تتأكد أن هناك لوائح حقيقية تنظم عملها. إن الشركات الجديدة تحتاج إلى أن تكون قادرة على أن تجمع رأسمال جديد، وذلك يتطلب بنوكا حقيقية، ليست كتلك البنوك التى ميزت النظام القديم، ولا البنوك التى تقوم فقط بإقراض المال إلى الحكومة. يتطلب أى نظام مصرفى حقيقى وفعال قوانين مصرفية قوية. وتحتاج الشركات الجديدة أن تكون قادرة على حيازة أرض، وهو ما يتطلب سوقا للأراضى ونظاما لتسجيلها.

وبالمثل، فى مجال الزراعة فى العصر السوفيتى، اعتاد المزارعون على أن تقدم لهم البذور والأسمدة التى يحتاجونها. ولم يكن عليهم أن ينشغلوا بالحصول على تلك المدخلات وغيرها (مثل الجرارات) أو بتسويق إنتاجهم. فى ظل اقتصاد السوق، يجب إقامة أسواق لأدوات الإنتاج وأسواق للإنساج، وهو ما يتطلب مشروعات وشركات جديدة. إن المؤسسات الاجتماعية هامة أيضا. ففي ظل النظام القديم فى الاتحاد السوفيتى، لم تكن هناك بطالة، وبالتالي لم تكن هناك حاجة للتأمين ضد البطالة. كان العمال يعملون طوال حياتهم فى الشركة نفسها المملوكة للدولة، والتى كانت توفر لهم المسكن وإعانات التقاعد. غير أن فى روسيا ما بعد ١٩٨٩، إن أردوا إقامة سوق للعمل، لابد أن يستطيع العاملون الانتقال من شركة إلى أخرى، وهو أمر مستحيل تقريبا إن لم يكن بإمكانهم الحصول على مسكن، ومن ثم كان من الضرورى إقامة سوق للإسكان. لو أن أصحاب العمل لديهم أدنى مستوى من الحساسية الاجتماعية لن يرغبوا فى فصل العمال إذا لم يكن هناك مكان يلجأون إليه. وبالتالي لا يمكن إجراء المزيد من "إعادة الهيكلة"

بدون شبكة تأمين اجتماعي. وللأسف، لم تكن هناك سوق للمساكن ولا شبكة تأمين حقيقية في روميا الجديدة عام ١٩٨٩ .

كانت التحديات التي تواجه اقتصادات الاتحاد السوفيتي السابق ودول الكتلة الشيوعية الأخرى في عملية التحول مثبطة للهمة: كان عليهم الانتقال من نظام واحد للأسعار - نظام الأسعار المحرف الذي كان السمة الغالبة في ظل الشيوعية - إلى نظام سعر السوق. كان عليهم إقامة أسواق، والبنية التحتية المؤسسية التي تعتمد عليها هذه الأسواق، كما كان يتعين عليهم تخصيص كل الممتلكات التي كانت في السابق ملكا للدولة. كان عليهم خلق نوع جديد من الإدارة المنظمة للمشروعات - ليس مجرد ذلك النوع الذي يحسن الانقياد على قواعد للحكومة وقوانينها - ومشروعات وشركات جديدة للمساعدة في إعادة استخدام الموارد التي كانت تستخدم في السابق بطريقة تنقصها الكفاءة إلى حد بعيد.

مهما كانت الطريقة التي ينظر بها أي شخص للقضية، فإن هذه الاقتصادات كانت تواجه خيارات صعبة، وكان هناك جدل عنيف حول الخيارات التي يتعين الأخذ بها. وكان أكثر هذا الجدل ضراوة يتركز على سرعة الإصلاح: كان بعض الخبراء يخشون من حدوث ارتداد إلى الشيوعية إن لم تتم الخصخصة بسرعة بحيث تؤدي إلى خلق جماعة كبيرة من الناس تجد أن مصلحتها الثابتة مع الرأسمالية. على النقيض، كان يخشى الآخرون من أنهم إذا تحركوا أسرع مما يجب قد تتحول الإصلاحات إلى كارثة: إخفاقات اقتصادية تقترن بفساد سياسي، مما يفتح الطريق أمام حركة إرتجاعية عنيفة ومفاجئة، سواء من أقصى اليسار أو أقصى اليمين. لقد سميت المدرسة الأولى "علاج للصدمة"، والمدرسة الثانية "التدرجية".

وانتصرت أفكار القائلين بـ "علاج الصدمة" في أغلب البلدان، وكانت وزارة الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولي من أشد أنصار هذا الاتجاه. في حين كان يعتقد القائلون بالتدرج أن التحول إلى اقتصاد السوق سيدير بشكل أفضل لو تم التحرك بسرعة معقولة، وبترتيب جيد ("متسلسل"). إن الأمر لا يحتاج إلى مؤسسات "مثالية"، لكن خصخصة احتكار ما، قبل إقامة سلطة تنظيمية أو منافسة فعالة، سيؤدي ببساطة إلى استبدال احتكار خاص بالاحتكار الحكومي، وهو أشد قسوة في استغلاله للمستهلك، وهذا مجرد مثال واحد. وبعد مضي عشر سنوات، تم الاعتراف أخيرا بحكمة التنازل

التدريجي: لقد تغلبت السلاحف على الأرانب البرية. إن انتقادات القائلين بالتحول التدريجي لعلاج الصدمة لم تنتبأ فقط وبدقة باخفاقات هذا العلاج، لكنها ذكرت باختصار الأسباب التي تجعل هذا العلاج لن ينجح. كان فشلهم الوحيد أنهم لم يقدرُوا جسامَة للكارثة حق قدرها.

إذا كانت التحديات التي تطرحها عملية التحول كبيرة فإن الفرص المتاحة كبيرة أيضا. كانت روسيا بلدا غنيا. ورغم أن ثلاثة أرباع قرن من الشيوعية قد تركت جماهيرها مجردة من أى فهم للاقتصادات السوق، فإنها قد تركتهم وهم يتمتعون بمستوى تعليمي مرتفع، خاصة في مجالات التقنية الهامة جدا لـ "الاقتصاد الجديد". ورغم كل شيء، فإن روسيا كانت أول بلد يرسل إنسانا إلى الفضاء.

لقد كانت النظرية التي تفسر فشل الشيوعية واضحة: كان محكوما على التخطيط المركزي بالفشل، لأن ببساطة لا توجد وكالة أو إدارة حكومية تستطيع جمع ومعالجة كل المعلومات ذات الصلة، المطلوبة لجعل الاقتصاد يعمل بشكل جيد. بدون الملكية الخاصة وحافز الربح، ستكون المحركات، خاصة المحركات الإدارية وتلك التي تتعلق بإقامة المشروعات، مفقودة. كما كان نظام للتجارة المقيد، المقترن بعمليات دعم ضخمة وتسعير تعسفي، حاقلا بالتشوهات.

وكان يستتبع ذلك ، أن يؤدي استبدال نظام سوق لامركزي بالتخطيط المركزي ، واستبدال الملكية الخاصة بالملكية العامة، واستبعاد أو على الأقل تقليل التشوهات بتحرير التجارة، إلى زيادة ضخمة في الإنتاج. كما أن الخفض في النفقات العسكرية التي كانت تمتص نصيبا كبيرا من إجمالي الناتج المحلي للاتحاد السوفيتي السابق، والتي كانت تزيد عن خمسة أضعاف الإنفاق العسكري في فترة ما بعد الحرب الباردة، كان سيوفر مجالا أكبر لزيادة مستويات المعيشة. لكن، بدلا من ذلك انخفض مستوى المعيشة في روسيا، وفي العديد من بلدان شرق أوروبا التي بدأت تجربة التحول.

### حكاية "الإصلاح"

لقد حدث أول الأخطاء، تقريبا مع بداية التحول مباشرة. ففي فترة الحماس لإنجاح اقتصاد السوق، تم تحرير أغلب الأسعار بين ليلة وضحاها

فى عام ١٩٩٢ ، مما أطلق حالة تضخم قضت على المدخرات، ونقلت قضية الاستقرار الجمعى للاقتصاد إلى رأس الأجندة. لقد أدرك الجميع أن من الصعب إنجاح التحول مع معدلات تضخم مفرطة (معدلات تضخم ذات رقمين "سهرى"). وبالتالي، كان ضروريا بعد الجولة الأولى من علاج الصدمة- التحرير الأئى للأسعار- أن تلتى الجولة الثانية، ألا وهى: العمل على خفض التضخم. وكان ذلك يستلزم إحكام السياسة النقدية- أي رفع أسعار الفائدة.

وبينما تم تحرير أغلب الأسعار بالكامل، تم الاحتفاظ ببعض أهم الأسعار منخفضة- وهى أسعار الموارد الطبيعية. ومع "اقتصاد السوق" المعلن حديثا، خلق ذلك دعوة مفتوحة تقول: إن كنت تستطيع شراء بترول مثلا، وبسيه فى الغرب، يمكنك أن تربح ملايين بل مليارات الدولارات. وذلك ما حدث بالفعل. وبدلا من كسب المال بإقامة شركات ومشروعات جديدة، أصبحوا أثرياء من خلال شكل جديد من أشكال الإدارة القديمة للمشروعات- أي استغلال السياسات الحكومية للباطنة. وكان هذا السلوك "الباحث عن الربح السريع" هو الذي وفر الأساس لإدعاء الإصلاحيين أن المشكلة لم تكن أن الإصلاحات كانت شديدة السرعة، ولكن أنها كانت بطيئة جدا. يقولون لو أنه تم تحرير كل" الأسعار على الفور! هناك قدر كبير من الصحة فى هذه الحجة، لكنها تكون مخادعة لو كانت بمثابة دفاع عن الإصلاحات الراديكالية. إن العمليات السياسية لا تمنح التكنوقراط أبدا حرية التصرف، وذلك لسبب وجيه: كما رأينا، فإن التكنوقراط يغفلون غالبا الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المهمة. إن الإصلاح يتسم دائما بالفوضى حتى فى النظم السياسية والاقتصادية التى تعمل بشكل جيد. حتى لو كان هناك مبرر للضغط من أجل التحرير الفورى للأسعار، فإن السؤال الوثيق الصلة بالموضوع، هو كيف يمكن للمرء أن يتقدم فى عملية التحرير إن لم يكن قد تمكن من النجاح فى التحرير السريع لقطاعات هامة مثل أسعار الطاقة؟

لقد كان التحرير والاستقرار اثنين من أعمدة استراتيجية الإصلاح الراديكالى. أما العامود الثالث فهو الخصخصة السريعة. لكن العامودين الأولين يضعان العراقيل فى طريق العامود الثالث. فقد أطاح أول تضخم عالى بمدخرات أغلب الروس وبالتالي لم يكن بحوزة قدر كاف من الروس

المال اللازم لشراء للشركات والمشاريع التي يتم تخصيصها. وحتى لو تمكنوا من شراء تلك الشركات، فإن منحها حياة جديدة سيكون أمرا صعبا، نظرا لأسعار الفائدة المرتفعة وغياب المؤسسات المالية لتوفير رأس المال. كان من المفترض أن تكون الخصخصة هي أول خطوة في عملية إعادة هيكلة الاقتصاد. ولا يقتصر الأمر على ضرورة تغيير الملكية إنما يمتد إلى الإدارة أيضا، كما يجب إعادة توجيه العملية الإنتاجية، من إنتاج ما كان يطلب من الشركات إنتاجه إلى إنتاج ما يريده المستهلكون. إن إعادة الهيكلة تلك تحتاج بالطبع إلى استثمار جديد، وإلى خفض العمالة في العديد من الحالات. إن خفض العمالة يساعد على زيادة الكفاءة الكلية، شريطة أن يؤدي ذلك إلى انتقال العمال من أعمال منخفضة الإنتاجية إلى أعمال عالية الإنتاجية. للأسف، لم تحدث إعادة الهيكلة الإيجابية تلك إلا في حالات نادرة. جزئيا، لأن إستراتيجية صندوق النقد الدولي تضع في طريقها عقبات من المستحيل تقريبا التغلب عليها.

لم تنجح إستراتيجية الإصلاح الراديكالي: هبط الناتج المحلي الإجمالي في روسيا ما بعد ١٩٨٩، عاما تلو الآخر. ما كان متخيلا أنه ركود قصير الأمد يصاحب عملية التحول لقلب ليمتد عقدا أو أكثر، ولا تبدو نهاية النفق المظلم في مدى الرؤية. كان التخريب - الخسارة في إجمالي الناتج المحلي - أكبر مما عانت منه روسيا في الحرب العالمية الثانية. ففي الفترة ما بين عام ١٩٤٠ وعام ١٩٤٦ هبط الإنتاج الصناعي للاتحاد السوفيتي بنسبة ٢٤%. بينما انخفض الإنتاج للصناعي الروسي بحوالي ٦٠% في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٩، أي أكبر من الانخفاض في إجمالي الناتج المحلي (٥٤%). ويستطيع المطلعون على تاريخ عملية التحول السابقة "إلى" الشيوعية أثناء الثورة الروسية، القيام ببعض المقارنات بين تلك الصدمة الاجتماعية-الاقتصادية والتحول ما بعد ١٩٨٩: لقد انخفضت الثروة الحيوانية بمعدل للنصف، وتوقف تقريبا الاستثمار في التصنيع. كان لدى روسيا القدرة على جذب بعض الاستثمار الأجنبي في مجال الموارد الطبيعية، خاصة وأن أفريقيا قد أثبتت منذ وقت طويل أن تسعير الموارد الطبيعية تسعيرا منخفضا بما يكفي، يسهل اجتذاب الاستثمار الأجنبي في هذا المجال.

إن برنامج الاستقرار/التحرير/الخصخصة، لم يكن بالطبع برنامج نمو. كان المقصود منه وضع الشروط المهيئة للنمو. وبدلاً من ذلك، وضعت شروط هيأت للضعف والذبول. لم يقتصر الأمر على توقف الاستثمار، لكن رأس المال استنفد أيضاً- لقد تبخرت المدخرات بفعل التضخم، كما تم اختلاس أموال الخصخصة أو القروض الأجنبية بشكل كبير. وادت الخصخصة، المصحوبة بفتح أسواق رأس المال، إلى عملية سلب للأصول بدلاً من خلق الثروة، وكان ذلك منطقياً تماماً. من الطبيعي أن يعمل أى فرد من القلة الحاكمة، استغل تأثيره السياسى لكسب أصول قيمتها مليارات، بعد دفع مبلغ زهيد، على إخراج أمواله من البلاد. إن الاحتفاظ بالمال فى روسيا يعنى استثماره فى بلد يعانى كساداً خطيراً، والمخاطرة لا تتصل فقط فى انخفاض العائدات وإنما أن تستولى الحكومة التالية على الأصول، والتي ستشكو بالطبع- وهى محقة تماماً- من "عدم شرعية" عملية الخصخصة. إن أى شخص ذكى بما يكفى ليكون من الفائزين فى مراهزات الخصخصة سيكون بالطبع ذكياً بما يكفى ليضع أمواله فى البورصات المزدهرة فى الولايات المتحدة، أو فى جنة حسابات بنوك الأوف شور السرية الآمنة. لم تكن هناك أدنى فرصة أن تجرى الأمور بشكل مختلف، وبالطبع تنفقت المليارات خارج البلاد.

وظل صندوق النقد الدولى يعد بان استعادة الاقتصاد لقواه وعافيته على وشك الحدوث. فى عام ١٩٩٧، كان لديه مبرر لملئ هذا التفاؤل. كان الإنتاج قد انخفض بنسبة ٤١% منذ عام ١٩٩٠، إلى أى مدى أبعد من ذلك يمكنه الانخفاض؟ بالإضافة إلى ذلك، كنت روسيا تنفذ أغلب ما كان يطالب به الصندوق ويصر عليه. لقد نفذت سياسة التحرير، وإن لم يكن بالكامل، وسياسة الاستقرار- وإن لم يكن بالكامل (لخفضت معدلات التضخم بشكل مؤثر)، كما نفذت سياسة الخصخصة. لكن من السهل بالطبع إتمام عملية الخصخصة بسرعة، إن لم يتم التنبيه إلى "كيفية" تحقيق ذلك: يتم أساساً الموافقة على منح أملاك قيمة مملوكة للدولة لأحد الأصفياء. فى الحقيقة، يمكن أن يحقق ذلك مكاسب كبيرة للحكومات، سواء كان مردود ذلك يعود فى شكل دفعات نقدية أو إسهامات فى الحملات الانتخابية (أو كلاهما).

لكن لمحات استعادة الاقتصاد لقواه التى بدت فى عام ١٩٩٧ لم تستمر طويلاً. فى الحقيقة، كانت الأخطاء التى ارتكبها صندوق النقد الدولى فى

جزء بعيد من العالم محورية: ففي عام ١٩٩٨، أصاب روسيا الغبار المتساقط من أزمة شرق آسيا. لقد أدت الأزمة إلى تردد عام من الاستثمار في الأسواق الناشئة، وطلب المستثمرون بعوائد أعلى لتعويضهم عن إقراض تلك البلدان. وكان انعكاس ضعف الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار هو إصابة المالية للعامة بالضعف: فالحكومة الروسية كانت تقتصر بشكل ضخم وخطير. ورغم أن الحكومة الروسية كانت تجد صعوبة في تحقيق توازن لميزانياتها فإن ضغوط الولايات المتحدة وصندوق النقد والبنك الدوليين عليها للإسراع بالخصخصة، دفعها لبيع الأصول المملوكة لها بثمن بخس، وقد فعلت ذلك قبل أن تنشئ نظاما ضرائبيا فعالا. وخلقت الحكومة بذلك طبقة قوية من رجال الأعمال والقتلة الحاكمة الذين لم يدفعوا سوى جزءا زهيدا من الضرائب المستحقة عليهم، وهو أقل بكثير مما كانوا سيدفعونه عمليا في أى بلد آخر. بالتالى، كانت روسيا فى وضع غريب أثناء أزمة شرق آسيا. كان لديها وفرة من الموارد الطبيعية، لكن حكومتها كانت فقيرة. عمليا، كانت الحكومة تباع الأصول القيمة المملوكة للدولة، ومع ذلك كانت غير قادرة على توفير معاشات التقاعد أو مستحقات الرعاية الاجتماعية للفقراء. كانت الحكومة تقتصر المليارات من صندوق النقد الدولى مما ضاعف مديونيتها، فى حين كانت الطبقة الجديدة، التى تلقت كل هذا السخاء من الحكومة، تخرج المليارات خارج البلاد. كان صندوق النقد الدولى يشجع الحكومة على فتح حسابات للتحويلات الرأسمالية، مما يسمح بحرية تدفق رأس المال. ومن المفترض أن تجعل هذه السياسة روسيا أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، لكن كان ذلك، فى الواقع، بابا ذا اتجاه واحد سهل اندفاع المال خارج البلاد.

### أزمة عام ١٩٩٨

كانت روسيا تعاني من مديونية ضخمة، وأدى ارتفاع أسعار الفائدة الذى سببته أزمة شرق آسيا إلى خلق مصدر توتر إضافي ضخم لها. وتهاوى هذا البرج المتداعى عندما انهارت أسعار البترول. إن الطلب على البترول لم يزد كما كان متوقعا له، لكنه انكمش، وذلك نتيجة لحالات الركود والكساد فى جنوب شرق آسيا التى أدت سياسات صندوق النقد الدولى إلى



تفاهيها. وتحول اختلال التوازن بين العرض والطلب الناجم عن ذلك إلى هبوط كبير فى أسعار خام البترول (انخفضت بنسبة ٤٠% فى الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩٨ مقارنة بمتوسط الأسعار خلال عام ١٩٩٧). إن البترول بالنسبة لروسيا سلعة تصدير رئيسية وفى الوقت نفسه مصدر ضرائب هام للحكومة، ومن ثم كان لانخفاض أسعاره الأثر المدمر المتوقع. فى البنك الدولى أدركنا المشكلة فى بداية عام ١٩٩٨ ، عندما بدت الأسعار مستعدة للهبوط لأقل حتى من تكلفة استخراج البترول الروسى ونقله. ومع أخذ سعر الصرف فى ذلك الوقت فى الاعتبار، كان يمكن أن تصبح صناعة البترول الروسية غير مربحة. ومن ثم أصبح لا مفر من خفض قيمة العملة. كان من الواضح أن الروبل أعلى من قيمته الفعلية. ولكتسحت المنتجات المستوردة روسيا، وواجه المنتجون المحليون وقتاً صعباً لكى يتمكنوا من المنافسة. كان المفترض أن يسمح التحول إلى اقتصاد السوق وتقنيات الصناعات الحربية بإعادة توزيع الموارد لإنتاج المزيد من السلع الاستهلاكية، أو للمزيد من الآلات لإنتاج سلع استهلاكية. لكن الاستثمار توقف، ولم تعد روسيا تنتج سلعاً استهلاكية. إن سعر الصرف المغالى فى قيمته، مقترنا مع سياسات الاقتصاد الجمعى الأخرى التى فرضها صندوق النقد الدولى على روسيا، أدت إلى انهيار الاقتصاد، وبينما ظل معدل البطالة الرسمى معتدلاً، كانت هناك بطالة مقنعة ضخمة. كان مديرو العديد من الشركات كارهين لعملية فصل العمال، نظراً لغياب شبكة تأمين مناسبة. ورغم أن البطالة كانت مقنعة فإنها لم تكن أقل إيذاءً : فبينما كان العمال يدعون فقط أنهم يعملون، كانت الشركات تدعى فقط أنها تدفع الرواتب. لقد تأخر دفع للرواتب بدرجة كبيرة، وعندما كان يدفع للعمال أجورهم، كان يتم ذلك فى شكل سلع بدلاً من روبلات.

إن كان سعر الصرف المغالى فى قيمته كارثة لهؤلاء الناس وللبلاد ككل، فإنه كان نعمة للطبقة الجديدة من رجال الأعمال. فقد كانوا يحتاجون لعدد أقل من الروبلات لشراء سياراتهم المرسيديس، وحفائهم الشانيل والأغذية الإيطالية الراقية المستوردة. كما كان سعر الصرف المغالى فى قيمته نعمة أيضاً للقلّة الحاكمة التى تسعى لتحويل أموالها إلى خارج روسيا، لأن ذلك كان يعنى الحصول على دولارات أكثر مقابل روبلاتهم عندما يرسلون مكاسبهم لتغذى حساباتهم المصرفية فى الخارج.

ورغم هذه المعاناة الواقعة على أغلب الروس، كان الإصلاحيون ومستشاروهم فى صندوق النقد الدولى يمشون من خفض قيمة الروبل، معتقدين أن ذلك قد يحدث دورة أخرى من التضخم المفرط. لقد قاوموا بشدة أى تغيير فى سعر الصرف ورغبوا فى ضخ مليارات الدولارات فى البلاد لتجنب هذا التغيير. وبحلول شهر مايو، وبالطبع بحلول شهر يونيو ١٩٩٨، كان واضحا أن روسيا ستحتاج إلى عون خارجى للحفاظ على سعر صرف عملتها. وتأكلت الثقة فى العملة. وبما أن الجميع كانوا مقتنعين بأنه لا مفر من خفض قيمة الروبل، ارتفعت أسعار الفائدة الداخلية ارتفاعا حادا، بينما كان المزيد من الأموال تغادر روسيا، حيث كان الناس يحولون روبلاتهم إلى دولارات. وبسبب هذا الخوف من اقتناء الروبلات، ونقص الثقة فى قدرة الحكومة على تسديد ديونها، كان على الحكومة أن تدفع سعر فائدة على قروضها بالروبل يصل إلى حوالى ٦٠% (المقابل الروسى لسندات الخزينة الأمريكية). وقد ارتفع هذا الرقم خلال أسابيع ليصل إلى ١٥٠%. حتى عندما وعدت الحكومة أنها ستسدد بالدولار، واجهت أسعار فائدة مرتفعة (سعر فائدة سندات الدين الدولارى التى أصدرتها الحكومة الروسية ترتفع من أكثر من ١٠% بقليل إلى حوالى ٥٠%)، أى أعلى بـ ٤٠ نقطة عن سعر الفائدة الذى كان يتعين على الحكومة الأمريكية أن تدفعه على سندات الخزينة فى ذلك الوقت)، وتوقعت السوق بدرجة كبيرة احتمال عدم القدرة على السداد، وكانت السوق على حق. بل إن سعر الفائدة هذا كان أقل مما يجب أن يكون عليه، لأن العديد من المستثمرين كانوا يعتقدون أن روسيا كبيرة جدا ومهمة للغاية بحيث يصعب أن تفلس. وبينما كانت بنوك الاستثمار فى نيويورك توالى روسيا بالقروض، بدأت تلك البنوك تتهاشم بشأن مدى ضخامة عملية الإنقاذ التى سيقوم بها صندوق النقد الدولى. وتساعدت الأزمة بالطريقة التى كثيرا ما تتصاعد بها هذه الأزمات. وكان بإمكان المضاربين رؤية كم تبقى فى الاحتياطات. وكلما تناقصت الاحتياطات، كان الرهان على خفض قيمة العملة موضع تركيز بكل تأكيد. لم يخطأوا بشئ تقريبا بالمرآنة على انهيار الروبل. وكما كان متوقعا، قدم صندوق النقد الدولى ٤,٨ مليار دولار فى يوليو ١٩٩٨<sup>(١)</sup> فى محاولة لإنقاذ الموقف.

ففي الأسابيع التي سبقت الأزمة، ضغط صندوق النقد الدولي من أجل تطبيق سياسات جعلت الأزمة عندما وقعت، أسوأ حالا. دفع صندوق روسيا للاقتراض بالعملة الأجنبية أكثر من الروبل. وكانت الحجة بسيطة: كان سعر فائدة الروبل أعلى بكثير من سعر فائدة الدولار. وتستطيع الحكومة أن توفر الأموال باقتراضها بالدولار. لكن كان هناك خلل أساسي في هذا التفكير. فالنظرية الاقتصادية الأساسية تبين أن الفرق في سعر الفائدة بين السندات الدولارية والسندات المقومة بالروبل لابد أن يعكس توقع حدوث خفض في قيمة الروبل: وتتوازن الأسواق بحيث تكون تكلفة الإقراض (أو عائد الإقراض) بعد ضبط المخاطرة متماثلة. إن تقى في الأسواق أقل بكثير من ثقة صندوق النقد الدولي فيها، وبالتالي لا أعتقد أن، عمليا، تكلفة الإقراض بعد ضبط المخاطرة تكون فعلا متماثلة لكل العملات. لكن من ناحية أخرى، فإن تقى في قدرة بيروقراطيي الصندوق على التنبؤ بتحركات سعر الصرف بشكل أفضل من الأسواق، أقل بكثير من ثقة صندوق النقد الدولي. في حالة روسيا، كان بيروقراطيي الصندوق يعتقدون أنهم أدنى من السوق، كانوا على استعداد للمراهنة بأموال روسيا على أن السوق كانت خاطئة. وكان ذلك خطأ في الحكم كرهه الصندوق مرارا، وباشكال متنوعة، المرة تلو الأخرى. لم يكن الحكم به خلل فقط، إنما عرض روسيا لمخاطر ضخمة: لو تم تخفيض قيمة الروبل، ستواجه روسيا صعوبة أكبر بالنسبة لمصادر القروض المقومة بالدولار.<sup>(٥)</sup> لقد اختار صندوق النقد الدولي أن يتجاهل هذه المخاطرة. إن للصندوق يستحق جزئيا اللوم عن توقف روسيا، في نهاية الأمر، عن دفع ديونها، ذلك لأنه حثها على زيادة قروضها بالعملة الأجنبية، ومن ثم وضعها في موقف مزعزع تماما بعد خفض قيمة الروبل.

## الإنقاذ

عندما عصفت الأزمة، تولى صندوق النقد الدولي قيادة جهود الإنقاذ، لكنه كان يريد من البنك الدولي أن يوفر ستة مليارات من حزمة الإنقاذ. وكان إجمالي حزمة الإنقاذ ٢٢,٦ مليار دولار، سيوفر منها الصندوق ١١,٢ مليار دولار، والبنك الدولي، كما سبق أن ذكرت، ستة مليارات، وتتولى الحكومة اليابانية توفير المبلغ المتبقى.

كان هذا الموضوع محل جدل ساخن داخل البنك الدولي. فقد اعترض العديد منا على القروض المقدمة لروسيا. وكنا نتساءل إن كان إسهام تلك القروض في نمو مستقبلي محتمل كافيا لتبرير التركة الثقيلة من الديون التي ستركها هذه القروض وراءها. لقد اعتقد الكثيرون منا أن الصندوق يتيح بذلك للحكومة أن توجّل الإصلاحات المهمة، مثل جمع الضرائب من شركات البترول. إن أدلة الفساد في روسيا واضحة وجلية. وقد اعتبرت دراسة قام بها البنك الدولي ذاته حول موضوع الفساد أن تلك المنطقة واحدة من أكثر المناطق فسادا في العالم. كان الغرب يعلم أن الكثير من هذه المليارات ستتحرف عن الأهداف المخصصة لها، ليتم تحويلها إلى أسر وعائلات وشركاء المسؤولين للفسدين وأصدقائهم من الطبقة الحاكمة. كان البنك الدولي والصندوق الدولي قد اتخذا على ما يبدو موقفا صارما ضد إقراض الحكومات الفاسدة، لكن بدا الأمر وكأن هناك كيلا بمكيالين. لقد حرمت بلدان صغيرة ليس لها أهمية إستراتيجية مثل كينيا من القروض بسبب الفساد، في حين تحصل بلدان مثل روسيا على القروض دون توقف رغم أن الفساد فيها يعمل على مستوى أكبر بكثير.

حتى لو تركنا جانبا كل الاعتبارات الأخلاقية، كانت هناك مشكلات اقتصادية صرفة. فأموال عملية الإنقاذ التي يتولاها الصندوق كان يفترض أن تستخدم لدعم سعر الصرف. لكن عندما تكون عملة بلد ما مقومة بأعلى من قيمتها واقتصاد هذا البلد يعاني من ذلك، فإن الحفاظ على سعر الصرف يصبح لا معنى له. فإذا نجحت عملية دعم سعر الصرف فإن معاناة اقتصاد هذا البلد تستمر، ولو لم تتجح عملية الدعم، وهو الاحتمال الأرجح، تكون الأموال قد ضاعت هباء، وزادت من مديونية هذا البلد. لقد أوضحت حساباتنا أن سعر صرف العملة الروسية أعلى من قيمتها الحقيقية، وبالتالي كان تقديم المال لدعم هذا السعر سياسة اقتصادية رديئة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحسابات التي أجراها البنك الدولي قبل تقديم القرض، والتي اعتمدت على توقعات طويلة المدى لإيرادات ونفقات الحكومة، قد أوجت بقوة أن قرض يوليو ١٩٩٨ لن ينجح، إلا إذا حدثت معجزة أدت إلى خفض أسعار الفائدة بشكل كبير، ولكن بطول الخريف أحكمت الأزمة قبضتها من جديد على روسيا.

ولقد توصلت بطريق آخر إلى الخلاصة القائلة بأن أى قرض جديد لروسيا سيكون خطأ خطيرا. إن روسيا بلد غنى بالموارد الطبيعية، وإذا تم التصرف بشكل عقلانى، فإنها لن تحتاج إلى الاقتراض من الخارج، أما إذا حدث العكس، فليس من الواضح أن أية قروض من الخارج ستحدث فرقا. وفى كلتا الحالتين، بدا أن للحجة ضد الاقتراض لا يمكن دحضها.

ورغم معارضة مسؤولى البنك الدولى لهذا القرض، إلا أن البنك تعرض لضغط سياسى قوى من قبل إدارة الرئيس الأمريكى بيل كلينتون لتزويد روسيا بالقروض. وتوصل البنك إلى حل وسط، فقد أعلن رسميا عن قرض ضخم، على أن يقدم فى شكل شرائح -على دفعات. وتم اتخاذ قرار بتوفير ٣٠٠ مليون دولار على الفور، على أن يدفع الباقي فى وقت لاحق، تبعا لمدى تقدم الإصلاحات فى روسيا. كان أغلب قيادات البنك الدولى يعتقدون أن برنامج صندوق النقد الدولى سيفشل قبل موعد استحقاق باقى المبلغ بكثير. وثبت أن توقعاتنا كانت سليمة. بدا الصندوق، وبشكل لاقت للنظر، أنه قادر على التغاضى عن الفساد، وما يصاحب الفساد من مخاطر فيما يتعلق باستخدام أموال القروض. فى الواقع، كان يعتقد أن الحفاظ على سعر الصرف عند مستويات أعلى من قيمته الحقيقية هو شئ جيد، وأن أموال القرض ستتمكن من تحقيق ذلك لمدة تزيد عن شهرين. لقد قدم الصندوق مليارات الدولارات لروسيا.

### فشل عملية الإنقاذ

بعد ثلاثة أسابيع من منح القرض، أعلنت روسيا تعليق السداد من جانب واحد وخفض قيمة الروبل.<sup>(١)</sup> لقد انهار الروبل. وبحلول يناير ١٩٩٩، انخفضت قيمة الروبل، القيمة الحقيقية، بأكثر من ٤٥% من قيمته فى يوليو ١٩٩٨.<sup>(٢)</sup> وعجل إعلان ١٧ أغسطس بالأزمة المالية العالمية. فقد ارتفعت أسعار الفائدة فى الأسواق الناشئة بشكل أكثر حدة مما كانت عليه فى ذروة أزمة شرق آسيا. حتى البلدان النامية التى اتبعت سياسات اقتصادية سليمة وجدت أنه من المستحيل جمع موارد مالية. لقد تزايدت خطورة الركود فى البرازيل، وواجه هذا البلد أيضا فى نهاية الأمر أزمة سيولة. والأرجنتين، وبلدان أخرى فى أمريكا اللاتينية، التى كانت تستعيد

تدرجيا عافيتها من أزمات سابقة، دفعت من جديد قرب حافة الهولوية. وتخطت كل من الأكودور وكولومبيا الحافة إلى الأزمة. حتى الولايات المتحدة لم تبق بعيدة عن الأزمة. لقد قام بنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك بتدبير خطة إنقاذ خاصة لأكبر صناديق ضمانات المخاطر في البلاد، "الإدارة طويلة المدى لرأس المال"، حيث خشي البنك من أن يؤدي فشل هذا الصندوق إلى التعجيل بحدوث أزمة مالية عالمية.

إن المفاجأة بشأن الائتياز لم يكن الائتياز في حد ذاته، لكن إنه فاجأ في الحقيقة بعض مسئولى صندوق النقد الدولي - بما في ذلك بعض أكبر المسؤولين، فقد كانوا يعتقدون بصدق أن برنامجهم سينجح.

لقد أثبتت توقعاتنا أنها سليمة جزئيا فقط: كنا نعتقد أن أموال القرض قد تؤدي إلى دعم وتثبيت سعر للصراف لمدة ثلاثة شهور، لكن ذلك لم يدم سوى ثلاثة أسابيع. وكنا نعتقد أن عملية استنزاف القلة الحاكمة للأموال وتحويلها إلى خارج البلاد قد تستغرق أياما أو حتى أسابيع، لكن الأمر لم يستغرق سوى ساعات وأيام. بل لقد "سمحت" الحكومة الروسية بزيادة قيمة سعر الصرف. وكما سبق أن رأينا، فإن ذلك يعنى أن القلة الحاكمة المستغلة ستحتاج إلى إنفاق قدر أقل من الروبلات لشراء دولاراتها. وقال فيكتور جيراتشينكو، محافظ البنك المركزي الروسى لرئيس البنك الدولي ولوى وهو ينقسم أن ذلك ببساطة "فعل قوى السوق". عندما واجه صندوق النقد الدولي الحقائق - مليارات الدولارات التى أقرضها لروميا ظهرت فى حسابات مصرفية فى قبرص وسويسرا بعد أيام فقط من منح القرض - ادعى أن تلك الدولارات ليست "دولاراته". إن هذه الذريعة تثبت إما نقصا واضحا فى فهم الاقتصاد أو خداعا ومكرا يناهسان خداع جيراتشينكو، أو كلاهما. عندما ترسل الأموال إلى بلد ما، لا يتم إرسالها فى شكل دولارات نقدية تحمل علامة. وبالتالي لا يستطيع أحد أن يقول إنها "أموالي" التى ذهبت إلى هناك. لقد أقرض صندوق النقد الدولي روسيا للدولارات - أموال سمحت لروسيا، بدورها، أن تعطى القلة الحاكمة التى تستغل نفوذها الدولارات لتخرجها من البلاد. كان بعضنا يسخر قائلًا أن صندوق النقد الدولي كان سيجعل الأمر أسهل للجميع لو أنه أرسل ببساطة تلك الأموال مباشرة إلى الحسابات المصرفية فى سويسرا أو قبرص.

بالطبع، لم تكن القلة الحاكمة وحدها هي التي استفادت من قرض الإنقاذ. إن وول ستريت ورجال البنوك الاستثمارية الغربية الآخرين، الذين كانوا من بين من ضغطوا بأقصى قوة لتقديم حزمة الإنقاذ، كانوا يعرفون أن عملية الإنقاذ لن تدوم: لقد استفادوا هم أيضا من المهلة القصيرة التي وفرتها عملية الإنقاذ، من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه، والفرار من البلاد بكل ما أمكنهم الحصول عليه.

إن سياسات صندوق النقد الدولي، التي قضت بإقراض المال لروسيا من أجل قضية خاسرة، قادت روسيا إلى مديونية أكبر وأثقل، دون أن تحصل على شيء مقابل لذلك. إن تكلفة هذا الخطأ لم يتحملها مسئولو صندوق النقد الدولي الذين أعطوا القرض، ولا أمريكا التي ضغطت من أجل أن يتم، ولا رجال البنوك الغربية والقلة الحاكمة المستغلة لنفوذها الذين استفادوا من القرض، لكن من يدفع ثمن هذا الخطأ هو دافع الضرائب الروسى.

كانت هناك سمة واحدة إيجابية للأزمة: فقد استحث خفض قيمة الروبل قطاعات التصدير الروسية، بحيث أن السلع المنتجة بالفعل فى روسيا كسبت أخيرا نصيبا متناميا من السوق المحلية. أدت هذه "النتيجة غير المتصورة" فى النهاية إلى النمو الذى طال انتظاره فى الاقتصاد الروسى الحقيقى (كمقابل لاقتصاد السوق السوداء). كان هناك نوع من سخرية الأقدار فيما يتعلق بهذا الفشل: فمن المفترض أن يكون الاقتصاد الجمعى هو نقطة قوة صندوق النقد الدولي، لكنه أخفق حتى فى هذا المجال. وضاعف هذا الفشل فى الاقتصاد الجمعى حالات الفشل الأخرى، وأسهم بقوة فى ضخامة وجسامة للتدهور الاقتصادى.

### عمليات التحول الفاشلة

نادرا ما كانت الهوة بين التوقعات والواقع أكبر منها فى حالة التحول من الشيوعية إلى اقتصاد السوق. كان المفترض أن يؤدى اقتران الخصخصة مع تحرير الأسواق واللامركزية، إلى زيادة كبيرة وسريعة فى الإنتاج، ربما بعد فترة قصيرة من الكساد المرافق لعملية التحول. كان المتوقع أن تكون منافع التحول أكبر على المدى الطويل منها على المدى

القصور، نظرا لاستبدال الآلات القديمة وغير الفعالة، وخلق جبل جديد من رجال الأعمال. كما كان متوقعا أن يكون الاندماج الكلى فى الاقتصاد العالمى بكل المنافع التى يجلبها ذلك معه، سريعا، إن لم يكن بشكل فوري. لم تتحقق توقعات النمو الاقتصادى تلك، ليس فى روسيا وحدها لكن فى أغلب الاقتصادات التى تمر بمرحلة التحول. إن قلة من البلدان الشيوعية السابقة - مثل بولندا والمجر وسلوفينيا وسلوفاكيا - كان الناتج المحلى الإجمالى لكل منها مساويا لما كان عليه منذ عقد مضى. أما بالنسبة لباقى البلدان، فإن قدر الانخفاض فى الدخول كان كبيرا جدا لدرجة يصعب فهمها وتفسيرها. فطبقا لبيانات البنك الدولى، بلغ الناتج المحلى الإجمالى فى روسيا عام ٢٠٠٠ أقل من ثلثي ما كان عليه فى عام ١٩٨٩. وكان للتدهور فى مولداقيا هو الأكثر إثارة، حيث أصبح الإنتاج فيها حاليا أقل من ثلث ما كان عليه منذ عقد مضى. وبلغ الناتج المحلى الإجمالى لأوكرانيا فى عام ٢٠٠٠ ثلث ما كان عليه منذ عشر سنوات مضت.

وراء هذه البيانات، توجد الأعراض الحقيقية لمرض روسيا. لقد تحولت روسيا سريعا من عملاق صناعى - البلد الذى تمكن من إطلاق أول قمر صناعى إلى مدار فى الفضاء بواسطة ميبوتنيك - إلى مصدر للموارد الطبيعية، وتمثل تلك الموارد، خاصة البترول والغاز، أكثر من نصف صادراتها الكلية. وبينما كان مستشارو الإصلاح الغربيون يؤلفون كتابا بعنوان مثل "الازدهار القادم فى روسيا" وكيف تحولت روسيا إلى اقتصاد السوق، كانت البيانات ذاتها تجعل من الصعب أخذ الصور الوردية التى رسموها محمل الجد، وكان المراقبون الأكثر اعتدالا يؤلفون كتابا مثل "عملية بيع القرن: الانطلاق الجامح لروسيا من الشيوعية إلى الرأسمالية".<sup>(٨)</sup>

إن حجم الانخفاض فى إجمالى الناتج المحلى الروسى (ناهيك عن البلدان الشيوعية الأخرى) محل جدل وخلاف، حيث حاول البعض إثبات أن الأرقام بالغت فى تقدير حجم الانخفاض، نظرا للتنامى الخطير للقطاع غير الرسمى، والذى يصعب إدراج أنشطته الاقتصادية فى إحصائيات الدخل القومى مثل باعة الشوارع والسباكين والنقاشين ومقدمى الخدمات الأخرى. ومع ذلك، فإن آخرين حاولوا إثبات أن الإحصائيات تقلل من تقدير هذا الانخفاض، لأن العديد من التعاملات التجارية فى روسيا تتم عن طريق



المقايضة (أكثر من ٥٠% من عمليات البيع الصناعية)<sup>(١)</sup>، ولأن أسعار "الموق" أعلى من أسعار المقايضة تلك.

ومع أخذ كل ذلك فى الاعتبار، يظل هناك إجماع أن أغلب الأفراد عانوا من تدهور ملحوظ فى مستوى معيشتهم الأساسى، وانعكس ذلك فى مجموعة كبيرة من المؤشرات الاجتماعية. ففى حين كان العمر الافتراضى للإنسان يزداد بشكل ملحوظ فى باقى أنحاء العالم، كان فى روسيا أقل بكثير من ثلاث سنوات، وأقل بحوالى ثلاث سنوات فى أوكرانيا. إن بيانات المسح الخاصة بالاستهلاك المنزلى - ماذا يأكل الناس، كم ينفقون على الملابس، ما نوع المسكن الذى يعيشون فيه - تثبت حدوث انخفاض ملحوظ فى مستويات العيشة، ويتطابق ذلك مع تندى مستويات المعيشة الذى أشار إليه مربوط إجمالى الناتج المحلى فى الإحصائيات. ومع الأخذ فى الاعتبار أن الحكومة خفضت الإنفاق العسكرى، كان يتعين أن يرتفع مستوى المعيشة حتى أعلى من إجمالى الناتج المحلى. وبتعبير آخر، نفترض أن الإنفاق السابق على الاستهلاك كان يمكن الحفاظ عليه بطريقة ما، وأن ثلث الإنفاق العسكرى قد تحول إلى إنتاج جديد للسلع الاستهلاكية، وأنه لم يكن هناك إعادة هيكلة لزيادة الكفاءة والفاعلية أو الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة، فإن الاستهلاك - مستويات المعيشة - كان من المفترض أن يزيد بنسبة ٤%، وهى نسبة صغيرة لكنها أفضل بكثير من الانخفاض الحالى.

### تزايد الفقر وعدم المساواة

إن هذه الإحصائيات لا تقول كل حكاية التحول فى روسيا. إنها تتجاهل أحد أهم النجاحات: كيف يمكن تقييم مكاسب الديمقراطية الجديدة، حتى وإن كانت ناقصة؟ لكن هذه الإحصائيات تتجاهل أيضا أحد أهم الاخفاقات: تنامى الفقر وعدم المساواة.

بينما انكمش حجم كمكة الاقتصاد القومى، فقد تزايد عدم المساواة فى تقسيمها، بحيث حصل المواطن الروسى المتوسط على شريحة أصغر فأصغر. فى عام ١٩٨٩ كان ٢% فقط ممن يعيشون فى روسيا من الفقراء. وارتفع هذا الرقم بنسبة كبيرة حتى بلغ ٢٣% مع نهاية عام ١٩٩٨، وتستخدم هذه الإحصائيات معيار دولارين فى اليوم. ويحصل أكثر من ٤٠%

من المواطنين على أقل من ٤ دولارات يوميا، وذلك طبقا لمسح أجراه البنك الدولي. وكشفت الإحصائيات الخاصة بالأطفال عن مشكلة أعمق، حيث يعيش ٥٠% من الأطفال في أسر فقيرة. وتعانى البلدان الشيوعية السابقة الأخرى من زيادة مماثلة في الفقر إن لم تكن أسوأ. (١٠)

بعد التحاقى بالبنك الدولي بوقت قصير بدأت أفحص عن قرب ما يدور والإستراتيجيات المتبعة فى البنك. وعندما أبدت قلقى حول هذه الأمور، كان رد فعل أحد الاقتصاديين فى البنك والذى لعب دورا رئيسيا فى عمليات الخصخصة حادا جدا. لقد ذكر أزمة مرور السيارات، والعديد منها مرسيدس، التى تغامر موسكو فى إجازة نهاية الأسبوع الصيفية، والمحلات المليئة بسلع الرفاهية المستوردة. وكانت تلك صورة مختلفة تماما عن مؤسسات تجارة التجزئة الفارغة والتى لا لون لها فى ظل النظام السابق. لم أعارض أن عددا كبيرا من الناس أصبح من الثراء بحيث يسبب أزمة مرور، أو يخلق طلبا على أحذية جوتشى وملع رفاهية مستوردة، يكفى لجعل بعض المحلات تزدهر. وفى العديد من المنتجات الأوروبية، حل الأغنياء الروس محل أغنياء العرب الذين كانوا منتشرين فى هذه المنتجات منذ عقدين من الزمان. بل فى بعض المنتجات، كتبت إشارات الشوارع باللغة الروسية إلى جانب لغة البلد. لكن أزمة مرور سيارات مرسيدس فى بلد يبلغ نصيب الفرد فيها من الناتج القومى ٤٧٣٠ دولارا (مثل روسيا فى عام ١٩٩٧) هى دليل مرض وليس صحة. فإن ذلك يعد دليلا واضحا على مجتمع يركز الثروة فى أيدي قلة، بدلا من توزيعها بين الأغلبية.

ففى الوقت الذى أدت فيه عملية التحول إلى زيادة أعداد الفقراء بشكل كبير وازدهار قلة فى القمة، فإنها دمرت الطبقة المتوسطة الروسية. كما رأينا، لقد قضى التضخم فى أول الأمر على المدخرات الهزيلة لهذه الطبقة. ثم انخفضت الدخول الحقيقية لأبناء الطبقة الوسطى نظرا لعدم زيادة أجورهم مع التضخم. كما أدى الخفض فى الإتفاق على الصحة والتعليم إلى تآكل مستويات معيشتهم، وهاجر من استطاع الهجرة من أبناء الطبقة المتوسطة (بعض البلدان، مثل بلغاريا، فقدت ١٠% أو أكثر من سكانها، ونسبة أكبر من القوى العاملة المتعلمة فيها). والطبقة النابيهون فى روسيا وبلدان الاتحاد السوفيتى السابق الذين التقيتهم ، يعملون بجد وفى ذهنهم طموح واحد: الهجرة إلى الغرب. هذه الخسائر مهمة، ليس فقط لما ينجم

عنها حالياً لمن يعيشون فى روسيا، لكن لما تنذر به بالنسبة للمستقبل: تاريخياً، للطبقة المتوسطة دور مركزى فى خلق مجتمع يعتمد على حكم القانون والقيم الديمقراطية.

لقد شكل حجم الزيادة فى عدم المساواة، وزيادة حجم التدهور الاقتصادى واستمراره، مفاجأة. فقد توقع الخبراء زيادة ما فى عدم المساواة، أو على الأقل عدم مساواة مدروسة. فى ظل النظام القديم، كان يتم الحفاظ على الدخول متماثلة بالغاء الفروق فى الأجور. ففى حين لم يكن النظام الشيوعى يعمل من أجل توفير حياة سهلة، إلا أنه تقادى الحد الأقصى للفقر، وحافظ على مستويات معيشة متساوية نسبياً، وذلك بتقديم مستوى عالٍ مشترك من نوعية التعليم، والإسكان والرعاية الصحية وخدمات رعاية الطفولة. ومع التحول إلى اقتصاد السوق، حصد الذين يعملون بجد وينتجون بشكل جيد المكافآت لجهودهم، وبالتالي كان لا مفر من حدوث بعض الزيادة فى عدم المساواة. لكن كان المتوقع أن تجتنب روسيا عدم المساواة الناجمة عن الثروة الموروثة، كان هناك تعهد باقتصاد سوق أكثر مساواة. ولكن كم كان للواقع مختلفاً! إن مستوى عدم المساواة فى روسيا اليوم مساو لأسوأ مستويات عدم المساواة فى العالم، مجتمعات أمريكا اللاتينية، حيث يعتمد عدم المساواة على إرث شبه قطاعى.<sup>(١١)</sup>

لقد حصلت روسيا على أسوأ نتيجة ممكنة: انخفاض ضخم فى الإنتاج وارتفاع ضخم فى عدم المساواة. أما للتوقعات بالنسبة للمستقبل فهى قائمة: إن عدم المساواة القصوى يعوق النمو، خاصة إذا أدى ذلك إلى عدم استقرار اجتماعى وسياسى.

### كيف أدت السياسات المضللة إلى فشل عملية التحول؟

لقد سبق أن رأينا بعض الطرق التى ساهمت بها سياسات إجماع واشنطن فى حالات الفشل والإخفاق: لم تؤد الخصخصة التى تمت بطريقة خاطئة إلى زيادة الكفاءة أو النمو، وإنما أدت إلى التدهور وسلب الأصول. لقد رأينا كيف تراكمت المشكلات بالتفاعل بين سياسات الإصلاح وإيقاع تلك السياسات وتسلسلها: لقد جعل تحرير سوق رأس المال والخصخصة من الأسهل إخراج الأموال من البلاد، والخصخصة التى طبقت قبل وضع بنية

تحتية قانونية، عززت إمكانية سلب الأصول وحفزت على ذلك بدلا من إعادة الاستثمار من أجل مستقبل البلاد. إن الوصف الكامل لما حدث، والتحليل الشامل للطرق التي أسهمت بها برامج صندوق النقد الدولي في تدهور البلاد، تكفى في حد ذاتها لتأليف كتاب. أريد هنا أن أضع بشكل إجمالي ثلاثة أمثلة: في كل حالة، سيقول المدافعون عن الصندوق أن الأمور كانت ستصبح أسوأ بدون برامجه. بالنسبة لبعض النقاط، مثل غياب سياسات المنافسة، سيصر الصندوق على أن مثل هذه السياسات كانت جزءا من البرنامج، لكن روسيا لم تنفذها للأسف. إن مثل هذا الدفاع ساذج: فمع عشرات الشروط، كان برنامج الصندوق يتضمن "كل شيء". مع ذلك، كانت روسيا تعلم أنه عندما يصل الأمر إلى المرحلة التي لا مفر منها، حيث سيهدد الصندوق بقطع المساعدات، فإنها مستساوم بشدة، وسيتم التوصل إلى اتفاق (كثيرا ما لا يتم الوفاء به)، وسيفتح صنبور المال من جديد. إن ما كان مهما هو الأهداف المالية، عزز الميزانية وإيقاع الخصخصة. عدد الشركات التي تحولت إلى القطاع الخاص، ولا يهم كيفية حدوث ذلك، كان كل شيء آخر ثانويا، مثل سياسة المنافسة التي كانت عمليا مجرد وجهة مزخرفة لإعطاء صورة خادعة عن الوضع، وللدفاع ضد المنتقدين الذين يقولون إن تلك السياسات أهملت المكونات المهمة لعملية تحول ناجحة. ولأئسنى طالبت مرارا بسياسات تنافسية أقوى، فإن أولئك الذين يتفقون معي في الرأي دخلوا روسيا، والذين يحاولون إقامة اقتصاد سوق حقيقي، ويسعون لخلق سلطة تنافس فعالة، وجهوا لى الشكر مرارا.

إن تقرير ما يتعين التأكيد عليه، ووضع الأولويات ليس بالأمر السهل. إن كتب الاقتصاد تقدم غالبا إرشادا غير كاف. فالنظرية الاقتصادية تقول أنه لكي تعمل الأسواق بشكل جيد، يتعين وجود كل من المنافسة والملكية الخاصة. ولو كان الإصلاح سهلا، لتوفرت عصا سحرية وتفق الاثنان معا. لقد اختار صندوق النقد الدولي للتأكيد على الخصخصة، وأهمل المنافسة. ربما لم يكن هذا الاختيار مفاجأة: غالبا ما تتعارض مصالح الشركات والمصالح المالية مع سياسات المنافسة، لأن تلك السياسات تحد من قدرة هذه المصالح على تحقيق أرباح. لقد كان خطأ الصندوق هنا أخطر من مجرد ارتفاع الأسعار: سمعت للشركات المخصصة لإقامة احتكارات واتحادات منتجين (كارتل)، لتعزيز وتدعيم أرباحها، نظرا لغياب سياسات

مناهضة للاحتكار تمنعها من ذلك. ومثلما حدث في أحيان كثيرة، أثبتت أرباح الاحتكار أنها مغرية بشكل خاص لأولئك الذين يريدون اللجوء إلى أساليب المافيا سواء للسيطرة على السوق أو لتدعيم للتواطؤ.

### التضخم

لقد رأينا سابقا كيف أدى التحرير السريع للأسواق في البداية إلى اندلاع التضخم. والجزء لمحزن في قصة روسيا أن كل خطأ كان يعقبه خطأ آخر، حتى تراكمت العواقب.

بعد أن فجر تحرير الأسعار المفاجئ عام ١٩٩٢ موجة للتضخم السريع، كان من الضروري لصندوق النقد الدولي ولنظام يلتسين احتواء هذا التضخم. لكن التوازن لم يكن أبدا من النقاط القوية للصندوق، فلقد أدى حماسه المفرط إلى رفع أسعار الفائدة بشكل مبالغ فيه. لا يوجد ما يثبت أن خفض التضخم تحت مستوى معتدل يزيد النمو. لقد تجاهلت البلدان الأكثر نجاحا، مثل بولندا، ضغط الصندوق واحتفظت بالتضخم عند حوالي ٢٠% خلال سنوات التوفيق الحرجة. أما الطلبة النابهون للصندوق، مثل جمهورية التشيك، التي دفعت التضخم لأقل من ٢%، فقد رأت اقتصادها يعاني من الركود. هناك عدد من الأسباب الوجيهة تدفع إلى الاعتقاد أن الحماس الزائد لمكافحة التضخم يمكن أن يكبح النمو الاقتصادي الحقيقي. إن أسعار الفائدة المرتفعة تعوق بوضوح الاستثمارات الجديدة. لقد وجدت العديد من الشركات الجديدة التي تم خصصتها، حتى تلك التي بدأت دون أن يكون في النية نهيبها، أنه لا يمكنها التوسع وتحولت إلى سلب الأصول. كما أدى ارتفاع أسعار الفائدة الذي حرض عليه الصندوق إلى زيادة في تقدير أسعار الصرف، مما جعل الواردات رخيصة والتصدير صعب. ولا عجب إذن أن يجد أي زائر لموسكو بعد عام ١٩٩٢ المحال مليئة بالمالايس والسلع المستوردة. لكنسه سيجد صعوبة كبيرة للعثور على منتجات عليها علامة "صنع في روسيا". وظل هذا الوضع قائما حتى بعد خمس سنوات من بداية التحول.

كما ساعدت السياسات المالية المحكمة على استخدام المقايضة. ومع وجود نقص في السيولة، كانوا يدفعون للعمال سلعا بدلا من النقود - أيا كان

نوع السلع التي ينتجها المصنع الذي يعملون فيه أو ما هو متاح له، ابتداء من ورق التواليت إلى الأحذية. وبينما أقيمت أسواق السلع المستعملة في كل أنحاء البلاد، لأن العمال كانوا يحاولون الحصول على المال للسائل لشراء مجرد الضروريات، حتى أصبحت أشبه بالنشاط التجاري، وكان ذلك يخفى أوجه ضخمة لعدم الكفاءة. إن معدلات التضخم العالية تكلف الاقتصاد غالبا لأنها تتداخل مع آليات نظام الأسعار. لكن نظام المقايضة يدمر الأداء الفعال لنظام الأسعار، وأدى الإفراط في تضيق إمكانية الحصول على قروض، ومن ثم ندرة المال، إلى استبدال نوع من عدم الكفاءة بنوع آخر قد يكون أسوأ منه.

### الخصخصة

طالب صندوق النقد الدولي روسيا بأن تقوم بعملية الخصخصة بأسرع ما يمكن، وكان ينظر إلى كيفية إتمام الخصخصة على أنها أمر ثانوي. ويمكن ربط أغلب أوجه الفشل التي كتبت عنها سابقا - انخفاض الدخل والزيادة في عدم المساواة - مباشرة بهذا الخطأ. إن الدراسة التي أجراها صندوق النقد الدولي حول عشر سنوات من اقتصادات التحول أوضحت أن الخصخصة، في غياب بنية تحتية مؤسسية (مثل إدارة وتوجيه الشركات)، ليس لها تأثير إيجابي على النمو<sup>(١٢)</sup>. ومرة أخرى أخطأ إجماع واشنطن. فمن السهل رؤية الروابط بين طريقة إتمام الخصخصة وحالات الفشل.

على سبيل المثال، في روسيا وبلدان أخرى، كان غياب قوانين تضمن إدارة جيدة للشركات يعني أن من يستطيعون السيطرة على شركة ما سيكون لديهم الحافز على سرقة الأصول من أقلية حملة الأسهم، وأن لدى المديرين حوافز مماثلة تجاه حملة الأسهم أيضا. فلماذا بذل الطاقة لخلق الثروة عندما تكون سرقتها أسهل بكثير؟ وكما رأينا، هناك سمات أخرى لعملية الخصخصة تعزز وتشجع الحوافز وكذلك الفرص لسرقة الشركات. لقد سلمت الخصخصة في روسيا، شركات قومية كبرى لمدراتها السابقين. وكان هؤلاء المطلعون على بواطن الأمور في داخل الشركات، يعرفون مدى صعوبة والتباس احتمالات التنمية في المستقبل. ولذلك فإنهم لم يجرؤوا، حتى وإن كانت لديهم الرغبة، على انتظار خلق أسواق رؤوس

المال وكل التغيرات الأخرى الضرورية، للتمكن من الاستفادة الكاملة من جهود الاستثمار المحتملة وجهود إعادة الهيكلة. ومن ثم ركزوا على ما يمكنهم استخلاصه من الشركة خلال السنوات القليلة التالية، وفي أغلب الأحيان، كانت تلك المنافع تصل إلى حدها الأقصى بسلب الأصول.

كان المفترض أن تستبعد الخصخصة دور الدولة في الاقتصاد، لكن الذين افترضوا ذلك كانت نظرتهم لدور الدولة في الاقتصاد الحديث ساذجة للغاية. فالدولة تمارس تأثيرها من خلال عدد لا نهائي من الطرق، وعلى عدد لا نهائي من المستويات. لقد قللت الخصخصة سلطة الحكومة المركزية، لكن هذا التنازل عن السلطة منح الحكومات الإقليمية والمحلية حرية تصرف أوسع بكثير. تستطيع مدينة مثل سان بيترسبورج مثلاً، أو حكومة إقليمية مثل حكومة نوفجورود، أن تستخدم حشداً من الإجراءات التنظيمية والضرائية لانتزاع "إيجارات" من الشركات التي تعمل في نطاق سلطتها. في البلدان الصناعية المتقدمة، هناك قاعدة قانونية تمنع الحكومات المحلية وحكومات الولايات من استغلال السلطة الموفرة لها، لكن الأمر مختلف في روسيا. وفي البلدان الصناعية المتقدمة، هناك تنافس بين الجماعات المحلية لجعل مناطقهم جذابة للمستثمرين. لكن في بيئة تسود فيها أسعار الفائدة المرتفعة والركود العام، تبدو مثل هذه الاستثمارات بعيدة الاحتمال على أية حال، خاصة أن الحكومات المحلية لا تركز سوى وقتاً قليلاً لخلق "بيئة استثمارية" جذابة، فهي بدلاً من ذلك تركز اهتمامها على ما يمكنها انتزاعه من الشركات القائمة - مثلما يفعل مالكو ومديرو الشركات التي خصصت حديثاً. وعندما تعمل الشركات التي خصصت في عدة مناطق في وقت واحد، فإن السلطات في كل منطقة تفكر أن فضل شيء هو أن تنتزع من تلك الشركات ما يمكن الحصول عليه قبل أن يأخذ الآخرون قضيمهم من الأصول. ولقد عزز ذلك، الدافع لدى المديرين أن يخطفوا كل ما يمكنهم الحصول عليه وبأسرع ما يمكن. ففي النهاية، ستترك الشركات خربة على أية حال. لقد كان سباقاً نحو اللقاع. كان هناك حافز لسلب الأصول وتجريد الشركات من أصولها على كل المستويات.

إن الإصلاحيين الراديكاليين أصحاب نظرية "علاج الصدمة" قد ادعوا أن المشكلة مع تحرير الأسواق أن التحرير كان بطيئاً جداً، وليس سريعاً بما يكفي، وينطبق الشيء نفسه على الخصخصة. لقد أثبت صندوق النقد الدولي

على جمهورية التشيك، مثلاً، حتى واقتصادها يترنح، وأصبح واضحاً الآن أن خطابة هذا البلد تتفوق على أدائه: لقد تركت البنوك في يد الحكومة. لو خصصت حكومة ما الشركات، وتركزت البنوك في يد الدولة، أو تركتها دون تقنين وتنظيم فعال، فإن هذه الحكومة لا تخلق قيوداً صارمة للميزانية كفيلة بأن تؤدي إلى الفاعلية والكفاءة، لكنها تخلق عوضاً عن ذلك طريقة بديلة لدعم الشركات تكون أقل شفافية، وتطلق دعوة مفتوحة للفساد. إن منتقدي عملية الخصخصة التشيكية يدعون أن المشكلة لم تكن أن تلك العملية كانت سريعة جداً بل تكمن المشكلة في أنها كانت بطيئة جداً. لكن لم تنجح بلد واحد في خصخصة كل شيء بشكل جيد بين أية وضحاها، وعلى الأرجح ستكون هناك فوضى إذا حاولت أي حكومة تنفيذ الخصخصة بشكل لحظي. إن المهمة صعبة جداً، والدوافع إلى الإقدام على أعمال محظورة عالية جداً. لقد كان فشل إستراتيجيات الخصخصة السريعة قابلاً للتنبؤ وتم بالفعل للتنبؤ به.

إن الخصخصة بالطريقة التي فرضت في روسيا (وفي العديد من بلدان الاتحاد السوفيتي السابق) لم تقبل فقط في تحقيق النجاح الاقتصادي للبلاد، لكنها أضعفت الثقة في الحكومة وفي الديمقراطية والإصلاح. كانت نتيجة منح الحكومة مواردها الطبيعية الغنية قبل وضع نظام لجباية ضرائب عن تلك الموارد، أن أصبحت قلة من أصدقاء وشركاء بولتسين مليارديرات، في الوقت الذي عجزت فيه الحكومة عن دفع معاشات المتقاعدين التي لا تتجاوز ١٥ دولاراً في الشهر لكل متقاعد.

كان أفضح مثال على سياسة الخصخصة الرديئة هو برنامج "الخصخصة عن طريق القروض". في عام ١٩٩٥، توجهت الحكومة إلى البنوك الخاصة طلباً للقروض بدلاً من التوجه إلى البنك المركزي لمد احتياجاتها من التمويل. كان العديد من هذه البنوك الخاصة ملك أصدقاء للحكومة، التي كانت قد منحتهم تراخيص امتياز بنكية. وفي بيئة لا يتوفر فيها تقنين وتنظيم كافٍ للبنوك، كانت تراخيص الامتياز هي بالفعل بمثابة ترخيص بطبع النقود، وتقديم القروض، سواء لأنفسهم ولأصدقائهم أو للحكومة. وكشرط للقرض، وضعت الحكومة أنصبة من شركاتها كضمانة إضافية. وبعد ذلك، حدثت مفاجأة! تخلفت الحكومة عن تسديد قروضها، واستولت البنوك الخاصة على تلك الشركات من خلال ما يمكن اعتباره بيعاً



سوريا (رغم أن الحكومة قامت بتمثلية "البيع بالمزاد")، وهكذا أصبحت قلة من الطبقة الحاكمة مليارديرات على الفور. إن عمليات الخصخصة تلك لا تحظى بأية شرعية سياسية، وحقيقة كونها غير شرعية — كما سبق القول — جعل من الحتمي أن تعمد الطبقة الحاكمة الفاسدة إلى تهريب أموالها إلى الخارج بسرعة، قبل أن تتولى السلطة حكومة قد تحاول إضعاف مواقعها أو إبطال عملية الخصخصة.

إن الذين استفادوا من كرم الدولة، أو بتعبير أكثر دقة، من كرم يلتسين، عملوا بكل طاقتهم لتأمين إعادة انتخابه، ومما يدعو للسخرية أنه كان من المفترض أن يواجه جزءا من مما قدمه يلتسين مجانا لمصوبيه لتمويل حملته الانتخابية، غير أن بعض المرشحين المنتقدين للوضع يعتقدون أن كانت الأوليغاركية أذكى بكثير من أن تستخدم أموالها لتمويل تلك الحملة، كان هناك وفرة من أموال الرشاوى الحكومية التي يمكن استخدامها. لقد وفرت تلك القلة ليلتسين شيئا أكبر قيمة بكثير من المال: تقنيات حديثة لإدارة الحملة الانتخابية وصورة إيجابية له من خلال شبكات التلفزيون التي يسيطرون عليها.

كانت فضيحة "الخصخصة عن طريق القروض" تمثل المرحلة الأخيرة لإثراء المجموعة الحاكمة الفاسدة، تلك المجموعة الصغيرة العدد (التي يقال أن أصول وبدائيات بعضها، على الأقل، ترجع إلى علاقات بالمافيا) التي توصلت إلى السيطرة ليس فقط على اقتصاد البلاد إنما على حياتها السياسية أيضا. في لحظة ما، كانوا يؤكدون أنهم يسيطرون على ٥٠% من ثروة روسيا. إن المدافعين عن القلة الحاكمة الفاسدة شبهوهم بالبارونات للصيوص الأمريكيين، آل هاريمان وآل روكفلر. لكن هناك اختلافا كبيرا بين أنشطة مثل تلك الشخصيات في ظل رأسمالية القرن التاسع عشر، حتى أولئك الذين حققوا ثروتهم من مد خطوط السكك الحديدية وأعمال المناجم في الغرب الأمريكي الضار، وبين استغلال القلة الحاكمة الفاسدة للروسية لروسيا، وهو ما يمكن تسميته بالشرق الضار. إن البارونات للصيوص الأمريكيين خلقوا ثروات حتى وهم يحققون ثروتهم الخاصة. وتركوا بلدا أكثر ثراء بكثير حتى وإن كانوا قد حصلوا على شريحة كبيرة من الكعكة. أما القلة الحاكمة الفاسدة في روسيا فقد سرقت الأصول ونهبتها، تاركة بلادها أفقر

بكثير. لقد تركوا الشركات على حافة الإفلاس، في حين تضخمت حساباتها البنكية.

### المحيط الاجتماعي

إن المسؤولين الرسميين الذين طبقوا إجماع واشنطن فشلوا في تقييم الإطار الاجتماعي لاقتصادات التحول. وكان ذلك يمثل بشكل خاص، مشكلة نظرا لما كان يحدث في زمن الشيوعية.

يتطلب اقتصاد السوق مجموعة كبيرة من العلاقات والتبادلات الاقتصادية. ويعتمد الكثير من هذه التبادلات على الثقة. يقرض شخص ما مالا لشخص آخر، ويثق أنه سيسدد له هذا القرض. وهناك نظام قضائي يدعم هذه الثقة. وإذا لم يحترم الأشخاص التزاماتهم التعاقدية، فإنه يمكن إجبارهم على احترامها، ولو سرق شخص ما شيئا ملكا لآخر، يمكن تقديمه للمحاكمة. لكن في البلدان التي تتمتع باقتصادات سوق مستقرة وبذيات تحتية مؤسسية مناسبة، لا يلجأ الأفراد ولا الشركات إلى التقاضي إلا لماما.

وفى كثير من الأحيان، يشير العلماء إلى الغراء الذي يجعل المجتمع يتماسك معا بتعبير "رأس المال الاجتماعي". وغالبا ما يعتبر العنف العشوائي ورأسمالية المافيا انعكاسا لتآكل رأس المال الاجتماعي، لكن في بعض دول الاتحاد السوفيتي السابق التي زرتها يمكن للمرء أن يرى في كل مكان، وبطرق أكثر دقة، مظاهر مباشرة لتآكل رأس المال الاجتماعي. إن القضية ليست مجرد سوء سلوك وسوء تصرف قلة من المديرين، إنها تقريبا عملية سرقة فوضوية من الجميع للجميع. في كازاخستان على سبيل المثال، تنتشر في المناطق الريفية الصوبات، لكنها بدون زجاج. وبالطبع، لا يمكنها أن تعمل بدون الزجاج. في الأيام الأولى للتحول، كانت الثقة في المستقبل قليلة بحيث كان كل فرد يأخذ ما يمكنه أخذه: كان كل واحد يعتقد أن الآخرين سيأخذون الزجاج من الصوبات، وفي هذه الحالة ستمتد الصوبة (وكذلك سبل عيشهم). لكن طالما أن تدمير الصوبة أصبح حتميا على أية حال، إذن هناك معنى لأن يأخذ كل فرد ما يمكنه أخذه، حتى وإن كانت قيمة الزجاج زهيدة.

إن الطريقة التي تم بها التحول في روسيا قد ساهمت في تآكل رأس المال الاجتماعي. فالمرء لا يصبح ثريا بأن يعمل بجد وأن يستثمر، لكن بأن يستخدم علاقاته السياسية للحصول على إحدى ممتلكات الدولة بتمن يخص من خلال عملية الخصخصة. لقد تحطم العقد الاجتماعي الذي يربط المواطنين معا بحكومتهم، عندما رأى أرباب المعاشات الحكومة تبيع الأصول الثمينة المملوكة للدولة، لكنها تدعى أنها لا تملك الأموال اللازمة لدفع معاشاتهم.

لقد أدى تركيز صندوق النقد الدولي على الاقتصاد الجمعي، وخاصة على التضخم، إلى أنه نحى جانبا قضايا الفقر وعدم المساواة ورأس المال الاجتماعي. وإذا واجهنا الصندوق بقصر نظره سيقول "إن التضخم قاسي خاصة على الفقراء". لكن إطار سياسته لم يكن مصمما لتقليل التأثير على الفقراء. وعندما تجاهل تأثير سياسته على الفقراء وعلى رأس المال الاجتماعي، فإنه أعاق فعليا نجاح "الاقتصاد الجمعي". وقد خلق تآكل رأس المال الاجتماعي بيئة غير مشجعة على الاستثمار. إن عدم اهتمام الحكومة الروسية (وصندوق النقد الدولي) بإقامة للحد الأدنى من شبكات التأمين الاجتماعي أبطأ عملية إعادة الهيكلة، لأن مديري المصانع، حتى وإن كانوا قساة القلوب، فإنه كان من الصعب عليهم، في أغلب الأحيان، الاستغناء عن العمال، لعلهم بما سيتعرض له هؤلاء العمال من محن قد تصل إلى حد الموت جوعا.

### العلاج بالصدمة

إن الجدل الكبير حول إستراتيجية الإصلاح في روسيا قد تركز حول إقناع وسرعة الإصلاح. من في النهاية كان على حق: هل هم أنصار "العلاج بالصدمة" أم أنصار "الإصلاح التدريجي"؟ إن النظرية الاقتصادية التي تركز على التوازن والنماذج المثالية، لا تقول الكثير عن ديناميكية الإصلاحات، وترتيب وتوقيت وسرعة تلك الإصلاحات - وإن حاول اقتحم صناديق النقد الدولي، في كثير من الأحيان، إقناع البلدان التي تتعامل معه بنقيض ذلك. لقد لجأ المتجادلون إلى الكتابة لإقناع الآخرين بمزايا موقف كل منهم. قال المطالبون بالإصلاح السريع: "لا يمكن اجتياز

هوة ما بقفزتين"، بينما يرد أنصار الإصلاح التدريجي أن الطفل يستغرق تسعة أشهر لكي يتكون ويتحدثون عن اختبار مائة الأحجار أثناء عبور النهر. في بعض الحالات، كان الفارق بين وجهتي النظر هو اختلاف في تصور الواقع أكثر منه اختلاف حول الواقع. لقد حضرت ندوة في المجر، قال أحد المشاركين فيها: "يجب أن نقوم بإصلاح سريع! ويجب أن يتم ذلك في غضون خمس سنوات". وقال آخر: "يجب أن نقوم بإصلاح تدريجي. وسيستغرق ذلك منا خمس سنوات". كان أغلب الجدل يدور حول طريقة الإصلاح أكثر منه حول سرعته.

لقد سبق أن ذكرنا انتقادين كان دعاة الإصلاح التدريجي يوجهونهما: "المعجلة تسبب الخسائر" - حيث من الصعب التخطيط لإصلاحات جيدة، ويجب ألا يتم حرق المراحل. هناك على سبيل المثال، متطلبات أساسية مهمة بتعين توفيرها لكي تتم بنجاح عملية خصخصة واسعة النطاق، مع الأخذ في الاعتبار أن تلبية تلك المتطلبات تستغرق وقتاً (١٣). إن نموذج الإصلاح الروسي يثبت بالطبع أن الحوافز مهمة، لكن هذا النوع الروسي من الرأسمالية البديلة لم يوفر حوافز لخلق الثروة والنمو الاقتصادي، بل كان حافزاً لنهب أصول الشركات. وبدلاً من اقتصاد سوق يعمل بشكل سلس، أدى التحول السريع إلى خلق شقوق ضار وفوضوى.

### التناول البلشفي لإصلاح السوق

لو أن الإصلاحيين الراديكاليين نظروا إلى أبعد من المجال الاقتصادي الصرف، لأدركوا ما أوضحه التاريخ من أن أغلب تجارب الإصلاح الراديكالي قد اكتنتها المشاكل. إن ذلك صحيح بدءاً من الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، وكميونة باريس عام ١٨٧١، والثورة البلشفية عام ١٩١٧ إلى الثورة الثقافية الصينية في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. يمكن بسهولة فهم اللقوى التي أحدثت كل واحدة من تلك الثورات، لكن كل ثورة منها أفرزت روبسبير الخاص بها، وزعماءها السياسيين الذين دفعوا الثورة إلى حدها الأقصى أو الذين أضنتهم الثورة. في الجانب المقابل، لم تكن "الثورة" الأمريكية الناجحة ثورة اجتماعية حقيقية، إنما كانت تغييراً "ثورياً" في الهياكل السياسية، لكنها مثلت تغييراً "تطورياً" في هيكل

وبنيان المجتمع. لقد حاول الإصلاحيون الراديكاليون الروس إحداث ثورة فى النظام الاقتصادى وفى هيكل وبنيان المجتمع فى آن واحد. والحقيقة المحزنة أنهم فشلوا فى النهاية على الجبهتين: فى ظل اقتصاد السوق، خول العديد من القيادات الحزبية السابقة ببساطة سلطات أكبر فى أن يوجهوا لمصلحتهم الشركات التى كانوا يديرونها فى السابق، وظلت مقاليد السلطة بيد مسئولى السكينة. بى. جى". كان هناك بعد وحيد جديد: حفنة من الأوليغاركية، قسادة وعازمة على ممارسة سلطة سياسية واقتصادية ضخمة.

فى الواقع، استخدم الإصلاحيون الراديكاليون إستراتيجيات بولشفية، وإن كانوا يقرأون نصوصا مختلفة. فى السنوات التى أعقبت ثورة ١٩١٧، حاول البلاشفة فرض الشيوعية على بلد يكرها. وكانت حجته أن السبيل لبناء الاشتراكية هو أن "تقود" طليعة من النخبة (غالبا ما كان تعبير "تقود" تطفيفا لتعبير "يجبر") الجماهير إلى الطريق الصحيح، وهو ليس بالضرورة الطريق الذى كانت تريده الجماهير وتعتقد أنه الأفضل. فى الثورة "الجديدة" فى روسيا السوفيتية تلت سقوط الشيوعية، حاول بالمثل نخبة، يتقدمها البيروقراطيون للدوليون، فرض تغيير سريع على شعب يكره هذا التغيير. يبدو أن الذين يؤيدون التناول البولشفى لا يتجاهلون فقط تاريخ مثل تلك الإصلاحات الجذرية، لكنهم يفترضون أيضا أن العمليات السياسية ستعمل بطرق لم يقدم التاريخ أى مثال لها. إن علماء اقتصاد مثل اندريه شلايفر، الذى اعترف بأهمية البنية التحتية المؤسسية لاقتصاد السوق، يعتقدون أن الخصخصة، بغض النظر عن كيفية تطبيقها، ستقود إلى طلب سياسى بالنسبة للمؤسسات التى تحكم الملكية الخاصة.

يمكن اعتبار أن حجة شلايفر هى امتداد وتوسع (لا مبرر له) لنظرية كواس. فقد أكد عالم الاقتصاد رونالد. ه. كواس الحاصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد، أن حقوق الملكية المحددة بوضوح هى أمر جوهري لتحقيق كفاءة وفاعلية أى اقتصاد. حتى عندما توزع الأصول على شخص لا يعرف كيف يديرها بكفاءة، فإن هذا للشخص إذا كان فى مجتمع تتحدد فيه حقوق الملكية بشكل جيد، سيكون لديه الدافع لبيع تلك الأصول لشخص يمكنه إدارتها بشكل أكثر كفاءة منه. لذلك كان المدافعون عن الخصخصة السريعة يؤكدون أنه لا ضرورة حقيقية لأن يكون المرء دقيقا جدا فيما يتعلق بطريقة

تنفيذ الخصخصة. من الأمور التي أصبح معترفا بها الآن، أن الظروف التي تكون في ظلها فرضية كواس صحيحة هي ظروف مقيدة للغاية<sup>(١٤)</sup> وهي لا تنطبق بالطبع على الظروف في روسيا عندما بدأ هذا البلد مرحلة التحول.

غير أن شلايفر ورفاقه، أخذوا أفكار كواس إلى أبعد مما كان هو شخصيا ليفعل. لقد اعتقدوا أن العمليات لسياسية ستطبق عليها القواعد نفسها التي تحكم العمليات الاقتصادية. لو أمكن خلق جماعة اجتماعية معنية شخصيا بالملكية، فإنها ستطالب بإقامة البنية التحتية المؤسسية الضرورية لعمل اقتصاد سوق، وستعكس مطالبها على العملية السياسية. لكن للأسف، تعلمنا التاريخ الطويل للإصلاحات السياسية أن توزيع الدخول له أهمية كبيرة. فالطبقة المتوسطة هي التي طالبت بالإصلاحات التي يشار إليها غالبا بتعبير "حكم القانون". إن شديدي الثراء، عادة ما يخدمون مصالحهم بشكل أفضل وراء الأبواب المغلقة، وذلك بالتفاوض حول الامتيازات والمصالح الخاصة. بالطبع لم يكن آل روكفلر وآل بيل جيتس في البلدان المختلفة من العالم هم الذين طالبوا بسياسات قوية لتحفيز المنافسة. في روسيا الحالية، لا نسمع الأوليغاركيين والاحتكاريين الجدد يطالبون بمثل تلك التدابير الخاصة بسياسة تنافسية قوية. لم يبدأوا يطالبون بحكم القانون — هم الذين يدينون بثرواتهم إلى صفقات خاصة وراء كواليس الكرملين — إلا عندما رأوا أن نفوذهم الخاص على حكام روسيا أخذ في الأفول.

إن الأوليغاركيين الذين أرادوا السيطرة على وسائل الإعلام للحفاظ على سلطتهم، لم يطالبوا بوسائل إعلام حرة لا تتركز في أيدي قلة، إلا عندما حاولت الدولة استخدام سلطتها لحرمانهم من سلطتهم. وفي أغلب البلدان الديمقراطية والمتقدمة، لن تسمح الطبقة المتوسطة طويلا بمثل هذا التركيز للسلطة الاقتصادية، لأنها هي التي ستضطر إلى دفع ثمن الاحتكار. لقد اهتم الأمريكيون منذ وقت طويل بأخطار تركيز سلطة وسائل الإعلام، ولا يمكن في الولايات المتحدة القبول بتركيز للسلطة بالمستوى الذي يحدث في روسيا حاليا. وعلاوة على أن الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي لم يعبرا المخاطر التي يطرحها تركيز سلطة وسائل الإعلام سوى اهتماما طفيفا، فإنهما ركزا اهتمامهما على سرعة إنجاز الخصخصة، ورأوا في إتمام ذلك بسرعة علامة إيجابية. لقد شعرا بالراحة، بل بالاعتزاز في

الحقيقة، عندما رأوا كيف استخدمت وسائل الإعلام الخاصة المتركة بهذا الشكل بنجاح فى الحفاظ على صديقهما بوريس يلتسين فى الحكم ومعه أولئك الذين يدعون أنهم "إصلاحيون".

إن أحد الأسباب التى تجعل من المهم توفر وسائل إعلام نشطة ونقدية هو التاكّد من أن القرارات التى يتم اتخاذها تعكس المصلحة العامة للمجتمع وليس مصالح القلة. لقد كان من الأمور الأساسية لاستمرار النظام الشيوعى ألا يكون هناك تدقيق وفحص علنى. كانت إحدى مشكلات الفشل فى خلق وسائل إعلام فعالة ومستقلة وتنافسية فى روسيا ما بعد الشيوعية، أن السياسات، مثل "الخصخصة بواسطة القروض"، لم تخضع للنقد العلنى الذى كانت تستحقه. ومن ناحية أخرى، حتى فى الغرب، كانت القرارات الحاسمة الخاصة بالسياسة فى روسيا تتم بشكل كبير وراء الأبواب المغلقة، سواء فى المؤسسات الاقتصادية الدولية أو فى وزارة الخزانة الأمريكية. إن دافعى الضرائب فى الغرب، الذين من المفترض أن تكون هذه المؤسسات مسؤولة أمامهم، لم يعلموا شيئاً عن ما كان يجرى فى ذلك الوقت، وكذلك كان حال الشعب الروسى، الذى دفع الثمن الأكصى. ونحن الآن فقط، نتصارع مع السؤال للقاتل "من أضع روسيا؟" ولماذا؟ والإجابات، كما بدأنا نرى، ليست مقنعة.

## هوامش الفصل الخامس

١- يعتمد الكثير من هذا الفصل والفصلين التاليين على عمل ذكر بشكل أكثر شمولاً في أماكن أخرى. راجع الأبحاث التالية:

J.E.Stiglitz, "Whither Reform? Ten Years of the Transition" (Annual World Bank Conference on Development Economics, 1999), in Boris Pleskovic & J.E.Stiglitz, eds., *The World Bank* (Washington, DC, 2000), pp. 27-56. J.E.Stiglitz, *Who Is to Guard the Guards Themselves? In Governance, Equality, and Global Markets: The Annual Bank Conference on Development Economics, Europe*, J.E.Stiglitz & Pierre-Alain Muet, eds., World Bank (Washington, DC, 2001), pp. 22-54.

بالإضافة، راجع

A.Ellerman & J.E.Stiglitz, "New Bridges Across the Chasm: Macro-and Micro-Strategies for Russia and other Transitional Economies", *Zagreb International Review of Economics and Business* 3(1) (2000), pp. 41-72. and A.Hussain, N.Stern, & J.E.Stiglitz, "Chinese Reforms from a Comparative Perspective", in Peter J.Hammond & Gareth D.Myles, eds., *Incentives, Organization, and Public Economics. Papers in Honour of Sir James Mirrlees* (Oxford and New York: Oxford University Press, 2000), pp. 243, 277.

وللتقارير الصحفية الممتازة عن التحول في روسيا، راجع:

Chrystia Freeland, *Sale of the Century* (New York: Crown, 2000); P.Klebnikov, *Godfather of the Kremlin, Boris Berezovsky: and the Looting of Russia* (New York: Harcourt, 2000); R.Brady, *Kapitalizm: Russia Struggle to Free its Economy* (New Haven: Yale University Press, 1999); and John Lloyd, "Who Lost Russia?", *New York Times Magazine*, August 15, 1999.



قدم عدد من علماء السياسة تحليلات تتفق بشكل واسع مع التفسيرات التي قدمت هنا. راجع، بشكل خاص:

A.Cohen, "Russia Meltdown: Anatomy of the IMF Failure, Heritage Foundation Backgrounders No. 1228, October 23, 1998; S. F.Cohen, *Failed Crusade* (New York: W.W.Norton, 2000); P.Reddaway, & D.Glinski, *The Tragedy of Russia's Reforms: Market Bolshevism Against Democracy* (Washington, DC: United States Institute of Peace, 2001); Michael McFaul, *Russia's Unfinished Revolution: Political Change from Gorbachev to Putin* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 2001); Archie Brown & Lilia Fedorovna Shevtsova, eds., *Gorbachev, Yeltsin and Putin: Political Leadership in Russia's Transition* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2000); and Jerry F. Hough & Michael H. Armacost, *The Logic of Economic Reform in Russia* (Washington, DC: Brookings Institution, 2001).

ولا يوجد ما يدعو للدهشة، أن عددا من الإصلاحيين قدموا تقاريراً تختلف بشكل واضح عن تلك المقدمة هنا، غير أن مثل هذه التفسيرات كانت أكثر تكراراً في الفترة المبكرة للتحول حيث كانت أيام التحول واعدة بشكل أكبر، بعض هذه التقارير كانت تحمل عناوين تبدو متضاربة مع الأحداث اللاحقة. راجع، على سبيل المثال:

Anders Aslund, *How Russia Became a Market Economy* (Washington, DC: Brookings Institution, 1995) or Richard Layard & John Parker, *The Coming Russian Boom: A Guide to New Markets and Politics* (New York: The Free Press, 1996).

ولوجهات نظر نقدية أكثر، راجع:

Lawrence R. Klein & Marshall Pomer, eds. (with a foreword by Joseph E. Stiglitz), *The New Russia: Transition Gone Awry* (Palo Alto, Calif.: Stanford university Press, 2001).

2- J.R.Wedel, "Aid to Russia", *Foreign Policy* 3 (25), Interhemispheric Resource Center and Institute Policy Studies, September 1998.

٣ - لمزيد من القراءة، راجع:

P.Murrel, "Can Neo-Classical Economics Underpin the Economic Reform of the Centrally Planned Economies?" *Journal of Economic Perspectives* 5(4) (1991), pp 59-76.

٤- راجع صندوق النقد الدولي، بيان صحفي رقم ٩٨ / ٣١، واشنطن، العاصمة،

٢٠ يوليو ١٩٩٨،

"IMF Approves Augmentation of Russia Extended Arrangement and Credit Under CCFF. Activates GAB".

٥- هناك فرضية تقول أن صندوق النقد الدولي لم يتجاهل حقاً ذلك. في الواقع، يعتقد البعض أن الصندوق كان يحاول إنهاء اختيار تخفيض قيمة العملة بجعل تكلفة هذا التخفيض عالية جداً بحيث لا يقدم البلد عليها. إذا كان ذلك صحيحاً، فإن الصندوق يكون قد أخطأ التقدير إلى أبعد حد.

٦- كان هناك بالطبع المزيد بالنسبة لإعلان الحكومة الروسية في ١٧ أغسطس، لكن كانت تلك من بين المقومات المركزية بالنسبة لأهدافنا. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحكومة الروسية وضعت ضوابط مؤقتة على رأس المال مثل منع غير المقيمين من الاستثمار قصير الأجل في الأصول المقدرة بالروبل، والقرار الرسمي بتأجيل تسديد دفعات الدين والتأمين المقدرة بالعملة الأجنبية لمدة ٩٠ يوماً، وكذلك بالنسبة لدفعات التأمين الخارجية. كما أعلنت الحكومة الروسية دعمها لاتحاد مالي تنشئه البنوك الروسية الرئيسية للحفاظ على استقرار دفع المستحقات وقدمت مشروع قانون من أجل دفع رواتب العاملين في الدولة في وقتها المحدد ومن أجل إعادة تأهيل البنوك. لمزيد من التفاصيل راجع الموقع التالي على الشبكة الدولية:

[www.bisnissides.gov.bisniscountry.08081811.htm](http://www.bisnissides.gov.bisniscountry.08081811.htm)

يقدم هذا الموقع النص الأصلي للإعلانين العاملين بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٩٨.

٧- في يوم الثلاثاء ١٧ أغسطس ١٩٩٨، في سوق العملات بين البنوك بموسكو، انخفض سعر الروبل أمام الدولار بنسبة ١٩ و ١ % مقارنة بمستواه يوم ١٦ أغسطس، لكن بحلول نهاية الأسبوع (الجمعة ٢١ أغسطس) بلغت نسبة انخفاض قيمة الروبل ١١ % (مقارنةً دائماً بمستوى يوم ١٦ أغسطس). على أية حال، كان الروبل قد انخفض بنسبة ٢٦ % في نهاية يوم ١٧ أغسطس ١٩٩٨ في السوق غير الرسمية بين البنوك.

٨- راجع Chrystia Freeland، الذي سبق الإشارة إليه، و Richard Anders Aslund، & Layard John Parker، في المرجع الذي سبق الإشارة إليه، و. في المرجع الذي سبق الإشارة إليه.

٩- بالنسبة للمواقب والتكلفة التي فرضها نظام المقايضة على الاقتصاد الروسي، راجع

C.G. Gaddy & B.W. Ickes, "Russia's Virtual Economy", *Foreign Affairs* 77 (September-October 1998).

١٠- لم يبد أن التحول كان لمصلحة القراء. على سبيل المثال، كان نصيب الخمس الأدنى من السكان من الدخل يساوي ٨,٦ % في روسيا (في عام ١٩٩٨)، و ٨,٨ % في أوكرانيا (في عام ١٩٩٩)، و ٦,٧ % في كازاخستان (في عام ١٩٩٦) (البنك الدولي، مؤشر التنمية العالمية لعام ٢٠٠١).

١١- باستخدام مقياس قياسي لعدم المساواة (معامل Gini)، حققت روسيا بحلول عام ١٩٩٨ مستوى عدم مساواة ضعف الموجود في اليابان و ٥٠% أكثر مما في بريطانيا والبلدان الأوروبية الأخرى، ومستوى مساو لفرنسا وبنما. بينما استطاعت البلدان التي اتخذت سياسات تدريجية، مثل بولندا والمجر، أن تحتفظ بمستوى عدم المساواة في بلدانها منخفضة - كان مستوى عدم المساواة في المجر أقل حتى منه في اليابان وكان في بولندا أقل منه في بريطانيا.

١٢- راجع،

Stiglitz. "Who Is to Guard the Guard themselves?" op.cit.

١٣- مثلاً: إذا حرر بلد ما أسواق رأس المال قبل أن يتم خلق مناخ استثماري جذاب في هذا البلد - كما كان صندوق النقد الدولي يوصي - فمعنى ذلك هو الدعوة إلى هروب رأس المال. وإذا تم خصخصة الشركات قبل خلق سوق رأس مال فعالة في ذلك البلد، فإن الملكية و/أو السيطرة تصبح بين أيدي أولئك القريبين من التقاعد، بحيث لن يكون هناك حافز لخلق الثروة على المدى الطويل، بينما سيكون هناك حوافز لنهب الأصول. وإذا تمت الخصخصة قبل إقامة هيكل قانوني وتنظيمي لتوطيد المنافسة، سيكون هناك حوافز لخلق احتكارات، وستكون هناك حوافز "سياسية" للحيلولة دون خلق نظام تنافسي فعال. وإذا تمت الخصخصة في نظام فيدرالي، لكن تركت الحرية للدولة والسلطات المحلية في أن تفرض ضرائب وتقنيات على هوامها، فإن ذلك لا يستبعد قدرة وحافز السلطات العامة على فتزاع أنواع مختلفة من الربح، وهو ما يؤدي بشكل ما وكأن عملية الخصخصة لم تتم إطلاقاً.

---

١٤- بالنسبة لنظرية Coase ذاتها، راجع R.H.Coase, "The Problem of Social Cost", Journal of Law and Economics 3 (1960), pp. 1-14. هذه النظرية تكون صحيحة فقط عندما لا توجد تكاليف صفقات أو تعاملات، ولا نقص وسيوب في المعلومات. ولقد اعترف Coase نفسه بقوة هذه القيود. بالإضافة إلى أنه يستحيل تحديد حقوق الملكية بالكامل، وكان ذلك صحيحا بشكل خاص بالنسبة للاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول. حتى في البلدان الصناعية المتقدمة، فإن حقوق الملكية مقيدة بالهموم الخاصة بالبيئة، وحقوق العمال، والتوزيع إلى مناطق وهم جرا. ورغم أن القانون يحاول أن يكون واضحا قدر الإمكان بشأن تلك الأمور، فإن كثيرا ما تنشأ النزاعات، ويتم حلها من خلال إجراءات قانونية. لحسن الحظ، هناك ثقة عامة، نظرا "سيادة القانون"، بأن ذلك يتم بطريقة عادلة ومنصفة. لكن الأمر لم يكن كذلك في روسيا.

الفصل السادس

قوانين تجارة غير عادلة

و

أضرار أخرى



إن صندوق النقد الدولي مؤسسة سياسية. لقد كان الاهتمام بالحفاظ على بوريس يلتسن فى السلطة هو الذى ألقى عملية الإسعاف المالى عام ١٩٩٨ ، رغم أنها ليست مقبولة على أساس "المبادئ" التى كان يتعين أن تقوم عملية الإقراض. إن القبول الصامت، إن لم يكن الدعم الصريح، لعملية الخصخصة الفاسدة المعتمدة على القروض، كان يستند جزئيا على حقيقة أن الفساد أيضا كان له هدف جيد - هو إعادة انتخاب يلتسين.<sup>(١)</sup> لقد كانت سياسات الصندوق فى هذه المجالات مرتبطة بشكل لا سبيل إلى الفكاك منه بالأحكام المياسية لوزارة الخزانة فى عهد كلينتون.

داخل الإدارة ككل، كان هناك فى الواقع ارتباط حول استراتيجية وزارة الخزانة. بعد هزيمة الإصلاحيين فى ديسمبر ١٩٩٣ ، عبر ستروب تالوت - الذى كان مسؤولا فى ذلك الوقت عن سياسة روسيا ( وأصبح بعد ذلك مساعد وزير الخارجية) - عن الرؤية للقلق المنتشرة بشأن استراتيجية العلاج بالصدمة: هل كان هناك قدر مفرط من الصدمة وقدر قليل من العلاج؟ نحن فى مجلس الاستشاريين الاقتصاديين كنا نشعر بقوة أن الولايات المتحدة تقدم نصيحة سيئة لروسيا وتستخدم أموال دافعي الضرائب لإقناعهم بقبولها. لكن وزارة الخزانة ادعت أن السياسة الاقتصادية لروسيا من اختصاصها وحدها، ونحت جانبا أية محاولات لفتح حوار حول الموضوع، سواء داخل الحكومة أو خارجها، وتمسكت بعناد بدعمها المطلق لعلاج الصدمة والخصخصة السريعة.

إن أحكاما سياسية وأخرى اقتصادية بالقدر نفسه تقف وراء مواقف رجال وزارة الخزانة. إنهم يخشون من الخطر المسلط فوق للرؤوس، خطر الارتداد إلى الشيوعية. كان المنادون بالحل التدريجي يخشون من الخطر الحقيقي ألا وهو فشل علاج الصدمة: زيادة معدلات الفقر وانخفاض الدخل قد يقوضان دعم إصلاحات السوق. ومرة أخرى، أثبت التريجيون أنهم على حق، إن انتخابات مولدافيا فى فبراير ٢٠٠٠ ، التى حصل فيها

الشيوعيون السابقون على ٧٠ في المئة من مقاعد الدوما، ربما كانت الحالة القصوى، لكن خيبة الأمل في الإصلاح الجذري وعلاج الصدمة أصبح الآن عاملاً بين الاقتصادات التي تمر بمرحلة التحول.<sup>(٢)</sup> لقد أدى تصور التحول على أنه الجولة الأخيرة في المعركة بين الخير والشر، وبين الأسواق والشيوعية، إلى مشكلة إضافية: لقد تعامل صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية مع أغلب الشيوعيين السابقين بازدراء وبعد ثقة، باستثناء قلة مختارة منهم أصبحوا حلفاءهم. كان هناك بالطبع، بعض الشيوعيين المقاومين لأي تغيير، لكن البعض الآخر، ربما العديد ممن خدموا في الحكومات الشيوعية لم يكونوا مؤمنين حقيقيين بالنظام. بدلاً من ذلك، كانوا برجماتيين يريدون التقدم في النظام القائم. إن كان النظام يتطلب أن ينضموا إلى الحزب الشيوعي، فإن ذلك لم يبد لهم ثمناً باهظاً بشكل مغالى فيه بحيث يتعين رفضه. لقد كان العديد منهم سعداء مثل أي شخص آخر لرؤية نهاية السيطرة الشيوعية واستعادة العملية الديمقراطية. وإن كان هؤلاء الناس يحتفظون بشئ من أياهم الشيوعية فهو الإيمان بأن الدولة تتحمل مسؤولية العناية بالمحتاجين، والإيمان أيضاً بمجتمع تسوده المساواة بشكل أكبر.

في الواقع، وحسب التعبير الأوروبي، أصبح العديد من هؤلاء الشيوعيين السابقين، ما يسمى بالاشتراكيين الديمقراطيين من مختلف المذاهب. وبالتعبير السياسي الأمريكي، فإنهم يقعون في مكان ما بين ديمقراطي الاتفاق الجديد للسابقين والديمقراطيين الجدد الأكثر حداثة، وإن كان أغلبهم أقرب للمجموعة الأولى من الأخيرة. لقد كان مدعاة للسخرية، في ما يتعلق بالاقتصادات التي تمر بمرحلة التحول، أن تتحالف في كثير من الأحيان، إدارة كلينتون الديمقراطية، التي تعتقد على ما يبدو رؤى تتسم بدرجة عالية مع رؤى الاشتراكيين الديمقراطيين، مع الإصلاحيين الذين يميلون إلى اليمين، أنصار ميلتون فريدمان وأنصار إصلاحات السوق الجزئية، الذين يولون اهتماماً قليلاً جداً للعواقب الاجتماعية والتوزيعية للسياسة.

في روسيا، لم يكن هناك سوى شيوعيين سابقين للتعامل معهم. يلتصق نفسه كان شيوعياً سابقاً - كان مرشحاً ليصبح عضواً في المكتب السياسي. ففي الحقيقة، لم يخرج للشيوعيين الروس أبداً من السلطة. إن أغلب الإصلاحيين الروس كانوا شيوعيين سابقين مرموقين. في فترة ما، بدا أن



خط التقسيم قد يقع بين الذين كان ارتباطهم وثيقا بال كيه جي بي والجوسبلان - مراكز السيطرة السياسية والاقتصادية في النظام السابق والآخرين. كان "الفتيان للطيبون" هم الأعضاء البارزون في الحزب الشيوعي الذين كانوا يديرون المؤسسات والمشروعات، مثل فيكتور شيرنوميردين، رئيس شركة جازبروم، الذي خلف جيدور كرئيس للوزراء. إنهم رجال عمليون يمكن التعامل معهم. وإذا كان بعضهم مستعدا لسرقة كل ما يمكنهم من الدولة لصالحهم ولصالح أصدقائهم، فإن هؤلاء لم يكونوا بالطبع أيديولوجي اليسار المتطرف. في الأيام الأولى للتحول، إذا كانت الأحكام (الخاطئة لم لا) عن الشخصيات القابلة أكثر من غيرها أن تدخل روسيا إلى أرض السوق الحرة الموعودة، قد قادت الولايات المتحدة (وصندوق النقد الدولي) في عملية اختيار الحلفاء، فإن البراجماتية السائدة كانت هي القاعدة في عام ٢٠٠٠. وإذا كان هناك مثالية في البداية، فلن فشل يلتصين والعديد ممن يحيطون به قد أدى إلى تشكك وتشاؤم. لقد استقبلت إدارة بوش، تولى بوتين السلطة بترحاب كشخص يمكننا العمل معه، دون الاهتمام بماضيه في ال كيه جي بي. واستغرقنا وقتا طويلا للحكم على الناس، قبل الكف عن التساؤل إن كانوا شيوعيين أم لا في النظام السابق - أو حتى ما الذي فعلوه في ظل ذلك النظام. وإن كانت أيديولوجية خاطئة قد أعمتنا في التعامل مع القادة والأحزاب الناشئة في أوروبا الشرقية، وفي تصور السياسة الاقتصادية، فإن الأحكام السياسية الخاطئة لم تلعب دورا أقل في روسيا. كان العديد ممن تحالفنا معهم أقل اهتماما بخلق اقتصاد السوق الذي عمل بكفاءة كبيرة في الغرب، وأكثر اهتماما بلإثراء أنفسهم.

ومع مرور الوقت، وعندما ظهرت بوضوح المشكلات مع استراتيجية الإصلاح ومع حكومة يلتسين، كان رد فعل صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية هو نفسه تقريبا رد فعل للمسؤولين الأمريكيين أثناء حرب فيتنام: تجاهل الوقائع، نفى الحقيقة، منع أي نقاش، وإلقاء المزيد والمزيد من الأموال الجديدة، فوق المال الذي فقد سابقا. لقد وصلت روسيا تقريبا إلى "المنعطف"، والنمو بات قريبا جدا، والقرض التالي سيسمح لها أخيرا أن تنطلق، لقد أثبتت روسيا الآن أنها قادرة على احترام شروط اتفاقات القروض، وهكذا دوليك. وتغير أسلوب الحديث عندما بدت الأزمة وشبكة

الحدوث واحتمالات النجاح كثيفة بشكل متزايد. انتقل التأکید من الثقة في يلتسين إلى الخوف من التهديد الذي يمثلته البديل.

كان القلق ملموسا بوضوح. لقد تلتقيت ذات يوم مكاملة من مكتب مستشار رفيع جدا للحكومة الروسية. كان يريد أن ينظم في روسيا جلسة حوار مفتوح يقدم فيها المشاركون أفكارا مبتكرة وجديدة حول ما يتعين على روسيا القيام به كي تخرج من الأزمة. وكان أفضل ما استطاع صندوق النقد الدولي أن يقدمه طوال سنوات من النصيحة هو "الاستقرار". لم يكن لديه ما يقدمه بشأن طريق النمو. وكان واضحا أن الاستقرار — على الأقل كما قدمه الصندوق — لم يؤد إلى نمو. وعندما علم الصندوق ووزارة الخزانة بذلك الاجتماع وثبا إلى العمل. واتصلت وزارة الخزانة (على أعلى مستوى، على ما يبدو) برئيس البنك الدولي وأمرته ألا يذهب. لكن، فيما تحب وزارة الخزانة الأمريكية أن تعتقد أن البنك الدولي أحد ممتلكاتها، فإن بلدانا أخرى تستطيع لو نسقت مواقفها بعناية، أن تتجاوز حتى وزير الخزانة الأمريكية. وذلك ما حدث: نتيجة للاتصالات الهاتفية والخطابات الملائمة، ذهبت إلى روسيا لأقوم بما طلبه الروس، ألا وهو فتح مناقشة متحررة من أيديولوجية الصندوق ومن المصالح الخاصة لوزارة الخزانة الأمريكية.

لقد كانت زيارتي أسيرة، حيث كانت سعة الأفق التي اتسعت بها المناقشات مثيرة للإعجاب. كان هناك عدد من الأناس الأذكياء الذين يكافحون لوضع تصور لاستراتيجية للنمو الاقتصادي. كانوا يعرفون الأرقام — لكن تدهور روسيا بالنسبة لهم لم يكن مجرد مسألة إحصائيات. كان العديد ممن تكلمت معهم يدركون أهمية ما أملمته برامج الصندوق أو لم توله اهتماما كافيا. إنهم يعلمون أن النمو يتطلب أكثر من مجرد الاستقرار والخصخصة وتحرير الأسواق. لقد كانوا قلقين من أن يؤدي ضغط الصندوق لتحقيق الخصخصة السريعة، وهو الضغط الذي لا يزالون يشعرون به، إلى مزيد من المشكلات. كان البعض يدرك أهمية خلق سياسات منافسة قوية، ويحرصون على غياب المساعدة التي كانوا يثقون بها. لكن أكثر ما صدمني كان التعارض بين طريقة التفكير في كل من واشنطن وموسكو. ففي موسكو، كان هناك (في ذلك الوقت) سياسة حوار صحية. كان الكثيرون معنيون، مثلا، بأن ارتفاع أسعار الصرف يعوق النمو — وكانوا على حق. وكان ما يقلق آخرين أن يؤدي خفض قيمة العملة إلى حدوث

تضخم وكانوا على حق. إنها أمور معقدة، وفي للنظم الديمقراطية، تحتاج مثل هذه الأمور إلى أن تناقش ويدار حوار حولها. وكانت روسيا تحاول أن تقوم بذلك. كانت تحاول فتح باب المناقشة لمختلف الأصوات، في حين كانت واشنطن—أو بشكل أكثر دقة، صندوق النقد ووزارة الخزانة الأمريكية—هي من تخشى الديمقراطية، وتريد قمع النقاش. ولا يمكنني سوى ملاحظة السخرية والشعور بالحزن تجاه ذلك.

ومع تزايد الأدلة على الفشل، وبعد أن أصبح واضحاً بشكل متزايد أن الولايات المتحدة تساند الجواد الخاسر، حاولت الإدارة الأمريكية أن تغرض قيوداً أكثر صرامة على الانتقادات والمناقشة للعامة. لقد حاولت وزارة الخزانة منع المناقشات من داخل البنك مع الصحافة، لضمان ألا يسمع أحد سوى تفسيراتهما وحدها لما يدور. بل كان من الواضح تماماً كيف لم تسترحز وزارة الخزانة عن استراتيجيتها، حتى عندما نشر على الملأ في الصحف الأمريكية الأدلة على وجود فساد محتمل.

يعتقد الكثيرون الآن أن خطة "الخصخصة بواسطة القروض"، التي تم تحليلها في الفصل الخامس (وهي الخطة التي استولى عن طريقها حفنة من الأوليغاركيين على جزء كبير جداً من الثروات الطبيعية لروسيا)، كانت هي اللحظة الحاسمة التي يتعين عندها على الولايات المتحدة أن تتحدث بقوة ووضوح. ودخل روسيا، اعتبروا أن الولايات المتحدة ودون تجني قد ربطت نفسها بالفساد. عندما دعا نائب وزير الخزانة الأمريكي لورانس سومرز المسئول الروسي انتولى شوبايس إلى منزله، فسرت هذه الدعوة على أنها عرض علني لدعم ذلك المسئول، الذي نظم عملية للقروض المشينة عندما كان هو الوزير المسئول عن الخصخصة، والذي أصبح، ولا غرابة في ذلك، أحد أقل المسئولين شعبية في روسيا. لقد دخل صندوق النقد ووزارة الخزانة الأمريكية إلى الحياة السياسية في روسيا. إن الولايات المتحدة، وصندوق النقد، والجماعة الدولية ارتبطوا بشكل يتعذر محوه بالسياسات التي، في أحسن الأحوال، عززت مصالح الأغنياء على حساب المواطنين الروسي المتوسط، وذلك بانحيازهم القوى الذي دام طويلاً لمن كانوا في مواقع السلطة عندما خلقت عملية الخصخصة الفاسدة ذلك القدر الضخم من عدم المساواة.

عندما كشفت الصحف الأمريكية والأوروبية أخيراً، ذلك الفساد علناً، كان لإدانة وزارة الخزانة نبرة جوفاء ومخادعة. الحقيقة، أن المفتش العام للدوما جاء لسبوجه هذه الاتهامات في واشنطن، قبل أن تصبح عناوين للصحف برقت طويل. في البنك الدولي، طلبوا مني بالإحاح ألا أقابله، خشية أن أقتنع بهذه التهم. إن كان مدى الفساد واتساعه لم يكن معروفاً فلأننا كنا نغمض أعيننا ونسد آذاننا.

### ماذا كان يتعين عمله؟

كان يمكن خدمة المصالح طويلة المدى للولايات المتحدة بشكل أفضل كثيراً لو أننا قدمنا دعماً عاماً للعمليات الديمقراطية، بدلاً من ارتباطنا الوثيق بقيادات بعينها. وكان يمكن القيام بذلك بمساعدة الشباب من المسؤولين، سواء في موسكو أو في الأقاليم، المناهضين للفساد والذين كانوا يحاولون خلق ديمقراطية حقيقية.

كنت أتمنى أن يكون هناك نقاش مفتوح حول استراتيجية الولايات المتحدة تجاه روسيا في بداية حكم كلينتون، نقاش يعكس بشكل أفضل ذلك النقاش الذي كان دائراً في العالم الخارجي. اعتقد أن كلينتون لو تم مواجهته بالمناقشات والحجج، لكان تبني تناولا أكثر توازناً، وكان أكثر حساسية لهموم الفقراء، وأكثر إدراكاً لأهمية العمليات السياسية عن رجال وزارة الخزانة. لكن، كما هو الحال في كثير من الأحيان، لا يمنح الرئيس أبداً فرصة سماع كل وجهات النظر وكل القضايا. لقد رأت وزارة الخزانة أن القضية هامة جداً بحيث لا يتاح للرئيس أن يكون له دور مهم في اتخاذ القرارات بشأنها. وربما لعدم وجود اهتمام من الشعب الأمريكي بالموضوع، لم يشعر كلينتون أن القضية مهمة له بما يكفي لكي يطلب تقريراً مفصلاً عن الموضوع.

### مصالح الولايات المتحدة والإصلاح الروسي

هناك الكثيرون في روسيا (وأماكن أخرى) يعتقدون أن فشل السياسات التي طبقت لم يكن مجرد صدفة: كان للفشل مدبراً ومتمعداً، ويهدف إلى

سلب روسيا للقوة، وإزاحتها لمدى غير محدود كمصدر تهديد. إن هذه الرؤية التي تكاد تكون تأمرية، تنسب للمسؤولين في الصندوق وفي وزارة الخزانة حكمة وحقد أكبر بكثير، في رأى، مما لديهم. اعتقد أنهم كانوا يتصورون أن للسياسات التي دافعوا عنها ستنتج. كانوا يعتقدون أن اقتصاد روسيا قوى وأن وجود حكومة روسية مستقرة ذات توجه إصلاحى، سيكون لمصالح الولايات المتحدة والسلام العالمى .

لكن تلك السياسات لم تكن محبة للغير أو خالية تماما من الأثنية. لقد كانت تعكس المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة - أو بشكل أكثر دقة - مصالح السوق المالية والتجارية الأمريكية. على سبيل المثال، لم يكن هدف عملية الإسعاف المالى التي تمت فى يوليو ١٩٩٨ إنقاذ روسيا بقدر ما كان إنقاذ البنوك الغربية، التي كانت على وشك خسارة مليارات الدولارات ( وخسرت المليارات فى نهاية الأمر). لكن، لم تكن المصالح المباشرة لـ وول ستريت وحدها السبب التى أثرت على السياسة المتبعة، إنما كانت هناك الأيديولوجية المساندة فى الجماعة المالية. على سبيل المثال، يعتبر وول ستريت أن التضخم هو أسوأ شئ فى العالم: فهو يودى إلى تآكل القيمة الحقيقية للمبالغ المستحقة للدائنين، مما يودى إلى ارتفاع معدلات الفائدة، التي تؤدى بدورها إلى انخفاض أسعار السندات. بالنسبة للخبراء الماليين فى وول ستريت تنثير البطالة قلقا أقل أهمية بكثير. ولا يوجد فى وول ستريت شئ أكثر قداسة من الملكية الخاصة، وبالتالي لا يدعو للدهشة أن يتم التشديد على الخصخصة. إن التزامهم بالمنافسة أقل حماسا بكثير - فوزير الخزانة الأمريكى الحالى، بول اونيل، هو الذي هندس وكون كارنل الألومنيوم العالمى، وعمل على القضاء على أية منافسة فى السوق العالمية للصلب. إن مفاهيم الرأسمال الاجتماعى والمشاركة السياسية قد لا تظهر حتى على شاشات راداراتهم. إنهم يشعرون براحة أكبر مع بنك مركزي مستقل عن بنك تكون تصرفاته تحت سيطرة العمليات السياسية مباشرة. ( فى حالة روسيا، كان هناك نوع من المخربة لهذا الموقف، فغداة أزمة ١٩٩٨، كان رئيس البنك المركزى المستقل هو الذي يهدد بإتباع سياسة تضخمية أكثر مما يريد صندوق النقد الدولي - وبعض الأعضاء فى الحكومة الروسية - وترجع جزئيا قدرة البنك المركزى على تجاهل تهم الفساد إلى درجة الاستقلال التي يتمتع بها.

لقد أثرت المصالح الخاصة في الولايات المتحدة على السياسات بطرق تعارضت مع المصالح الوطنية الأوسع، وجعلت الولايات المتحدة تبدو منافقة. فهي تدعم التجارة الحرة، لكن في كثير من الأحيان، عندما يتمكن بلد فقير من إيجاد سلعة يستطيع تصديرها إلى الولايات المتحدة، تستثار المصالح الحمائية المحلية الأمريكية لبناء حواجز من الأسلاك الشائكة أمام السورادات، ويستخدم هذا الخليط من المصالح النقيية ومصالح أرباب الأعمال ترسانة من القوانين التجارية - التي تسمى رسمياً "قوانين التجارة العادلة"، لكنها تعرف خارج الولايات المتحدة بأنها "القوانين الظالمة للتجارة العادلة". وتسمح هذه القوانين لشركة ما تعتقد أن منافسا أجنبيا يبيع منتجا بسعر أقل من التكلفة، أن تطلب من الحكومة أن تفرض عليه تعريفة جمركية لحمايتها. ويسمى بيع المنتجات بأقل من تكلفتها إغراق، ومن ثم تسمى الرسوم رسوم إغراق. ومع ذلك، فكثيرا ما تحدد الحكومة الأمريكية التكاليف على أساس لا يعتمد على دليل قوى، وبطرق عبثية. بالنسبة لأغلب علماء الاقتصاد، فإن رسوم الإغراق ليست سوى سياسة حمائية صريحة. ويتساءلون، لماذا ستبيع شركة سليمة التكلفة سلعا بأقل من التكلفة؟

### قضية الألومنيوم

فى الفترة التي كنت فيها جزءا من الحكومة الأمريكية، ربما كانت أخطر حالة تدخل للمصالح الخاصة الأمريكية فى حرية التجارة - وفى عملية الإصلاح - هى ما حدث فى بداية عام ١٩٩٤، عقب انهيار سعر الألومنيوم مباشرة. كرد فعل لانخفاض السعر، اتهم منتجو الألومنيوم فى الولايات المتحدة روسيا بإغراق الألومنيوم. إن أي تحليل اقتصادي للموقف، يبين بوضوح أن روسيا لم تكن تقوم بعملية إغراق. ببساطة، كانت روسيا تباع الألومنيوم بالسعر الدولي، الذي انخفض لعدة أسباب، من بينها تباطؤ الطلب العالمي نظرا لتباطؤ النمو، وتخفيض استخدام الألومنيوم الروسي لإنتاج طائرات القتال. بالإضافة إلى ذلك، فإن التصميمات الجديدة لعب الصودا تستخدم كمية أقل بكثير من الألومنيوم عن ذي قبل، مما ساهم أيضا فى انخفاض الطلب. وعندما رأيت أسعار الألومنيوم تنهار، أدركت أن صناعة الألومنيوم سرعان ما ستناشد الحكومة تقديم شكل من أشكال النجدة

لها، سواء في شكل مساعدات جديدة أو حماية جديدة من المنافسة الأجنبية. لكن مع ذلك، دهشت من الاقتراح الذي تقدم به بول اونيل، رئيس اتحاد منتجي الألومنيوم، "لكوا"، ألا هو: كارل عالمي للألومنيوم. إن الكارتلات تعمل على تقييد الإنتاج، بحيث ترتفع الأسعار. لم تشكل مصلحة أونيل مفاجأة لي، لكن ما أدهشني هو فكرة أن حكومة الولايات المتحدة لن تكفي بالتفاوض عن الكارتل، وإنما ستلعب في الواقع دوراً محورياً في إقامة هذا الكارتل. وقد هدد أونيل باستخدام القوانين المضادة للإغراق إن لم يتم إنشاء هذا الكارتل. إن هذه القوانين تسمح للولايات المتحدة فرض رسوم خاصة على السلع التي تباع بأقل من "القيمة السوقية العادلة"، وخاصة عندما تباع بأقل من تكلفة الإنتاج. لم تكن القضية بالطبع قيام روسيا بعملية إغراق أم لا. لقد كانت روسيا تبيع الألومنيوم الذي تنتجه بالأسعار الدولية. ونظراً للفائض في القدرة الإنتاجية لهذه الصناعة، والسعر المنخفض للكهرباء الروسية، فإن أغلب إن لم يكن كل ما كان يباع في الأسواق العالمية كان يباع بأعلى من تكلفة إنتاجه. غير أن طريقة تطبيق قوانين الإغراق تجعل تهمة الإغراق توجه إلى بلدان حتى وإن كانت - من وجهة نظر اقتصادية - لا تقوم بالإغراق. إن تقديرات الولايات المتحدة لتكاليف الإنتاج تستخدم منهجاً غريباً، لو طبق على الشركات الأمريكية، فمن المرجح أن ينتهي الأمر بأن أغلب الشركات الأمريكية تقوم أيضاً بعمليات إغراق. لكن ما هو أسوأ، أن وزارة التجارة التي تقوم بدور القاضي والمحلفين والإدعاء في آن واحد، تعتمد في تقديرها للتكاليف على ما يسمى BIA، أي أفضل المعلومات المتاحة، وهي المعلومات المقدمة من الشركات الأمريكية التي تحاول إقصاء المنافسة الأجنبية. وفي حالة روسيا والبلدان الشيوعية السابقة، يتم غالباً تقدير التكاليف بالرجوع إلى التكاليف في بلد يمكن مقارنتها به. وفي إحدى الحالات، اتهمت بولندا بإغراق السوق بعربات الجولف، وكان البلد المفترض "مقارنتها به" هو كندا. في حالة الألومنيوم، إذا ما تم تقديم شكوى إغراق ضد روسيا، فإنها ستجد نفسها معرضة لاحتمال حقيقي بفرض رسوم عالية عليها بحيث لا تستطيع بيع الألومنيوم في الولايات المتحدة. ويمكنها بيع إنتاجها من الألومنيوم في بلدان أخرى (إلا إذا اتبعت تلك البلدان المبادرة الأمريكية)، وفي هذه الحالة، فإن أسعار الألومنيوم العالمية ستستمر في الانخفاض. بالنسبة لـ "لكوا"، كان من

الأفضل إقامة كارتل عالمي: فهذا الكارتل يتيح فرصة أفضل للحصول على الأسعار العالية التي يريدها "الكوا".

لقد عارضت الكارتل. فالمنافسة هي التي تجعل اقتصادات السوق تعمل. إن الكارتلات غير شرعية داخل الولايات المتحدة ويجب أن تكون كذلك على المستوى العالمي. وأصبح مجلس المستشارين الاقتصاديين حليفا قويا لإدارة مناهضة الاحتكار في وزارة العدل، في الضغط من أجل دعم قوى لقوانين المنافسة. بالنسبة للولايات المتحدة الآن، فإن المساعدة على خلق كارتل عالمي كانت بمثابة خرق لكل المبادئ. لكن، في هذه الحالة، كان الرهان كبيرا. كانت روسيا تصارع لخلق اقتصاد سوق، وسيؤدي الكارتل إلى الإصرار بها لأنه سيد من قدرتها لأن تباع للخير، تلك السلع القليلة التي يمكنها تسويقها دوليا. وقيام كارتل كان سيعلم روسيا الدرس الخاطئ عن كيفية عمل اقتصادات السوق.

في رحلة سريعة لروسيا، تكلمت مع جيدار، الذي كان النائب الأول لرئيس الوزراء والمسئول عن الاقتصاد. كان كلانا يعرف أن روسيا لم تكن تقوم بعملية إغراق - بالمعنى الذي تعنيه هذه الكلمة للاقتصاديين - لكن كان كلانا يعلم كيف تعمل القوانين الأمريكية. إذا اتهمت روسيا رسميا بالإغراق، سيكون من المحتمل جدا أن يفرض عليها رسوم إغراق. ومع ذلك، كنا نعلم مدى الضرر الذي يسببه الكارتل لروسيا، سواء على الصعيد الاقتصادي أو من حيث تأثيره على الإصلاحات التي كان يحاول تطبيقها. لقد وافق على أنه يجب علينا المقاومة بقوة قدر المستطاع. كان جيدار مستعدا لمواجهة مخاطر فرض رسوم إغراق.<sup>(٣)</sup>

لقد عملت بجد لإقناع أعضاء المجلس الاقتصادي القومي أن مساندة فكر أونيل سيشكل خطأ فادحا، وحقت تقدما كبيرا. لكن في اجتماع مصغر ساخن للوزارة، تم اتخاذ قرار بمساندة إقامة كارتل دولي. لقد أصيب الناس في وزارة العدل ومجلس المستشارين الاقتصاديين بالشحوب. ووجهت آن بينجامان، مساعدة النائب العام المسؤولة عن قوانين مناهضة الاحتكار، إنذارا للحكومة بأن هذه القوانين قد تعرضت للانتهاك في اجتماع الحكومة المصغرة. كان الإصلاحيون داخل الحكومة للروسية يعارضون بصلاية إقامة الكارتل وابلغوني ذلك مباشرة. فقد كانوا يدركون أن القيود الكمية التي سيفرضها الكارتل ستعطى من جديد سلطة أكبر للوزارات الاقتصادية



المركزية، فى وجود الكارتل، سيتمنح كل بلد حصصا نسبية معينة، كميات من الألومنيوم التي يمكن إنتاجها أو تصديرها. وستحكم الوزارات فى من سيحصل على هذه الحصص. هذا هو نوع النظام الذي كانوا معتادين عليه، إنه النوع الذي يحبونه. كنت أخشى أن يؤدي فلقص الأرباح الناجم عن القيود التجارية إلى ظهور مصدر إضافي للفساد. لم تكن قد أدركنا بعد أن فى روسيا الجديدة، التي أصبحت فيها المافيا تتحكم فى الاقتصاد، قد تسبب تلك القيود على التجارة حمام دم فى الصراع حول من سيحصل على الأنصبة.

وبينما عملت على إقناع الجميع تقريبا بمخاطر الكارتل، سيطر صوتان: وزارة الخارجية، ذات الروابط الحميمة مع وزارات الدولة المنتمة للخط التقليدي، دعمت إقامة الكارتل، ولعب روبين، الذى كان فى ذلك الوقت رئيسا للمجلس الاقتصادي القومي دورا حاسما، مناصرا وزارة الخارجية. إن وزارة الخارجية تقدر النظام فوق أي عامل آخر، والكارتلات تؤمن تحقيق النظام. ومن ناحية أخرى، فإن الوزارات التقليدية للمحافظة فى روسيا، لم تقتنع أبدا بالطبع بعقلانية الانتقال إلى الأسعار والسوق، وأدت تجربة الألومنيوم فقط إلى تأكيد وجهات نظرهم. وعمل الكارتل بشكل جيد لفترة على الأقل. فقد ارتفعت الأسعار، وازدادت أرباح "الكوا" والمنتجين الآخرين. وخسر المستهلكون الأمريكيون، والمستهلكون على امتداد العالم، أما المبادئ الأساسية للاقتصاد، التي تعلمنا قيمة الأسواق التنافسية، فإنها توضح أن خسائر المستهلكين تفوق بكثير أرباح المنتجين. لكن فى هذه الحالة المحددة، كان هناك الكثير على المحك: لقد كنا نحاول تعليم روسيا اقتصادات السوق. لقد تعلموا درسا، لكنه كان الدرس الخاطئ، الذي سيكلفهم غالبا خلال السنوات التالية: للنجاح فى اقتصاد السوق، يتعين التوجه إلى الحكومة! لم يكن فى نيتنا تعليمهم "رأسمالية الأصدقاء فى مائة درس"، من الأرجح أنهم لا يحتاجون إلينا لتعليمهم ذلك، كان يمكنهم تعلم كل ما هو مطلوب معتمدين على أنفسهم. لكننا قدمنا لهم قوة سيئة، دون أن نريد ذلك.

## أمن قومي للبيع

إن قضية الألومنيوم لم تكن المثال الأول من نوعه ولن تكون الأخير، حيث تتغلب المصالح الخاصة على الهدف القومي والعالمي لعملية تحول ناجحة. ففي نهاية إدارة بوش وبداية ولاية كلينتون، عقد اتفاق بين روسيا والولايات المتحدة أطلق عليه تحول السيوف إلى شفرات محاربت". كانت شركة عامة أمريكية (USEC)، وهى اختصار لشركة التخصيب التابعة للولايات المتحدة، ستشتري يورانيوم للرؤوس النووية الروسية المخدمة وتحضرها إلى الولايات المتحدة. وكان سيتم إزالة التخصيب عن هذا اليورانيوم بحيث لا يصلح بعد ذلك للاستخدام فى الأسلحة النووية، وعندئذ يستخدم فى محطات الطاقة النووية. إن عملية البيع ستزود روسيا بالمال الذي تحتاجه، والذي يمكن استخدامه للحفاظ على معداتها النووية تحت السيطرة بشكل أفضل.

ومهما بدا ذلك غير قابل للتصديق، تم الاستناد مرة أخرى إلى قوانين التجارة العادلة، لمنع هذه الصفقة. لقد ادعى منتجو اليورانيوم الأمريكيون أن روسيا تقوم بإغراق اليورانيوم فى الأسواق الأمريكية. وكما فى حالة الألومنيوم، لم يكن هناك أى أساس اقتصادي صحيح لهذه التهمة. غير أن، "قوانين التجارة العادلة غير العادلة" الأمريكية لا تركز على المبادئ الاقتصادية. إنها موجودة فقط لحماية "الصناعات الأمريكية" التي تتأثر سلبا بالواردات.

عندما تحذى منتجو اليورانيوم الأمريكيون استيراد الحكومة الأمريكية لليورانيوم من أجل أهداف نزع السلاح النووى، واستندوا فى ذلك إلى قوانين التجارة للعدالة، أصبح واضحا أن هذه القوانين تحتاج إلى تغيير. وبعد حملة تملق رفيعة المستوى تم أخيرا إقناع وزارة التجارة وممثلي التجارة الأمريكية بتقديم الاقتراح إلى الكونجرس بإجراء تعديلات لهذه القوانين. لكن الكونجرس رفض هذه الاقتراحات. وظل الأمر غير واضح لى، هل خربت وزارة التجارة وممثلو التجارة الأمريكية الجهود الرامية لتعديل هذه القوانين، بتقديم الاقتراح إلى الكونجرس بطريقة تجعل النتيجة محترمة، أم أنهم حاربوا كعلا ضد كونجرس اتخذ دائما موقفا حمائيا قويا.

ما حدث بعد ذلك بقليل، في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، كان مذهلاً أيضاً. في سياق الخصخصة الذي شهده عقد الثمانينيات، كانت الولايات المتحدة متخلفة جداً مما سبب حرجاً كبيراً لإدارة كل من ريجان وبوش. لقد خصصت ناتشر المليارات، في حين لم تخصص الولايات المتحدة سوى مصنع هيليوم في تكساس قيمته مليوني دولار. الفرق، بالطبع، يرجع إلى أن ناتشر كان لديها عدد أكبر وأهم بكثير من الصناعات المؤممة التي يمكن خصصتها. أخيراً فكر أنصار الخصخصة الأمريكيون في شركة، قلة من الحكومات الأخرى تود أو تستطيع خصصتها؛ إنها شركة USEC، التي لا تقوم فقط بتخصيب اليورانيوم للمفاعلات النووية وإنما للقذائل الذرية أيضاً. لقد طرحت عملية الخصخصة تلك العديد من المشكلات. فقد عهد إلى USEC بمهمة استيراد اليورانيوم المخصب من رومانيا، وبالنسبة لشركة خاصة، كان ذلك يمثل وضعاً احتكارياً لم يكن لسيقاوم فحص السلطات المناهضة للاحتكار. الأسوأ، كان في مجلس المستشارين الاقتصاديين، حيث حللنا الدوافع التي ستحرك شركة USEC بعد خصصتها، وأثبتنا بوضوح أنه سيكون لديها كل الدوافع للإبقاء على اليورانيوم الروسي خارج الولايات المتحدة. وكانت تلك مشكلة حقيقية: كان هناك قلق كبير بشأن الانتشار النووي - ووصول المواد النووية إلى أيدي دولة شاردة أو منظمة إرهابية - مع وجود روسيا التي أصابها الوهن والتي تملك يورانيوم مخصباً يمكن أن يبيعه لكل من يدفع ثمنه، كانت الصورة كئيبة. وأكدت USEC بشدة أنها لن تعمل أبداً ضد المصالح العليا للولايات المتحدة، وأنها ستقوم دائماً بإدخال اليورانيوم الروسي إلى الأراضي الأمريكية بمجرد أن يرغب الروس في بيعه. لكن في الأسبوع ذاته التي قدمت فيه تلك الاحتجاجات، أمكنني الحصول على اتفاق سرى بين USEC والوكالة الروسية. لقد عرض الروس مضاعفة الكميات المباعة إلى ثلاثة أضعاف، ولم تكف USEC برفض العرض لكنها دفعت مبلغاً كبيراً من المال لئلا يمكن فقط أن يسمى "رشوة للإبقاء على الأمر سرا"، سواء أمر العرض أو رفض USEC له. ربما يعتقد البعض أن ذلك في حد ذاته قد يكفى لوقف الخصخصة، لكن ذلك لم يحدث: كانت وزارة الخزنة صلبة وعنييدة بخصوص الخصخصة في الولايات المتحدة بنفس قدر تمسكها بالخصخصة في روسيا.

من المثير للاهتمام أن عملية الخصخصة الرئيسية تلك، والتي تعد أهم ما قامت به الولايات المتحدة في هذا المجال لعقد من الزمان، صاحبها مشكلات لا تقل سوءاً عن تلك التي حدثت في أماكن أخرى من العالم، لدرجة أن الحزبين الجمهوري والديمقراطي قدما للكونجرس مشروعات قوانين لإعادة تأميم تلك الشركة. لقد ثبت أن توقعاتنا، بأن الخصخصة ستتدخل مع استيراد اليورانيوم المخصب من روسيا، كانت نافذة البصيرة تماماً. في الحقيقة، لقد بدأ الأمر للحظة وكان كل الواردات إلى الولايات المتحدة متوقف. في نهاية الأمر، طلبت USEC إعانات حكومية ضخمة لكي تستمر في الاستيراد. واتضح أن الصورة الاقتصادية الوردية التي رسمتها USEC (وكذلك وزارة الخزانة) خاطئة، وثار غضب المستثمرين لرؤيتهم أسعار الأسهم تنهار. لقد أثار عصبية المستثمرين أن تتولى شركة لا تتوفر لها مقومات الحياة المالية إلا بالكاد، مسئولية إنتاج اليورانيوم المخصب لأمتنا. وبعد عامين من الخصخصة، تعالت التساؤلات هل يمكن لوزارة الخزانة أن تمنح شركة USEC بأمانة، الشهادة المالية التي يقتضيها القانون لكي تستمر في العمل.

## دروس لروسيا

لقد تلقت روسيا دروساً متعجلة في اقتصادات السوق، وكنا المعلمين لهم. وبإلها من دروس. من جانب، منحنا الروس جرعات نظرية كبيرة من اقتصادات السوق الحرة. وفي الجانب المقابل، ما يشاهده الروس "عملياً" من معلمهم ينحرف جذرياً عن ذلك النموذج. لقد قيل لهم أن تحرير التجارة ضروري لتحقيق اقتصاد سوق ناجح، لكن عندما حاولوا تصدير الألومنيوم واليورانيوم (وسلع أخرى أيضاً) إلى الولايات المتحدة، وجدوا الباب مغلقاً. من الجلي، أن أمريكا نجحت بدون تحرير التجارة، أو كما يقال في بعض الأحيان "لتجارة شيء جيد لكن الواردات شيء سيئ". لقد قيل لهم أن المنافسة حيوية (حتى وإن لم يتم التشديد كثيراً على موضوع المنافسة)، لكن حكومة الولايات المتحدة كانت في قلب عملية إقامة كارتل عالمي للألمنيوم، ومنحت احتكار استيراد اليورانيوم المخصب للمنتج الأمريكي الذي يتمتع بوضع احتكاري. لقد قيل لهم أنه يتعين عليهم تنفيذ الخصخصة بسرعة

---

وبأمانة، لكن عملية الخصخصة الوحيدة التي حاولت الولايات المتحدة القيام بها استغرقت وقتاً طويلاً، وفي النهاية تم التشكيك في نزاهتها. إن الولايات المتحدة تعطي العالم كله دروساً، خاصة بعد الأزمة الآسيوية، عن مخاطر رأسمالية الأصدقاء، لكن استغلال النفوذ كان في مقدمة ومركز القضايا التي أثّرت في هذا الفصل، كما كان في عملية الإسعاف الخاصة بإدارة رأس المال طويل المدى التي وصفت في الفصل السابق.

إذا كان وعظ ونصائح الغرب لا تؤخذ بجدية في كل مكان، فإنه يمكن فهم سبب ذلك. إن الأمر لا يتعلق بحالات ظالمة في الماضي، مثل المعاهدات التجارية غير العادلة التي ذكرناها في الفصول الأولى، وإنما بما نفعله حالياً. إن الآخرين ينظرون إلى ما نفعله وليس فقط إلى ما نقوله. والصورة ليست دائماً جميلة.

## هوامش الفصل السادس

- ١- مع أن ذلك كان الدفاع "المفترض"، كما أشرنا من قبل، فحتى هذا الدفاع كان محتل خلاف. إن الأوليغاركيين لم يستخدموا الأموال لتمويل إعادة انتخاب يلتسين. لكنهم أعطوه القاعدة التنظيمية (والدعم التلفزيوني) اللذين كان يحتاجهما.
- ٢- البلدان التي تمر بمرحلة التحول وتحكمها في الوقت الحاضر الأحزاب الشيوعية السابقة أو زعمائها هي: ألبانيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، كرواتيا، كازاخستان، ليتوانيا، مولدوفا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، روسيا، تاجيكستان، تركمنستان، وأوزبكستان.
- ٣- لقد وضعت في موقف محرج جدا أثناء زيارتي لروسيا في أواخر عام ١٩٩٣، فسي لقاء مع Yegor Gaidar، النائب الأول لرئيس الوزراء والذي كان مسؤولا عن الاقتصاد. كان يعرف لقتصاد بلاده ويعرف أن روسيا لم تكن تقوم بعملية إغراق — أيا كان مدى ومرونة استخدم هذه الكلمة في الاقتصاد. ماذا كان لدي لأقوله؟
- ٤- لمزيد من التفاصيل، راجع

M.Du Bois & E.Norton, "Foiled Competition: Don't Call it a Cartel, But World Aluminium Has Forged a New Order", *Wall Street Journal*, June 9, 1994.

أشار هذا المقال إلى العلاقة الوثيقة بين أونيل وبومان كاتر، الذي كان في ذلك الوقت نائب مدير المجلس القومي للاقتصاد التابع للرئيس كلينتون، كعلاقة ذات أثر في "طبع" الاتفاق. وكانت عملية التهئية والتطويع بالنسبة للروس هي استثمار في السمات المالية تقدر قيمته بـ ٢٥٠ مليون دولار، يضمه الـ OPIC. وقام بارونات الألومنيوم الأمريكيون بكل شيء للاهتمام بالظواهر بهدف تقاضي المقاضاة من قبل مناهضي الاختكار، وضمت الحكومة الأمريكية ثلاثة محامين مناهضين للاختكار لوضع مسودة الاتفاق الذي طبقا لهذا المقال، تم صياغته بشكل مبهم بحيث يرضي وزارة العدل.

في عام ١٩٩٥، بدأ هذا الكارتل ينهار مع تزايد الطلب العالمي على الألومنيوم، والصعوبات في تنفيذ اتفاق الكارتل مع المنتجين الروس — راجع

S.Givens, "Stealing an Idea from Aluminium", *The Dismal Scientist*, July 24, 2001.

بالإضافة إلى ذلك، تم مقاضاة "الكوا" ومنتجي ألومنيوم أمريكيين آخرين بتهمة التآمر لتقييد التجارة، لكن القضية رفضت في المحكمة — راجع

---

J.Davidow, "Rules for the Antitrust/Trade Interface", Miller&Chevalier.September 29, 1999, at:www.atblondyfeister.com/library/article.asp?pubid=143643792001&groupid=12.  
*Journal of Commerce*. February 22, 1994.

ولم تنته القصة هناك: في أبريل ٢٠٠٠، ظهرت أنباء عن كيف نجح اثنان من الأوليجارك الروس (بوريس بريزوفسكي ورومان ابراموفيتش) في إقامة احتكار خاص يتحكم في ٧٥% إلى ٨٠% من الإنتاج السنوي الروسي من الألومنيوم، وحلقا بذلك ثاني أكبر شركة ألومنيوم في العالم (بعد الكوا). راجع،

"Russian Aluminium Czars Joining Forces", *The Sydney Morning Herald*, April 19, 2000, and A.Meier & Y. Zarakhovich, "Promises, Promises," *Time Europe* 155(20), May 22, 2000.

وراجع أيضاً،

R.Behar, "Capitalism in a Cold Climate", *Fortune* (June 2000).  
لقد نفى بوريس بريزوفسكي بعنف إلحاق أي ضرر بروسيا، رغم التقارير التي تؤكد عكس ذلك.





الفصل السابع

طرق أفضل إلى السوق.



عندما تزايدت بشكل واضح حالات فشل استراتيجيات الإصلاح الجذري (الراديكالي) في روسيا وأماكن أخرى، ادعى من طالبوا بها وفرضوها أنه لم تكن لديهم خيارات أخرى. لكن كانت هناك استراتيجيات بديلة متاحة. لقد أدركت ذلك بوضوح وقوة في اجتماع عقد في براغ في سبتمبر ٢٠٠٠، عندما قام مسئولون حكوميون سابقون من عدد من بلدان أوروبا الشرقية بإعادة تقييم تجاربهم، سواء البلدان التي حققت نجاحا أو تلك التي كان أدائها مخيبا للآمال. كانت حكومة جمهورية التشيك برئاسة فاكلاف كلاوس قد حصلت على درجات عالية من صندوق النقد الدولي بسبب سياسة الخصخصة السريعة التي انتهجتها، لكن إدارتها لعملية التحول ككل أدت إلى تدني مستوى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عقد التسعينيات عنه عام ١٩٨٩. وقال المسؤولون في تلك الحكومة أنه لم يكن لديهم خيار في السياسات التي طبقت. لكن متحدثين من جمهورية التشيك ومن بلدان أخرى حضضوا هذا الإدعاء. كانت هناك بدائل، فقد قامت بلدان أخرى باختيارات مختلفة. وهناك ارتباط وثيق بين الاختيارات المختلفة والنتائج المختلفة.

لقد استخدمت بولندا والصين استراتيجيات بديلة لتلك التي كان ينادي بها إجماع واشنطن. إن بولندا هي أنجح تجربة بين بلدان أوروبا الشرقية، أما الصين فحققت أسرع معدل نمو بين كل الاقتصادات الكبرى في العالم خلال العشرين عاما الماضية. بدأت بولندا بـ"علاج الصدمة" لخفض التضخم الفائق الذي كانت تعاني منه إلى مستويات أكثر اعتدالا، وأدى استخدامها في البداية والمحدود لهذا الإجراء إلى اعتقاد الكثيرين أن التحول في بولندا تم بواسطة "علاج الصدمة". لكن هذا الاعتقاد خاطئ تماما. فسرعان ما أدركت بولندا أن علاج الصدمة كان مناسباً لخفض التضخم الفائق، لكنه غير مناسب لتحقيق التغيير الاجتماعي. واتبعت سياسة تدريجية للخصخصة، في الوقت الذي كانت تبني فيه المؤسسات الأساسية اللازمة

لإقامة اقتصاد السوق، مثل البنوك التي تمنح قروضا حقيقية، ونظاما شرعيا يستطيع أن يضع العقود موضع التنفيذ ويعالج عمليات الإفلاس بعدل ونزاهة. واعترفت أن بدون تلك المؤسسات لا يستطيع اقتصاد السوق أن يعمل. ( على نقيض بولندا، خصصت جمهورية التشيك الشركات والمؤسسات قبل أن تخصص البنوك. واستمرت بنوك الدولة ترفض الشركات التي تم تخصيصها، وتدفق المال السهل إلى من يتمتعون بالحظوة لدى الدولة، ولم تخضع الوحدات التي تم تخصيصها لقيود صارمة فيما يتعلق بالميزانية، وهو ما سمح لها بتجنب إعادة الهيكلة الحقيقية. ) لقد أكد Grzegorz W. Kolodko نائب رئيس الوزراء ووزير المالية البولندي السابق أن نجاح بلاده يرجع إلى رفضها الصريح لنظريات إجماع واشنطن.<sup>(١)</sup> لم تنفذ بولندا توصيات صندوق النقد الدولي - فهي لم تلتزم بالخصخصة السريعة، ولم تضع خفض معدلات التضخم إلى مستويات أدنى بشكل مطرد، فوق كل الشئون والقضايا الأخرى الخاصة بالاقتصاد الجمعي. لكنها أكدت على بعض الأشياء التي لم يولها صندوق النقد الدولي اهتماما كافيا - مثل أهمية الدعم الديمقراطي للإصلاحات، والذي يستتبع محاولة الحفاظ على معدلات البطالة منخفضة، وتأمين تعويضات للعاطلين عن العمل، وتعديل المعاشات تبعا للتضخم، وإقامة البنية التحتية المؤسسية المطلوبة لجعل اقتصاد السوق يعمل. لقد سمحت الخصخصة التدريجية أن تتم إعادة الهيكلة قبل الخصخصة، وأن تتمكن الشركات الكبرى من أن تعيد تنظيم نفسها في وحدات أصغر. ومن ثم، تم إنشاء قطاع جديد من الشركات الصغيرة ينبض بالحياة، وعلى رأس هذه الشركات مديرون شباب يرغبون في الاستثمار من أجل مستقبلهم.<sup>(٢)</sup>

وبالمثل، كان نجاح الصين خلال العقد الماضي يمثل وبشكل واضح تناقصا مع فشل روسيا. ففي الوقت الذي كان معدل نمو الصين خلال عقد التسعينيات يزيد في المتوسط عن ١٠ % كان متوسط معدل النمو السنوي لروسيا ينخفض ليصل إلى ٦٥ %. ومع نهاية العقد، كانت الدخول الحقيقية (التي تسمى القوة الشرائية) في الصين مساوية للدخول في روسيا. وفي حين نتج عن عملية التحول في الصين، أكبر خفض لمعدلات الفقر في التاريخ في مثل هذا المدى الزمني القصير (من ٣٥٨ مليوناً في عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٨ ملايين في عام ١٩٩٧ ، باستخدام معيار الفقر المعتمد في الصين

وهو دولار واحد في اليوم، وهو معيار منخفض بالطبع) أدت عملية التحول في روسيا، إلى أكبر زيادة لمعدلات الفقر في التاريخ خلال المدى الزمني نفسه (باستثناء أوقات الحروب والمجاعات).

إن التباين بين استراتيجية الصين واستراتيجية روسيا لا يمكن أن يكون أوضح من ذلك. وقد بدأ هذا التباين من الخطوات الأولى في طريق التحول. بدأت إصلاحات الصين في مجال الزراعة. وذلك بالانتقال من نظام الإنتاج الجماعي لـ "الكميونات الشعبية" إلى نظام "المسؤولية الفردية" - وكان ذلك في الواقع بمثابة خصخصة "جزئية". لم يكن ذلك خصخصة كاملة؛ إذ لم يكن في إمكان الأفراد أن يشتروا ويبيعوا الأرض بحرية، لكن المكاسب في الإنتاج أوضحت كم يمكن كسبه من الإصلاحات حتى وإن كانت محدودة وجزئية. وكان ذلك إنجازا ضخما، شمل مئات الملايين من العمال، وتم إنجازه في سنوات قليلة. لكن هذا الإنجاز تم بطريقة ولدت دعما منتشرا له: كانت التجربة الناجحة في إقليم تتبعتها تجارب ناجحة أيضا في أقاليم أخرى. كان الدليل يفرض نفسه بحيث لم يكن على الحكومة المركزية "فرض" هذا التفسير، لقد تم تقبله عن طيب خاطر. لكن القيادة الصينية أدركت أنه لا يمكنها الاكتفاء بهذا النجاح، وأن عليها أن تمد الإصلاحات إلى كل الاقتصاد.

وفي هذه المرحلة الحاسمة، دعت الصين عدة مستشارين أمريكيين، من بينهم Kenneth Arrow وأنا. كان Arrow قد حصل على جائزة نوبل جزئيا لأبحاثه عن أسس اقتصاد السوق، حيث قدم الأسس الرياضية التي تفسر لماذا "ومئى" تعمل اقتصادات السوق. كما أنجز عملا رائدا عن الديناميكا، أي كيفية تغير الاقتصادات. وعلى نقيض مرشدي التحول الذين تدافعوا على روسيا مسلحين باقتصاد نظري، كان Arrow يدرك محدودية هذه النماذج النظرية. لقد شدد كل منا على أهمية المنافسة، وإقامة بنية تحتية مؤسسية لاقتصاد السوق. كنت الخصخصة ثانوية. كانت القضايا الأكثر تحديا التي طرحها الصينيون هي تلك الخاصة بمشكلات الديناميكا، خاصة كيف يمكن الانتقال من أسعار محرفة إلى أسعار السوق. وتوصل الصينيون إلى حل عملي: نظام أسعار ذو مستويين حيث يتم تسعير ما تنتجه شركة ما في ظل نظام الحصص القديم (ما كان مطلوب إنتاجه في ظل نظام السيطرة والتحكم) باستخدام الأسعار القديمة، لكن إنتاج أية زيادة عن هذه

الحصص فإنه يتم تسعيرها طبقا لأسعار السوق الحرة. وقد سمح هذا النظام بأن تقوم الحوافز بدورها كاملا "على الهامش" — أي حيث تكون الحوافز هامة، كما يدرك علماء الاقتصاد ذلك جيدا — لكنه تفادى عمليات إعادة التوزيع الضخمة التي كان يمكن أن تحدث لو تم تطبيق الأسعار الجديدة على الفور على كل الإنتاج. لقد سمح ذلك للسوق أن تتلمس طريقها نحو الأسعار غير المحرفة<sup>٢</sup>، بأقل قدر من الاضطراب. والأمر الأهم، هو أن هذا التناول التدريجي الصيني تفادى مازق التضخم المفرط الذي اتسم به علاج الصدمة في روسيا والبلدان الأخرى تحت وصاية صندوق النقد الدولي، كما تفادى كل العواقب الرهيبة التي تبعت ذلك، بما فيها زوال حسابات الادخار. وبمجرد أن أُنجز نظام الأسعار ذو المستويين الهدف منه تم التخلي عنه.

وفي غضون ذلك، أطلقت الصين العنان لعملية تدمير "بناءء": إزالة الاقتصاد القديم بخلق اقتصاد جديد. فقد أقامت المناطق والقرى ملايين المشروعات الجديدة، حيث تحررت من مسئولية إدارة الزراعة وأمكنها توجيه اهتمامها نحو أماكن أخرى. وفي الوقت نفسه، دعت الحكومة الصينية الشركات الأجنبية إلى البلاد لإقامة مشروعات مشتركة، وأتى حشد من الشركات الأجنبية. وأصبحت الصين أكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر بين الأسواق الناشئة، وأصبح ترتيبها الثامن عالميا بعد الولايات المتحدة، بلجيكا، بريطانيا، السويد، ألمانيا، هولندا وفرنسا.<sup>(٢)</sup> وبنهاية عقد التسعينيات كان ترتيبها أعلى. وشرعت الصين، في الوقت نفسه، في إقامة "بنية تحتية موسسية" — لجنة فعالة لعمليات البورصة، ولوائح تنظيمية للبنوك، وشبكات تأمين. بعد إقامة شبكات التأمين، وبعد خلق فرص عمل جديدة، بدأت الصين مهمة إعادة هيكلة الشركات القديمة المملوكة للدولة، فقامت بتصغير حجمها، وكذلك حجم البيروقراطية الحكومية التي كانت تكبرها. وفي مدى عامين، كانت قد خصصت أغلب قطاع الإسكان... لم تنسّه المهام بعد، كما أن المستقبل لم يتضح بعد، لكن ما تحقق ليس مجالا للجدل، إن أغلبية الصينيين يعيشون حاليا حياة أفضل بكثير عنها منذ عشرين عاما.

غير أن "التحول" عن النظام الاستبدادي للحزب الشيوعي الحاكم في الصين، يمثل مشكلة أكثر صعوبة. فالنمو الاقتصادي والتنمية لا يمنحان تلقائيا الحرية الشخصية والحقوق المدنية. إن التفاعل المتبادل بين السياسة

والاقتصاد عملية مركبة. منذ خمسين عاما مضت، كانت هناك فكرة شائعة مؤداها انه يتعين الاختيار بين النمو والديمقراطية. كان الاعتقاد، أن بإمكان روسيا أن تنمو أسرع من أمريكا، لكنها كانت ستدفع ثمنا عاليا. إننا نعرف الآن أن الروس تنازلوا عن حريتهم لكنهم لم يربحوا اقتصاديا. هناك حالات إصلاح ناجحة تمت في ظل الديكتاتورية - بينوشيه في شيلي مثال لذلك. لكن حالات الديكتاتورية التي تمرت اقتصاد بلادها هي الأكثر شيوعا.

إن الاستقرار هام للنمو، وكل من يعرف تاريخ الصين يدرك أن الخوف من عدم الاستقرار عميق في هذه الأمة الذي يزيد عددها عن مليار نسمة. في النهاية، النمو والازدهار اللذان يتمتع بهما أكبر عدد من الناس شرط ضروري، وإن لم يكن كافيا، للاستقرار على المدى الطويل. إن الديمقراطية في الغرب أثبتت أن الأسواق الحرة (التي غالبا ما تقوم الحكومات بتنظيمها) قد نجحت في تحقيق النمو والازدهار في مناخ من الحرية الشخصية. وكما كانت هذه المفاهيم صحيحة في الماضي، فإنها ستكون كذلك على الأرجح لاقتصادات المستقبل الجديدة.

وبحثا عن كل من الاستقرار والنمو، أعطت للصين الأولوية لخلق المنافسة والشركات الجديدة وفرص العمل، على الخصخصة وإعادة هيكلة الشركات القائمة. وبينما كانت الصين تدرك أهمية استقرار الاقتصاد الجمعي، فإنها لم تخلط أبدا بين الوسائل والغايات، ولم تغال قط في مكافحتها للتضخم. لقد وعت أن الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي يتطلب تفادي البطالة الضخمة، وأن خلق فرص عمل جديدة يجب أن يكون بالتوازي مع إعادة الهيكلة. ويمكن تفسير العديد من سياسات الصين من خلال هذا المفهوم. لقد حررت الصين اقتصادها لكنها فعلت ذلك بالتدريج وبطرق آمنت إعادة نقل الموارد البشرية التي تم تسريحها إلى استخدامات أكثر فاعلية، بحيث لا تترك في حالة بطالة غير منتجة. وسهلت السياسة النقدية والمؤسسات المالية إقامة مشروعات جديدة وخلق المزيد من فرص العمل الجديدة. وقد ذهبت بعض الأموال لدعم بعض شركات الدولة غير الكفوءة، لأن الصين كانت ترى أن الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي أكثر أهمية ليس سياسيا فقط لكن اقتصاديا أيضا، وأن معدلات البطالة العالية ستقوض هذا الاستقرار الاجتماعي. وإن كانت الصين لم تسارع إلى خصخصة الشركات المملوكة للدولة، فإن أهمية تلك الشركات تضاعلت مع

إقامة شركات جديدة، لدرجة أن مساهمة شركات الدولة في الإنتاج الصناعي لم تتجاوز ٢٨ و ٢٠% بعد عشرين عاما من بداية التحول. لقد أدركت الصين مخاطر التحرير الكامل لسوق رأس المال، بينما فتحت أبوابها للاستثمار الأجنبي المباشر.

إن التناقض بين ما حدث في الصين وما حدث في بلدان مثل روسيا، التي انحنى أمام أيديولوجية صندوق النقد الدولي، لا يمكن أن يكون أكثر جلاء ووضوحا. وفي حالة بعد أخرى، بدا أن الصين، وهي القادمة الجديدة إلى اقتصادات السوق، كانت أكثر حساسية من صندوق النقد إزاء تأثير الحافز بالنسبة لكل قرار من القرارات الخاصة بالسياسة التي اتبعتها.

لقد لعبت الشركات العامة التي أنشأتها البلديات والقرى دورا مركزيا في السنوات الأولى من التحول. وكانت أيديولوجية صندوق النقد تقول أن هذه الشركات لا يمكنها النجاح. لكن الصندوق كان على خطأ. لقد حلت شركات ومشاريع البلديات والقرى مشكلة الإدارة، وهي مشكلة لم يولها الصندوق سوى اهتمام ضئيل، رغم أنها كانت وراء العديد من حالات الفشل في أماكن أخرى. لقد وجهت البلديات والقرى مواردها الثمينة نحو خلق الثروة، وكانت هناك منافسة قوية من أجل النجاح. وأصبح بإمكان سكان البلديات والقرى أن يروا ما يحدث لمواردتهم، وأن يعرفوا هل تم إيجاد فرص عمل، وهل زادت العوائد. ورغم أنه قد لا تكون هناك ديمقراطية، إلا أنه هناك مسئولية ومساءلة وحساب عما تقوم به تلك المؤسسات. لقد أقيمت صناعات جديدة في المناطق الريفية مما ساعد على تقليل الاضطرابات الاجتماعية التي حتما ما تصاحب عملية التصنيع. ومن ثم فلقد شيدت الصين أسس الاقتصاد الجديد على المؤسسات القائمة، وحافظت على رأسمالها الاجتماعي ودعمته، في حين تآكل هذا الرأس مال في روسيا.

وتكمن ذروة السخرية في أن العديد من البلدان التي انتهجت سياسة تدريجية قد نجحت في تحقيق إصلاحات أعمق وبسرعة أكبر. إن بورصة الصين أهم وأكبر من بورصة روسيا، كما أن هناك جزءا كبيرا من قطاع الزراعة في روسيا الآن تتم إدارته بطريقة لا تختلف كثيرا عما كان قائما منذ عقد مضى، بينما انتقلت الصين إلى نظام "المسئولية الفردية" في أقل من خمس سنوات. إن التباين الذي وصفته بين روسيا من جانب والصين وبولندا من جانب آخر، يمكن أن يتكرر في أماكن أخرى في الاقتصادات



التي تمر بمرحلة تحول. إن جمهورية التشيك التي تلقت مبكرا تهاني ومباركة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإصلاحاتها السريعة، قد انصَح فيما بعد أنها خلقت سوقا لرؤوس الأموال لا تمول الاستثمارات الجديدة، لكنها تسمح لقلة من مدراء المال الأذكاء (وبشكل أكثر دقة، لمجرمين من ذوي الياقات البيضاء — لو أنهم فعلوا في الولايات المتحدة ما فعلوه في جمهورية التشيك لكانوا وراء القضبان) أن يهربوا بأموال الآخرين. ومن ثم تأخرت جمهورية التشيك، نتيجة لهذه الأخطاء وأخطاء أخرى اقترفتها في عملية التحول، "مقارنة بما كانت عليه في عام ١٩٨٩" — رغم المزايا الضخمة التي تتمتع بها من حيث الموقع ومستوى التعليم العالي لسكانها. وعلى النقيض، قد تكون المجر بدأت عملية الخصخصة بوتيرة بطيئة، لكنها أعادت هيكلة شركاتها، وأصبح في مقدور هذه الشركات الآن المنافسة على المستوى الدولي.

لقد برهنت كل من الصين وبولندا على أن هناك استراتيجيات بديلة. إن المحيط السياسي والاجتماعي والتاريخي يختلف بالنسبة لكل بلد، ولا يمكن لأحد أن يتأكد من أن ما نجح في هذين البلدين كان يمكن أن ينجح في روسيا ويكون قابلا للتطبيق سياسيا هناك. وبالتالي، يؤكد البعض أن من غير العدل مقارنة النتائج طالما أن الظروف مختلفة تماما. لقد كان لدى بولندا منذ البداية تقاليد وعرف خاص بالسوق أقوى من روسيا، بل كان لديها قطاع خاص خلال الحقبة الشيوعية، لكن الصين بدأت من موقع أقل تقدما. إن وجود رجال أعمال في بولندا قبل مرحلة التحول كان في مقدوره أن يمكنها من القيام بعملية الخصخصة بسرعة أكبر، غير أن بولندا، مثلها مثل الصين، اختارت أن يتم ذلك تدريجيا.

لقد ادعى البعض أن بولندا تتمتع بميزة أنها كانت أكثر تصنيعيا، بينما كانت ميزة الصين أنها أقل من حيث التصنيع. فالصين، طبقا لهؤلاء النقاد، كانت لا تزال في منتصف عملية التصنيع والتمدين، أي إضفاء صفة المدنية على مناطقها الريفية، في حين واجهت روسيا مهمة أكثر حساسية ودقة، ألا وهي إعادة توجيه اقتصاد صناعي لكنه اقتصاد يحتضر. غير أنه يمكن لدعاء النقيض تماما: إن التنمية ليست بالأمر السهل، كما تيرهن على ذلك ندرة حالات للنجاح. وإن كانت عملية التحول صعبة، وكذلك التنمية، فمن غير المتوقع أن يكون سهلا القيام بالاثنتين في آن واحد. إن الفرق بين نجاح

الصين وفضل روسيا في الإصلاح الزراعي كان أكبر حتى من نجاح البلدان في الإصلاح الصناعي.

إن إحدى السمات المميزة لحالات النجاح هي أنها صممت بواسطة أناس من داخل كل بلد، أناس حساسون لاحتياجات وهموم بلادهم. إن الطرق التي استخدمت في كل من الصين وبولندا والمجر لم تكن سابقة التجهيز. فهذه البلدان، وكل البلدان الأخرى التي حققت نجاحا، كانت برلمانية - لم تدع أبدا الأيديولوجيا والنماذج النظرية البسيطة تحدد السياسة الخاصة بها.

إن العلم معني بتقديم التوقعات وتحليل علاقات "السببية" حتى بالنسبة لعلم غامض مثل الاقتصاد. لقد تحققت توقعات أنصار التحول التدريجي - سواء في البلدان التي طبقت استراتيجيات التحول التدريجي أو في بلدان علاج الصدمة التي طبقت الطريق البديلة. وعلى النقيض، لم تتحقق توقعات أنصار علاج الصدمة.

اعتقد أن نجاح البلدان التي لم تلتزم بوصفات صندوق النقد الدولي لم يكن صدفة. كانت هناك صلة واضحة بين السياسات التي اتبعت والنتائج، بين النجاح في الصين وبولندا وما فعلاه، وبين الفشل في روسيا وما فعلته. وكما أشرنا، كانت النتائج في روسيا، كما توقع المناهضون لعلاج الصدمة - بل وأسوأ. وكانت النتائج في الصين على النقيض تماما لما كان يتوقعه صندوق النقد الدولي - بل وأفضل.

وليس مقتنا ذلك المبرر الذي يقدمه أنصار علاج الصدمة بأن التدابير والإجراءات التي تقضيها وصفتهم لم يتم أبدا تنفيذها بالكامل. في الاقتصاد، لا توجد وصفة تتبع حرفيا، ويجب أن تتضمن السياسات (والنصيحة) هذه الحقيقة: إن أشخاصا غير كاملين يعملون في إطار عمليات سياسية معقدة هم الذين سيطبقونها. وإن كان صندوق النقد قد فشل في إدراك هذه الحقيقة فإن ذلك في حد ذاته يمثل اتهاما خطيرا. وما هو أسوأ، أن العديد من أوجه الفشل قد توقعها مراقبون وخبراء مستقلون، لكن تم تجاهلهم.

إن ما يعاب على صندوق النقد الدولي لا يقتصر على أن توقعاته كانت خاطئة، ففي نهاية الأمر، لم يكن بإمكان أحد ولا حتى الصندوق أن يكون متأكدا من عواقب التغييرات الضخمة التي استتبع التحول من الشيوعية إلى

اقتصاد السوق. إنما يعاب عليه أن رؤيته كانت ضيقة جدا - لقد ركز فقط على الاقتصاد، واستخدم في ذلك بشكل خاص نمودجا اقتصاديا محدودا. لدينا الآن أدلة عن عملية الإصلاح أكثر مما كان متوفرا منذ خمس سنوات مضت عندما سارع للصندوق والبنك الدوليان إلى الحكم بأن استراتيجيتهما تعمل بشكل جيد.<sup>(4)</sup> إن الموقف يبدو حاليا مختلفا تماما عما كان عليه في منتصف التسعينيات. وربما سيكون علينا مراجعة أحكامنا بعد عشر سنوات بناء على الإصلاحات الجارية الآن. لكن من وجهة للنظر الحالية، فإن بعض الأشياء تبدو واضحة. كان صندوق النقد الدولي يقول أن البلدان التي التزمت علاج الصدمة، قد تشعر بألم أكبر على المدى القصير، لكنها ستكون أكثر نجاحا على المدى الطويل. لقد برهنت المجر وسلوفاكيا وبولندا أن السياسات للتدرجية تؤدي إلى ألم أقل على المدى القصير، وإلى استقرار اجتماعي وسياسي أكبر ونمو أسرع على المدى الطويل. في السابق بين السلحفاة والأرنب، يبدو أن السلحفاة هي التي فازت مرة أخرى. لقد خسر الإصلاحيون الراديكاليون، سواء كانوا تلاميذ نمودجين مثل جمهورية التشيك أو تلاميذ غير منصبتين بعض الشيء مثل روسيا.<sup>(5)</sup>

### الطريق إلى المستقبل

ليس لدى المسؤولين عن أخطاء الماضي سوى نصيحة ناقصة وقاصرة بالنسبة للطريق الذي يتعين على روسيا اتباعه في المستقبل. إنهم يريدون الشعارات للمقدسة نفسها: يجب مواصلة العمل من أجل الاستقرار والخصخصة وتحريك الأسواق. لقد أجبرتهم المشكلات التي حدثت في الماضي على الاعتراف الآن بضرورة وجود مؤسسات قوية، لكن ليس لديهم ما يقدمونه فيما يتعلق بما يعنيه إقامة مؤسسات قوية أو كيفية إنجاز ذلك. في اجتماع وراء اجتماع عن السياسة الروسية، صدمت لغياب أية استراتيجية، سواء للقضاء على الفقر أو لتعزيز النمو. في الواقع، كان البنك الدولي يناقش تخفيض أنشطته في القطاع الريفي. كانت هذه المبادرة مفهومة بالنسبة للبنك، نظرا للمشكلات التي سببتها برامجها السابقة في تلك المناطق، لكنها ليست مفهومة بالنسبة لروسيا، نظرا لأن حل مشكلة الفقر في البلاد يكمن في هذا القطاع. وكنت استراتيجية "النمو" الوحيدة المقترحة،

هي أن على روسيا أن تبنى سياسات كفيلة بإعادة توطين رأس المال الذي هاجر من البلاد. إن من يتخذون هذا الموقف كانوا يغفلون أن هذه التوصية قد تعني تثبيت وتدعيم، بشكل نهائي، سلطة الأوليغاركية وما تمثله من رأسمالية الصوص والمافيا والمحسوبية. لم يكن هناك أي سبب آخر يدفعهم لإعادة رؤوس أموالهم إلى البلاد بينما يمكنهم الحصول على عوائد جيدة في الغرب. بالإضافة إلى ذلك، فإن صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية لم يرغباً قط في رؤية حقيقة أنهما قد دعما نظاما تنقصه الشرعية السياسية، حيث العديد ممن أصبحوا أثرياء قد حصلوا على ثروتهم بالسرقة والاتصالات السياسية مع زعيم - بوريس يلتسن - كان قد فقد هو أيضا أية مصداقية وشرعية. وتظل الحقيقة المحزنة أن على روسيا التعامل مع ما حدث على أنه نهب للثروات الوطنية، وسرقة لن تتمكن الأمة الروسية أبدا من الحصول على تعويض عنها. يجب أن يكون هدف روسيا في المستقبل هو محاولة وقف المزيد من النهب، وجذب المستثمرين الحقيقيين، وذلك بإقامة حكم القانون، وبشكل أعم خلق مناخ جاذب للمشروعات.

كان لأزمة ١٩٩٨ فائدة واحدة، أشرت إليها سابقا: لقد أدى تخفيض قيمة الروبل إلى تحفيز النمو، في مجال بدائل الواردات أكثر منه في مجال المصادرات، وقد أثبت ذلك أن سياسات صندوق النقد الدولي كانت في الحقيقة تعوق الاقتصاد وتخلفه بأن أبقت عليه أدنى من إمكانياته. إن تخفيض قيمة الروبل الذي تضافر مع ضربة حظ، ألا وهي الزيادة الضخمة في أسعار البترول في السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات، غنيا استرداد الاقتصاد لبعض قواه انطلاقا بالطبع من قاعدة ضعيفة. وحقق هذا التعاطم المفاجئ في النمو مكاسب دائمة، يبدو أن بعض الشركات التي استفادت من تلك الظروف الملائمة في طريقها للحصول على فرص جديدة واستمرار نموها. وهناك إشارات إيجابية أخرى: فبعض الذين استفادوا من نظام الرأسمالية البديلة ليصبحوا فاحشي الثراء، يعملون لتغيير قواعد اللعبة، حتى يتأكدوا من أن ما فعلوه بالآخرين لا يمكن أن يحدث لهم. كما تأخذ بعض الأوساط مبادرات لتحسين توجيه وإدارة الشركات - ففي حين لا يرغب بعض الأوليغاركيين بالمخاطرة بكل أموالهم في روسيا، فإنهم يودون إغراء الآخرين بالمجازفة بالمزيد من أموالهم، ويعرف هؤلاء أن قيامهم بذلك يفرض عليهم أن يكون سلوكهم أفضل مما كان عليه في الماضي. لكن هناك

إشارات أخرى أقل إيجابية. حتى في ذروة ارتفاع أسعار البترول كانت روسيا قادرة بالكاد على موازنة ميزانيتها، في حين كان عليها أن تجنب الأموال لمواجهة "الأيام الممطرة" عندما تنخفض الأسعار. وعندما يصدر هذا الكتاب لن يكون تعافي الاقتصاد الروسي أكيدا. لقد انخفضت أسعار البترول عن الذروة التي بلغت، وكالعادة، لا تكون تأثيرات تخفيض العملة ملموسة بشكل واضح إلا في أول سنتين. لكن مع معدلات النمو التي تميل إلى الانخفاض، فإن روسيا تحتاج إلى عقد أو عقدين أو أكثر لكي تلحق بما كانت عليه في عام ١٩٩٠ - إلا إذا حدثت تغيرات واضحة جدا.

لقد تعلمت روسيا عدة دروس. فبعد انهيار الشيوعية، انتقل العديد من الروس من دين ماركس لتقديم إلى دين الأسواق الحرة الجديد. لكن البريق زال عن دين الأسواق الحرة، وتوطدت أقدام تفكير برجماتي جديد.

هناك بعض السياسات التي كان يمكن أن تحدث فرقا. وعند استعراض وحصر تلك السياسات، من الطبيعي البدء بالتفكير في أخطاء الماضي: عدم الاهتمام بالأسس والدعائم التي يستند إليها اقتصاد السوق - بدءا من المؤسسات المالية التي تفرض المقرض المشروعات والشركات الجديدة، مروراً بالقوانين التي تفرض تنفيذ التعاقدات ودعم المنافسة، ولنتهاء بنظام قضائي مستقل ونزيه.

يجب على روسيا أن تتجاوز التركيز فقط على استقرار الاقتصاد الجمعي وأن تعمل على تشجيع النمو الاقتصادي. طوال التسعينيات من القرن العشرين، ركز صندوق النقد الدولي اهتمامه على جعل البلدان تنظم ميزانيتها وتسيطر على زيادة كتلتها النقدية. ورغم أن ذلك الاستقرار إذا ما طبق بشكل معتدل يمكن أن يكون متطلبا أساسيا لتحقيق النمو، فإنه لا يمثل في حد ذاته استراتيجية نمو. في الواقع، لقد أدت استراتيجية الاستقرار إلى تقليص الطلب الكلي. وتفاعل هذا الانخفاض في الطلب الكلي مع الاستراتيجيات المضللة لإعادة الهيكلة، مما أدى إلى تقليص العرض الكلي. في عام ١٩٩٨، كان هناك جدل نشط حول دور العرض والطلب. وكان الصندوق يؤكد أن أي زيادة في الطلب الكلي ستكون لها آثار تضخمية. لو أن ذلك صحيح، فهو إقرار مريع بالفشل. في غضون ست سنوات، انخفضت قدرة روسيا الإنتاجية بأكثر من ٤٠ % - وهو رقم يتجاوز بكثير الخفض في الإنتاج العسكري، وهو فقد في القدرة أكبر مما يحدث حتى في

أسوأ الحروب. اعرف أن سياسات الصندوق أسهمت بشكل كبير في خفض القدرة الإنتاجية، لكنني أعتقد أن ضعف الطلب الكلي لا يزال يمثل مشكلة. وفي النهاية، أثبت صندوق النقد الدولي مجدداً أنه كان على خطأ: عندما حدث خفض لقيمة الروبل، تمكن المنتجون المحليون أخيراً من منافسة الواردات الأجنبية، وأصبح في إمكانهم تلبية الطلبات الجديدة. وزاد الإنتاج. كان هناك في الواقع فائض في القدرة الإنتاجية تركته سياسات الصندوق عاطلاً لسنوات طويلة.

إن ينجح النمو في روسيا إلا إذا أقامت بيئة صديقة للاستثمار، وهو ما يتطلب القيام بمبادرات على جميع المستويات الحكومية. إن السياسات الجيدة على المستوى القومي يمكن أن تبطلها السياسات السيئة على المستوى المحلي والإقليمي. والقوانين واللوائح لدى كل المستويات يمكن أن تجعل من الصعب إقامة مشروعات جديدة، إن عدم توفر الأرض قد يكون عائقاً تماماً مثل عدم توفر رأس المال. وإن تكون الخصخصة مفيدة لو أن المسؤولين في الحكومات المحلية يعتصرون للشركات بشدة بحيث لا يكون لديها حافز للاستثمار. إذن يتعين التصدي مباشرة لمشكلات الفيدرالية. يجب إقامة هيكل فيدرالي يوفر حوافزاً منسجمة — أي لا تعارض بينها — على جميع المستويات. سيكون ذلك صعباً. فالسياسات التي تهدف إلى الحد من الفساد في المستويات الدنيا من الحكومة، يمكن أن يساء استخدامها هي ذاتها، بحيث تعطى سلطة للمركز، وتحرم السلطات المحلية والإقليمية من القدرة على ابتكار استراتيجيات نمو خلاقة وديناميكية. إن كانت روسيا ككل قد عرفت الركود، فقد شهدت بعض المحافظات والمواقع القليلة تقدماً حقيقياً — ويخشى أن تؤدي محاولات الكرملين الأخيرة لإعادة الانضباط إلى المحافظات إلى خلق هذه المبادرات المحلية.

هناك عامل واحد رئيسي لإقامة مناخ جيد للمشروعات، ألا وهو الاستقرار السياسي والاجتماعي، لكن تحقيقه سيكون صعباً بشكل خاص نظراً لما حدث خلال العقد الأخير. إن الظلم وعدم المساواة الهائل، والفقر الشنيع، الذي حدث خلال العقد الماضي يؤمن تربة خصبة لمجموعة متنوعة من الحركات، ابتداءً من الحركات القومية إلى الحركات الشعبية، والتي قد يشكل بعضها تهديداً للسلام العالمي وليس لمستقبل روسيا الاقتصادي فقط.

سيكون من الصعب، وعلى الأرجح، قد يستغرق الأمر وقتاً طويلاً، للقضاء على الظلم وعدم المساواة اللذين تم خلقهما بسرعة كبيرة.

و أخيراً، يجب أن تقوم روسيا بتحصيل الضرائب. من المفترض أن يكون جمع الضرائب أقل صعوبة في روسيا حيث ترتبط المشروعات الرئيسية بالموارد الطبيعية، فالإنتاج والدخل في قطاع الموارد الطبيعية يسهل مبنياً مراقبتهما، ومن ثم يكون من السهل جمع الضرائب في هذا القطاع. يجب أن تنذر روسيا الشركات بالحجز على ممتلكاتها لو لم تدفع الضرائب خلال ستين يوماً مثلاً. وإن لم تدفع شركة ما الضرائب واستولت عليها الحكومة، يمكنها إعادة خصصتها بطريقة أكثر شرعية من الطريقة المخزية التي تمت في عهد يلتسن، وهي الخصخصة عن طريق القروض. من ناحية أخرى، لو دفعت المشروعات ضرائبها فسيكون لدى الحكومة الروسية الموارد اللازمة لمواجهة بعض المشكلات الهامة العالقة.

وكما يجب أن يدفع المدينون بضرائب ما عليهم، فإنه يجب إجبار المدينين للبنوك - خاصة البنوك التي هي حالياً في يد الحكومة نتيجة لعدم السداد - على دفع ديونهم. ومرة أخرى، قد يؤدي ذلك إلى عملية إعادة تأميم فعالة للمشروعات والشركات، إعادة تأميم تتبعها خصخصة أكثر شرعية من تلك التي حدثت سابقاً.

إن نجاح هذه الأجندة يستند على وجود حكومة أمينة نسبياً ومهتمة بتحقيق الصالح العام. نحن في الغرب، يجب أن ندرك ما يلي: ليس هناك سوى القليل نسبياً الذي يمكننا عمله لإحداث ذلك. إن السياسة المغرورة للمسؤولين في إدارة كلينتون وصندوق النقد الدولي الذين اعتقدوا أن بإمكانهم "انقضاء" من يدعون، وفرض برامج إصلاح ناجحة وبشروا روسيا بيوم جديد، قد كشفت عن طبيعتها: إنها محاولة وقحة ممن يعرفون القليل عن البلاد، استخدموا فيها مجموعة ضيقة من المفاهيم الاقتصادية، لتغيير مجرى التاريخ. لقد كانت محاولة محكوماً عليها بالفشل. يمكننا أن نساعد بدعم المؤسسات التي تستند إليها الديمقراطية - تشكيل مجموعات للتفكير والبحث، خلق مساحة للحوار العام، دعم وسائل الإعلام المستقلة، المساعدة على تعليم جيل جديد يفهم كيف تعمل الديمقراطيات. يوجد على المستوى القومي والإقليمي والقروي العديد من المسؤولين الشباب يودون أن يروا روسيا تأخذ منحى مختلفاً، ويمكن لمساندة ذات قاعدة ثقافية ومالية واسعة

أن تحدث فرقا. إذا كان تدمير للطبقة الوسطى الروسية يمثل التهديد الأطول أمدا لهذا البلد، وإذا كنا لا نستطيع أن نعكس بالكامل اتجاه هذا الضرر الذي حدث، فإننا على الأقل نستطيع أن نعمل على وقف مزيد من تآكل هذه الطبقة.

لقد بين George Soros أن المساعدة المقدمة من فرد واحد يمكن أن تحدث فرقا. وبالطبع فإن الجهود المتناغمة للغرب، لو تم توجيهها بشكل جيد، يمكن أن تفعل ما هو أكثر. وبما أننا نصيغ تفاعلات ديمقراطية أوسع، فإنه يجب علينا أن نبعد أنفسنا عن أولئك المتحالفين مع كل من هياكل السلطة السابقة وهياكل السلطة الأوليغارشية الناشئة مؤخرا ... على الأقل بقدر ما تسمح به "السياسة الواقعية". وبشكل خاص، يجب ألا نسبب ضررا. إن قروض صندوق النقد الدولي لروسيا كانت ضارة. إن هذه القروض وما وراءها من قرارات سياسية لم تترك البلاد فقط وهي أكثر فقرا واستئدانة، وحافظت على معدلات صرف عالية خنقت الاقتصاد، بل إنها قصدت أيضا الاحتفاظ بالمجموعات القائمة في السلطة، في حين كان معروفا أنها فاسدة. إذن، بالتقدير الذي نجح هذا التدخل المتعدد في الحياة السياسية للبلاد، يمكن الإدعاء أن هذه القروض أعاقت برنامج إصلاح أكثر عمقا، يتجاوز خلق رؤية ضيقة وخاصة للاقتصاد، إلى خلق ديمقراطية نشطة ونابضة بالحياة. إن الفكرة التي خلصت إليها من المناقشات التي شاركت فيها حول قرض عام ١٩٩٨ تظل صحيحة اليوم كما كانت في ذلك الحين: لو أن روسيا، وهي بلد غني بالبترول والموارد الطبيعية، تستطيع أن تملك زمام أمورها، فإنها لن تحتاج إلى تلك القروض، وإن لم تستطع فستكون تلك القروض ذات نفع ضئيل. إن روسيا لا تحتاج إلى المال. إنها تحتاج إلى شيء آخر، شيء يستطيع باقي العالم تقديمه، لكنه سيتطلب برنامج من نوع مختلف تماما.

### المسئولية الديمقراطية أمام المواطنين وحالات الفشل

لقد رسمت صورة كئيبة لروسيا في مرحلة التحول: فقر مستفحل، حفنة من الأوليغاركيين، وطبقة متوسطة مدمرة، وتناقص في عدد السكان، وخيبة أمل تجاه عمليات السوق، لكن يجب موازنة هذا الاتهام بالاعتراف بالإنجازات. لدى روسيا الآن ديمقراطية هشة، لكنها أفضل بكثير من النظام



الشمولي السابق. إنها تعاني من غياب الحرية في وسائل إعلامها — كانت بالأمر، تحت سيطرة حقة من الأوليغاركيين، والآن تحت سيطرة الدولة — لكن وسائل الإعلام الروسية تقدم بالرغم من كل شيء تنوعا في وجهات النظر أوسع بكثير مما كان في ظل سيطرة الدولة في الماضي. ويمثل الشباب الديناميكي والجيد التعليم من رجال الأعمال وعدا بقطاع خاص أكثر حيوية ونشاط في المستقبل، حتى وإن كانوا غالبا ما يحاولون الهجرة إلى الغرب بدلا من مواجهة صعوبات الحياة الاقتصادية في روسيا أو في جمهوريات الاتحاد الموفيتي السابق الأخرى.

في النهاية، فإن روسيا وقادتها يتحملون مسؤولية التاريخ الحديث لبلادهم ومصيرها. إن الروس، أو على الأقل صفة صغيرة منهم، هي التي تسببت إلى حد بعيد في كارثة روسيا. إن الروس هم الذين اتخذوا القرارات الرئيسية — مثل الخصخصة عن طريق القروض. ويمكن القول أن الروس كانوا أكثر مهارة في التأثير على المؤسسات الغربية والتلاعب بها عن المهارة التي أبداها الغربيون في فهم روسيا. لقد أقر مسؤولون كبار في الحكومة الروسية، مثل Anatoly Chubais، كيف أنهم خدعوا صندوق النقد الدولي<sup>(\*)</sup> (أو الأسوأ، كذبوا عليه). لقد شعروا أن عليهم الحصول على المال الذي يحتاجونه.

لكن نحن في الغرب، وقادتنا، لعبنا دورا بعيدا تماما عن الحيادية، دورا ليس بالضئيل. لقد ترك صندوق النقد الدولي نفسه بخدع، لأنه كان يريد أن يصدق أن برامجه ناجحة، ولأنه كان يريد أن يستمر في الإقراض. كذلك لأنه كان يريد أن يصدق أنه يعيد تشكيل روسيا. لقد كان لنا بالطبع بعض التأثير على توجه البلاد: إننا باركنا أولئك الذين كانوا في السلطة. لقد منحناهم رغبة الغرب للجلية في التعامل معهم — وبشكل ضخم، بعمليات الدولارات الجاهزة — مصداقية. وحقيقة كون القوى السياسية الأخرى لم تتمكن من انتزاع مثل هذا للدعم قد حسب بشكل واضح ضدها. إن دعمنا

---

(\*) عندما سئل إن كان من حق الحكومة الروسية أن تكذب على صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بالموقف المالي الحقيقي قال حرفيا: "في مثل هذا الموقف، كان على السلطات الروسية أن تفعل ذلك. كان واجبا علينا. ونفهم المؤسسات المالية، رغم حقيقة أننا خدعناهم وأخذنا منهم ٢٠ مليار دولار، أنه لم يكن لدينا خيار آخر". راجع C.R.Paddock "مساعدة بلتسن يقول: روسيا كذبت للحصول على قروض"، لوس انجلوس تايمز، ٩ سبتمبر ١٩٩٨.

الضماني لسبرنامج الخصخصة بواسطة القروض قد هدا من الانتقادات له. على أية حال، فإن صندوق النقد الدولي كان هو الخبير في عملية التحول: لقد طالب السب بأن تتم الخصخصة بأسرع ما يمكن، وعلى الأقل كانت للخصخصة عن طريق القروض ميزة أنها سريعة. ومن الواضح أن ما يتضمنه ذلك من فساد لم يكن مصدر قلق. إن الدعم والسياسات — ومليارات الدولارات من أموال للصندوق — ربما لم تمكن فقط الحكومة الفاسدة وسياساتها الفاسدة من البقاء في السلطة، بل قللت أيضا الضغط من أجل القيام بإصلاحات جادة.

لقد را هنا (الغرب) لصالح زعماء حظوا بتأييدنا وروجنا لاستراتيجيات تحول استثنائية. واتضح أن بعض هؤلاء الزعماء غير أكفاء والبعض الآخر فاسدون، وأن البعض الثالث الاثنان معا. كما اتضح أن بعض تلك السياسات خاطئة والبعض فاسدة والبعض الاثنان معا. ومن العبث القول أن السياسات كانت صحيحة لكنها لم تطبق بشكل جيد. إن السياسة الاقتصادية يجب أن تبنى على أساس العالم كما هو وليس على أساس أنه عالم مثالي. يجب أن تصمم السياسات طبقا لكيفية تطبيقها في العالم الذي نعيش فيه وليس طبقا لكيفية تطبيقها في عالم مثالي. كانت هناك نداءات تهديدية من أجل عدم استكشاف استراتيجيات بديلة واعدة أكثر. الآن، تبدأ روسيا في محاسبة زعمائها على عواقب قراراتهم، وعلينا نحن أيضا محاسبة زعماننا.

## هوامش الفصل السابع

١- كتب كولودكو في نيويورك تايمز: "لكن كان هناك وجه آخر لا يقل أهمية لنجاحنا. بولندا لم تنتظر من الجماعة المالية الدولية الموافقة. بدلا من ذلك، كانت تريد من المواطنين البولنديين أن يسيروا عن موافقتهم على هذه الإصلاحات. ومن ثم تم دفع الرواتب والمعاشات وتم تعديلها طبقا للتضخم. وكانت هناك مساعدات بطلية. لقد احترمنا مجتمعنا، بينما كنا نخوض مفاوضات قاسية مع المستثمرين الدوليين والمؤسسات المالية".

George W. Kolodko, "Russia Should Put Its People First", New York Times, July 7, 1998.

٢- وثبتت بولندا أيضا أنه يمكن الاحتفاظ بملكية الدولة للأصول وليس فقط منع نهبها بل وزيادة الإنتاجية. في الغرب، لم ترتبط أكبر مكاسب في الإنتاجية بالخصخصة، إنما ارتبطت بالتنظيم القانوني للمؤسسات والشركات وترشيدها، أي بفرض قيود صرامة على الميزانية والممارسات التجارية في الشركات والمشروعات بينما ظلت مملوكة للدولة. راجع،

J. Vickers & G. Yarrow, *Privatization: An Economic Analysis* (Cambridge, MA: MIT Press, 1988), chapter 2, and J. Vickers & G. Yarrow, "Economic Perspectives on Privatization", *Journal of Economic Perspectives* 5 (2) (Spring 1991), pp. 111-32.

٣- كان صافي تنققات رأس المال الخاص في الصين ٨ مليارات دولار في عام ١٩٩٠. وبحلول ١٩٩٩ ارتفعت بدرجة كبيرة لتصل إلى ٤١ مليار دولار. أي أكثر عشر مرات من كمية النقود التي جذبتها روسيا في العام نفسه. (البنك الدولي: تقرير التنمية العالمية لعام ٢٠٠١).

٤- راجع مثلا البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية لعام ١٩٩٦: من التخطيط إلى السوق (لندن ونيويورك: مطبوعات جامعة كامبريدج، يوليو ١٩٩٦).

٥- أفضل دفاع قدمه الإصلاحيون الراديكاليون في روسيا عن فشلهم هو الأكي: لا نعرف ما كان سيحدث لو أن الأمور سارت بشكل مختلف، أي لو لم تطبق التدابير التي اتخذت. إن الخيارات المتاحة في البلدان الأخرى لم تكن ببساطة متاحة عندنا. في الوقت الذي تولى فيه السلطة الإصلاحيون الراديكاليون، لم يكن من الممكن القيام بإصلاح موجه

---

مركزيا مثل الذي حدث في الصين، لأن السلطة المركزية في روسيا كانت قد انهارت. وكان البديل هو استعادة سيطرة المديرين الموجودين على الشركات، وهو ما كان قد حدث بالفعل في العديد من الحالات. وعلى النقيض، كنت سأرد على هذا الرأي بأن إدراك هذه المشكلات يجعل بالأحرى أكثر أهمية عدم تنفيذ استراتيجية الخصخصة والتحرير بالطريقة التي تمت بها. إن انهيار السلطة المركزية كان من المفترض أن يجعل الأمر أكثر سهولة، والأكثر أهمية، كان تفكيك الشركات القومية الكبيرة، خاصة في قطاع الموارد الطبيعية، إلى أجزاء قادرة على المنافسة فيما بينها، مؤدية إلى انتشار أكبر للقدرة الاقتصادية. ويجعل ذلك، العمل على إقامة نظام ضرائب فعال قبل توزيع مصادر خلق الثروة، أكثر إلزاما. لقد حققت الإصلاحات الصينية عملية تنازل ضخمة عن السلطة المركزية إلى السلطات المحلية في مجال اتخاذ القرار الاقتصادي. في النهاية، ربما لم تكن الاستراتيجيات البديلة لتتجح في روسيا، لكن يصعب تصديق أن النتيجة كان يمكن أن تكون أسوأ مما حدث.

الفصل الثامن

البرنامج الآخر

لصندوق النقد الدولي



إن جهود صندوق النقد الدولي التي لم تحقق سوى نجاحا محدودا خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، تثير أسئلة مزعجة حول الطريقة التي يرى بها الصندوق عملية العولمة - وكيف ينظر إلى أهدافها ويمضي إلى إنجازها كجزء من دوره ومهمته.

يعتقد الصندوق أنه يؤدي للمهام الموكلة إليه ألا وهي: تعزيز الاستقرار العالمي، مساعدة البلدان النامية التي تمر بمرحلة تحول على تحقيق ليس الاستقرار فقط ولكن النمو أيضا. وحتى وقت قريب كان يتساءل إن كان يتعين عليه الاهتمام بالفقر - حيث أن الفقر مسئولية البنك الدولي - لكنه حاليا ضم إلى قضية الفقر أيضا، على الأقل على مستوى الخطابة. غير أنني أعتقد أنه فشل في مهمته، وأن حالات الفشل ليست عرضية لكنها نتائج لكيفية التي فهم بها مهمته.

منذ سنوات عديدة، أصبحت الصيغة التي أطلقها وزير الدفاع الأسبق شاولز ويلسون، والرئيس السابق لشركة جنرال موتورز، رمزا لرؤية خاصة للرأسمالية الأمريكية: "الجيد لجنرال موتورز يكون جيدا للبلاد". ويسبق في كثير من الأحيان أن صندوق النقد الدولي لديه رؤية مماثلة: "ما تراه الجماعة المالية جيدا للاقتصاد العالمي يكون جيدا للاقتصاد العالمي ويجب عمله". في بعض الحالات، يكون ذلك صحيحا، وفي العديد من الحالات لا يكون كذلك. وأحيانا، يكون ما تعتقد الجماعة المالية أنه في مصلحتها لا يكون كذلك في الحقيقة، لأن أيديولوجية السوق الحرة المسيطرة تشوش التفكير اللصافي والواضح بشأن الحل الأمثل لمشكلات اقتصاد معين.

### **فقدان التماسك الفكري: من صندوق النقد الدولي كينز إلى صندوق النقد الحالي**

كان هناك نوع من التماسك والترابط المنطقي في مفهوم كينز (الأب الروحي للفكري لصندوق النقد الدولي) للصندوق ودوره. لقد سجل كينز

فشل السوق ... وهو سبب يستدعى عدم ترك الأسواق لنفسها ... والذي يمكن علاجه بعمل جماعى. كان يخشى أن تولد الأسواق بطلالة مزمنة. ولقد ذهب إلى أبعد من ذلك. فقد بين لماذا هناك حاجة إلى عمل جماعى "عالمى"، لأن ما يقوم به بلد ما له إسقاطاته على البلدان الأخرى. إن واردات بلد ما ليست سوى صادرات بلد آخر، وأن خفض واردات بلد ما، لأى سبب كان، يؤذى اقتصادات بلدان أخرى.

كان هناك فشل آخر للسوق: كان يخشى فى حالة حدوث أزمة اقتصادية شديدة، وعجز السياسة النقدية عن مواجهتها، ألا تتمكن بعض البلدان من الاقتراض لتمويل زيادة الإنفاق أو تعويض خفض الضرائب للزمين لتتسبب الاقتصاد. حتى أن بلدا قادرا ظاهريا على إيفاء الدين قد يجد نفسه غير قادر على الحصول على المال. إن كينز لم يحدد فقط مجموعة من اخفاقات السوق، لكنه أوضح لماذا تستطيع مؤسسة مثل صندوق النقد الدولى أن تحسن الأمور، وذلك بالضغط على البلدان للحفاظ على اقتصاداتها عند مستوى العمالة الكاملة، وتوفير السيولة لتلك البلدان التى تواجه أزمات اقتصادية ولا تستطيع تحمل زيادة تضخمية فى الإنفاق الحكومى، ومن ثم يصبح من الممكن تثبيت ودعم الطلب الكلى "العالمى".

غير أن أصولى السوق يسيطرون الآن على صندوق النقد الدولى، وهم يعتقدون أن الأسواق، بصورة عامة جداً، تعمل بشكل جيد، وأن الحكومات، بصورة عامة جداً، تعمل بشكل سيئ. إن لدينا مشكلة واضحة: مؤسسة عامة أنشئت لتصحيح بعض اخفاقات السوق، لكنها تدار حالياً بواسطة اقتصاديين يثقون فى الأسواق بدرجة كبيرة، وفى الوقت نفسه نعتهم فى المؤسسات العامة ضئيلة. لكن أوجه التناقض الذاتى فى صندوق النقد تبدو مثيرة للإزعاج، وبشكل خاص عند النظر إليها من منظور التقدم الذى حدث فى النظرية الاقتصادية خلال العقود الثلاث الأخيرة.

لقد طور علماء الاقتصاد تناول منهجى لـ "النظرية التى تفسر كيف تواجه الحكومة فشل السوق"، والتى تحاول أن تحدد لماذا لا تعمل الأسواق بشكل سليم، ولماذا يكون العمل الجماعى ضرورياً. وعلى المستوى الدولى، تحدد النظرية لماذا قد تفشل الحكومات الفردية فى خدمة رفاهة الاقتصاد العالمى، وكيف يمكن أن تتحسن الأمور من خلال العمل الجماعى للعالمى، بشكل منظم ومتفق عليه بين حكومات تعمل معاً، وغالباً ما يكون ذلك من



خلال مؤسسات دولية. إن تطوير رؤية فكرية متماسكة للسياسة الدولية لمؤسسة عالمية مثل صندوق النقد الدولي يتطلب تحديد الحالات الرئيسية للاختلال الوظيفي لعمل الأسواق، وتحليل كيف يمكن لسياسات معينة أن تستفاد أو تقلل لأدنى مستوى حجم الضرر الناجم عن حالات الإخفاق تلك. بل يجب أن تذهب هذه الرؤية إلى بعد من ذلك، لتوضيح كيف أن التداخلات المعينة هي "أفضل" طريقة للتصدي لإخفاقات السوق، ومواجهة المشكلات "قبل" حدوثها، وعلاجها عندما تحدث.

وكما ذكرنا من قبل، كان كينز قد اقترح مثل هذا التحليل، شارحا لماذا قد لا تنتهج البلدان من تلقاء نفسها سياسات تضخمية بشكل كاف لأنها ربما لا تأخذ في الاعتبار، المكاسب التي قد تجلبها للبلدان الأخرى. لذلك، كان من المفترض لصندوق النقد الدولي، في مفهومه الأصلي، أن يمارس ضغطا على البلدان لكي تنتهج سياسات تضخمية أكثر مما قد تختار بمحض إرادتها. حاليا، عكس الصندوق اتجاهه، بحيث أصبح يمارس ضغطا على البلدان، خاصة النامية منها، لكي تطبق سياسات انكماشية أكثر مما قد تتخذه بمحض اختيارها. لكن بينما يرفض الصندوق على ما يبدو رؤى كينز، فإنه حاليا، في رأيه، لم يصغ أية نظرية متماسكة لفشل السوق، وهو الأمر الذي قد يبرر وجوده ذاته كمؤسسة دولية ويقدم الأساس المنطقي لتدخلاته الخاصة في السوق. وكما رأينا، كان نتيجة ذلك أن الصندوق صاغ في أغلب الأحيان سياسات فاقمت المشكلات ذاتها التي حاولت تلك السياسات تصحيحها، بالإضافة إلى أنه سمح لهذه المشكلات أن تتجدد مرارا وتكرارا.

### دور جديد لنظام جديد لسعر الصرف؟

منذ حوالي ثلاثين عاما، تحول العالم إلى نظام مرن لأسعار الصرف، وكان هناك أساس نظري متماسك وراء هذا التحول: يجب أن تحدد قوى السوق أسعار الصرف، مثلها مثل الأسعار الأخرى. إن محاولة الحكومة للتدخل لتحديد هذا السعر ليست أكثر نجاحا من محاولة التدخل لتحديد أي سعر آخر. ومع ذلك، كما رأينا، فإن الصندوق قام مؤخرا بتدخلات ضخمة. لقد تم إنفاق مليارات الدولارات في محاولة لتثبيت أسعار الصرف في البرازيل وروسيا عند مستويات يصعب دعمها. ويرر الصندوق هذه

الاستدخالات بأن الأسواق تبدو "أحيانا" تشاؤما مفرطا - إنها تتجاوز حد الاعتدال - وتستطيع السيد الرزينة للبيروقراطية الدولية أن تساعد على استقرار الأسواق. ويبدو لي غريبا ولافت للنظر أن مؤسسة ملتزمة بنظرية أن الأسواق تعمل بشكل جيد، إن لم يكن بشكل مثالي، تقرر أن الأمر بالنسبة لسوق محددة، سوق سعر الصرف، يتطلب التدخل وبشكل مكثف. إن الصندوق لم يقدم أبدا تفسيراً جيداً، سواء لماذا يكون التدخل المكثف مرغوباً فيه بالنسبة لهذه السوق للمعينة أو لماذا لا يكون كذلك بالنسبة لأسواق أخرى.

إننى أوافق الصندوق أن الأسواق قد تبدو تشاؤما مفرطا. لكننى أعتقد أيضاً أن الأسواق قد تبدو تفاؤلا مفرطا، وأن المشكلات لا تحدث فقط فى سوق سعر الصرف. هناك مجموعة أوسع من أوجه النقص فى الأسواق، وخاصة فى أسواق رأس المال، وأنها تتطلب مجموعة أوسع من التدخلات. على سبيل المثال، كان هناك حماس وغبطة مفرطان أدبيا إلى فقاعة السوق المالية والعقارية فى تايلاند، ودعم هذه الفقاعة، إن لم يكن أنشأها، تلك الأموال الساخنة للمضاربات المتدفقة على البلاد. وتلى هذا الحماس والغبطة تشاؤم مفرط عندما انقلب فجأة اتجاه تدفق الأموال. فى الحقيقة، هذا للتفسير فى اتجاه رأس المال المضارب كان السبب وراء قابلية التبخر المفرطة لأسعار الصرف. وإن كان يمكن مقارنة هذه الظاهرة بـ "المرض"، فمن المنطقي معالجة المرض بدلا من مجرد معالجة أعراضه، ألا وهى قابلية سعر الصرف للتبخر. لكن أيديولوجية السوق الحرة التى يؤمن بها الصندوق قادتته إلى تسهيل دخول الأموال الساخنة للمضاربات إلى البلاد والخروج منها. إن الصندوق، فى الحقيقة، بمعالجته الأعراض مباشرة، وذلك بضخ مليارات الدولارات إلى السوق، قد فاقم المرض. لو أن المضاربين لا يكسبون المال إلا من بعضهم البعض لكانت لعبتهم غير مغرية - نشاط مخاطرته عالية، يحقق فى "المتوسط" عائد صفر، حيث أن أرباح البعض تكافئها تماما خسائر البعض الآخر. إن ما يجعل المضاربة مربحة هى الأموال التى تأتى من الحكومات المدعومة من صندوق النقد الدولى. على سبيل المثال، عندما أنفق الصندوق والحكومة البرازيلية حوالى ٥٠ مليار دولار فى أواخر عام ١٩٩٨، للحفاظ على سعر الصرف عند مستوى مغالى فى تقييمه، أين ذهبت تلك الأموال؟ لم تتبخر الأموال فى

الهواء. لقد ذهبت إلى جيب شخص ما - ذهب أغلبها إلى جيوب المضاربين. إن بعض المضاربين قد يربحون وقد يخسر البعض الآخر، لكن المضاربين ككل يحققون ربحا يساوى خسائر الحكومة. وبمعنى ما، فإن الصندوق هو الذى أبقى على نشاط المضاربين.

### العدوى

هناك أيضا مثال صارخ آخر لكيف يمكن أن يؤدي غياب نظرية للصندوق، متماسكة وكاملة بشكل معقول، إلى سياسات تزيد تعاقم المشكلات ذاتها التى يفترض أن يحلها الصندوق. ولندرس ماذا حدث عندما حاول الصندوق وقف انتشار "العدوى". إن الصندوق يدعى أساسا أن عليه التدخل وبسرعة، لو قرر أن أزمة جارية فى بلد ما ستتقل إلى بلدان أخرى، أى أن الأزمة ستتنتشر مثل مرض معدى.

لو أن العدوى مشكلة، فإن المهم فهم عمل الآلية التى تحدث العدوى من خلالها، مثل علماء الأوبئة، فى محاولتهم التى لا تعرف الكلل لاحتواء الممرض المعدى، حيث يعملون بجد لفهم آلية انتقاله. إن لدى كينز نظرية متماسكة موداها أن الأزمة الاقتصادية عندما تحدث فى بلد ما، فإنها تجعل هذا البلد يخفض من وارداته، وذلك يؤذى جيرانه. لقد رأينا فى الفصل الرابع كيف أن صندوق النقد الدولى، بينما كان يتكلم عن العدوى، اتخذ فى الأزمة المالية الآسيوية تدابير عجلت فى الواقع من انتقال المرض، عندما أجبر بلدا تلو الآخر على التقشف وربط الأحزمة. إن خفض الدخل أدى بسرعة إلى خفض كبير فى الواردات وفى اقتصادات تلك المنطقة شديدة التكامل، وأدى ذلك بدوره إلى إضعاف متتالى لدول الجوار. وعندما انفجرت المنطقة، أدى انخفاض الطلب على البترول والسلع الأساسية الأخرى إلى انهيار أسعار تلك السلع، مما نشر فوضى شديدة فى بلدان أخرى تقع على بعد آلاف الأميال، وتعتمد اقتصاداتها على تصدير تلك السلع.

وفى غضون ذلك، تشبث الصندوق بفكرة التقشف على أنها الترياق، مدعيا أن الأمر الجوهري هو استعادة ثقة المستثمرين. ولنتشرت أزمة شرق آسيا من هناك إلى روسيا عبر انهيار أسعار البترول، وليس بسبب أية

علاقة غامضة بين "ثقة" المستثمرين الأجانب وثقة المستثمرين المحليين في اقتصادات المعجزة الآسيوية وفي رأسمالية المافيا في روسيا. وبسبب غياب أية نظرية مقنعة ومتماسكة للعدوى، نشر الصندوق المرض بدلا من احتوائه.

### متى يكون العجز التجارى مشكلة؟

إن علاجات صندوق النقد الدولي لا تعاني وحدها من مشكلة التماسك، إنما تصيب أيضا تشخيصاته. إن اقتصاديى الصندوق يخشون كثيرا عجز ميزان المدفوعات، لأن مثل هذا العجز يشكل، فى حساباتهم، علامة أكيدة على وجود مشكلة وشيكة للحدوث. لكنهم عندما ينددون بقوة بوجود هذا العجز، فإنهم غالبا لا يهتمون كثيرا بما تستخدم فيه النقود بالفعل. لو أن حكومة ما لديها فائض فى الميزانية (مثل تايلاند فى السنوات السابقة لأزمة ١٩٩٧)، فإن عجز ميزان المدفوعات يعود أساسا إلى أن الاستثمار "الخاص" يفوق الادخار الخاص. لو أن شركة فى القطاع الخاص اقترضت مليون دولار بفائدة ٥%، واستثمرت هذا المال فى شئ يدر عائدا ٢٠%، عندئذ لا تكون لديها مشكلة فى أنها اقترضت المليون دولار، حيث أن الاستثمار سييسد المبلغ المقرض وزيادة. حتى إذا أخطأت الشركة التقدير وكانت عائداتها ٣% أو حتى صفر فى المئة، لا تكون هناك مشكلة بالطبع. عندئذ سيفلس المقرض، ويفقد الدائن جزءا أو كل قرضه. قد يمثل ذلك مشكلة للدائن، لكنها ليست مشكلة تستدعى أن تغلق حكومة هذا البلد - أو صندوق النقد الدولي - بخصوصها.

كان يتعين على التحليل المتماسك أن يدرك ذلك. كما كان عليه أن يدرك أنه إذا كان بلد ما يستورد أكثر مما يصدر (أى لديه عجز تجارى) فإن ذلك يعنى أن هناك بلدا آخر يصدر أكثر مما يستورد (أى لديه فائض تجارى). إنه قانون للمحاسبة الدولية غير القابل للتقادم: إن مجموع كل العجز فى العالم يجب أن يساوى مجموع كل الفائض فى العالم. ويعنى ذلك أنه إذا أصرت اليابان والصين على أن يكون لهما فائض تجارى، فإن بعض البلدان ستعانى بالضرورة عجزا تجاريا. لا يجب مهاجمة ولوم بلدان العجز وحدها، لأن بلدان الفائض مخطئة أيضا بالقدر نفسه. لو أن اليابان والصين

حافظتا على فائضهما، وحولت كوريا عجزها التجارى إلى فائض، فإن مشكلة العجز التجارى "لا بد" أن تظهر على عتبة بلد أو بلدان أخرى.

ومع ذلك، فإن للعجز للتجارى للضخم يمكن أن يمثل مشكلة. يمكن أن يكون مشكلة لأنه يضطر للبلد الذى يعانى هذا العجز أن يقترض عاما وراء عام. وإذا غير من يقدمون رأس المال رأيهم وتوقفوا عن تقديم القروض، فإن هذا البلد قد يعانى مضايقات خطيرة - أى يواجه أزمة. فهو ينفق لشراء سلع من الخارج أكثر مما يحصل عليه من بيع سلع فى الخارج. وعندما يرفض الآخرون الاستمرار فى تمويل تلك الفجوة التجارية، فلا بد أن يقوم هذا البلد وبسرعة بضبط ميزانه التجارى. فى حالات قليلة، يمكن أن تتم عملية ضبط الميزانية بسهولة: لو أن بلدا ما يقترض بشكل ضخم لتمويل صفقة شراء سيارات (كما حدث مؤخرا فى أيسلندا)، فإذا رفض الأجانب توفير التمويل للسيارات، فإن الصفقة تتوقف، وتختفى الفجوة التجارية. لكن ضبط الميزانية، لا يتم بشكل عام بمثل هذه السهولة، بل، قد تكون المشكلات أسوأ لو أن قروض البلد قصيرة الأجل، بحيث يستطيع الدائنون المطالبة بالتسديد الآن لما أقرضوه لتمويل عجز السنوات السابقة، سواء كان تم استخدام هذه القروض لتمويل الإسراف فى الاستهلاك أو للاستثمارات طويلة الأجل.

### الإفلاس والمخاطرة الأخلاقية

إن تلك الأزمات تحدث، على سبيل المثال، عندما تنفجر فقاعة عقارية، كما حدث فى تايلاند. فالذين اقتترضوا من الخارج لتمويل مشروعاتهم العقارية لم يتمكنوا من سداد قروضهم. وانتشرت حالات الإفلاس. ويمثل تعامل الصندوق مع حالات الإفلاس حلبة أخرى، حيث اتسم تناوله لهذه الحالات بعدم الاتساق والتماسك الفكرى.

فى اقتصادات السوق القياسية، لو أن مقرضا قدم قرضا سيئا، فإنه يستحل عواقب ذلك. قد يعلن للمقرض إفلاسه، ولدى البلدان قوانين تحدد كيفية تسوية حالات الإفلاس تلك. هذه هى الطريقة التى من المفترض أن تعمل بها اقتصادات السوق. بدلا من ذلك، قدمت برامج الصندوق، وبشكل

مستكرر، الأموال لبعض الحكومات لإتخاذ الدائنين الغربيين. وبما أن هؤلاء الدائنين يفترضون أنه ستكون هناك عند اللزوم عملية إنقاذ، فإن ذلك أضعف الحافز لديهم للتأكد عن كثب من قدرة المقترضين على السداد. إنها مشكلة المخاطرة الأخلاقية الشائعة المعروفة جيدا في صناعة التأمين، والتي يعرفها الاقتصاد الآن. إن التأمين يقلل حافزك لتوخي الحذر، وأن تكون محترما. لو كنت مقرضا وتعرف أنه سيتم إنقاذك إن ساءت الأمور، فإنيك تولي عناية أقل في فرز الذين يلتزمون قروضك. إن عملية إنقاذ في حالة الأزمة تماثل التأمين "المجاني". وفي غضون ذلك، تستطيع الشركات الحريصة التي تواجه تبخر أسعار الصرف أن تؤمن نفسها ضد ذلك بطرق معقدة، لكن يمكن الوصول إليها. لكن، كما قلنا سابقا، إذا لم يشتري المقرضون في بلد ما التأمين اللازم لتقليل المخاطرة بالنسبة لهم، لأنهم يعرفون أو يعتقدون أن الصندوق سينقذهم، فإن ذلك يشجعهم على تعريض أنفسهم لمخاطرة إضافية - وعلى ألا يقلقوا لذلك. إن هذا ما حدث في مرحلة التمهيد لأزمة الروبل في روسيا ١٩٩٨. في حالة روسيا، كان مقرضو رول سترت في اللحظة التي يقدمون فيها قروضهم، يقولون صراحة أن الأمر في رأيهم يتطلب عملية إنقاذ ضخمة فعلا - وكانوا يدركون أنهم سيحصلون على أموالهم لأن روسيا قوة نووية.

إن الصندوق يحاول وهو يركز على الأعراض، أن يدافع عن تدخلاته بالقول أن لولا هذه التدخلات لما أوفى هذا البلد بالتزاماته، ولما أمكنه الحصول على قروض في المستقبل. إن أي تناول متماكب منطقيا كان سيدرك المغالطة في هذه الحجة. "لو" أن الأسواق المالية تعمل بشكل جيد لو أنها تعمل في أي مكان بالشكل الرائع الذي يعتقد أصوليو السوق في الصندوق فإنها تنظر إذن إلى المستقبل وهي تحدد سعر الفائدة الذي تطالب به، وتقيم هذا السعر حسب المخاطرة التي "أمامها" وليس وراءها. إن البلد الذي تخلص من حمل الديون الثقيل، حتى وإن لم يستطع الوفاء بالتزاماته، يكون في وضع أفضل للنمو، ومن ثم "أكثر" قدرة على سداد أي اقتراض إضافي. إن ذلك جزء من منطق الإفلاس في المقام الأول: إن الإغفاء من الدين أو إعادة هيكلته تتيح للشركات - وللبائدين - أن تتحرك إلى الأمام وتنمو. في القرن الثامن عشر، ربما كانت عقوبة السجن لعدم سداد الدين، تحث الأفراد بقوة لعدم إعلان إفلاسهم، لكن هذه العقوبة لم

تساعد المدينين على النهوض من جديد. لم تكن تلك العقوبات غير إنسانية فقط، لكنها لم تعزز الكفاءة الكلية للاقتصاد.

إن التاريخ يدعم هذا التحليل النظرى. وأحدث مثال، روسيا، التى كانت تعاني من عدم إيفاء ضخم للدين فى عام ١٩٩٨ وكان يوجه إليها انتقادات واسعة لأنها لم تستشر حتى الدائنين، تمكنت من الاقتراض من السوق فى عام ٢٠٠٠ وبدأ رأس المال يتدفق ثانية إلى البلاد. وبالمثل، بدأت رووس الأموال تتدفق من جديد إلى كوريا الجنوبية، رغم أن الدولة فرضت إعادة هيكلة فعلية لديونها، وخيرت للدائنين الأجانب بين إعادة تدفق القروض أو عدم السداد.

لنرى كيف لو كان الصندوق قد أعد نموذجاً متماسكاً منطقياً، لاستطاع تناول إحدى المشكلات الأكثر صعوبة فى أحداث شرق آسيا: هل يتعين رفع أسعار الفائدة أم لا فى غمرة الأزمة؟ سيجبر رفع أسعار الفائدة آلاف الشركات والمشاريع على إعلان إفلاسها. كان موضوع الجدل بالنسبة للصندوق أن عدم رفع أسعار الفائدة سيؤدى إلى انهيار سعر الصرف، مما سيؤدى إلى المزيد من حالات الإفلاس. مؤقتاً، لنترك جانباً السؤال هل سيؤدى رفع أسعار الفائدة (مع ما سينجم عن ذلك من تفاقم الكساد) إلى رفع سعر الصرف (لم يحدث ذلك فى الحياة العملية). وسنضع جانباً أيضاً، السؤال التجريبي ما الذى يسبب ضرراً لعدد أكبر من الشركات هل هو رفع سعر الفائدة أم انخفاض سعر الصرف (على الأقل فى تايلاند، توحى الأرقام بشكل قوى أن الضرر من مزيد من خفض سعر الصرف سيكون أقل). إن "مشكلة" الفوضى الاقتصادية التى نجمت عن عمليات تخفيض قيمة العملة "تسببت" فيها الشركات التى اختارت ألا تشتري تأميناً ضد انهيار سعر الصرف. كان يجب أن يبدأ أى تحليل للمشكلة، يتسم بالتماسك المنطقي، بسؤال عن أسباب هذا الفشل الظاهري للسوق — لماذا لم تشتتر الشركات التأمين ضد هذا الفشل؟ وكان أى تحليل سيقترح أن الصندوق نفسه يمثل جزءاً كبيراً من المشكلة: إن تخلات الصندوق لدعم سعر الصرف، كما ذكرنا عالياً، تجعل شراء تأمين أمراً أقل ضرورة للشركات، مما يفاقم فى المستقبل المشكلة ذاتها التى كان من المفترض أن يحلها ذلك التدخل.

## من عون مالى خارجى إلى عون دلىلى

بحث الصندوق عن استراتيجيات جديدة، عندما أصبحت حالات فشلها واضحة جلية، لكن غياب التماسك المنطقى ضمن ألا يكون لبحثه عن بدائل قابلة للتطبيق سوى فرصة صغيرة للنجاح. أن النقد الواسع لاستراتيجية العون المالى الخارجى دفعت الصندوق إلى محاولة تطبيق استراتيجية سماها البعض "العون الدلىلى". فقد رغب الصندوق أن تكون مؤسسات القطاع الخاص طرفا "فى" أية عملية عون مالى خارجى. وبدأ يصر على أن تكون هناك "مشاركة" واسعة من قبل القطاع الخاص المقرض فى بلد ما، قبل أن يقوم للصندوق بإقراض المال لهذا البلد فى شكل عون مالى خارجى، حيث يتعين على المقرضين المحليين أن يتحملوا نوعا من "قصر الشعر"، ويسقطوا جزءا كبيرا من الدين المستحق لهم. ولا يوجد ما يدعو للدهشة، إن تم تجربة الاستراتيجية الجديدة أولا على بلدان لا حول لها ولا قوة مثل الإكوادور ورومانيا، وهما بلدان أضعف من أن تقاوما للصندوق، وليس على بلدان رئيسية مثل البرازيل وروسيا. وسرعان ما أثبتت هذه الاستراتيجية أن التصور الذى بنيت عليه مشكوك فيه ومحل جدل، وأن تنفيذها معيب وناقص، ولها عواقب سلبية جدا على البلدان التى استهدفتها التجربة.

لقد كانت رومانيا بشكل خاص مثالا محيرا. فهى لم تهدد بالامتناع عن سداد ديونها، لقد أرادت فقط مالا جديدا من الصندوق لكى توضح أنها قادرة على الوفاء بالدين، وهو ما يمكن أن يساعدها على خفض أسعار الفائدة التى يتعين عليها دفعها. لكن المقرضين الجدد ان يقرضوا إلا أن حصلوا على سعر فائدة يعادل المخاطرة التى يواجهونها. ولا يمكن إجبار المقرضين الجدد على قبول "قصر الشعر". لو كان للصندوق بنى سياساته على نظرية متماسكة منطقيا لحسن أداء أسواق رأس المال، لكان أدرك ذلك.

لكن هناك مشكلة أكثر خطورة، تمس لب مهمة صندوق النقد الدولى. لقد أنشئ الصندوق للتعامل مع أزمات السيولة الناجمة عن الغياب العرضى للمنطق فى سلوك أسواق الإقراض، ورفضها إقراض بلدان قادرة بالفعل على الوفاء بدينونها. إن الصندوق حاليا يمنح بعض الأشخاص والمؤسسات الستى مسبق أن تسببت فى الأزمات، ليد العليا على سياسات إقراضه. فقط



عندما يرغبون فى الإقراض يكون الصندوق راغيا فى الإقراض. لقد أدرك هؤلاء المقرضون العواقب العميقة لهذا التغير، حتى وإن كان الصندوق لم يدرك ذلك. لو رفض المقرضون إقراض المال لبلاد ما، أو التعاون للتوصل إلى تسوية، فإن البلد المقرض لن يتمكن من الحصول على الأموال ليس فقط من الصندوق، لكن من البنك الدولى أيضا والمؤسسات الأخرى التى تجعل إقراضها مشروطا بموافقة الصندوق. وأصبح لدى المقرضين فجأة وسيلة ضغط ضخمة. لقد أصبح لدى شاب فى الثامنة والعشرين يعمل فى فرع بنك دولى خاص فى بوخارست، السلطة ليقرر إن كان صندوق النقد والبنك الدوليين والولايات المتحدة ستقرض رومانيا أم لا، قرضا بأكثر من مئتين دولار، وذلك عند موافقته على قرض ببضعة ملايين من الدولارات. فى الواقع، لقد فوض الصندوق مسئوليته فى تقييم الموقف و تقرير إن كان يتعين إقراض رومانيا أم لا لهذا الشاب. وبالطبع، سرعان ما أدرك هذا الكادر الشاب وآخرون - أكبر منه بالكلية - يعملون فى فروع بنوك دولية أخرى فى بوخارست، سلطة التفاوض التى منحت لهم. وفى كل مرة كان الصندوق يخفض المبلغ الذى يطالب البنوك الخاصة بتقديمه، كانت تلك البنوك تخفض المبلغ المستعدة لمنحه. وفى لحظة بدأ أن رومانيا كان ينقصها ما قيمته ٣٦ مليون دولار قروضا من القطاع الخاص لكى تحصل على حزمة مساعدة تقدر بعدة مليارات من الدولارات. إن البنوك الخاصة التى تجمع الأموال المطلوبة من قبل الصندوق كنت لا تطلب فقط النسبة القصوى (أسعار فائدة مرتفعة جدا) وإنما أيضا، فى حالة على الأقل، تخفيف للقيود الرومانية المنظمة لعمليات الإقراض. إن هذا "التساهل" فيما يتعلق بالقواعد والنظم سيسمح للمقرض أن يقوم بشئاء كان لا يمكنه القيام بها - أن يقرض للمزيد من الأموال، أو أن يقدم قروضا بأسعار فائدة أعلى وتسنطوى على مخاطرة أكبر - مما يزيد من أرباحه، لكنه فى الوقت نفسه يزيد من المخاطر للنظام البنكى ككل ويقوض المبرر لوجود مثل هذه اللوائح المنظمة. ربما كان ذلك يجرى بعض الحكومات الأقل كفاءة والأكثر فسادا، لكن رومانيا رفضت جزئيا عرض الصندوق لأنها، من البداية، لم تكن فى حاجة لهذا المال.

ويمكن تناول القضية بطريقة أخرى. من المفترض أن الصندوق عندما يقرر الموافقة على قرض، فإنه يعتمد فى قراره على الطريقة التى يحل بها

البلد المعنى مشكلاته الأساسية الخاصة بالاقتصاد الجمعى. وفى ظل استراتيجية "المشاركة"، يمكن أن يكون لبلد ما مجموعة من السياسات الجمعية المرضية تماما، لكنه مع ذلك لا يستطيع الحصول على الأموال من أى مصدر، إن لم يتمكن من أن يجمع من البنوك الخاصة المبلغ الذى طالب به صندوق النقد الدولى. من المفترض أن يكون لدى الصندوق الخبرة فى هذه القضايا، وليس الشاب ذو الثامنة والعشرين ربعا الذى يعمل فى بنك فى بوخارست.

فى نهاية الأمر، وفى حالة رومانيا على الأقل، أصبحت عيوب تلك الاستراتيجية واضحة حتى بالنسبة للصندوق، الذى قام بتقديم الأموال، حتى وإن لم يقدم القطاع الخاص المبالغ التى كان الصندوق "يصر" عليها.

### الهجوم خير وسائل الدفاع: توسيع دور صندوق النقد الدولى كـ"مقرض الملاذ الأخير"

فى ضوء الإدراك الواسع لحالات فشل الصندوق وتزايد المطالبة بتقليص مجال عمله، اقترح النائب الأول لمدير الصندوق، ستانلى فيشر، فى عام ١٩٩٩ أن يوسع الصندوق دوره ليصبح مقرض الملاذ الأخير. ومع الأخذ فى الاعتبار أن الصندوق فشل فى استخدام السلطات التى كانت لديه بشكل جيد، فإن اقتراح زيادة سلطاته كان أمرا لا يخلو من الوقاحة. وكان هذا الاقتراح يعتمد على تناظر مغرى: داخل للبلدان، يقوم البنك المركزى بدور مقرض الملاذ الأخير، حيث يقرض الأموال للبنوك التى "يمكنها الوفاء بالدين وإن كان لا يتوفر لديها السيولة"، بمعنى أن لديها صافى قيمة إيجابى لكنها لا تستطيع الحصول على أموال من مكان آخر. إن الصندوق سيقوم بالدور نفسه بالنسبة للبلدان. لو كان لدى الصندوق رؤية لمسوق رأس المال متماسكة منطقيا، لأدرك سريعا الخلل فى هذه الفكرة.<sup>(١)</sup> فى ظل نظرية السوق المثالية، لو كان مشروعا ما قادرا على الوفاء بالدين، فإنه يجب أن يكون قادرا على اقتراض المال من السوق، أن أية شركة يمكنها الوفاء بديونها يعنى أنها تتمتع بالسيولة. ومع ذلك، كما يعتقد اقتصاديو الصندوق، الذين يحركهم ظاهريا الإيمان بالسوق، أنهم يستطيعون الحكم أفضل من السوق على ما يجب أن يكون سعر الصرف، فإنهم على ما يبدو

يعتقدون أيضا أنهم يستطيعون الحكم أفضل من السوق إن كان بلد ما مدين يستحق الحصول على قروض جديدة.

لا أعتقد أن أسواق المال تعمل بشكل مثالي. لكن التناقض هنا، أنني بينما أعتقد أن الأسواق تعمل بشكل أقل جودة بكثير مما يفترضه عادة اقتصاديو الصندوق، فإنني أعتقد أن الأسواق أكثر "عقلانية" قليلا مما يبدو أن الصندوق يعتقد عندما يتدخل. إن قروض الصندوق لها ميزاتها، ففي أغلب الأحيان يقرض الصندوق عندما ترفض أسواق رأس المال أن تقوم بذلك. لكن في الوقت نفسه، أدرك أن البلد المقترض يدفع غالبا مقابل المال "الرخيص" الذي حصل عليه من الصندوق. لو تدهور اقتصاد قومي ما وأصبح مهددا بالفعل بعدم القدرة على السداد، فإن الصندوق هو المقرض المفضل. فهو يجعل هذا البلد يسدد له أولا - حتى وإن كان هناك آخرون، مثل دائنين أجانب، لم يتم السداد لهم. فأنهم يأخذون ما تبقى. ومن الممكن ألا يبقى شيئا. إذن، أي مؤسسة مالية خاصة سليمة للتفكير ستصر على الحصول على علاوة مخاطرة - سعر فائدة أعلى، لتغطية احتمال أقوى بعدم السداد. فكلما كان النسيب الذي يذهب إلى الصندوق من الموارد المالية لبلاد ما كبيرا، تضاعف نصيب مقرضى القطاع الخاص الأجانب، وسيطالب هؤلاء بسعر فائدة أكثر ارتفاعا. إن نظرية متماسكة منطقيا لسوق رأس المال كانت كفيلة بجعل الصندوق أكثر إدراكا لهذه الحقائق وأقل حماسا لإقراض المليارات ثل المليارات في برامج الإنقاذ التي تبناها. ولكانت هذه السنظرية فادته، وقت الأزمة، إلى البحث باجتهاد أكبر عن بدائل، مثل تلك التي ناقشناها في الفصل الرابع.

### البرنامج الجديد لصندوق النقد الدولي؟

ربما لا تثير الدهشة، حقيقة أن غياب التماسك المنطقي قد أدى إلى عدد كبير من المشكلات. السؤال هو : لماذا غياب التماسك المنطقي؟ ولماذا استمر، في قضية ثل الأخرى، حتى بعد أن ظهرت المشكلات للعيان؟ جزء من التفسير أن المشكلات التي كان على الصندوق مواجهتها مشكلات صعبة، وأن العالم معقد، وأن اقتصاديي الصندوق رجال عمليون يجاهدون من أجل اتخاذ قرارات صعبة بسرعة، وليسوا أساتذة جامعات يكافحون

بهدوء للتوصل إلى تماسك منطقي واتساق. لكننى أعتقد أن هناك سببا أساسيا أكثر: إن صندوق النقد الدولى لا يتخذ هدفا له، تلك الأهداف وحدها التى حددها له تفويضه الأصلى، ألا وهى تعزيز الاستقرار العالمى والسهر على حصول البلدان المهددة بالكساد على وسائل مالية لممارسة سياسات توسعية، إنما يستهدف أيضا مصالح الجماعة المالية. وهو ما يعنى أن للصندوق أهدافا تتعارض فيما بينها فى كثير من الأحيان.

ويترادى التوتر لأن هذا التناقض لا يمكن مناقشته على الملأ: لو تم الاعتراف علانية بالدور الجديد للصندوق، فإن ذلك قد يضعف الدعم لهذه المؤسسة، والذين نجحوا فى تغيير هذا التفويض يعرفون ذلك بكل تأكيد. وبالتالي يتعين إخفاء هذا التغيير، بحيث "يبدو" متناسقا مع التفويض القديم، ولو سطحيا على الأقل. إن أيديولوجية السوق الحرة المبسطة بشكل مفرط، وفرت المستار الذى يمكن أن تجرى خلفه العمليات الحقيقية للتفويض "الجديد".

قد يكون التغيير فى التفويض والأهداف قد تم بهدوء إلا أنه لم يكن بارعا: من خدمة المصالح "الاقتصادية" العالمية إلى خدمة المصالح "المالية" العالمية. إن تحرير سوق رأس المال ربما لم يسهم فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى العالمى، لكنه فتح على مصراعيه أسواقا جديدة واسعة لولوج ستريت.

يجب أن أكون واضحا: لم يغير صندوق النقد الدولى أبدا تفويضه "رسميا"، ولم يتخذ قرارا رسميا بوضع مصالح الجماعة المالية فوق استقرار الاقتصاد العالمى أو فوق مصالح البلدان الفقيرة التى من المفترض أن يساعدوا الصندوق. لا يمكننا الحديث بشكل له معنى عن دوافع ونوايا أية مؤسسة، لكن يمكن الحديث فقط عن دوافع ونوايا الذين يشكلون هذه المؤسسة ويديرونها. وحتى عندئذ، لا يمكننا فى أغلب الأحيان التحقق من الدوافع الحقيقية - قد يكون هناك فجوة بين ما يقولون أنه نواياهم وبين دوافعهم الحقيقية. ومع ذلك، نستطيع كعلماء اجتماع، أن نحاول وصف سلوك مؤسسة ما بناء على ما "يبدو" أنها تفعله. وبالنظر إلى سلوك الصندوق "على أنه" يستهدف مصالح الجماعة المالية، نجد معنى لأفعال قد تبدو، بدون ذلك، متناقضة وغير متماسكة منطقيا.

فضلا عن ذلك، يجب ألا يفاجئنا سلوك الصندوق: إنه يتناول المشكلات من منظور وأيديولوجية الجماعة المالية. وبالطبع، تتسق طرق التفكير تلك عن قرب (إن لم يكن بالتمام) مع مصالحها. وكما ذكرنا من قبل، فإن العديد من كبار المسؤولين في الصندوق جاءوا من الجماعة المالية، والعديد أيضا من كبار مسئوليه، بعد أن خدموا مصالح تلك الجماعة، تركوا الصندوق إلى وظائف ذات رواتب عالية لدى الجماعة المالية. ستألى فيشر، المدير التنفيذي المساعد، الذى ساهم بدور نشط فى الأحداث المذكورة فى هذا الكتاب، انتقل مباشرة من الصندوق ليصبح نائب رئيس سبتي جروب، للشركة المالية الضخمة التى تضم سبتي بنك. وشغل روبرت روين رئيس سبتي جروب (رئيس للجنة التنفيذية) منصب وزير الخزانة الأمريكية ولعب أثناء ذلك دورا مركزيا فى سياسات الصندوق. ولا يسمع المرء سوى أن يطرح السؤال التالى: هل تم مكافأة فيشر بسببها لأنه نفذ بإخلاص التعليمات التى تلقاها؟

لكن لا يوجد ما يضطر إلى البحث عن تفسير من خلال التقاليد للرشوة. كان صندوق النقد الدولى (أو على الأقل العديد من كبار المسؤولين والعاملين فيه) يعتقدون أن تحرير سوق رأس المال سيؤدى إلى نمو أسرع بالنسبة للبلدان النامية. كانوا يعتقدون ذلك بقوة بحيث لم تكن هناك حاجة للنظر إلى أى دليل يفترض عكس ذلك، أو إعطاء أدنى تصديق لمثل هذا الدليل. لم يرغب الصندوق أبدا فى إلحاق الأذى بالفقراء، وكان يعتقد أن السياسات التى تبناها ستكون مفيدة لهم فى النهاية. كان يؤمن بالانقذات تساقط القطرات، ومرة أخرى لم يرغب فى النظر عن قرب إلى أى دليل قد يفترض عكس ذلك. كان يعتقد أن انضباط أسواق رأس المال ستساعد البلدان الفقيرة على النمو، وبالتالي كان يعتقد أن الاحتفاظ بعلاقات مفيدة مع أسواق رأس المال يشكل أهمية من الدرجة الأولى.

وبالنظر إلى سياسات الصندوق بهذه الطريقة يتم بشكل أفضل فهم إصراره على أن يتم التسديد للدائنين الأجانب بدلا من مساعدة الشركات والمشروعات القومية على ألا تنهار. ربما لم يصبح الصندوق بعد جامع الضرائب لمجموعة السبعة الكبار، لكن من الواضح أنه يعمل بجد (وإن كان لا يحالفه النجاح دائما) لضمان أن يتم التسديد للمقرضين من مجموعة السبعة الكبار. كان هناك بديل لتدخلاته المكثف، كما رأينا فى الفصل الرابع،

بديل يمكن أن يكون أفضل للأمم النامية، وأفضل للاستقرار العالمي على المدى الطويل. كان بإمكان الصندوق تسهيل عملية تسوية حالات الإفلاس، كما كان يمكنه محاولة تدبير عملية تجميد (أى التوقف المؤقت عن السداد) الأمر الذى يمنح البلدان - وشركاتها - الوقت لتعويض خسائرها، واستئناف نشاط اقتصاداتها المستوقفة. كان يمكنه أن يحاول خلق عملية إفلاس متسارع.<sup>(١)</sup> لكن الإفلاس والتجميد لم يكونا من الخيارات المرحب بها (ولا زالت كذلك)، لأنها تعنى أن أموال الدائنين لن تسدد لهم. فالكثير من القروض كانت بلا ضمانات إضافية، وبالتالي لن يتم استرداد سوى القليل فى حالة الإفلاس. كان الصندوق يخشى أن يتوقف بلد ما عن السداد، وبذلك يحطم قدسية العقود، مما يضعف مكانة الرأسمالية ويقوضها. وفى ذلك كان الصندوق على خطأ من عدة نواحي. إن الإفلاس جزء غير مكتوب من كل عقد إقراض، وينص القانون على ما سيحدث إذا لم يتمكن المدين من السداد للدائن. ولأن الإفلاس جزء ضمنى من عقد الإقراض، فإنه لا ينتهك "قداسة" هذا العقد. لكن هناك عقداً آخر غير مكتوب - ولا يقل أهمية - بين المواطنين ومجتمعهم من جانب والحكومة من الجانب الآخر، وهو ما يسمى أحياناً "العقد الاجتماعى". يتطلب هذا العقد توفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، بما فى ذلك فرص معقولة للعمالة. وبينما كان الصندوق يعمل بشكل ضال لحماية ما يعتبره قدسية عقد الإقراض، فإنه كان مستعداً لتمزيق العقد الاجتماعى الأكثر أهمية. وفى نهاية المطاف، فإن سياسات الصندوق هى التى أضرت بالسوق، كما أضرت باستقرار الاقتصاد والمجتمع على المدى الطويل.

إن يمكن فهم سبب الكراهية التى يستقبل بها الصندوق والاستراتيجيات التى يجبر بلدان العالم على قبولها بالخداع. إن مليارات الدولارات التى قدمها قد استخدمت للحفاظ على أسعار الصرف عند مستويات لا يمكن تحملها، لفترة قصيرة. وخلال تلك الفترة يستطيع الأجانب والأثرياء إخراج أموالهم من البلاد بأفضل شروط (من خلال أسواق رأس المال المفتوحة التى فرضها الصندوق على البلدان). ومقابل كل روبل وكل روبية وكل كرونا<sup>(٢)</sup>، يحصل من هم داخل البلاد على المزيد من الدولارات طالما

---

(\*) وحدة النقد البرازيلية.

ظلت أسعار الصرف عند تلك المستويات. وفي كثير من الأحيان، استخدمت المليارات لتسديد الدائنين الأجانب، حتى عندما كان الدين خاصا. وفي العديد من الحالات أصبح الدين الخاص، في الواقع، مؤمما.

فى الأزمة المالية الآسيوية، كان ذلك الوضع عظيما بالنسبة للدائنين الأمريكيين والأوروبيين، الذين كانوا مبعدا لاسترداد الأموال التي أقرضوها للبنوك والمشروعات فى تايلاند وكوريا الجنوبية، أو على الأقل جزء كبير من هذه الأموال التي لم يكن ليحصلوا عليها بطريقة أخرى. لكن لم يكن ذلك عظيما بالنسبة للعمال ودافعى الضرائب الآخرين فى تايلاند وكوريا، الذين استخدمت أموال ضرائبهم لسداد قروض الصندوق، سواء استبقوا أم لا من أموال تلك القروض. لكن، وبعد إنفاق المليارات للحفاظ على سعر الصرف عند مستوى لا يمكن تحمله، وتسديد قروض الدائنين الأجانب، وبعد خضوع حكومات تلك البلدان لضغط الصندوق لخفض الإنفاق، بحيث واجهت كسادا فقد فيه ملايين العمال وظائفهم، تجاوز الصندوق كل الحدود بعد ذلك حين بدا أنه لا توجد أموال عندما تطلق الأمر بتوفير مبالغ أقل بكثير لدعم أسعار الغذاء أو الوقود للفقراء. فلا عجب أن يكون هناك مثل هذا الغضب ضد صندوق النقد الدولي.

لو اعتبر الصندوق مؤسسة هدفها خدمة مصالح الدائنين الخاصين، لأمكن بشكل أفضل فهم الإجراءات الأخرى التي يطالب بها. لقد ذكرنا فيما سبق تركيزه على العجز التجارى، وكيف أدت سياسات التقشف الرهيبية التي فرضت على البلدان الآسيوية، بعد الأزمة، إلى خفض سريع فى الواردات وإلى إعادة بناء مكثفة للاحتياطيات النقدية. من وجهة نظر مؤسسة تهتم بقدرة بلد ما على تسديد الدائنين يكون لذلك معنى: فبدون تلك الاحتياطيات، لن تتمكن الحكومات من تسديد القروض للدولارية - القروض العامة وقروض المشروعات فى بلادهم. لكن لو ركز المرء بشكل أكبر على قضية الاستقرار العالمى والإصلاح الاقتصادى لهذه البلدان والمنطقة، لكان الإصرار أقل على إعادة بناء الاحتياطيات ولتم اتخاذ إجراءات أخرى لعزل تلك البلدان عن تأثيرات التقلبات المزاجية للمضاربين الدوليين. لقد نفذت احتياطيات تايلاند لأنها استخدمت فى عام ١٩٩٧ لمحاربة المضاربين. وبمجرد أن تقرر أن تايلاند تحتاج سريعا لإعادة بناء احتياطياتها، أصبح لا مفر من أن تتدخل البلاد فى حالة كساد خطير جدا. إن سياسات "جرد نفسك

بنفسك" التى انتهجها الصندوق، والتى كما رأينا فى الفصل الرابع، حلت محل سياسة "جرد جارك" التى أدت إلى الكساد الكبير فى الثلاثينيات من القرن العشرين، كانت أسوأ من حيث انتشار الأزمة العالمية. من منظور الدائنين، نجحت تلك السياسات أحيانا، وبسرعة ملحوظة: ففي كوريا الجنوبية، ارتفعت الاحتياطيات من صفر عمليا إلى حوالى ٩٧ مليار دولار فى يوليو ٢٠٠١، وفى تايلاند ارتفعت من رقم بالمئات إلى أكثر من ٣١ مليار دولار فى التاريخ نفسه. بالنسبة للدائنين، كل ذلك يمثل بالطبع أنباء طيبة، يستطيعون الآن أن يطمانوا أن لدى كوريا الدولارات لتسديد أية قروض، لو طالب الدائنون بذلك.

لو كنت مكان الصندوق لاتخذت استراتيجية أكثر تعاطفا مع هموم للمدينين، وأقل تركيزا على مصالح الدائنين. ولكنى قلت أن الأهم هو الحفاظ على استمرار الاقتصاد فى عمله، وتأجيل بناء الاحتياطيات لمدة عامين حتى يعود الاقتصاد إلى مساره الطبيعى. ولكنى استكشفت طرقا أخرى لتحقيق الاستقرار على المدى القصير - بالإضافة إلى الإفلاس وتجميد سداد الدين للذين أشرت إليهما سابقا، هناك مراقبة رؤس الأموال على المدى القصير، وفرض "ضرائب خروج" من النوع الذى استخدمته ماليزيا. هناك طرق لحماية بلد ما ضد نهب وتخريب المضاربين، أو حتى ضد المقرضين والمستثمرين على المدى القصير الذين يغيرون آراءهم فجأة. لا توجد سياسة بدون مخاطر أو ثمن، لكن هذه البدائل كانت بكل تأكيد ستفرض تكلفة ومخاطرة أقل بالنسبة لـ "سكان" البلدان التى تواجه الأزمة، حتى وإن كانت ستفرض تكلفة أعلى على الدائنين.

يشير المدافعون عن سياسات الصندوق إلى حقيقة أن الدائنين تحملوا بعض التكلفة، فالكثير منهم لم تسدد لهم أموالهم بالكامل. لكن هؤلاء يوتهم لإبرك لب الموضوع لمسيبين: إن السياسة للصديقة للدائنين حاولت أن "تقلل" الخسائر مقارنة بما كان يمكن أن تكون عليه. لم تدبر هذه السياسة عملية إنقاذ مالى كاملة، إنما كانت عملية الإنقاذ جزئية، ولم توقف هبوط سعر الصرف، لكنها عملت على منعه من الانخفاض أكثر من ذلك. ثانيا، لم ينجح الصندوق دائما فى عمل ما خطط لفعله. لقد فرض سياسات انكماشية مبالغ فيها على إندونيسيا، لم تخدم جيدا فى النهاية مصالح الدائنين. بشكل عام، يمكن القول أن الاستقرار المالى فى العالم ليس لمصلحة الاقتصاد



العالمى فقط لكنه لمصلحة الأسواق المالية أيضا. غير أن العديد من سياسات الصندوق - ابتداء من تحرير أسواق رأس المال إلى عمليات الإنقاذ المكثفة - ساهمت بشكل شبه مؤكد فى عدم الاستقرار العالمى.

إن اعتبار أن الصندوق معنى بوجهات نظر الجماعة المالية ويعكس وجهات النظر تلك، يساعد أيضا فى تفسير بعض لغته البلاغية للدفاعية. فى أزمة شرق آسيا، اتهم الصندوق ووزارة الخزانة الأمريكية، على الفور، البلدان المقترضة، واتهموا بشكل خاص غياب الشفافية لدى هذه البلدان. كان واضحا، حتى فى ذلك الحين، أن غياب الشفافية لا يسبب الأزمات، كما لا يمكن أن تعصم للشفافية بلدا ما من الأزمات. قبل أزمة شرق آسيا، كانت أحدث أزمة مالية هى انهيار سوق العقارات فى كل من السويد والنرويج وفنلندا فى نهاية عقد الثمانينيات وبداية التسعينيات، وهى من أكثر الأمم شفافية فى العالم. وكان هناك العديد من البلدان الأقل شفافية بكثير من كوريا وماليزيا وإندونيسيا، ولم تعان من أزمة. لو أن الشفافية هى حل الأحجية الاقتصادية، لكانت بلدان شرق آسيا قد تعرضت لـ "مزيد" من الأزمات فى السنوات السابقة، حيث توضح البيانات أن هذه البلدان أصبحت أكثر شفافية وليس أقل شفافية. ورغم الفشل المزعم على جبهة الشفافية، فإن بلدان شرق آسيا لم تعرف نموا رائعا فقط إنما عرفت استقرارا غير عادى أيضا. لو أن بلدان شرق آسيا كانت "غير حصينة وسريعة التأثر بشكل عال" كما ادعى الصندوق ووزارة الخزانة الأمريكية، فإن ذلك حدث مؤخرا، ولا يعتمد على غياب متزايد للشفافية وإنما على عامل آخر معروف: للتحرير السابق لأوانه للسوق المالية وسوق رأس المال الذى فرضه الصندوق على هذه البلدان.

وبالرجوع إلى السوراء، كان هناك سبب "ثغاف" لهذا التركيز على الشفافية<sup>(٢)</sup>: كان مهما للجماعة المالية والصندوق ووزارة الخزانة الأمريكية أن يحولوا اللوم بعيدا عنهم. إن السياسات التى فرضها الصندوق ووزارة الخزانة الأمريكية على بلدان شرق آسيا وروسيا وأماكن أخرى، هى التى يقع عليها اللوم: لقد أدى تحرير سوق رأس المال إلى مضاربة مسببة لعدم الاستقرار، كما أدى تحرير السوق المالية إلى ممارسات إقراض سيئة. وبما أن برامج الإصلاح التى تبناها فشلت، على عكس ما كانوا يقولون، كان

لديهم دافع إضافي لمحاولوا أن يقولوا أن المشكلة الحقيقية تكمن في البلدان المبتلاة وليس في برامجهم.

غير أن فحص الأمور عن كثب يوضح أن الدول الصناعية كانت على خطأ بطرق عديدة أخرى: إن اللوائح الضعيفة المنظمة لعمل البنوك في اليابان، على سبيل المثال، قد شجعت تلك البنوك على إقراض تايلاند بأسعار فائدة جذابة جدا، بحيث لم يستطع المقترضون مقاومة الاقتراض بدرجة أكبر عما يقتضيه الحذر والتعقل. إن سياسات تحرير البنوك من اللوائح والنظم في الولايات المتحدة والبلدان الصناعية الأخرى شجعت أيضا الإقراض غير الحكيم - لقد سمح للبنوك أن تتعامل مع الإقراض الأجنبي قصير المدى على أنه أكثر أمنا من طويل المدى. وقد شجع ذلك الإقراض قصير المدى، وكان هذا النوع من القروض من المصادر الهامة لعدم الاستقرار في بلدان شرق آسيا.

كما أرادت كبرى شركات الاستثمار أن تبرىء مستشاريها، الذين شجعوا عملائهم على أن يضعوا أموالهم في هذه البلدان. ويستطيع مستشارو الاستثمار من فرانكفورت إلى لندن وميلانو أن يدعوا - معتمدين على المساندة الكاملة لحكومات الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى الأخرى - أنه نظرا لغياب الشفافية في بلدان شرق آسيا، لم تكن لديهم أية وسيلة لمعرفة إلى أي مدى كان الوضع الحقيقي سيئا، ولا أحد يمكنه أن يلومهم أنهم جهلوا ذلك. هؤلاء المستشارون يتجاوزون بهدوء حقيقة أساسية، إن في السوق المفتوحة تماما والشفافة حيث المعلومات كاملة وصحيحة، تكون الأرباح منخفضة. لقد كانت آسيا جاذبة للاستثمار - كانت عائداها عالية - وذلك لأنها بالتحديد كانت أكثر مخاطرة. إن اعتقاد المستشارين أن لديهم معلومات "أفضل" - وتعطش عملائهم للعوائد العالية - هي التي دفعت برؤوس الأموال إلى المنطقة. إن المشكلات الرئيسية - المديونية العالية لكوريا الجنوبية، والعجز التجاري لتايلاند والازدهار العقاري الذي كان لابد أن ينهار، وفساد سوهارتو - كانت معروفة تماما، وكان يتعين على المستثمرين أن يكشفوا للمستثمرين المخاطر التي تطرحها تلك المشكلات.

والبنوك الدولية أيضا وجدت من الملائم أن تحول اللوم إلى آخرين. كانت تريد لوم المقترضين وممارسات الإقراض السيئة لبنوك تايلاند وكوريا الذين تزعم أنهم أبرموا قروضا سيئة بمساعدة الحكومات الفاسدة في

بلادهم التى تسترت عليهم، وانضم إليهم فى الهجوم مجددا صندوق النقد الدولى ووزارة الخزنة الأمريكية. من البداية، كان لابد من الارتياح فى حجج الصندوق ووزارة الخزنة الأمريكية. ورغم محاولتهما تبرئة المقرضين الدوليين الرئيسيين، فإن الحقيقة القاسية هى أن كل قرض له طرقات، مقترض ومقرض. لو أن القرض كان سيئا بشكل جوهري، فإن المقرض مسئول عن الخطأ بنفس قدر المقرض. بالإضافة إلى ذلك، فإن البنوك فى البلدان الغربية المتقدمة أقرضت الشركات الكورية الكبرى، وهى تعلم جيدا مدى مديونية العديد من تلك الشركات. إن القروض السيئة هى نتيجة تقييم سيئ، وليس نتيجة أى ضغط من الولايات المتحدة أو الحكومات الغربية الأخرى. لقد اقترفت هذه الأخطاء بالرغم من الأدوات الجيدة لإدارة المخاطرة التى تزعم البنوك الغربية امتلاكها. إذن، لا عجب أن هذه البنوك الكبرى تريد أن تحول الأنظار بعيدا عنها. ولدى الصندوق سبب وجيه لمساعدة تلك البنوك، وهو أن الصندوق نفسه يقاسمهم استحقاق اللوم. إن عمليات الإنقاذ المالى المتكررة التى قام بها الصندوق فى أماكن أخرى ساهمت فى نقص الإثقان المهني الواجب من جانب المقرضين.

كانت هناك قضية أكثر عمقا محل رهان. لقد أعلنت وزارة الخزنة الأمريكية خلال السنوات الأولى من عقد التسعينيات الانتصار العالمى للرأسمالية. ومعها هى وصندوق النقد الدولى، قالا لبلدان العالم إن اتباع "السياسات الصحيحة"، سياسات إجماع واشنطن، سيؤمن النمو. إن أزمة بلدان شرق آسيا زرعت الشك فى هذه الرؤية الجديدة للعالم، إلا إذا أمكن إثبات أن المشكلة ليست فى الرأسمالية، لكنها فى البلدان الآسيوية وسياساتها السيئة. وكان على الصندوق ووزارة الخزنة الأمريكية أن يؤكدوا أن المشكلة ليست بسبب الإصلاحات - خاصة تنفيذ تحرير أسواق رأس المال، ذلك البند المقدس من العقيدة - لكن بسبب حقيقة أن الإصلاحات لم تكن عميقة بما فيه الكفاية. إنهما بالتركيز على ضعف البلدان التى عانت الأزمة، لا يحولان اللوم فقط بعيدا عن فشلها، سواء فشل سياستهما أو قروضهما، لكنهما يحاولان استخدام التجربة لدفع برنامجهما إلى أبعد من ذلك.

## هوامش الفصل الثامن

- ١- راجع S.Fischer, "On the Need for an International Lender of Last Resort", *Journal of Economic Perspectives* 13 (1999), pp. 85-104. إن فيشر، مثل العديد من الآخرين، يدافع عن مفهوم مقرض الملاذ الأخير، ويشابه بين دور البنك المركزي داخل بلد ما ودور صندوق النقد الدولي بين البلدان. لكن التشبيه مضلل. إن مقرض الملاذ الأخير يكون مطلوباً محلياً بسبب قاعدة الإيداع التي تقضي بأن "يخدم أولاً من يأتي أولاً" والتي تساهم في إمكانية حدوث استرداد مكثف للودائع — راجع D.Diamond & P.Dibvig, *Bank Runs, Deposit Insurance, and Liquidity*, *Journal of Political Economy* 91(1983), pp. 401-19.
- وحتى عندئذ، لا يكفي ذلك لتفادي الاسترداد المكثف للودائع من البنوك، كما برهنت على ذلك بقوة التجربة في الولايات المتحدة. فقط عندما يصاحب فكرة مقرض الملاذ الأخير قوانين بنكية قوية وتأمين الوديعة يكون ذلك كافياً للوقاية من خطر التزامع على البنوك لاسترداد الودائع. ولا أحد يستطيع أن يدعي — ولا حتى أشد المدافعين حماساً عن صندوق النقد الدولي — أن الصندوق قدم أي شيء مشابه لتأمين الودائع. بالإضافة إلى أن عدم المرونة والصرامة التي اتسمت بها طريقة الصندوق في تطبيق العديد من السياسات جعلت بلادنا كثيرة حذرة بالنسبة لمنح الصندوق المزيد من السلطة التقنيية والتنظيمية (حتى لو أمكن تحديد المجال المناسب للسلطة التنظيمية والتقنيية، وحتى وإن لم تغلب قضايا سيادة الوطنية). وجدير بالذكر أن سلطات التقنين في الولايات المتحدة كثيراً ما أكدت أن السياسات "الجيدة التصميم" الخاصة بمنح مهلة لدفع الدين هي مكون حاسم في إدارة الاقتصاد للجمعي، بينما أكد صندوق النقد الدولي دائماً موقفه المضاد لمثل سياسة منح مهلة لدفع الدين. في مكان آخر، كنت قد أكدت أن الصندوق، بتبليه هذا الموقف، كثيراً ما فشل في أن يأخذ في الاعتبار المغالطة الأساسية لعملية تسوية الدين: ففي وجود مشكلات عامة شاملة، قد يؤدي غياب سياسات منح مهلة لدفع الدين إلى عملية تدمير ذاتي، حيث يلجأ كل بنك إلى قروضه، لأنه غير قادر على تحقيق زيادة إضافية لرأس المال، مما يؤدي إلى انتشار حالات عدم السداد، معزراً بذلك الانكماش الاقتصادي.
- ٢- ما أسميه "الفصل ١١ الإضافي". لمزيد من التفاصيل، راجع:

---

M.Miller & J.E.Stiglitz, Bankruptcy Protection Against  
Macroeconomic Shocks: The Case for a Super Chapter 11 ,  
البنك لدولسي الخاص بتفككات رأس المال، والأزمات المالية، والسياسات، ١٥ أبريل،  
١٩٩٩ .

٣- في حين يصعب اعتبار نقص الشفافية مسئولاً عن الأزمة، فإن نقص الشفافية  
كان له تكلفته. عند حدوث الأزمة، كان نقص المعلومات يعني أن يسحب المقرضون  
أموالهم من كل المقرضين بغض النظر عن النوعية. ببساطة، لم يكن لدى المقرضين  
المعلومات التي يمكنهم على أساسها التمييز بين المقرضين الجيدين والسيئين.



الفصل التاسع

المستقبل





حاليا، لم تتجح العولمة بالنسبة للعديد من فقراء العالم. ولم تتجح بالنسبة للبيئة. كما لم تتجح بالنسبة لاستقرار الاقتصاد العالمي. إن التحول من المشيوعية إلى اقتصاد السوق أدير بشكل سيء، حتى نقضى للفقر مع انهيار الدخول، باستثناء الصين وفيتنام والقليل من بلدان شرق أوروبا.

بالنسبة للبعض، هناك حل سهل: التخلي عن العولمة. إن ذلك ليس معقولا ولا مرغوبا فيه. وكما أشرت في الفصل الأول، فإن العولمة جلبت معها منافع ضخمة - فنجاح بلدان شرق آسيا قد اعتمد على العولمة، خاصة في ما يتعلق بسهولة الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا. كما أتاحت العولمة تقدما كبيرا في مجال الصحة، والمجتمع المدني العالمي الذي أصبح أكثر ديناميكية ويناضل من أجل مزيد من الديمقراطية وقدّر أكبر من العدالة الاجتماعية. المشكلة ليست في العولمة، لكن في كيفية إدارتها. ويمكن جزء من المشكلة في المؤسسات الاقتصادية الدولية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، الذين ساعدوا في وضع قواعد اللعبة. ولقد قاموا بذلك بطريقة خدمت في أغلب الأحيان مصالح البلدان الصناعية الأكثر تقدما - وبشكل خاص المصالح الخاصة داخل تلك البلدان - وليس مصالح العالم السامي. لكن لم يقتصر الأمر على أنهم خدموا تلك المصالح، فلقد تناولوا في أغلب الأحيان العولمة من منظور ضيق شكايته رؤية خاصة للاقتصاد والمجتمع.

إن المطالبة ملموسة في كل مكان - بدءا من اللجان التي شكلها الكونجرس، والمجموعات المدعومة من المؤسسات التي تضم نخبة من الاقتصاديين البارزين الذين يكتبون التقارير عن التغيرات في المعيار المالي العالمي، وانتهاء بالاحتجاجات التي تميز تقريبا كل اجتماع دولي. وكرد فعل، حدث بعض التغيير. فالجولة الجديدة لمفاوضات التجارة التي عقدت في العاصمة القطرية للدوحة في نوفمبر ٢٠٠١، سميت "جولة للتنمية"، ولم تستهدف فقط المزيد من فتح الأسواق، إنما تصحيح بعض أوجه اختلال

السوازن التي حدثت في الماضي، وكان النقاش في الدوحة مفتوحا عما كان من قبل. وشهد خطاب كل من صندوق النقد والبنك الدوليين تغييرا، حيث أصبح هناك حديث أكثر عن الفقر. وفي ما يتعلق بالبنك الدولي، على الأقل، تجري محاولة صادقة لتجسيد التعهد الذي قطعه على نفسه، ألا وهو "وضع البلاد على مقعد القيادة"، وذلك من خلال برامج في العديد من البلدان. لكن الكثير من المراقبين الذين ينتقدون المؤسسات الدولية يتشككون في قيمة هذا التغيير. فهم يرون أن هذه التغيرات مجرد مواجهة من قبل تلك المؤسسات للواقع السياسي: "يجب" عليهم تغيير خطابهم لو أرادوا البقاء على قيد الحياة. هؤلاء المنتقدون يراودهم الشك في وجود تعهد أو التزام حقيقي. ولم يطمئنا عندما عين الصندوق في عام ٢٠٠٠ في منصب الرجل الثاني للصندوق، شخصا كان رئيس فريق الاقتصاديين في البنك الدولي خلال الفترة التي تبنى فيها البنك أيديولوجية السوق الأصولية. إن بعض المنتقدين لا يتقنون إطلاقا في تلك الإصلاحات لدرجة أنهم يواصلون المناداة بإجراءات أكثر جذرية وتطرفا مثل إلغاء صندوق النقد الدولي، لكنني أعتقد أن ذلك لا معنى له. فإذا تم إلغاء الصندوق، من المرجح أن ينشأ من جديد في شكل آخر. في أوقات الأزمات الدولية، يود رؤساء الحكومات أن يشعروا أن هناك أحدا يتولى المسؤولية، وأن هناك مؤسسة دولية تقوم بشئ ما. حاليا يقوم الصندوق بهذا الدور.

أعتقد أنه يمكن إعادة تشكيل العولمة بحيث تحقق إمكاناتها النافعة. وأعتقد أيضا أنه يمكن إعادة تشكيل المؤسسات الاقتصادية الدولية بحيث تساعد على تأمين إنجاز هذا الهدف. لكن لفهم كيفية إعادة تشكيل هذه المؤسسات، نحتاج فهما أفضل للسبب الذي جعلها ثقيل، وبهذا الشكل للبائس.

## مصالح وأيديولوجية

بالنظر إلى سياسات الصندوق رأينا في الفصل السابق كيف "وكان" هذه المنظمة تخدم مصالح الأسواق المالية، بدلا من مجرد القيام بمهمتها الأصلية، ألا وهي مساعدة البلدان التي تمر بأزمات، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي، لكن بإمكان المرء أن يجد معنى لما قد يبدو إنه مجموعة من السياسات المشوشة والمتضاربة فكريا.

إذا كانت المصالح المالية قد سيطرت على تفكير صندوق النقد الدولي، فقد لعبت المصالح التجارية أيضا دورا مهيمنيا في منظمة التجارة العالمية. وكما يهمل الصندوق تماما هموم ومشكلات الفقراء - هناك مليارات متاحة لإنقاذ البنوك، لكن لا توجد مبالغ كافية لتأمين دعم الغذاء للذين طردوا من عملهم نتيجة برامج الصندوق - فإن منظمة التجارة العالمية تضع بدورها التجارة فوق كل ما عداها. عندما حاول البعض حظر استخدام شبك صيد الجمبري لأنها تصطاد السلاحف أيضا وتهدها بالانقراض، ردت عليهم منظمة التجارة العالمية أن مثل هذا التقنين يعتبر انتهاكا غير مبرر لحرية التجارة. واكتشف هؤلاء أن اعتبارات التجارة تفوق أية اعتبارات أخرى بما في ذلك البيئة!

بينما يبدو أن هاتين المؤسستين تخدمان المصالح التجارية والمالية قبل أى شئ آخر، فإنهما لا تريان الأمور بهذه الطريقة. إنهما يعتقدان بصدق أن الأجنحة التي يسعىان لتنفيذها هي "لصالح العام". ورغم أن كل شئ يثبت عكس ذلك، فإن العديد من وزراء التجارة والمالية، بل وبعض القادة السياسيين، يعتقدون أن الجميع سيستفيدون في النهاية من تحرير التجارة وسوق رأس المال. إن العديد من هؤلاء يعتقدون ذلك بقوة لدرجة أنهم يساندون بكل الطرق الممكنة، عملية إجبار البلدان على القبول بتلك "الإصلاحات"، حتى إن كانت مثل هذه الإجراءات لا تحظى إلا بتأييد شعبي محدود للغاية.

إن التحدي الأكبر ليس فقط في المؤسسات ذاتها لكن في طريقة التفكير: الاهتمام بالبيئة، والتأكد من أن الفقراء يعبرون عن رأيهم في القرارات التي تمسهم، وتشجيع الديمقراطية والتجارة العادلة، كل ذلك ضروري لتحقيق المنافع الممكنة للعولمة. للمشكلة أن المؤسسات تعكس طريقة تفكير من هي مسئولة أمامهم. إن محافظ البنك المركزي النرويجي يبدأ يومه وكل ما يقلقه هو إحصائيات التضخم، وليس إحصائيات الفقر، وما يؤثر قلق وزير التجارة هو أرقام التصدير وليس مؤشرات التلوث.

إن العالم مكان معقد. فكل جماعة في المجتمع تركز على جزء الواقع الذي يعينها أكثر. يهتم العمال بالوظائف والأجور، ورجال المال بأسعار الفائدة واسترداد أموالهم. إن سعر الفائدة المرتفع مفيد للمقرضين - شريطة السداد. لكن يرى العمال في أسعار الفائدة المرتفعة مسببا لتباطؤ الاقتصاد،

وهو ما يعنى البطالة بالنسبة لهم، فلا عجب إذن أن يروا الخطر فى ارتفاع أسعار الفائدة. أما بالنسبة لرجل المال الذى أقرض ماله قرضا طويلا الأجل، فإن الخطر الحقيقى هو التضخم. فقد يعنى التضخم أن قيمة الدولارات التى ستسد له ستكون أقل من تلك التى أقرضها.

فى المناقشات السياسية العلنية، القلة هى التى تبرر مواقفها بمقتضى مصالحها الخاصة. فكل شئ يصاغ فى تعبيرات "المصلحة العامة". إن تقييم كيف يمكن لسياسة معينة أن تؤثر على المصلحة العامة يتطلب نمودجا، رؤية لكيفية عمل النظام ككل. لقد قدم آدم سميث مثل هذا النموذج فى دفاعه لصالح الأسواق. وكارل ماركس، بإدراكه للأثار السلبية للرأسمالية على العمال فى زمانه، قدم نمودجا بديلا. وكان لنمودج ماركس، رغم عيوبه العديدة المعروفة تماما، تأثير ضخم، خاصة فى البلدان النامية حيث بدا لمليارات الفقراء أن الرأسمالية لا تفى بوعودها. لكن مع انهيار الاتحاد السوفيتى، أصبحت نقاط ضعف هذا النموذج جلية واضحة. ومع هذا الانهيار، وسيطرة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمى، أنتصر نمودج السوق.

لكن ليس هناك نمودج "واحد" للسوق. توجد اختلافات لافتة للنظر بين النمودج اليابانى لنظام السوق، والنمودج الألمانى أو السويدى أو الأمريكى. هناك العديد من البلدان التى يساوى فيها دخل الفرد الدخل الفردى فى الولايات المتحدة، لكن الفقر أقل فى هذه البلدان، كذلك التفاوت والظلم الاجتماعى، كما أن الظروف المعيشية، مثل الصحة، أفضل (طبقا لرأى من يعيشون هناك على الأقل). وبينما تحتل السوق مركز كل من النمودج السويدى والأمريكى للرأسمالية، فإن الحكومة فى كلا البلدين تقوم بأدوار مختلفة تماما. فالحكومة فى السويد، تأخذ على عاتقها مسئوليات أكبر بكثير فى ما يتعلق بتعزيز الرفاهية الاجتماعية، وتوفير مستويات أفضل من الرعاية الصحية، وتأمين أفضل ضد البطالة، ومكافآت تقاعد أفضل مما تقدمه حكومة الولايات المتحدة. ومع ذلك، نجحت السويد إلى حد كبير، حتى بالنسبة للابتكارات المرتبطة بـ "الاقتصاد الجديد". وبالنسبة للعديد من الأمريكيين، وليس جميعهم، فإن النمودج الأمريكى قد عمل بشكل جيد. أما بالنسبة لأغلب السويديين، فإن النمودج الأمريكى غير مقبول - إنهم يعتقدون أن نمودجهم قد خدمهم بشكل جيد. وبالنسبة للبلدان الآسيوية، هناك

مجموعة متنوعة من النماذج التي عملت بشكل جيد، وذلك صحيح بالنسبة لماليزيا وكوريا، كما هو صحيح بالنسبة للصين وتايوان، حتى مع الأخذ في الاعتبار الأزمة المالية العالمية.

خلال الخمسين عاما الماضية، شرح علم الاقتصاد الأسباب والظروف التي تعمل في ظلها الأسواق بشكل جيد و"متى لا تعمل بشكل جيد". لقد أوضح علم الاقتصاد لماذا قد تؤدي الأسواق إلى نقص في إنتاج بعض العناصر - مثل البحث الأساسي - والإفراط في إنتاج عناصر أخرى - مثل السلع. إن حالات فشل الأسواق الأكثر إثارة هي الأزمات الدورية، الكساد والركود، التي أساءت إلى صورة الرأسمالية على امتداد القرنين السابقين، وتركت أعدادا كبيرة من العمال في حالة بطالة، إضافة إلى عدم استخدام جزء كبير من مخزون رأس المال بالكفاءة المطلوبة. لكن إن كانت تلك هي أوضح الأمثلة على فشل الأسواق، فهناك عدد لا يحصى من حالات الفشل الأكثر دقة، وهي على سبيل المثال، تلك الحالات التي فشلت فيها الأسواق في إنتاج دخول كافية.

إن الحكومات تستطيع أن تلعب دورا رئيسيا - وقد قامت بذلك - ليس فقط في تخفيف حالات فشل الأسواق تلك، ولكن أيضا في تأمين "العدالة الاجتماعية". إن آليات السوق، في حد ذاتها، قد تترك العديد من الأشخاص بموارد قليلة جدا لا تمكنهم من البقاء. لقد قامت الحكومة في البلدان الأكثر نجاحا، في الولايات المتحدة وبلدان شرق آسيا، بهذه الأدوار وتقوم بها إجمالا بشكل جيد نسبيا. تقدم تلك الحكومات تعليما عالي النوعية للجميع، وأقامت جزءا كبيرا من البنية التحتية - بما في ذلك البنية الأساسية المؤسسية، مثل النظام القانوني، وهو النظام المطلوب لكي تعمل الأسواق بشكل فعال. ونظمت تلك الحكومات القطاع المالي، بحيث تضمن بشكل أكبر أن تعمل أسواق رأس المال بالطريقة المفترض أن تعمل بها، كما وفرت شبكة أمان للفقر، وشجعت التكنولوجيا، بدءا من الاتصالات عن بعد إلى الزراعة والمحركات النفاثة والرادار. وبينما يدور نقاش عنيف في الولايات المتحدة وأماكن أخرى من العالم حول الدور "المحدد بدقة" الذي يجب على الحكومة القيام به، هناك اتفاق واسع على أن للحكومة دورا في جعل أي مجتمع وأي اقتصاد يعمل بكفاءة - وبشكل إنساني.

هناك اختلافات هامة فى الآراء حول السياسة الاقتصادية والاجتماعية فى ديمقراطيتنا. يدور بعض هذه الاختلافات حول القيم - إلى أى مدى يجب أن نعى بالبيئة؟ (إلى أى مدى نسمح بتدهورها لو أن ذلك سيتيح لنا ناتجا محليا إجماليا أعلى؟) إلى أى مدى يتعين علينا أن نهتم بالفقر؟ (ما مدى التضحية من إجمالى دخلنا التى نرغب فى القيام بها لو أن ذلك سيتيح لبعض الفقراء الخروج من حالة الفقر، أو تحسين أحوالهم ولو بشكل طفيف؟) أو، إلى أى مدى يتعين أن نهتم بالديمقراطية؟ (هل نريد حلا وسطا فى ما يتعلق بالحقوق الرئيسية، مثل حق التجمع، لو اعتقدنا أن ذلك سيؤدى إلى نمو الاقتصاد بمعدل أسرع؟) وبعض أوجه الخلاف تلك تدور حول كيفية عمل الاقتصاد. إن "الفرضيات التحليلية" واضحة: عندما تكون هناك معلومات ناقصة أو أسواق غير مثالية (كما هو الحال دائما)، تكون هناك مبدئيا، تدخلات من قبل الحكومة، يمكن أن تزيد من كفاءة الأسواق - حتى لو كانت الحكومة تعاني من نفس النقص فى المعلومات. وكما رأينا فى الفصل الثالث، فإن الافتراضات التى تركز عليها أصولية السوق لم تصمد فى الاقتصادات المتقدمة، ناهيك عن البلدان النامية. لكن أنصار أصولية السوق لا يزالون يجادلون أن أوجه عدم كفاءة الأسواق صغيرة نسبيا وأوجه عدم كفاءة الحكومات كبيرة نسبيا. إنهم يرون الحكومة كجزء من المشكلة أكثر منها جزءا من الحل. فالحكومة ملومة عن البطالة لتحديد أجورا عالية جدا، أو إسماعها للاتحادات بسلطة أكبر.

لقد كان آدم سميث أكثر إدراكا لأوجه قصور السوق، بما فى ذلك التهديدات التى تطرحها نواقص المنافسة، من أولئك الذين يدعون أنهم أنصاره العمريون. كما كان سميث مدركا للإطار والسياق الاجتماعى والسياسى الذى يجب على كل الاقتصادات أن تعمل داخله. إن التماسك الاجتماعى مهم لعمل الاقتصاد: إن عنف المدن فى أمريكا الجنوبية والحرب الأهلية فى أفريقيا يخلقان بيئة عدائية للاستثمار والنمو. لكن، فى حين يستطيع التماسك الاجتماعى أن يؤثر على الأداء الاقتصادى، فإن العكس أيضا صحيح: إن السياسات التشفية المبالغ فيها - سواء كانت سياسة نقدية انكماشية، أو سياسة مالية انكماشية، كما حدث فى الأرجنتين مثلا، أو وقف دعم الغذاء للفقراء فى إندونيسيا - يمكن أن تثير اضطرابا وهياجا كبيرين. تلك هى الحالة بالذات عندما يسود الاعتقاد بوقوع ظلم شديد - كما حدث

فى إندونيسيا حيث وجهت المليارات لإنقاذ الشركات والمصالح المالية، مما لم يترك شيئاً لمن يجبرون على البطالة.

فى عملى الشخصى - سواء فى كتاباتى، أو دورى كرئيس للمستشارين الاقتصاديين للرئيس بيل كلينتون، أو باعتبارى الاقتصادى الأول للبنك الدولى - دعوت إلى رؤية متوازنة لدور الحكومة، رؤية تعترف بقصور وحالات فشل كل من الأسواق "و" الحكومات، وتنتظر للآثنين باعتبارهما يعملان معاً فى حالة مشاركة، مع الأخذ فى الاعتبار أن الطبيعة الدقيقة لهذه المشاركة تختلف من بلد لآخر، طبقاً لمرحل النمو السياسى والاقتصادى لكل بلد.

لكن أياً كانت مرحلة النمو السياسى والاقتصادى لبلد ما، فإن الحكومة تحدث فرقاً. إن كل من الحكومات الضعيفة والحكومات المغالية فى التدخل، تؤدى الاستقرار والنمو. إن مرجع الأزمة المالية الآسيوية هو غياب النظم واللوائح المناسبة فى القطاع المالى، فى حين يرجع ظهور رأسمالية المافيا فى روسيا إلى فشل الحكومة فى تعزيز المبادئ الأساسية لنظام قانونى وشرعى. فالخصخصة بدون البنية التحتية للمؤسسة اللازمة فى البلدان التى تمر بمرحلة تحول تؤدى إلى نهب الأصول بدلاً من خلق الثروة. وفى بلدان أخرى، تكون الاحتكارات الخاصة بدون تنظيم لها، أكثر قدرة على استغلال المستهلكين من احتكارات الدولة. وعلى النقيض، نجد أن الخصخصة المصحوبة باللوائح المنظمة لها وإعادة هيكلة للشركات، والإدارة القوية لتلك الشركات<sup>(١)</sup> قد أدت إلى نمو أعلى.

ومع ذلك، فإن قصدى هنا ليس حل هذه الخلافات، أو الدفاع عن رؤيتى الخاصة لدور الحكومة والأسواق، لكن ما أقصده هو التأكيد على أن هناك اختلافات حقيقية فى الرأى حول هذه القضايا، حتى بين الاقتصاديين المتميزين. بعض الاستقادات الموجهة للاقتصاد والاقتصاديين، تنفّز إلى النتيجة التى تقول أن علماء الاقتصاد يختلفون دليماً، ويتعين بالتالى صرف النظر عن "أى شئ" يقولونه. وذلك خطأ. فى بعض القضايا، مثل ضرورة أن تعيش البلدان فى حدود إمكانياتها وأخطار التضخم المفرط، هناك اتفاق واسع.

المشكلة أن صندوق النقد الدولى (وأحياناً منظمات اقتصادية دولية أخرى) يقدم مقترحات مبدئية وتوصيات سياسية على أنها معترف بصحتها،

بينما هي لا تحظى بإجماع واسع. فبالنسبة لقضية تحرير سوق رأس المال لم يكن هناك في الواقع، سوى دليل ضئيل في صالحها، في الوقت الذي كان فيه كم ضخّم من الأدلة ضدها. وبينما هناك إجماع أن أى اقتصاد لا يستطيع أن ينجح في ظل تضخم مفرط، لا يوجد إجماع حول مكاسب خفض التضخم إلى مستويات أدنى بشكل مطرد. فلا يوجد ما يثبت أن خفض التضخم إلى مستويات أدنى بشكل مطرد يحقق مكاسب تتناسب مع تكلفة ذلك الخفض، بل أن بعض علماء الاقتصاد يعتقدون أن خفض التضخم أكثر مما يجب له آثار "سلبية".<sup>(٧)</sup>

إن السخط على العولمة لا ينشأ فقط من تقديم الاقتصاد على كل شيء عداها، لكن ينشأ أيضا بسبب إعلاء رؤية معينة للاقتصاد - أصولية السوق - فوق كل الرؤى الأخرى. إن معارضة العولمة في العديد من مناطق العالم لا تستهدف العولمة في حد ذاتها - لا تستهدف مصادر التمويل الجديدة من أجل النمو أو الأسواق الجديدة للتصدير - إنما تستهدف مجموعة المبادئ والعقائد الخاصة، مثل سياسات إجماع واشنطن التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية. والمعارضة ليست لهذه السياسات ذاتها فحسب، ولكن لمفهوم أن هناك مجموعة واحدة فقط من السياسات الصحيحة. إن هذا المفهوم يمثل تحديا لعلم الاقتصاد، الذي يؤكد على أهمية الموازنات، ولاندراك التسليم العادي، لدينا في ديمقراطياتنا مناقشات حامية حول كل مكون من مكونات السياسة الاقتصادية، ليس فقط في ما يتعلق بالاقتصاد الجمعي، لكن حول أمور مثل الهيكل المناسب لقوانين الإفلاس أو خصخصة التأمين الاجتماعي. ويشعر باقي العالم وكأنه حرم من القيام باختياراته الخاصة به، بل وأجبر على اختيارات رفضتها بلدان أخرى منها الولايات المتحدة.

لكن بينما حرم الالتزام بالأيديولوجية معينة بلدانا من الخيارات التي كان يمكن أن تختارها، فإن هذا الالتزام أسهم بشكل قوى في فشل الاختيارات التي فرضت عليها. إن الهياكل الاقتصادية في كل منطقة من العالم تختلف بشكل واضح، فلدى الشركات في شرق آسيا، على سبيل المثال، مستويات عالية من المديونية، بينما نجد المديونية قليلة نسبيا في شركات أمريكا اللاتينية، والاتحادات قوية في أمريكا اللاتينية وضعيفة نسبيا في أغلب بلدان آسيا. كما أن الهياكل الاقتصادية تتغير وفقا للزمن - وهو ما أكدته



المناقشات التي دارت في السنوات الأخيرة حول "الاقتصاد الجديد". لقد ركز التقدم في العلوم الاقتصادية خلال الثلاثين عاما الماضية، على دور المؤسسات المالية، وعلى المعلومات، وتغيير نماذج المنافسة العالمية. وقد ذكرت كيف أن هذه للتغيرات بدلت وجهات النظر الخاصة بكفاءة سياسة السوق، وبدلت أيضا وجهات النظر المتعلقة بردود الأفعال المناسبة للأزمات.

في البنك والصندوق الدوليين، تم مقاومة تلك الأفكار الجديدة - والأهم، مقاومة ترجمة تلك الأفكار إلى سياسة اقتصادية، تماما مثلما قاومت تلك المؤسسات دراسة تجارب بلدان شرق آسيا، التي "لم" تتبع سياسات إجماع واشنطن ونمت أسرع من أي منطقة أخرى في العالم. إن هذا الفضل في تعلم دروس علم الاقتصاد الحديث، جعل هذه المؤسسات غير مستعدة للتعامل مع أزمة شرق آسيا عندما حدثت، وقللت من قدرتها على تعزيز النمو العالمي. لقد شعر الصندوق أنه لا يحتاج إلى تلقي تلك الدروس لأنه يعرف الإجابات، وإذا لم يوفر علم الاقتصاد هذه الإجابات، فإن الأيديولوجية - الإيمان البسيط بالأسواق الحرة - تقوم بذلك. إن الأيديولوجية توفر عسكات يستطيع المرء أن يرى للعالم من خلالها، مجموعة من المعتقدات التي يتم التمسك بها بقوة بحيث لا يحتاج المرء أي تأكيد تجريبي، ويتم التخلص بسرعة من أية أدلة تناقض تلك المعتقدات. بالنسبة لمن يؤمنون بالأسواق الحرة والمحررة من كل المعوقات، يكون تحرير سوق رأس المال أمرا مطلوباً ومرغوباً "بوضوح"، ولا يحتاج المرء إلى دليل على أن ذلك يشجع ويعزز النمو. وإذا قدم لهم الدليل على أن تحرير سوق رأس المال يسبب عدم استقرار، فإنهم يرفضون هذا الدليل ويعتبرون أن ذلك مجرد ثمن التكيف، وجزء من الألم الذي يتعين قبوله في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق.

### الحاجة إلى مؤسسات دولية عامة

لا يمكننا التراجع عن العولمة، فهي وجدت لتبقى. القضية هي كيف نجعلها تعمل بشكل جيد. وإذا نجحت، فلا بد أن يكون هناك مؤسسات دولية عامة للمساعدة في وضع القواعد اللازمة.

بالطبع، يجب أن تركز هذه المؤسسات الدولية على القضايا التي يكون فيها العمل الجماعي العالمي مرغوبا، أو حتى ضروريا. على مدى العقود الثلاثة الماضية كان هناك إدراك وتقدم متزايد للظروف التي يكون فيها هذا النوع من العمل مطلوباً، على أى مستوى كان. لقد ناقشت سابقاً، كيف يكون العمل الجماعي مطلوباً عندما لا تعطى الأسواق تلقائياً نتائج مرضية. وعندما تكون هناك عوامل خارجية ظرفية مفرطة - حيث تؤثر أعمال أفراد على أفراد آخرين لا يدفعون أو لا يتم تعويضهم - فإن السوق ستؤدي بشكل عام إلى إفراط في إنتاج بعض السلع ونقص في إنتاج سلع أخرى. ولا يمكن الاعتماد على السوق لإنتاج سلع عامة أساسية من حيث طبيعتها، مثل الدفاع.<sup>(٢)</sup> في بعض المجالات تفشل الأسواق في التواجد أصلاً.<sup>(٣)</sup> فالحكومات مثلاً تقدم قروضا للطلبة، لأن السوق فشلت في أن تقدم من تلقاء نفسها تمويلاً للاستثمارات في رأس المال البشرى. ولمجموعة متنوعة من الأسباب، نجد أن الأسواق في كثير من الأحيان ليس لديها تنظيم أو ضبط ذاتى - فهناك أوقات ازدهار وأوقات أزمات - ومن ثم يقع على عاتق الحكومة دور هام في تعزيز الاستقرار الاقتصادى.

فى غضون العقد الماضى، كان هناك إدراك متزايد للمستوى المناسب - محلى أو قومى أو عالمى - الذى يكون عنده العمل الجماعى مرغوباً. فالأعمال التى يزيد نفعها بشكل كبير محلياً (مثل الأعمال المرتبطة بالتلوث المحلى) يجب أن يتم قيادتها على المستوى المحلى، بينما تلك التى يستفيد منها كل مواطنى بلد ما، فيتعين مباشرتها على المستوى القومى. إن العولمة تعنى أن هناك إدراكاً متزايداً لمجالات تتأثر عالمياً، وفى تلك المجالات يكون العمل الجماعى العالمى مطلوباً - وتكون نظم التوجيه والسيطرة العالمية ضرورية وأساسية. إن إدراك وجود هذه المجالات سار بالتوازى مع إنشاء المؤسسات العالمية لتتولى توجيهها. ويمكن اعتبار أن الأمم المتحدة تركز اهتمامها على قضايا الأمن السياسى العالمى، فى حين يفترض أن تركز المؤسسات للمالية الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولى، على الاستقرار الاقتصادى العالمى. وفى الحالتين، يتعلق الأمر بمعالجة أمور ظرفية يمكن أن تأخذ أبعاداً عالمية. فإن لم يتم احتواء الحروب المحلية ونزع فتيلها، يمكن أن تجر إلى حروب أخرى، حتى تصبح حريقاً عالمياً هائلاً. وقد يؤدي كساد فى بلد ما إلى حالات كساد فى بلاد أخرى. فى عام

١٩٩٨، كان الخوف الأكبر أن تؤدي الأزمة في الأسواق الناشئة إلى انهيار اقتصادى عالمى.

لكن تلك المجالات ليست الوحيدة التى تتطلب عملا جماعيا عالميا. هناك قضايا بيئية عالمية، خاصة تلك التى تتعلق بالمحيطات والغلاف الجوى للأرض. إن ارتفاع حرارة كوكب الأرض الناتج عن استخدام البلدان الصناعية للوقود الحفرى، الذى أدى إلى تركيز غازات الصوبة الزجاجية (ثانى أكسيد الكربون)، يؤثر على من يعيشون فى الاقتصادات ما قبل الصناعية، سواء فى جزيرة من جزر المحيط الهادى أو فى قلب أفريقيا. إن ثقب طبقة الأوزون نتيجة استخدام مادة الـ (CFC) يهدد أيضا الجميع، وليس فقط الذين استخدموا هذه الكيماويات. ومع تزايد أهمية تلك القضايا البيئية العالمية، تم توقيع اتفاقات دولية. بعض هذه الاتفاقات يعمل بشكل جيد جدا، مثل الاتفاقية الخاصة بمعالجة مشكلة الأوزون (بروتوكول مونتريال ١٩٨٧)، ففى حين هناك اتفاقات أخرى، مثل التى تتناول ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض، لم تتوصل بعد إلى أن يكون لها تأثير ملموس على المشكلة.

هناك أيضا قضايا الصحة العالمية مثل انتشار الأمراض شديدة العدوى كالإيدز، التى لا تقف أمامها أية حدود. لقد نجحت منظمة الصحة العالمية فى استئصال بعض الأمراض القليلة، أهمها الجدرى ومرض الدود الخطى (عمى النهر)، لكن فى العديد من مجالات الصحة العامة العالمية، هناك تحديات ضخمة فى الانتظار. إن المعرفة فى حد ذاتها سلعة عامة عالمية وهامة؛ فثمار الأبحاث يمكن أن تنفع أى فرد، وفى أى مكان، بدون أية تكلفة إضافية بالأمس.

إن العون الإنسانى الدولى صورة من العمل الجماعى الذى ينبع من تقاسم التعاطف مع الآخرين. ويمثل العون الإنسانى الأسواق من حيث الكفاءة، فهو لا يؤمن حصول الأفراد على ما يكفى من الغذاء واللباس والسكن المناسب. إن المهمة الرئيسية للبنك الدولى هى استئصال الفقر، ولا يتحقق ذلك بتقديم العون الإنسانى فى وقت الأزمة، لكن بمنح البلدان إمكانية النمو والاعتماد على النفس.

إن كانت المؤسسات المتخصصة فى أغلب تلك المجالات قد تشكلت لتلبية احتياجات نوعية، فإن المشكلات التى تولجها غالبا ما تكون مترابطة

فيما بينها. إن الفقر قد يؤدي إلى تدهور بيئي، وقد يسهم التدهور البيئي بدوره في حدوث الفقر. في البلدان الفقيرة مثل نيبال، يضطر السكان إلى قطع أشجار الغابات نظرا لنقص مصادر الطاقة والحرارة لديهم، إنهم يحرمون الأرض من أشجارها وشجيراتها للحصول على وقود للتدفئة والطهي، مما يؤدي إلى تآكل التربة وبالتالي إلى مزيد من الإفقار. إن العولمة بزيادتها للاعتماد المتبادل بين الناس في العالم، قد عززت الحاجة إلى عمل جماعي عالمي وأهمية المنافع العامة العالمية. وإن كانت المؤسسات العالمية التي أنشئت استجابة لذلك لم تعمل بشكل مثالي فهو أمر لا يدعو للدهشة: إن المشكلات معقدة والعمل الجماعي صعب على أي مستوى كان. وقد قمنا في الفصول السابقة بتوثيق الشكاوى التي تتجاوز مهمة إنها لم تعمل بشكل مثالي. في بعض الحالات، كان فشل تلك المؤسسات خطير، وفي حالات أخرى اتبعت برنامجا غير متوازن - لقد استفاد البعض من العولمة أكثر من الآخرين - كما عانى البعض من العولمة وتأذى.

### طريقة الإدارة والتوجيه

حتى الآن، ربطنا حالات فشل العولمة بحقيقة أنه عندما تم وضع قواعد اللعبة، تغلبت على ما يبدو مصالح وأفكار التجارة والمالية في قلب المؤسسات الاقتصادية الدولية. لقد هيمنت رؤية خاصة لدور الحكومة والأسواق - وهي رؤية لا تحظى بقبول عام داخل البلدان المتقدمة، لكن تم فرضها على البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة التحول. والسؤال هو معرفة لماذا حدث ذلك؟ ليس من الصعب العثور على الإجابة. فوزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية هم الذين يجلسون حول المائدة في صندوق النقد الدولي حيث تتخذ القرارات. وبالنسبة لمنظمة التجارة العالمية، فإنهم وزراء التجارة الذين يتخذون القرارات. حتى عندما يجتهدون لتوسيع أفق تفكيرهم ويقررون سياسات تخدم المصالح القومية لبلادهم (أو أحيانا، يتسع أفق تفكيرهم أكثر لإقرار سياسات تحقق مصلحة عالمية عامة) ، فإنهم يرون العالم من خلال منظور خاص جدا، وحنما ضيق جدا.

لقد قلت أنه يتعين تغيير طريقة التفكير. لكن من المحتم أن ترتبط طريقة تفكير مؤسسة ما، بمن هي مسؤولة مباشرة أمامه. كما أن من له حق التصويت له أهميته أيضا، كذلك من له مقعد حول المائدة - حتى وإن كان يتمتع بحقوق تصويت محدودة. إن ذلك يحدد للصوت الذى سيستمع إليه. إن الصندوق لا يهتم فقط بالترتيبات التقنية بين رجال البنوك، مثل كيفية جعل نظم مقاصة الشيكات البنكية أكثر كفاءة. إن لقرارات الصندوق تأثير على حياة وميل عيش المليارات من البشر على امتداد العالم النامى، رغم أن هؤلاء المليارات لا رأى لهم فى تلك القرارات. فالعمال الذين طردوا من وظائفهم نتيجة برامج الصندوق ليس لهم مقعد حول المائدة، بينما يحظى رجال البنوك، للذين يصرون على استرداد أموالهم، بتمثيل جيد من خلال وزراء المالية ومحافظى البنوك المركزية. لقد كانت عواقب ذلك على سياسة المؤسسة متوقعة أيضا: حزم عمليات الإنقاذ المالى التى تولى اهتماما أكبر لعدد الدائنين، عن الحفاظ على الاقتصاد عند مستوى المعاملة الكاملة. والعواقب بالنسبة لاختيار إدارة المؤسسة كانت متوقعة أيضا: لقد أولى اهتمام أكبر للعثور على رئيس تتسجم وجهات نظره مع وجهات نظر أصحاب الأسهم المسيطرين على المؤسسة، بدلا من العثور على خبير فى مشكلات البلدان النامية، حيث يمارس الصندوق أغلب أنشطته الآن.

إن طريقة التوجيه والإدارة فى منظمة التجارة العالمية أكثر تعقيدا. وكما الحال فى صندوق النقد الدولى، فإن أصوات وزراء التجارة هى التى تسمع. ولا عجب إذن، ألا تحظى غالبا مشكلات البيئة فى هذه المؤسسة باهتمام كبير. ومع ذلك، فإن كل بلد فى منظمة التجارة العالمية له صوت واحد، وتتخذ القرارات بالإجماع بشكل كبير، على عكس ترتيبات التصويت فى الصندوق التى تضمن هيمنة البلدان الغنية. لكن عند التطبيق، هيمنت فيما سبق كل من الولايات المتحدة وأوروبا واليابان، وقد يتغير ذلك حاليا. فى آخر اجتماع فى اللوحة، أصرت البلدان النامية على ضرورة سماع مشاكلها وهمومها، عند أية جولة جديدة من المفاوضات التجارية - وحصلت البلدان النامية على بعض التنازلات الجديرة بالذكر. ومع انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، يكون لدى البلدان النامية صوت قوى إلى جانبها - رغم أن مصالح الصين ومصالح العديد من البلدان النامية لا تتطابق تماما.

"إن أكثر تغيير أساسي مطلوب كي تعمل العولمة بالطريقة التي يجب أن تعمل بها، هو التغيير في طريقة الإدارة والتوجيه". وهو ما يعنى بالنسبة للصندوق والبنك الدوليين ضرورة تغيير حقوق التصويت، وإجراء تغييرات في كل المؤسسات الاقتصادية الدولية لضمان ألا يسمع فقط أصوات وزراء التجارة في منظمة التجارة العالمية، أو أصوات وزراء الخزانة والمالية في الصندوق والبنك الدوليين.

إن مثل هذه التغييرات لن تكون سهلة. فالولايات المتحدة لا تبدو راغبة في التخلي عن حق الفيتو المؤثر في صندوق النقد الدولي. والبلدان الصناعية المتقدمة لا تبدو راغبة في التخلي عن حقوقها في التصويت، بحيث يمكن للبلدان النامية أن يكون لها أصوات أكثر. ستعارض تلك البلدان مقدمة حججها مقبولة ظاهريا: حقوق التصويت، كما في أى شركة، تحدد على أساس الإسهامات في رأس المال. لكن الصين أرادت منذ وقت طويل زيادة مساهمتها في رأس المال ليكون لها حقوق تصويت أكثر. لقد حاول وزير الخزانة الأمريكية، بول أونيل، أن يعطى الانطباع أن دافعى الضرائب الأمريكيين، للسياكين والنجارين، هم الذين يمولون عمليات الإنقاذ المالى التى تتكلف عدة مليارات من الدولارات - ولأنهم يدفعون التكلفة، فمن حقهم أن يصوتوا. لكن ذلك خطأ. فالأموال تكفى في النهاية من العمال ودافعى الضرائب الآخرين في البلدان النامية، طالما يتم دائما تقريبا تسديد حصص صندوق النقد الدولي.

لكن، إن كان التغيير ليس سهلا، فهو ممكن. إن التغييرات التى انتزعتها البلدان النامية من البلدان المتقدمة في نوفمبر ٢٠٠١، كثنى لبدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية، توضح أن هناك تغييرا في توازن القوى قد حدث، على الأقل في منظمة التجارة العالمية.

غير أنني لست متفائلا أن تحدث "ريبا" تغييرات أساسية في الطريقة "الرسمية" لإدارة وتوجيه الصندوق والبنك الدوليين. لكن على المدى القصير، هناك تغييرات في "الممارسات" و"الإجراءات" يمكن أن تكون لها تأثيرات هامة. في المؤسستين الدوليتين هناك ٢٤ مقعدا حول المائدة، ويتحدث كل مقعد باسم عدة بلدان. في الترتيب الحالي، هناك عدد صغير جدا من المقاعد لأفريقيا، لأنها ببساطة ليس لديها سوى أصوات قليلة، وذلك لأن حق التصويت، كما سبق أن ذكرنا، يمنح على أساس القدرة الاقتصادية.

ويمكن، حتى بدون تغيير قواعد التصويت، أن يكون لأفريقيا عدد أكبر من الممثلين، ويمكن مسماع صوتهم دون أن يشاركوا فى التصويت. إن المشاركة الفعالة تتطلب توفير المعلومات الكافية لممثلى البلدان النامية. ولأن هذه البلدان فقيرة، فإنها ببساطة لا يمكنها تحمل أنواع العاملين السئى تستطيع الولايات المتحدة مثلا تجميعهم لمساعدة موافقها فى كل المؤسسات الاقتصادية الدولية. وإذا كانت الدول المتقدمة جادة فى منح مزيد من الاهتمام لأصوات البلدان النامية، فإنه يمكنها إذن المساعدة فى تمويل مجموعة بحث وتفكير - مستقلة عن المنظمات الاقتصادية الدولية - لتساعد تلك البلدان على صياغة المواقف والاستراتيجيات اللازمة.

### شفافية

فيما عدا إجراء تغيير أساسى فى طريقة إدارة وتوجيه المؤسسات الاقتصادية الدولية، فإن أهم طريقة لضمان أن تكون هذه المؤسسات أكثر استجابة للفقراء والبيئة والاهتمامات السياسية والاجتماعية الأوسع التى أكدت عليها، هى زيادة انفتاح هذه المؤسسات وشفافيتها. إن الصحافة الحرة التى لديها المعلومات الكافية، تلعب دورا رئيسيا فى توجيه وكبح تجاوزات حتى حكوماتنا المنتخبة ديمقراطيا. وفى الوقت الحالى، يبدو لنا هذا الدور طبيعيا تماما ومسلما به، حيث يخضع أى عمل مؤذ أو طائش ولو كان صغيرا، أو أية محسوبية، للفحص والتدقيق، ويكون ضغط الرأى العام قويا. إن الشفافية أكثر أهمية فى المؤسسات العامة مثل الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية، لأن قانتها ليسوا منتخبيين بشكل مباشر. ورغم كونهم مسئولين عموميين فإنهم ليسوا مسئولين "مباشرة" أمام مجموع المواطنين. وفى حين أن ذلك يفرض على هذه المؤسسات أن تكون أكثر انفتاحا، فإنها فى الواقع أقل شفافية.

إن مشكلة غياب الشفافية تؤثر فى كل المؤسسات الدولية، وإن كان ذلك بطرق مختلفة بعض الشيء. ففى منظمة التجارة العالمية، تجرى وراء أبواب مغلقة، كل المفاوضات التى تؤدى إلى اتفاقات، مما يجعل من الصعب - إلا بعد فوات الأوان - رؤية تأثير مصالح الشركات والمصالح الخاصة الأخرى. كما أن مداولات هيئة المنظمة التى تحكم فى ما إذا كان هناك

استهالك للاتفاقات، تحدث في سرية تامة. وربما لا يدعو للدهشة، ألا يولى المحاميون التجاريون والمسئولون السابغون في وزارات التجارة الذين تتألف منهم غالبا مثل تلك الهيئات، سوى اهتمام ضئيل بقضية البيئة مثلا. لكن جعل المداولات أكثر علانية قد يتيح للتدقيق الشعبى أن يزيد حساسية الهيئات لما يشغل ويهم الجمهور، أو يفرض تغييرا على عملية إصدار الأحكام.

إن ميل صندوق النقد الدولي للسرية أمر طبيعى: فالبنوك المركزية كانت دائما كتومة، رغم أنها مؤسسات عامة. ودخل الجماعة المالية، ينظر إلى السرية على أنها أمر طبيعى - على نقيض البيئة الأكاديمية، حيث الانفتاح هو قاعدة السلوك المقبولة. قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١، كانت وزارة الخزانة الأمريكية تدافع حتى عن سرية مراكز الأوف شور المصرفية. إن مليارات الدولارات في جزر الكيمان والمراكز الأخرى المماثلة ليست هناك لأن هذه الجزر تقدم خدمات مصرفية أفضل من وول ستريت أو لندن أو فرانكفورت، لكن لأن السرية تسمح لها أن تشارك في التهرب المصرفي وغسيل الأموال والأنشطة الشائنة الأخرى. فقط بعد ١١ سبتمبر، تم إدراك أن تمويل الإرهاب كان من بين تلك الأنشطة الشائنة. لكن صندوق النقد الدولي ليس بنكا خاصا، إنه مؤسسة عامة.

إن غياب المناقشة الصريحة يعنى أن النماذج والسياسات لا تخضع للنقد فى الوقت المناسب. ولو أن أداء وسياسات الصندوق خلال أزمة ١٩٩٧ خضعت للعمليات الديمقراطية التقليدية، ولو جرت مناقشة صريحة وكاملة فى البلدان التى عانت الأزمة حول السياسات المقدمة من الصندوق، لكان من الممكن عدم تطبيقها على الإطلاق، ولبرزت سياسات أسلم بكثير. كانت تلك المناقشة الصريحة منكشف الافتراضات الاقتصادية الخاطئة التى ارتكزت عليها وصفات المياسة، ولأظهرت أنه تم تقديم مصالح الدائنين على مصالح العمال والمشروعات الصغيرة. كانت هناك طرق عمل بديلة، حيث تتحمل هذه الأطراف الأقل قوة، قدرا أقل من المخاطرة. وكان يمكن أن تحظى تلك الطرق البديلة بالتقدير الجاد الذى تستحقه.

فى وقت سابق، عندما كنت أعمل فى مجلس المستشارين الاقتصاديين، رأيت وتوصلت إلى فهم القوى للقوى التى تقود السرية. إن السرية تتيح للمسؤولين الحكوميين نوعا من حرية التصرف لن يتمتعوا بها لو تعرضت



أفعالهم للتدقيق العلنى. إن السرية لا تجعل فقط حياتهم أسهل لكنها تتيج للمصالح الخاصة السيطرة الكاملة. كما تغيد السرية فى إخفاء الأخطاء؛ سواء كانت أخطاء بريئة أم لا، سواء كانت نتيجة الفشل فى إمعان النظر والتفكير مليا أم لا. وكما يقال أحيانا، "شعة الشمس هي أقوى مضاد للفساد".

حتى عندما لا تحرك المصالح الخاصة السياسات، فإن السرية تولد الشك والريبة - مصالغ من التى يتم خدمتها؟ - ومثل هذه الشكوك حتى وإن كانت بلا أساس، فإنها تقوض التأييد لتلك السياسات. إن هذه السرية والشكوك التى تولدها، هى التى ساعدت على استمرار حركة مناهضة العولمة. لقد كان أحد مطالب المحتجين تحقيق قدر أكبر من الانفتاح والشفافية.

هذه المطالب لها رنين خاص، لأن الصندوق نفسه شدد على أهمية الشفافية خلال أزمة شرق آسيا. وكانت إحدى العواقب "غير المقصودة" للتأكيد الخطأى للصندوق على الشفافية، أنه فى نهاية الأمر، عندما ارتد ضوء الشفافية الكشاف ليضع على الصندوق ذاته، وجد أنها مفقودة.<sup>(٥)</sup> كما أن السرية تقوض الديمقراطية. فلن تكون هناك محاسبة ديمقراطية إلا إذا كان من يفترض أن هذه المؤسسات العامة مسؤولة أمامهم، يعلمون جيدا ما تفعله تلك المؤسسات - بما فى ذلك للخيارات التى واجهتها وكيف تم اتخاذ القرارات بشأنها. لقد رأينا فى الفصل الثانى كيف اعترفت الديمقراطيات الحديثة للمواطنين "بحق المعرفة"، وهو حق أساسى، وينفذ من خلال قوانين مثل "قانون حرية المعلومات الأمريكى". كما رأينا، مع ذلك، أن الصندوق والبنك الدوليين، بينما يناصران الشفافية والانفتاح بالاسم فقط، فإنهما لم يعتقنا بعد هذه الأفكار. وعليهما أن يقوموا بذلك.

### إصلاح صندوق النقد الدولى والنظام المالى العالمى

هناك بعض الموضوعات المشتركة التى تولجها الإصلاح فى كل المنظمات الاقتصادية الدولية، لكن لكل مؤسسة مجموعة من المشكلات الخاصة بها. أبدأ بصندوق النقد الدولى، لأنه جزئيا يوضح بجلاء بعض المشكلات الموجودة بحجم أقل فى المؤسسات الأخرى.

لقد بدأت الفصل السابق بسؤال، كيف يمكن لمنظمة تضم هذا العدد الكبير من البيروقراطيين الحكوميين الموهوبين (والذين يتقاضون رواتب كبيرة) أن تقع في مثل هذه الأخطاء العديدة؟ لقد افترضت أن "جزءاً" من المشكلات نابع من التنافر وعدم الانسجام بين الهدف المفترض للصندوق، والذي أنشئ أصلاً من أجله، ألا وهو تعزيز استقرار الاقتصاد العالمي، والأهداف الأكثر جدة - مثل تحرير سوق رأس المال - التي عملت من أجل خدمة الجماعة المالية، أكثر من خدمة الاستقرار العالمي. هذا التنافر وعدم الانسجام، يؤديان إلى عدم للتناسق المنطقي والتناقضات الذاتية، التي هي أكثر من مجرد أمور ذات اهتمام أكاديمي. ولا عجب إذن، أن تكون عملية استخلاص سياسات متماسكة منطقياً أمراً شديداً الصعوبة. لقد تم في كثير من الأحيان استبدال علم الاقتصاد بالأيديولوجيا، وهي أيديولوجيا توفر اتجاهات واضحة، حتى وإن لم تكن دائماً إرشادات ناجحة، كما إنها أيديولوجيا تتسم بشكل واسع مع مصالح الجماعة المالية، حتى لو لم تخدم تلك المصالح بشكل جيد، في حالة فشل هذه الأيديولوجيا.

إن إحدى النقاط المهمة للتمييز بين "الأيديولوجيا" و"العلم" هي أن العلم يعترف بحدود ما يمكن لأحد معرفته. فهناك دائماً عدم يقين. وعلى النقيض، لا يحب الصندوق أبداً مناقشة الشكوك المرتبطة بالسياسات التي يوصى بها، لكنه يفضل بالأحرى أن يعطى صورة أنه معصوم من الخطأ. هذا الموقف وطريقة التفكير يجعلان من الصعب عليه أن يتعلم من أخطائه السابقة - كيف يمكنه أن يتعلم من تلك الأخطاء إن كان غير قادر على الإقرار بها؟ وبينما نرغب منظمات عديدة أن يعتقد الغرباء عنها أنها بالفعل معصومة من الخطأ، فإن المشكلة مع الصندوق أنه في كثير من الأحيان، يتصرف وكأنه يعتقد "تقريباً" في عصمته من الخطأ.

لقد أقر الصندوق بأخطائه في أزمة شرق آسيا، معترفاً أن السياسات المالية الانكماشية قاومت الأزمة، وأن استراتيجية إعادة هيكلة النظام المالي في إندونيسيا، أدت إلى تزاخم المودعين على البنوك لاسترداد الودائع، مما جعل الأمور أكثر سوءاً. لكن الصندوق، ووزارة الخزانة الأمريكية التي كانت مسئولة عن فرض العديد من السياسات، حاولا الحد من الانتقادات ومناقشتها، وهو أمر متوقع ولا يثير أية دهشة. لقد كانا في ذروة السخط عندما مسم تقرير البنك الدولي تلك الأخطاء وغيرها، وتم نشر ذلك في

الصفحة الأولى لصحيفة نيويورك تايمز. وصدرت أوامر بكبح الانتقادات. ومما يعبر أكثر عن موقف الصندوق، أنه لم يتابع أبدا تلك المشكلات والقضايا. لم يسأل أبدا لماذا وقعت الأخطاء، وما هو غير الصحيح فى النموذج، أو ماذا يمكن أن يفعل لتفادى تكرار ذلك فى الأزمنة القادمة؟ وهناك بكل تأكيد أزمة أخرى فى المستقبل. (كما حدث فى يناير ٢٠٢٠، حيث واجهت الأرجنتين أزمة. ومرة أخرى، فشلت سياسة الإنقاذ المالى التى تبناها الصندوق، ودفعت السياسات المالية الانكماشية التى أصر عليها إلى كساد أعمق لم يسبق حدوثه). ولم يسأل الصندوق أبدا لماذا لم تستطع نماذجه، وبشكل نظامي، أن تقدر العمق الحقيقى للكساد حق قدره؟ أو لماذا تكون سياساته "بشكل نظامي" انكماشية أكثر من اللازم؟

يحاول الصندوق الدفاع عن موقفه الخاص بعصمته المؤسسية من الخطأ، قائلًا أنه لو بدا مترددا فى قناعته بصحة سياساته، فإنه قد يفقد المصداقية - ويتطلب نجاح هذه السياسات أن تمنحه الأسواق المصداقية. وهنا نجد من جديد سخرية حقيقية. هل صندوق النقد الدولى، الذى دائما ما يمجّد "كسالى وعقلانية" السوق، يعتقد حقيقة أنه يعزز مصداقيته بطرح توقعات واثقة أكثر من اللازم؟ إن التوقعات التى لا يحالفها التوفيق مرارا تجعل الصندوق لا يبدو معصوما من الخطأ، خاصة لو أن الأسواق منطقية بالقدر الذى يدعيه. حاليا، فقد الصندوق الكثير من مصداقيته، ليس فقط فى البلدان النامية لكن مع أنصاره وزبائنه الأعضاء، للجماعة المالية. لو أن الصندوق كان أكثر أمانة وصراحة وأكثر تواضعا، لكان من المحتمل أن يكون اليوم فى وضع أفضل.

فى بعض الأحيان، يقدم المسؤولون فى الصندوق مبررا آخر لفسادهم فى مناقشة السياسات البديلة والمخاطر المرتبطة بكل منها. إنهم يقولون ببساطة أن ذلك قد يربك البلدان النامية - إنه موقف تفضل بعكس تشككا عميقا حول العمليات الديمقراطية.

كان الأمر سيكون لطيفا لو أن الصندوق غير طريقة تفكيره وأساليبه، بعد ظهور هذه المشكلات. لكن لم يحدث ذلك. ففى الحقيقة، كان الصندوق بطيئا بشكل واضح فى التعلم من أخطائه. جزئيا، كما رأينا، بسبب الدور القوى للأيديولوجيا، وإيمانه بالعصمة المؤسسية من الخطأ. وجزئيا أيضا، لأن هيكله التنظيمى الهرارى اعتمد على ضمان أن تهيمن رؤيته السائدة

للعالم على المؤسسة ككل. إن الصندوق ليس "منظمة تتعلم"، بتعبير مدراس إدارة الأعمال الحديثة، فهو يجد نفسه في مأزق عندما تتغير البيئة حوله، مثله مثل المنظمات الأخرى التي تجد صعوبة في التعلم والتكيف.

وكما ذكرت في الفصل الأول، لكي يحدث تغيير حقيقي في طريقة تفكير الصندوق، يتعين أولاً أن تتغير الطريقة التي يدار بها، لكن مثل هذا التغيير غير محتمل الحدوث على المدى القصير. إن زيادة الشفافية قد تساعد، لكن حتى إذا حدث ذلك فإن أية إصلاحات جادة ستصطدم بمقاومة.

لقد تنامي إجماع واسع - خارج الصندوق - أنه يتعين عليه أن يقد نفسه بمجاله المركزي، ألا وهو إدارة الأزمات. ومعنى ذلك أنه لا يتعين عليه بعد الآن أن يتدخل (خارج الأزمات) في التنمية ولا في اقتصادات مرحلة التحول. إنني أتفق بشدة مع هذا الرأي - جزئياً لأن الإصلاحات الأخرى التي ستتمكن من تعزيز وتشجيع عملية عادلة ومستمرة للتنمية والتحول الديمقراطي ليست وشيكة الحدوث.

هناك أبعاد أخرى لتضييق مجال عمل الصندوق. حالياً، يتولى الصندوق مسؤولية جمع الإحصائيات الاقتصادية القيمة، وحتى إن كان يقوم إجمالاً بعمل جيد، فإن مسؤولياته العملية تضر بصحة الأرقام التي ينشرها. فلكي "تبدو" برامجه ناجحة، ولكي يجعل الأرقام "تتوافق"، يتعين عليه تعديل التوقعات الاقتصادية. العديد من مستخدمي هذه الأرقام لا يدركون أنها ليست مثل التوقعات العادية، فتوقعات إجمالي الناتج المحلي على سبيل المثال، لا تعتمد على نموذج إحصائي متطور، أو حتى على أفضل التوقعات لمن يعرفون الاقتصاد بشكل جيد، لكنها مجرد الأرقام التي تم "التفاوض حولها" كجزء من برنامج الصندوق. إن هذا النوع من تعارض المصالح ينشأ حتماً عندما تكون المؤسسة التي تعمل ميدانياً، هي المسؤولة أيضاً عن الإحصائيات، وقد أنشأ العديد من الحكومات وكالات مستقلة للإحصاء كرد فعل لهذا الواقع.

وبمبارس الصندوق نشاطاً آخر، هو مراقبة ومراجعة الأداء الاقتصادي لبلد ما، طبقاً للمادة الرابعة الخاصة بالاستشارات، والتي تم مناقشتها في الفصل الثاني. وهي الآلية التي من خلالها يدفع الصندوق برهات نظره الخاصة في البلدان النامية التي لا تعتمد على مساعدته. ولأن أي تباطو في النشاط الاقتصادي في بلد ما يمكن أن يكون له آثار سلبية على بلدان

أخرى، فمن المفيد لمختلف البلدان أن تضغط على بعضها البعض للحفاظ على ديناميكيته الاقتصادية للمتباعدة، فهناك مصلحة عالمية عامة. المشكلة هي في التقرير ذاته الذي يقدمه الصندوق عن اقتصاد بلد ما. فالصندوق يشدد على التضخم، في حين لا نقل البطالة والنمو أهمية عن التضخم. كما أن السياسة التي يوصى بها، تعكس وجهات نظره الخاصة في ما يتعلق بالتوازن بين الحكومة والأسواق. إن تجربتي المباشرة في الولايات المتحدة مع المادة الرابعة الخاصة بالاستثمارات، أفنعتني أن تلك المهمة يتمين أن يتولاها آخرون. ولأن تلتسير التباطؤ الاقتصادي في بلد ما، يكون أكثر مباشرة على جيرانه، ويكون هؤلاء الجيران على دراية أكبر بظروف ذلك البلد، فإن الرقابة الإقليمية تمثل بديلا قابلا للتطبيق.

إن إجبار الصندوق على العودة لمهمته الأصلية - بتضييق مجال عمله - سيسمح بجعله أكثر مسؤولية أمام المواطنين. عندئذ، نستطيع التحقق إن كان حال دون وقوع الأزمات، بخلق بيئة عالمية أكثر استقرارا، وهل حل بشكل سليم الأزمات التي اندلعت. لكن من الواضح، أن تضييق مجال عمل الصندوق لن يحل مشكلته: ما يعاب عليه بشكل خاص، أنه طالب بسياسات، مثل تحرير سوق رأس المال، زادت من عدم الاستقرار العالمي، وإن عمليات الإنقاذ المالي الضخمة التي قادها، سواء في شرق آسيا أو روسيا أو أمريكا اللاتينية، قد باءت بالفشل.

## جهود الإصلاح

غداة الأزمة الآسيوية وفشل سياسات الصندوق، كان هناك إجماع عام على وجود خطأ في النظام الاقتصادي الدولي، وأنه يتعين اتخاذ إجراءات لجعل الاقتصاد العالمي أكثر استقرارا. ومع ذلك اعتقد كثيرون في وزارة الخزانة الأمريكية وصندوق النقد الدولي أن الأمر لا يحتاج إلا لتغييرات ثانوية. ولتعويض النقص في التغييرات، تصوروا عنوانا لمبادرة الإصلاح يتسم بالمبالغة، "إصلاح معمار المالية الدولية". ويهدف هذا العنوان إلى الإحياء بتغيير رئيسي في قواعد اللعبة مما يحول دون وقوع أزمة أخرى. وتحت هذا الخطاب البلاغي، كانت هناك بعض القضايا الحقيقية. لكن كما فعل المسؤولون في الصندوق كل شيء لتحويل اللوم بعيدا عن أخطائهم

وعن المشكلات الخاصة بنظامهم، فإنهم فعلوا كل شيء في استطاعتهم لتقليص الإصلاحات، فيما عدا تلك التي تكون نتيجتها "مزيداً" من النفوذ والمال للصندوق، و"مزيداً من الالتزامات" على البلدان الناشئة (مثل الإذعان لمعايير جديدة وضعتها البلدان للصناعة المتقدمة).

إن الطريقة التي جرت بها مناقشات الإصلاح تعزز هذه الشكوك. لقد تمركز النقاش "الرسمي" حول الإصلاح في المؤسسات نفسها التي "أدارت" فعلياً العولمة منذ أكثر من خمسين عاماً وسيطرت على النقاش الحكومات ذاتها. حالياً، هناك قدر كبير من التشكك، في جميع أنحاء العالم، حول مناقشة الإصلاح. فالبلدان النامية تتسائل، وهي تواجه حول المائدة الأشخاص أنفسهم الذين كانوا مسؤولين عن النظام طوال الوقت، إن كان من المنتظر حدوث تغيير حقيقي. من وجهة نظرهم، كان ذلك نوعاً من أنواع التهريج، حيث يدعى السياسيون أنهم يفعلون شيئاً لإصلاح المشكلات، بينما تعمل المصالح المالية للحفاظ قدر الإمكان على الوضع الراهن. كان المتشككون على حق جزئياً، لكن جزئياً فقط. فقد جلبت الأزمة إلى المقدمة فكرة أن شيئاً كان خطأ فيما يتعلق بعملية العولمة، وعبأت هذه الفكرة الانشقاقات عبر مجموعة واسعة ومتنوعة من القضايا، ابتداءً من الشفافية إلى الفقر والبيئة وحقوق العمل.

وداخل المنظمات ذاتها، يسود بين العديد من الأعضاء ذوى النفوذ إحساس بالرضا الذاتي. لقد عدلت المؤسسات من خطابها. إنها تتكلم عن "الشفافية" و"الفقر" و"المشاركة". حتى وإن كانت توجد فجوة بين الخطابة والواقع، فإن الخطابة لها تأثير على سلوك المؤسسات، وعلى الشفافية، وعلى الاهتمام بالفقر. لقد أصبحت مواقعهم على الشبكة أفضل، وهناك انفتاح أكثر. لقد ولدت تقديرات المشاركة الخاصة بالفقر التزاماً أوسع وإدراكاً أكبر لتأثيرات البرامج على مصير الفقراء. لكن هذه التغيرات، التي قد تبدو عميقة بالنسبة لمن هم داخل المؤسسات، فإنها تبدو سطحية لمن هم خارج هذه المؤسسات. لا يزال لكل من الصندوق والبنك الدوليين معايير لتبادل المعلومات أضعف بكثير من معايير الحكومات في دول الديمقراطيات مثل الولايات المتحدة أو السويد أو كندا. لقد حاولت هذه المؤسسات إخفاء تقارير خطيرة. إن عجزها عن تفضي التسريب هو فقط الذي أجبرها في كثير من الأحيان على الكشف عن هذه التقارير. هناك سخط متصاعد في

البلدان للنامية من البرامج الجديدة التي تتضمن تقديرات المشاركة الخاصة بالفقر، حيث يقال للمشاركين في هذه البرامج أن الأمور الهامة، مثل إطار الاقتصاد الجمعي، خارج مجال المناقشة.<sup>(٦)</sup>

هناك أمثلة أخرى للتغيير في الكلمات أكثر منه تغيير في الأفعال. حاليا، يتم الاعتراف أحيانا، حتى من قبل كبار المسؤولين في الصندوق، بأخطار تدفقات رأس المال قصير المدى، والتحرير السابق لأوانه لسوق رأس المال والسوق المالية. إن ذلك يمثل تغييرا كبيرا في الموقف الرسمي للصندوق، غير أن الوقت مبكرا جدا لمعرفة ما إذا كان هذا التغيير في الخطاب، سيلعكس على السياسات التي تتخذ في البلدان وكيف يكون ذلك.<sup>(٧)</sup> حتى الآن، لا يبدو الدليل واعداء، ويوضح ذلك حدث بسيط. بعد وقت قصير من تولي هورست كوهلر مهام منصبه كمدير عام جديد للصندوق، قام بجولة في بعض البلدان الأعضاء. وفي زيارة لتايلاند في نهاية مايو ٢٠٠٠، أشار إلى أخطار تحرير سوق رأس المال، وهو ما أصبح في ذلك الوقت حكمة تقليدية خارج الصندوق، وبدأ يتسلل إلى داخل الصندوق ذاته. وعلى وجه السرعة، التقت إندونيسيا، البلد المجاور للفرصة، وأعلنت حكومتها في شهر يونيو، أثناء زيارته لها عن خطط لدراسة التدخل في سوق رأس المال. لكن سرعان ما أعاد المسؤولون في الصندوق كلا من إندونيسيا وكوهلر إلى جادة الطريق. وانتصرت البيروقراطية مجددا: يمكن أن يحتمل تحرير أسواق رأس المال النقاش والجدل على المستوى النظري، لكن لا يجب بالطبع طرح التدخل في سوق رأس المال (مراقبته) على طاولة النقاش لمن يلتزمون عون الصندوق.

كانت هناك أيضا إيماءات أخرى للإصلاح، لكنها فائتة أو غير مدروسة بشكل جيد.<sup>(٨)</sup> وبينما تصاعدت الانتقادات لعمليات الإنقاذ الضخمة في عقد التسعينيات، كانت هناك سلسلة من الإصلاحات الفاشلة. في البداية، جاءت فكرة الإقراض قبل أن تقع الأزمة فعلا، وتمت حزمة الإقراض الوقائي التي قدمت للبرازيل، والتي أجلت الأزمة هناك لكن لعدة شهور قليلة، وبكلفة ضخمة. ثم كان هناك خط إقراض للطوارئ، وهو إجراء آخر صمم بهدف أن يكون المال جاهزا عندما تتدلع أزمة ما.<sup>(٩)</sup> وهو أيضا لم ينجح، لأنه لم يبد أن أحدا قد اهتم به بسبب شروطه.<sup>(١٠)</sup> وتم الاعتراف بأن عمليات الإنقاذ ربما أسهمت في مجازفة أخلاقية، وممارسات إقراضية

ضعيفة، ومن ثم وضعت استراتيجية عمليات الإنقاذ الداخلي، حيث تعين على الدائنين أن يتحملوا جزءا من التكاليف، غير أن ذلك لا ينطبق على البلدان الرئيسية مثل روسيا، إنما الأرجح أن يتم تطبيقها على بلدان ضعيفة لا حول لها ولا قوة، مثل الإكوادور وأوكرانيا ورومانيا وبكستان. وكما شرحت فى الفصل الثامن، فإن استراتيجية الإنقاذ من الداخل كانت فاشلة بشكل عام. فى بعض الحالات، مثل رومانيا، تم التخلي عنها، لكن بعد أن ألحقت ضررا كبيرا باقتصاد هذا البلد. فى حالات أخرى، مثل الإكوادور، تم تعزيزها، مسببة قدرا أكبر من الأثار المدمرة. لقد عبر كل من وزير الخزانة الأمريكى الجديد والمدير الجديد للصندوق عن تحفظاتهما بشأن الفاعلية الكلية لاستراتيجية عمليات الإنقاذ الضخمة، لكنهما تابعا السياسة نفسها - ١١ مليارا لتركيا فى عام ٢٠٠٠، ٢١,٦ مليار للأرجنتين فى عام ٢٠٠١. ويبدو أن الفضل النهائى لعملية إنقاذ الأرجنتين فرض أخيرا "بداية" إعادة النظر فى هذه الاستراتيجية.

لكن حتى عندما كان هناك إجماع واسع جدا - وإن كان غير تام - بالنسبة للإصلاحات، فإن المقاومة جاءت من أولئك الذين فى المراكز المالية، والذين تدعمهم أحيانا وزارة الخزانة الأمريكية. فى أزمة شرق آسيا، حيث كان الاهتمام مركزا على الشفافية، أصبح واضحا أن لمعرفة ما حدث فى الأسواق الناشئة، يتعين معرفة ما قامت به الاعتمادات المالية الموجهة للمضاربة ومراكز الأوف شور المصرفية. كان يخشى، فى الحقيقة، أن يؤدي تعزيز الشفافية فى مكان آخر، إلى توجيه مزيد من التعاملات إلى تلك القنوات، بحيث قد يؤدي ذلك إجمالا إلى قدر أقل من المعلومات عما حدث. وقد انحاز وزير الخزانة الأمريكية سومرز إلى الاعتمادات المالية للمضاربة ومراكز الأوف شور المصرفية، وقاوم السندات من أجل زيادة الشفافية، متذعرا أن الشفافية المفرطة قد تقلل الحوافز لجمع المعلومات، وهو ما يسمى باللغة الاصطلاحية التقنية خاصية "اكتشاف الثمن". إن الإصلاحات فى مراكز الأوف شور المصرفية، المعروفة بأنها جنة للتهرب الضريبى والتهرب من اللوائح والقوانين المقيدة لحركة رأس المال، لم تأخذ قوة دافعة إلا بعد ١١ سبتمبر. ولا يجب أن يثير ذلك دهشة أحد، فوجود مثل هذه التسهيلات، هو نتيجة السياسات المتعمدة



الدول الصناعية المتقدمة، والتي كان أثرها وأسواقها المالية هم المشجعون المتحمسين لها.

وقد ولجئت إصلاحات أخرى، حتى وإن بدت ثانوية، مقاومة قوية من البلدان النامية أحيانا، كما من البلدان المتقدمة. وبما أنه أصبح واضحا أن الاستدانة قصيرة الأجل لعبت دورا رئيسيا في الأزمة، فلقد تركز الاهتمام على الفقرات الشرطية للسندات، والتي سمحت بتحويل ما كان يبدو أنه سند طويل الأجل، إلى دين قصير الأجل في لمح البصر.<sup>(١١)</sup> وكما تنامت المطالبة بعملية إنقاذ داخلية - أى مساهمة الدائنين في عمليات الإنقاذ - تصاعد كذلك الضغط من أجل إدخال فقرات شرطية في السندات تسهل مشاركتهم "القسرية" في تسوية الإفلاس، وسميت الفقرات الشرطية "العمل الجماعي". لقد قاومت أسواق السندات بنجاح حتى الآن هذين التغيرين - حتى بعد أن حصلنا على ما يبدو على نوع من الدعم من الصندوق. إن منتقدي هذين التغيرين حاولوا أن يبرهنوا على أن مثل هذه الفقرات الشرطية قد تجعل الاقتراض أكثر كلفة للبلدان المقترضة، لكنهم أغفلوا صميم الموضوع. إن تكلفة الاقتراض حاليا ضخمة، خاصة عندما تتعرض الأمور، غير أن المقترضين لا يتحملون سوى جزء من تلك التكلفة.

### ما يجب عمله

إن كان إدراك المشكلات قد أحرز تقدما كبيرا، فإن إصلاحات النظام المالي الدولي قد بدأت توا. فى اعتقادي، أن من بين الإصلاحات الرئيسية المطلوبة ما يلي:

١ - الاعتراف بأخطار تحرير سوق رأس المال؛ والإقرار أن تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل ("أموال المضاربات") تفرض عوامل خارجية ضخمة، وتكلفة يتحملها آخرون غير الطرفين المباشرين لعملية التبادل (المقرضون والمقرضون). وفى كل مرة يوجد فيها عوامل خارجية ضخمة، تكون التدخلات من قبل الدولة - بما فى ذلك التدخلات من خلال الجهاز المصرفي والضرائب<sup>(١٢)</sup> - مطلوبة. وبدلا من مقاومة هذه التدخلات، يجب أن توجه للمؤسسات المالية الدولية جهودها لجعلها تعمل بشكل أفضل.

٢- إصلاح عمليات الإفلاس والتجميد: إن الطريقة الصحيحة لمعالجة مشكلات عدم قدرة المقترضين الخاصين على السداد للدائنين، سواء كانوا محليين أو أجانب، هي من خلال عمليات الإفلاس، وليس من خلال عملية إنقاذ الدائنين بمولها صندوق النقد الدولي. إن المطلوب هو تعديل للتشريع الخاص بالإفلاس يعترف بالطبيعة الخاصة لحالات الإفلاس الناجمة عن اضطرابات الاقتصاد الجمعى. إن ما نحتاج إليه هو فصل حادى عشر إضافى، وفقرات شرطية فى التشريعات الخاصة بالإفلاس، تسارع عملية إعادة الهيكلة، مع التسليم بقدر أكبر باستمرار الإدارة القائمة. ولمثل هذا التعديل ميزة إضافية تتعلق بدفع الدائنين إلى مزيد من الإلتقان المهنى، بدلا من تشجيع الإفراض المتهور الذى كان شائعا فى الماضى.<sup>(١٣)</sup> وليس بالحل المناسب، أن نحاول فرض تعديلات لحق الإفلاس تحابى للدائنين أكثر، ولا تأخذ فى الاعتبار الصفات المميزة لحالات الإفلاس التى يسببها الاقتصاد الجمعى. فمثل هذا الحل، لا يفشل فقط فى علاج مشكلات البلدان التى تمر بأزمة، إنما هو أيضا علاج من غير المحتمل أن يدوم طويلا - كما رأينا بشكل واضح جدا فى شرق آسيا، لا يمكن للمرء أن يطعم ببساطة قوادين بلد ما بمعدات وأعراف بلد آخر. إن مشكلات التخلف عن تسديد الدين فى حالة المديونية "العامة" (كما فى الأرجنتين) أكثر تعقيدا، لكن فى هذه الحالة أيضا، يجب الاعتماد بشكل أكبر على عمليات الإفلاس والتجميد، وهى فكرة، على ما يبدو، قد قبل بها أيضا الصندوق مؤخرا. لكن الصندوق لا يستطيع أن يلعب الدور المركزى فى ذلك، فهو مقرض رئيسى، تسيطر عليه البلدان الدائنة. إن نظام التسوية لحالات الإفلاس التى يكون فيه الدائن أو ممثله هو أيضا الحكم، لن يقبل به أبدا كنظام عادل.

٣- اعتماد أقل على عمليات الإنقاذ المالى: مع تزايد استخدام عمليات الإفلاس والتجميد، لن تكون هناك حاجة كبيرة لعمليات الإنقاذ الضخمة، التى فشلت فى كثير من الأحيان، حيث تذهب الأموال إما لتأمين مداد أفضل للدائنين الغربيين لا يمكنهم الحصول عليه بدون عمليات الإنقاذ تلك، أو للحفاظ على أسعار الصرف عند مستويات أعلى من قيمتها الحقيقية، لفترة أطول مما كان يمكن أن تبقى عليها (وهو ما يسمح للكثيراء داخل البلاد بإخراج أموالهم إلى الخارج بشروط أفضل، وهو ما ترك البلاد أكثر استئانة). وكما رأينا، فإن عمليات الإنقاذ لم تفشل فقط، لكنها أسهمت أيضا

فى المشكلة، وذلك بخفض الحوافز لدى المقرضين لتوخى الحذر عند الإقراض، ولدى المقرضين لتغطية أنفسهم ضد مخاطر تقلبات سعر الصرف.

٤ - تحسين تنظيم وضبط العمل المصرفى - من حيث التصميم والتنفيذ - سواء فى البلدان المتقدمة أو الأقل تقدماً (النامية). إن التنظيم المصرفى الضعيف فى البلدان المتقدمة يمكن أن يؤدى إلى ممارسات إقراض سيئة، وإلى تصدير عدم الاستقرار. وفى حين يمكن أن يتساعل البعض هل حققت قاعدة "المستويات الكافية للاعتمادات المالية لموازنة المخاطر" إضافة إلى استقرار النظم المالية فى البلدان المتقدمة، فإنه لا يوجد أدنى شك فى أن هذه القاعدة قد أسهمت فى عدم الاستقرار العلمى، وذلك بتشجيعها للإقراض قصير الأجل. إن تحرير القطاع المالى والاعتماد المفرط على المستويات الكافية لرأس المال كانت مضللة ومسببة لعدم الاستقرار. إن المطلوب هو تناول أرحب للتنظيم والتقنين، تناول أقل ايدولوجية، يتكيف مع إمكانيات وظروف كل بلد. إن تالاند كانت على حق، عندما فرضت قيوداً على قروض المضاربة العقارية فى الثمانينيات من القرن العشرين. وكان من الخطأ تشجيع التالانديين على استبعاد هذه القيود. وهناك عدد من القيود الأخرى، مثل تحديد السرعة (قيود على معدل زيادة أصول البنوك)، التى من المحتمل جداً أن تعزز الاستقرار. لكن يتعين على الإصلاحات ألا تفقد، فى الوقت نفسه، رؤيتها للأهداف الأكبر: إن وجود نظام مصرفى آمن وسليم هو أمر هام، لكن يجب على النظام المصرفى أيضاً أن يقدم رأس المال لتمويل المشروعات وخلق فرص عمل.<sup>(١٤)</sup>

٥ - تحسين إدارة المخاطر: حالياً، تواجه بلدان العالم، مخاطرة ضخمة من جراء التقلب السريع لأسعار الصرف، وبينما المشكلة واضحة فإن الحل ليس كذلك. إن للخبراء - بما فى ذلك خبراء صندوق النقد الدولى - قد تذبذبوا بين أنواع نظم أسعار الصرف التى يتعين تطبيقها. لقد شجعوا الأرجنتين على ربط عملتها بالدولار. وبعد الأزمة الآسيوية، نادوا بأنه يتعين أن تختار البلدان بين تعويم كامل لسعر الصرف وسعر صرف ثابت. ومع الكارثة التى وقعت فى الأرجنتين، يبدو أن هذه النسخة ستغير مجدداً. وأياً كانت الإصلاحات التى تحدث لألية سعر الصرف، فإن البلدان

ستظل تواجه مخاطر ضخمة. إن البلدان الصغيرة مثل تايلاند، التي تشتري وتبيع سلعاً من وإلى العديد من بلدان العالم تواجه مشكلة صعبة، حيث يتفاوت سعر الصرف بين العملات الرئيسية بحوالى ٥٠% أو أكثر. إن تثبيت سعر صرف العملة التايلاندية مقابل إحدى العملات الرئيسية لن يحل المشكلة، وقد يؤدي ذلك إلى تفاقم التقلبات مقابل العملات الأخرى. لكن هناك أبعاداً أخرى للمخاطرة، فأزمة ديون أمريكا اللاتينية فى ثمانينيات القرن العشرين<sup>(١٥)</sup> قد سببتها الزيادة الضخمة فى أسعار الفائدة، والتي كانت نتيجة للسياسة النقدية المقيدة التي انتهجها بول فولكر رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالى فى الولايات المتحدة، فى ذلك الوقت. وكان على البلدان النامية أن تتعلم التعامل مع تلك المخاطر، ربما بشراء تأمين ضد هذه التقلبات فى أسواق رأس المال الدولية. لكن للأسف، لا تستطيع تلك البلدان حالياً سوى شراء تأمين ضد التقلبات قصيرة الأجل فقط. وبالطبع، نجد أن البلدان المتقدمة قادرة بشكل أفضل على التعامل مع هذه المخاطر عن البلدان النامية، مما يستوجب إسهامها فى تنمية هذا النوع من أسواق التأمين. وبالتالي، سيكون معقولاً بالنسبة للبلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية أن تقدم قروضاً للبلدان النامية فى أشكال تخفف من المخاطر، ومنها على سبيل المثال، النص على أن يتحمل الدائنون مخاطر التقلبات الكبيرة الحقيقية فى أسعار الفائدة.

٦- تحسين شبكات الأمان: يتمثل جزء من مهمة إدارة المخاطر فى تعزيز قدرات الجماعات الأكثر عرضة للضرر داخل البلاد على مواجهة المخاطر. ولدى أغلب البلدان النامية شبكات أمان ضعيفة، بما فى ذلك غياب برامج التأمين ضد البطالة. حتى فى البلدان الأكثر نمواً، نجد أن شبكات الأمان ضعيفة وغير ملائمة فى القطاعين السائدين فى البلدان النامية، وهما قطاع الزراعة وقطاع المشروعات الصغيرة، وبالتالي يكون العون الدولى أساسياً لو تعين على البلدان النامية أن تقوم بخطوات واسعة وجوهرية لتحسين شبكات الأمان لديها.

٧- تحسين رد الفعل فى مواجهة الأزمات: لقد رأينا فشل ردود الأفعال تجاه أزمة ١٩٩٧-١٩٩٨. لقد كانت المساعدة المقدمة سيئة الإعداد والتنفيذ. ولم تأخذ البرامج فى الحسبان بالقدر الكافى، غياب شبكات الأمان، والأهمية الحيوية للحفاظ على تدفقات القروض، وأن انهيار التجارة بين

البلدان سيؤدي إلى انتشار الأزمة. لقد اعتمدت السياسات ليس على توقعات رديئة فقط، لكن على عدم القدرة على إدراك أن من الأسهل تدمير الشركات عن إعادة إشتائها، وأن الضرر الناجم عن رفع أسعار الفائدة لن ينحى عندما يتم خفضها. إن عملية إعادة التوازن تفرض نفسها: يجب أن يكون هناك توازن بين اهتمامات العمال والمشروعات الصغيرة وبين اهتمامات الدائنين، وتوازن بين تأثير السياسات على رأس المال المغطى - التي تشجع على هروبه - وبين الاهتمام الزائد الذي يحظى به حاليا المستثمرون الأجانب. إن ردود الأفعال تجاه الأزمات المالية القادمة يجب أن توضع في السياق الاجتماعي والسياسي. لو تركنا جانبا التدمير الناجم عن المظاهرات والشغب الذي يحدث عند إدارة الأزمات بشكل سيئ، فإن رأس المال لن يتجه إلى بلدان تواجه اضطرابات اجتماعية وسياسية، ولا توجد حكومة تستطيع السيطرة على مثل هذه الاضطرابات، إلا إذا كانت الأكثر قمعية، خاصة عندما يكون هناك إدراك أن هذه السياسات مفروضة من الخارج.

الأمر الأكثر أهمية، أنه يتعين العودة إلى للمبادئ الاقتصادية الأساسية، بدلا من التركيز على سيكولوجية المستثمر العابرة، وعلى الثقة التي يصعب التنبؤ بها. إن صندوق النقد الدولي يحتاج إلى العودة إلى تفويضه الأصلي، ألا وهو تقديم الأموال لإعادة الطلب الجمعي في البلدان التي تواجه ركودا اقتصاديا. إن البلدان النامية تسأل وتكرر سؤالها، لماذا عندما تواجه الولايات المتحدة أزمة اقتصادية، فإنها تؤيد السياسات المالية والنقدية التوسعية، في حين عندما تواجه بلادهم الموقف نفسه يطلب منهم القيام بعكس ذلك. وعندما تعرضت الولايات المتحدة للركود في عام ٢٠٠١، كان النقاش لا يدور حول ضرورة تطبيق حزمة من التدابير المحفزة للاقتصاد، وإنما حول مكونات تلك الحزمة. حاليا، يجب أن تكون دروس الأرجنتين وشرق آسيا واضحة: إن الثقة لن تعود أبدا لو ظلت الاقتصادات متورطة في ركود عميق. والشروط التي يفرضها الصندوق على البلدان مقابل دعمه المالي لها لا تحتاج فقط إلى حصرها في أضيق نطاق، لكن يجب أيضا أن تعكس هذا المنظور.

هناك تغيرات أخرى يرجى حدوثها: إن إجبار الصندوق على الكشف عن توقعاته حول تأثير برامج على "الفقر" والبطالة سيوجه اهتمامه إلى هذه الأبعاد. يجب أن تعرف للبلدان العواقب المحتملة لتوصياته. إذا كان

الصندوق يخطئ في تحليلاته بشكل منتظم - لو أن زيادة معدلات الفقر كانت مثلا أكبر مما توقع - يجب أن تتم مساهمته، وذلك بطرح الأسئلة التالية: هل هناك خطأ منهجي في نماذجهم؟ أم أنه يحاول أن يخدع عن عمد صانعي القرار؟

### إصلاح البنك الدولي والمساعدة على النمو

إن نقاؤلي حول إمكانية إصلاح المؤسسات الاقتصادية الدولية يرجع جزئيا إلى كوني شاهدت تغيرا حدث في البنك الدولي. لم يكن ذلك سهلا، ولم يذهب إلى البعد الذي كنت أرجوه. لكن تلك التغيرات كانت هامة. عندما وصلت إلى البنك الدولي، كان الرئيس الجديد جيمس ولفينسون، قد حقق تقدما في محاولته أن يجعل البنك أكثر استجابة لاهوم البلدان النامية. ورغم أن القيادة الجديدة لم تكن دائما واضحة، كما لم تكن الأسس الفكرية دائما صلبة، وكان الدعم داخل البنك أبعدا ما يكون عن كونه عاما، فإن البنك الدولي بدأ بجدية بأخذ في الاعتبار الانتقادات الأساسية التي وجهت إليه. وقد تضمنت الإصلاحات تغيرات في الفلسفة شملت ثلاثة مجالات: التنمية، والمساعدة بشكل عام والمساعدة التي يقدمها البنك بشكل خاص، والعلاقة بين البنك والبلدان النامية.

ولإعادة تقويم توجهه، درس البنك كيف حدثت أمثلة التنمية السانحة.<sup>(١٦)</sup> وكان البنك قد أدرك منذ وقت طويل، بعض الدروس التي أبرزتها إعادة التقويم تلك: أهمية احترام قيود الميزانية، وأهمية التعليم، بما في ذلك تعليم الإناث، وأهمية استقرار الاقتصاد الجمعي. غير أن هناك بعض الموضوعات الجديدة قد ظهرت أيضا. إن النجاح لا يأتي فقط من تشجيع التعليم الأولي، لكنه يأتي أيضا من إقامة أسس تكنولوجية قوية تتضمن دعم التدريب المتقدم. من الممكن تشجيع وتعزيز المساواة والنمو السريع "في آن واحد"، حيث يبدو في الواقع أن السياسات التي تحقق قدرا أكبر من المساواة تساعد النمو. إن دعم التجارة والانفتاح أمر هام،<sup>(١٧)</sup> لكن خلق فرص العمل بالتوسع في التصدير هو الذي أحدث النمو، وليس فقد فرص العمل نتيجة لزيادة الواردات. وعندما تتخذ الحكومات إجراءات لتشجيع الصادرات وإقامة مشروعات جديدة، فإن عملية التحرير تحقق نتائج

طليبة، والعكس صحيح. في بلدان شرق آسيا، لعبت الحكومة دورا محوريا فى نجاح التنمية بالمساعدة فى إنشاء مؤسسات تشجع الادخار والتخصيص الفعال للاستثمار. كما أكدت البلدان الناجحة أيضا على المنافسة، وعلى إنشاء المشروعات، وأعطتهما أهمية أكبر من للتخصصة وإعادة هيكلة المشروعات القائمة.

عموماً، إن البلدان الناجحة هى تلك التى اتبعت تتاولا شاملا للتنمية. منذ ثلاثين عاما مضت، كان علماء الاقتصاد اليساريون واليمينيون على حد سواء يتفقون فى الغالب على أن تحسين كفاءة تخصيص الموارد وزيادة رأس المال المتاح، هما لب عملية التنمية. كان اختلافهم الوحيد حول وسائل تحقيق ذلك: هل تتحقق تلك التغيرات من خلال تخطيط موجه من الدولة، أم من خلال أسواق حرة تماما؟ وفى النهاية لم ينجح أي من الحليين. إن التنمية لا تقتصر فقط على قضية موارد ورأس مال لكنها تشمل تحولا للمجتمع<sup>(١٨)</sup> ومن الواضح أن المؤسسات الاقتصادية الدولية لا تستطيع أن تتحمل مسئولية هذا التحول، لكنها تستطيع أن تلعب دورا هاما فيه. وعلى الأقل، يجب ألا تصبح هذه المؤسسات علقا للتحول الناجح.

## المساعدة

لكن فى كثير من الأحيان، تخلق طريقة تقديم المساعدة عوائق لعمليات التحول الفعالة. لقد رأينا فى الفصل الثانى أن عملية "فرض الشروط" - فرض عدد ضخم من الشروط، غالبا ما يكون بعضها سياسى الطابع - كشرط مسبق لتقديم المساعدة، لم تنجح ولم تؤد إلى سياسات أفضل ولا إلى نمو أسرع أو نتائج أحسن. إن البلدان التى تعتقد أن الإصلاحات قد فرضت عليها، لا تشعر حقيقة أنها ملتزمة بمثل تلك الإصلاحات، حيث أن مشاركتها أساسية لإحداث تغيير اجتماعى حقيقى. والأمر الأسوأ، أن فرض شروط مسبقة يسيء إلى العملية الديمقراطية. أخيرا، بدأ الاعتراف، حتى من قبل الصندوق، أن عملية فرض الشروط المسبقة قد تجاوزت الحدود، وأن عشرات الشروط جعلت من الصعب على البلدان النامية أن تركز على الأولويات. لكن بينما نتج عن ذلك محاولة لتهذيب عملية فرض الشروط، فإن مناقشة الإصلاح ذهبت أبعد من ذلك لدخل البنك الدولى. يطالب البعض

باستبدال عملية فرض الشروط المسبقة بعملية "انتقاء"، بحيث تمنح المساعدات للبلدان التي لها سجل إيجابي من التجارب الناجحة، ويسمح لها باختيار استراتيجيات التنمية الخاصة بها، منهية بذلك الإدارة على مستوى الأفراد والوحدات الاقتصادية التي كانت من سمات الماضي. إن الأرقام تثبت أن المساعدة للمنوحة انتقائيا يمكن أن يكون لها تأثير هام سواء فيما يتعلق بتشجيع النمو أو تخفيض معدلات الفقر.

### إلغاء الديون

إن الدول النامية لا تحتاج فقط إلى الحصول على المساعدة بشكل يحفز تنميتها، لكنها تحتاج أيضا إلى مزيد من المساعدة. إن قدرا صغيرا نسبيا من المال يمكن أن يصنع فارقا ضخما في مجال الصحة ومكافحة الأمية. لقد انخفض في الواقع حجم مساعدات التنمية مقاسا بالقيمة الحقيقية، مع أخذ التضخم في الاعتبار، وقد يصبح الانخفاض أكبر لو تم حسابه كنسبة مئوية من دخل البلدان المتقدمة، أو على أساس كل فرد من أفراد البلدان النامية. إن الأمر يتطلب وضع أسس لتمويل هذه المساعدة (والمنافع العالمية العامة الأخرى) بحيث تعتمد على أسس دائمة، بمنأى عن تقلبات السياسة المحلية للولايات المتحدة أو أي بلدان أخرى. لقد قدمت عدة اقتراحات. عندما أنشئ صندوق للنقد الدولي، منح حق إصدار حقوق سحب خاصة، وهي نوع من النقود الدولية. وطالما أن البلدان تجنب حاليا مليارات الدولارات كل عام في شكل احتياطات لحماية نفسها من تقلبات الأسواق الدولية، فإنه لا يتم ضخ جزء من الدخل في الطلب الكلى. إن للتباطؤ الاقتصادي العالمي عامي ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ وضع هذه الاهتمامات في المقدمة. إن إصدار حقوق سحب خاصة لتمويل منافع عالمية عامة - بما في ذلك تمويل مساعدات التنمية - يمكن أن يساعد في الحفاظ على قوة الاقتصاد العالمي، فيما يساعد في الوقت نفسه بعض البلدان الأكثر فقرا في العالم. ويقضى اقتراح آخر باستخدام عوائد الموارد الاقتصادية العالمية مثل المعادن في قاع البحار وحقوق الصيد في المحيطات - للمساعدة في تمويل مساعدات التنمية. لقد تركز الاهتمام مؤخرا على قضية إلغاء الديون، وذلك لسبب وجيه. لأن ببساطة لن يتمكن العديد من البلدان النامية من النمو بدون إلغاء الديون.



إذ أن نسباً ضخمة من عائد صادرات هذه البلدان توجه مباشرة لتسديد القروض للبلدان المتقدمة.<sup>(١٩)</sup> لقد عبات حركة جوبيلي ٢٠٠٠ دعماً دولياً ضخماً من أجل إلغاء الديون. وكسبت الحركة مساندة الكنائس في العالم المتقدم، والتي رأت في ذلك واجباً أخلاقياً، وانعكاساً للمبادئ الأساسية للعدالة الاقتصادية.

إن قضية المسؤولية الأخلاقية للدائنين واضحة بشكل خاص في حالة قروض الحرب الباردة.<sup>(٢٠)</sup> فعندما أقرض الصندوق والبنك الدوليين المال إلى موبوتو رئيس زائير الشهير (جمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً)، كانا يعرفان (أو كان عليهما أن يعرفا) أن أغلب المال لن يذهب لمساعدة فقراء هذا البلد، لكنه سيستخدم لإثراء موبوتو. لقد دفعت هذه الأموال لضمان أن يعمل هذا الزعيم الفاسد على أن تظل بلاده منحازة للغرب. ويعتقد الكثيرون من دافعي الضرائب العاديين في البلدان ذات الحكومات الفاسدة، أنه ليس من العدل في شيء أن يسددوا قروضا منحت لزعماء فاسدين لا يمثلونهم.

لقد نجحت حركة جوبيلي في الحصول على تعهدات أوسع بإلغاء الديون. وفي حين كان هناك قبل عام ٢٠٠٠ برنامج لتخفيف ديون البلدان الأكثر استئدانة، فإن القليل من هذه البلدان قد استجاب للمعايير التي وضعها الصندوق. ومع نهاية عام ٢٠٠٠، ونتيجة للضغط الدولي، تخطى ٢٤ بلداً هذه العتبة.

لكن تخفيف الديون يحتاج المضي لأبعد من ذلك: في الوضع الحالي، فإن الاتفاقات تمس فقط البلدان الأكثر فقراً. إن بلداً مثل إندونيسيا، التي دمرتها أزمة شرق آسيا وفشل سياسات الصندوق، لا تزال تعتبر في حالة مرضية بحيث لا يحق لها أن تنتفع بهذه المظلة.

## إصلاح منظمة التجارة العالمية وموازنة جدول أعمال المفاوضات التجارية

لقد بدأت الاحتجاجات العالمية ضد العولمة في سياتل، واشنطن، أثناء اجتماعات منظمة التجارة العالمية، لأنها كانت أوضح رمز لغياب العدل في العالم، ولاتفاق البلدان الصناعية المتقدمة. ففي الوقت الذي كانت فيه هذه البلدان تدعو إلى - وفرضت - فتح الأسواق في البلدان للنامية لمنتجاتها

لصناعية، فإنها استمرت في غلق أسواقها أمام منتجات البلدان النامية، مثل المنسوجات والمنتجات الزراعية. وبينما كانت البلدان المتقدمة تدعو البلدان النامية إلى عدم تقديم الدعم لصناعاتها، استمرت البلدان المتقدمة في تقديم المليارات لدعم مزارعيها، جاعلة بذلك من المستحيل على البلدان النامية أن تنافس. وبينما تدعو البلدان المتقدمة إلى فضائل الأسواق التنافسية، نجد الولايات المتحدة قد أسرع في فرض كارتلات عالمية للحديد والألومنيوم عندما بدا أن الواردات تهدد صناعاتها المحلية. لقد ضغطت الولايات المتحدة من أجل تحرير الخدمات المالية، لكنها قاومت تحرير قطاعات الخدمات التي تتمتع فيها البلدان النامية بالقوة، مثل خدمات البناء والخدمات البحرية. لقد سبق أن ذكرنا كم كان جدول أعمال المفاوضات التجارية ظالماً، حيث لم يقتصر الأمر على عدم حصول البلدان الفقيرة على نصيب عادل من المكاسب، إنما جعل الوضع الحقيقي في أفقر منطقة في العالم، أفريقيا السوداء، يزداد سوءاً نتيجة للجولة الأخيرة من مفاوضات التجارة.

لقد تم الاعتراف بشكل متزايد بهذا الظلم. وأدى هذا الإدراك، بالتصافق مع تصميم بعض البلدان النامية، إلى جولة جديدة للمفاوضات التجارية عقدت في الدوحة في نوفمبر ٢٠٠١، ووضع على جدول أعمالها إصلاح بعض عدم التوازنات السابقة. وقد سميت هذه الجولة "جولة التنمية"، لكن طريق التغيير لا يزال طويلاً. فالولايات المتحدة والبلدان الصناعية المتقدمة الأخرى وافقت فقط على إجراء النقاش، واعتبرت مجرد مناقشة إصلاح بعض عدم التوازنات تلك، تنازلاً!

إحدى المجالات التي حازت على اهتمام خاص في الدوحة كانت حقوق الملكية الفكرية. فهي هامة لتوفير الحوافز للمبتكرين لكي يبتكروا - وإن كان جزء كبير من الأبحاث الأكثر أهمية، مثل أبحاث العلوم النظرية والرياضيات، ليست قابلة للتسجيل بحيث تكون لها براءة اختراع. لا أحد ينفي أهمية حقوق الملكية الفكرية، لكن هذه الحقوق تحتاج للموازنة بين حقوق ومصالح المنتجين وحقوق ومصالح المستخدمين - ليس فقط المستخدمين في البلدان النامية، لكن الباحثين في البلدان المتقدمة أيضاً. في المراحل النهائية لمفاوضات جولة أوروغواي، أعرب كل من مكتب العلم والتكنولوجيا الأمريكي ومجلس المستشارين الاقتصاديين للرئيس عن قلقهم من عدم تحقق التوازن المطلوب بشكل سليم - لقد وضع الاتفاق مصالح

المنتجين فوق مصالح المستخدمين. لقد خفينا أن يؤدي ذلك فعليا إلى إعاقة معدل النمو والابتكار، ففي النهاية، تمثل المعرفة أهم مدخلات البحث العلمي، وتعزيز حقوق الملكية الفكرية يمكن أن يزيد من ثمنها. كما كنا قلقين بشأن عواقب حق استخدام الفقراء للأدوية القدرة على إنقاذ حياة المرضى. لقد كسبت هذه المشكلة بعد ذلك اهتماما دوليا في سياق قضية أدوية الإيدز في جنوب أفريقيا. وأجبر الغضب الدولي شركات الأدوية على التراجع - ويبدو أنه سيتم مستقبلا، لحنواء الآثار الأكثر سلبية للاتفاقية الدولية. لكن من المهم الإشارة هنا إلى أنه في الأصل، حتى للحكومة الديمقراطية للولايات المتحدة قد ساندت شركات الأدوية. كان هناك خطر آخر لم نكن ندركه تمام الإدراك، وهو ما أصبح يسمى "القرصنة البيولوجية"، حيث تقوم شركات الأدوية بتسجيل براءات اختراع للعقاقير أو الأغذية التقليدية، وهي بذلك لا تبحث فقط عن كسب المال من "موارد" ومعرفة هي ملك شرعي للبلدان النامية، لكنها بذلك تسحق الشركات المحلية التي طالما قدمت هذه العقاقير التقليدية. وإذا كان من غير الواضح هل تستصمد براءات الاختراع تلك في المحكمة في حالة تقديم شكوى بخصوصها، فإنه من الواضح أن البلدان النامية لا تملك الموارد المالية والوسائل القانونية اللازمة للاعتراض قضائيا على تلك البراءات. لقد أثارت هذه القضية ردود فعل عاطفية ضخمة، وقلقا اقتصاديا في جميع أنحاء العالم النامي. وعندما كنت مؤخرا في زيارة لإحدى قرى الإنديز في الإكوادور، شجب العمدة - وهو من أبناء القرية - بمرارة كيف أدت العولمة إلى القرصنة البيولوجية.

إن إصلاح منظمة التجارة العالمية سيتطلب مزيدا من التفكير بشأن جدول أعمال أكثر توازنا للمفاوضات التجارية - أكثر توازنا في التعامل مع مصالح البلدان النامية، وأكثر توازنا في التعامل مع اهتمامات تتجاوز مجال التجارة، مثل البيئة.

لكن تصحيح عدم التوازن الحالي لا يتطلب أن ينتظر العالم حتى نهاية جولة جديدة من المفاوضات التجارية. إن العدالة الاقتصادية الدولية، تتطلب أن تتخذ البلدان المتقدمة خطوات عملية لفتح أسواقها لتجارة عادلة وعلاقات منصفة مع البلدان النامية، دون اللجوء إلى طائفة المفاوضات أو محاولة انتزاع تنازلات مقابل القيام بذلك. لقد اتخذ الاتحاد الأوروبي بالفعل خطوات

في هذا الاتجاه، وذلك من خلال مبادرته "كل شئ عدا الأسلحة"، وهي تسمح بالاستيراد الحر لكل السلع من البلدان الأكثر فقرا إلى أوروبا، عدا الأسلحة. إن تلك المبادرة لا تحل كل شكاوى البلدان النامية، إذ سيظلون غير قادرين على المنافسة في مواجهة الزراعة الأوروبية المدعومة. لكن هذه المبادرة خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح. إن التحدي الآن، هو جعل الولايات المتحدة واليابان تشاركان في هذه المبادرة، وسوف يكون لمثل هذا التحرك نفع ضخم للعالم النامي كما سيكون له نفع للبلدان المتقدمة، حيث سيتمكن مستهلكوها من الحصول على السلع بأسعار أقل.

### نحو عولمة ذات وجه أكثر إنسانية

إن الإصلاحات التي حددت معالمها العامة ستساعد على جعل العولمة أكثر عدلا، وأكثر فاعلية بالنسبة لرفع مستويات المعيشة، خاصة للفقراء. وليست القضية مجرد تغيير للهياكل الموسمية، إنما يتعين تغيير طريقة التفكير بشأن للعولمة ذاتها. إن وزراء المالية والتجارة يرون العولمة كظاهرة اقتصادية بالأساس، لكنها بالنسبة للكثيرين في العالم النامي أكثر من ذلك بكثير.

وأحد أسباب مهاجمة العولمة أنها بدت وكأنها تقوض القيم التقليدية. إن الصراعات والتناقضات حقيقية، وإلى حد ما لا يمكن تفاديها. إن النمو الاقتصادي بما في ذلك النمو الذي سببته العولمة، سيؤدي إلى اتساع رقعة المدن وانتشار طريقة الحياة المميزة لأهلها، مما سيقوض المجتمعات الريفية التقليدية. ولأسف، حتى الآن، لم يبد المسئولون عن إدارة العولمة تقديرا كافيا في أغلب الأحيان للجوانب السلبية للعولمة، بينما يمجدون جوانبها الإيجابية فقط. ومن أهم تلك السلبيات ما تمثله العولمة من تهديد للقيم والهوية الثقافية<sup>(٢١)</sup> ويثير هذا الإغفال الكثير من الدهشة، نظرا لأن داخل البلدان المتقدمة نفسها، هناك إدراك ووعي بهذا النوع من المشكلات: إن أوروبا لا تدافع عن سياساتها الزراعية من منظور مصالحها الخاصة فقط، لكنها تفعل ذلك للحفاظ على تقاليدها الريفية. إن الناس في المدن الصغيرة في كل مكان، يشكون من أن المراكز التجارية وكبار تجار التجزئة على المستوى القومي قد قتلوا مشروعاتهم الصغيرة ومجتمعاتهم.

إن إيقاع الاندماج العالمي أمر بالغ الأهمية: كلما كانت العملية تدريجية، كان ذلك يعني أن تتمكن المؤسسات والمعايير التقليدية من التكيف والاستجابة للتحديات الجديدة، بدلا من أن تسحقها تلك التحديات.

هناك نقطة رئيسية أخرى: ما تفعله للعولمة للديمقراطية. في كثير من الأحيان، تبدو العولمة، كما قيل عنها، كأنها تستبدل بالديكتاتوريات القديمة للصفوة القومية ديكتاتوريات المالية الدولية. ففي الواقع، يقال للبلدان أنها إن لم توافق على بعض الشروط فإن أسواق رأس المال وصندوق النقد الدولي سيرفضون مدها بالقروض. وبالتالي تجبر هذه البلدان أساسا على للتخلي عن جزء من سيادتها، لتترك نفسها لأسواق رأس المال المتقلبة - بما في ذلك المضاربين الذين ينصب كل اهتمامهم على المكاسب قصيرة الأجل بدلا من النمو طويل الأجل للبلاد وتحسين مستويات المعيشة - لكي "تضبط" لها سلوكها، ونقول لها ما يجب وما لا يجب أن تفعل.

لكن لدى تلك البلدان خيارات، من بينها، إلى أي مدى تود تلك البلدان أن تخضع نفسها لأسواق رأس المال الدولية. إن البلدان التي تقلدت قيود الصندوق مثل بلدان شرق آسيا، نمت بسرعة أكثر وحقت قدرا أكبر من المساواة وقللت معدلات الفقر، عن البلدان التي أطاعت أوامره. ولأن السياسات المختلفة تؤثر على الجماعات المختلفة بشكل متباين، فإن دور العملية السياسية - وليس البيروقراطيون للدوليون - هو خيار آخر بين الخيارات. حتى لو عانى النمو بعض الآثار السلبية، فذلك ثم يقبل عديد من البلدان النامية أن يدفعه من أجل تحقيق مجتمع أكثر ديمقراطية وعدلا، تماما مثلما يقول العديد من المجتمعات حاليا، أنه من الأجدر التضحية ببعض النمو من أجل بيئة أفضل. وطالما ظلت العولمة تقدم بالطريقة نفسها التي قدمت بها، فإنها ستعني الحرمان من الحقوق. ولا عجب أن تقابل بمقاومة، خاصة من أولئك الذين حرروا من حقوقهم.

حاليا، تتعرض العولمة للتحدي في جميع أنحاء العالم. هناك سخط من العولمة، وعن حق. تستطيع العولمة أن تكون قوة خير: إن أفكار العولمة الخاصة بالديمقراطية والمجتمع المدني غيرت طريقة تفكير الناس، وفي الوقت نفسه، أدت الحركات السياسية العالمية إلى تخفيف الديون، وإلى الاتفاقية الخاصة بالألغام الأرضية. لقد ساعدت العولمة مئات الملايين من البشر على بلوغ مستويات معيشة أفضل، وأكثر مما اعتقدوا هم أنفسهم،

وأغلب علماء الاقتصاد منذ وقت قليل، أنه قابل للتخيل. ولقد استفادت بلدان من عولمة الاقتصاد بالتماس أسواق جديدة لصادراتها وبالترحيب بالاستثمار الأجنبي. ومع ذلك، فإن البلدان التي كانت أكثر استفادة من العولمة، هي تلك التي تحملت مسؤولية مصيرها، واعترفت بالدور الذي تستطيع الحكومة أن تلعبه في التنمية، بدلا من الاعتماد علي مفهوم السوق الذاتية - الانضباط التي سنحل مشكلاتها بنفسها.

لكن العولمة لم تنجح بالنسبة لملايين البشر. بل لقد جعلت حياة الكثيرين منهم أسوأ، حيث دمرت وظائفهم وأصبحت حياتهم أقل ضمانا وأمنا عن ذي قبل. لقد أصبحوا يشعرون بالعجز بشكل متزايد أمام قوى تتخطى سيطرتهم. إنهم يرون ديمقراطيتهم تتقوض وثقافتهم تتآكل.

وإذا ظلت العولمة تدار بالطريقة نفسها كما في السابق، وإذا استمرنا في عدم التعلم من أخطائنا، فإن العولمة لن تفشل فقط في تشجيع وتعزيز التنمية، لكنها ستستمر في خلق الفقر وعدم الاستقرار. وإن لم تحدث إصلاحات فإن الصدمة الارتدادية التي بدأت بالفعل ستستع وتزداد قوة، وسيتماسي السخط من العولمة.

وسيشكل ذلك مأساة لنا جميعا، وخاصة للمليارات من البشر الذين كانوا سيعتقدون من العولمة لو سارت الأمور بشكل مختلف. سيكون سكان العالم النامي هم الأكثر خسارة اقتصادية، لكن هذا الوضع ستكون له عواقب سياسية ستؤثر أيضا علي العالم المتقدم.

لو أن الإصلاحات التي ذكرت في هذا الفصل الأخير أخذت بجدية، عندئذ سيكون هناك أمل في أن تستطيع عملية عولمة أكثر إنسانية أن تكون قوة فعالة في الاتجاه الصحيح، بحيث تستفيد منها الأغلبية الواسعة من الذين يعيشون في البلدان النامية، وبالتالي يرحبون بها. لو تحقق ذلك، فإن السخط علي العولمة يكون قد خدمنا جميعا بشكل جيد.

إن الوضع الحالي يذكّرني بالعالم منذ حوالي سبعين عاما مضت. عندما غرق العالم في "الكساد الكبير"، قال أنصار السوق الحرة " لا داعي للقلق، الأسواق تنظم نفسها ذاتيا، لنمنحها الوقت، وسيعود الرخاء من جديد". ولم يهمهم في كثير أو قليل شقاء من دمرت حياتهم انتظارا لهذا الاحتمال المزعوم. لقد رد كيئز عليهم قائلا إن الأسواق لا تصبح نفسها ذاتيا، أو علي الأقل. ليس في مدى زمني معقول. ( وكما تؤكد مقولته الشهيرة، "علي

المدى الطويل، منموت جميعاً<sup>(\*)</sup> قد تستمر البطالة لسنوات ويكون مطلوباً تدخل الحكومة. وجرى التشهير بكينز - وهوجم علي أنه اشتراكي وعدو للسوق. ومع ذلك كان كينز، بشكل ما، محافظاً جداً. كان يؤمن بالأسواق بشكل أساسي: لو تستطيع الحكومة تصحيح هذا القصور الوحيد، سيكون الاقتصاد قادراً علي العمل بكفاءة بشكل معقول. لم يكن يريد استبدالاً كاملاً لنظام السوق، لكنه كان يعرف أنه لو لم تتم معالجة هذه المشكلات الأساسية، ستكون هناك ضغوط شعبية ضخمة. ونجح علاج كينز: منذ الحرب العالمية الثانية عرفت بلدان مثل الولايات المتحدة فترات ركود أقل عدداً وأقصر عمراً، وفترات ازدهار أطول من السابق.

الآن يقف النظام الرأسمالي عند مفترق طرق، تماماً كما كان أثناء "الكساد الكبير". في الثلاثينيات من القرن العشرين، أنقذ كينز الرأسمالية، حيث وضع سياسات قادرة علي خلق فرص العمل ومساعدة ضحايا انهيار الاقتصاد العالمي. الآن، ينتظر الملايين من البشر حول العالم ليروا إن كان يمكن إصلاح العولمة بحيث يتم اقتسام مكاسبها بشكل أوسع وبين عدد أكبر من البشر.

لحسن الحظ، هناك اعتراف متنامي بهذه المشكلات، وإرادة سياسية متزايدة للقيام بشئ ما. كل شخص تقريباً من المسؤولين عن التنمية، حتى أعضاء مؤسسة واشنطن، يتفقون علي أن التحرير السريع لسوق رأس المال يمكن أن يكون خطيراً إن لم يصاحبه تنظيم وتقنين. كما يتفقون أيضاً أن السياسة المالية المفرطة للصرامة في الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧ كانت خطأً. عندما دخلت بوليفيا في حالة ركود عام ٢٠٠١، والتي نجمت جزئياً عن التباطؤ الاقتصادي العالمي، كانت هناك بضعة تلميحات أن هذا البلد لن يجبر علي اتباع مسار التقشف التقليدي وتخفيض الإنفاق الحكومي. وبدلاً من ذلك، فالأمر يبدو في الوقت الذي أكتب فيه هذه السطور، أي يناير ٢٠٠٢، وكأنه سيسمح لبوليفيا أن تنشط وتحفز اقتصادها، مما يساعدها علي تخطي الركود، وستستخدم في ذلك الإيرادات التي سرعان ما ستحصل عليها من مخزون الغاز الطبيعي الذي اكتشف بها مؤخراً، بحيث يساعدها ذلك في التغلب علي الأزمة، إلى أن يبدأ اقتصادها في النمو من جديد.

(\*) J.M.Keynes, A Tract on Monetary Reform ( London: Macmillan, 1924).

وغداة كارثة الأرجنتين، اعترف صندوق النقد الدولي بفشل استراتيجية عمليات الإنقاذ المالي الضخمة، وبدأ يناقش استخدام عمليات التجميد وإعادة الهيكلة من خلال تسويات الإفلاس، وهي أنواع الحلول البديلة التي ناديت بها أنا وآخرون منذ سنوات. إن إلغاء الديون بفضل جهود حركة جويلي، والتنازلات التي تمت في الدوحة لانطلاق جولة جديدة من المفاوضات التجارية تسمى جولة "للتنمية"، تمثل نصرين إضافيين

ورغم هذه المكاسب، لا يزال هناك المزيد الذي يتعين عمله لسد الفجوة بين الخطابة والواقع. في الدوحة، وافقت البلدان المتقدمة على البدء فقط في مناقشة برنامج مفاوضات تجارية أكثر عدلاً، لكن عدم التوازن الذي ساد في الماضي لم يصحح بعد. ويتضمن جدول الأعمال الآن عمليات التجميد والإفلاس، لكن لا يوجد ضمان بتوفر توازن ملائم بين مصالح الدائنين والمدنيين. هناك الآن قدر أكبر من المشاركة من جانب خبراء ومواطني البلدان النامية في المناقشات المتعلقة بالاستراتيجية الاقتصادية، لكن لم تُترجم هذه المشاركة بعد إلى تعديلات في السياسات تعكس مشاركة أكبر. هناك حاجة إلى إجراء تغييرات في المؤسسات وفي طريقة التفكير. يجب استبدال أيديولوجية السوق الحرة بتحليلات تعتمد على علم الاقتصاد، مع رؤية أكثر توازناً لدور الحكومة، رؤية تنبع من فهم لحالات فشل كل من السوق والحكومة. كما يجب أن يكون هناك إدراك أكبر لدور المستشارين الخارجيين، بحيث يدعمون اتخاذ القرار بشكل ديمقراطي، وذلك بتوضيح عواقب السياسات المختلفة، بما في ذلك تأثير تلك السياسات على المجموعات المختلفة، خاصة الفقراء، بدلاً من تقويض الديمقراطية بفرض سياسات معينة على بلدان تكرهها.

من الواضح أنه يتعين أن تكون هناك استراتيجية إصلاح "متعددة المستويات". ويجب أن يعني المستوى الأول تعديل ترتيبات الاقتصاد الدولي. لكن مثل هذه الإصلاحات قد تستغرق وقتاً طويلاً. وبالتالي، يجب أن يوجه المستوى الثاني من الإصلاح إلى تشجيع الإصلاحات التي يستطيع كل بلد القيام بها بنفسه. وتتحمل البلدان المتقدمة مسؤولية خاصة في ذلك، مثل، إزالة الحواجز التجارية التي تفرضها على الواردات، لتمارس بذلك ما تدعو الآخرين إليه. لكن في حين قد تكون مسؤولية البلدان المتقدمة كبيرة، فإن حوافزها ضعيفة لتحمل تلك المسؤولية: ففي النهاية، تخدم مراكز الأوف



شور المصروفية واعتمادات المضاربة مصالح في البلدان المتقدمة. ومن ناحية أخرى، تستطيع هذه البلدان أن تتحمل بشكل جيد عدم الاستقرار الذي قد ينجم عن فشل خطط الإصلاح في البلدان النامية. في الواقع، يمكن القول أن الولايات المتحدة قد استفادت بطرق عديدة من أزمة شرق آسيا.

ومن ثم يجب على البلدان النامية أن تتحمل بنفسها مسؤولية تحقيق الخير لنفسها. إن هذه البلدان تستطيع تدبير ميزانيتها بحيث تعيش في حدود إمكانياتها مهما كانت بسيطة، كما يمكنها إزالة الحواجز الحمائية التي وإن كانت تحقق مكاسب كبيرة لفئة من مواطنيها، فإنها تجبر المستهلكين على دفع أسعار أعلى. كما تستطيع هذه البلدان أن تطبق لوائح منظمة وقوانين قوية تحمي بها نفسها من المضاربين القادمين من الخارج، أو من سوء تصرف الشركات المحلية في الداخل. والأمر الأهم، تحتاج البلدان النامية إلى حكومات فعالة، وسلطة قضائية قوية ومستقلة، ونظام ديمقراطي وافتتاح وشفافية وتحرر من الفساد الذي خلق فاعلية القطاع العام كما خلق نمو القطاع الخاص.

إن ما يجب أن يطلبه من الجماعة الدولية هو فقط ما يلي: القبول باحتياجات البلدان النامية، وحققها في القيام باختياراتها بنفسها، بالطرق التي تعكس أحكامها السياسية الخاصة بها بشأن من يجب أن يتحمل المخاطر مثلاً. ويجب تشجيعهم على تبني قوانين الإفلاس والهياكل التنظيمية التي تتناسب وضعهم الخاص، وألا يقبلوا بقوالب صممت بواسطة البلدان الأكثر نمواً ولصالحها. (٢٢)

إن الأمر يحتاج إلى سياسات نمو دائمة وعادلة وديمقراطية، وذلك هو مبرر وجود التنمية. إن التنمية ليست مساعدة حفنة من الناس على الثراء، ولا إقامة حفنة من الصناعات التي تحظى بحماية حمقاء لا تفيد سوى الصفوة في تلك البلدان، ولا تعني جلب الماركات العالمية مثل برادا وبينتون، ووالف لورين أو لويس فويتون لأثرياء المدن، وترك الفقراء في الريف في بؤسهم. أن يكون الشخص قادراً على شراء حقائب يد من إنتاج جوشي في المحلات الكبرى بموسكو لا يعني أن اقتصاد روسيا أصبح اقتصاد سوق. إن التنمية تعني تحويل المجتمعات وتحسين حياة الفقراء، ومنح كل شخص فرص النجاح والحصول على الرعاية الصحية والتعليم.

إن هذا النوع من التنمية لن يحدث إذا قام بضعة أشخاص فقط بإملاء السياسات التي يتعين علي بلد ما اتباعها: فالتأكد من اتخاذ القرارات بشكل ديمقراطي يعني ضمان المشاركة في النقاش بفاعلية من قبل مجموعة واسعة من علماء الاقتصاد والمسؤولين والخبراء من البلدان النامية. كما يعني أيضا ضرورة أن تكون هناك مشاركة واسعة تتجاوز بكثير الخبراء والسياسيين. إن البلدان النامية يجب أن تتولى مسؤولية مستقبلها بنفسها. لكننا في الغرب لا يمكن أن نهرب من مسؤولياتنا.

ليس من السهل تغيير الطريقة التي تتم بها الأشياء. إن البيروقراطيات تكتسب مثلها مثل البشر، عادات سيئة، والتكيف مع التغيير قد يكون مؤلما. لكن المؤسسات الدولية يجب أن تشرع في القيام بتلك التغييرات التي قد تكون السيمة، إلا أنها ستسمح لها أن تلعب الدور الذي كان يتعين عليها القيام به لكي تتجح العولمة، ليس فقط بالنسبة للأثرياء والبلدان الصناعية، لكن بالنسبة للفقراء أيضا والبلدان النامية.

يحتاج العالم المتقدم أن يتحمل نصيبه في إصلاح المؤسسات الدولية التي توجه العولمة. نحن الذين أنشأنا هذه المؤسسات، ونحن أيضا نحتاج إلى العمل علي إصلاحها. لو كنا نريد الاستجابة للقلق المشروع للمساخطين علي العولمة، ونجعلها في خدمة المليارات من البشر الذين فشلت العولمة بالنسبة لهم، ولو كنا نريد تحقيق عولمة ذات وجه إنساني وجعلها تتجح، فنرفع أصواتنا. لا نستطيع ولا يجب أن نقف بشكل سلبي موقف المتفرج.

١- إن تعبير "السيطرة على الشركة وتوجيهها" يشير إلى القوانين التي تحدد حقوق حملة الأسهم، بما في ذلك الأقلية من حملة الأسهم. تتيح السيطرة والتوجيه الضعيفان الفرصة للإدارة أن تسرق فعليا من حملة الأسهم، وأن تسرق أغلبية حملة الأسهم من الأقلية.

٢- إن دراسات البنك الدولي، بما في ذلك الدراسات التي شارك فيها Michael Bruno الذي خلفني كرئيس اقتصادي البنك الدولي، والذي كان يشغل قبل ذلك منصب رئيس البنك المركزي الإسرائيلي، إن هذه الدراسات ساعدت في تقديم الإثبات التجريبي لوجهة النظر تلك. راجع Michael Bruno & W.Easterly, "Inflation Crises and Long-Run Growth", Journal of Monetary Economics 41 (February 1998), pp. 3-26.

٣- لقد حلل الاقتصاديون ما هي الصفات المميزة لمثل هذه السلع: إنها سلع تتميز بأن تكلفتها الهامشية لتزويد فرد واحد إضافي بهذه السلع صغيرة جدا أو صفر، في حين تكون تكاليف استبعادها من الأرباح كبيرة.

٤- لقد حلل الاقتصاديون بعمق لماذا قد لا توجد مثل هذه الأسواق، على سبيل المثال كنتيجة لمشكلات نقص وتشوه المعلومات (أوجه عدم تناسق المعلومات)، التي تسمى "انتقاء معاكس" و"مجازفة معنوية".

٥- كان مدعاة للسخرية أن تأتي نداءات الشفافية من صندوق النقد الدولي، الذي طالما تعرض للنقد لغياب الانفتاح لديه، ومن وزارة الخزانة الأمريكية، وهي أكثر مؤسسات الإدارة الأمريكية تكتما (ما رأيته شخصيا، أن حتى البيت الأبيض يجد صعوبة في كثير من الأحيان في انتزاع المعلومات عن ما يقومون به).

٦- تعتبر بعض الأوساط أن سلطات البلاد تستطيع التقرير فقط بالنسبة لبعض القضايا مثل متى يبدأ العام الدراسي ومتى ينتهي.

٧- إن إدعاء صندوق النقد الدولي بالعصمة المؤسسية من الخطأ، يجعل هذه التخفيرات في المواقف صعبة بشكل خاص. في هذه الحالة، يبدو أن كبار المسؤولين استطاعوا الادعاء، محاولين الاحتفاظ بالجنية، بأنهم حضروا من الأخطار المرتبطة بتحرير سوق رأس المال على المدى الطويل. إن هذا التوكيد في أحسن الأحوال مخادع (وهو في

حد ذاته يضعف مصداقية المؤسسة). إذا كانوا واعين بهذه الأخطار، فإن ذلك يجعل موقفهم لا يفتقر بشكل كبير. لكن بالنسبة لمن تعرضوا لضغطهم، فإنهم يعرفون أن هذه الأضرار لا تنكر، في أحسن الأحوال، إلا بشكل عابر، كنقطة يمكن التفكير فيها فيما بعد. ما قيل لهم هو التقدم، والتقدم سريعاً في عملية التحرير.

١٠. وكما أشرنا في الفصل الثامن، إن الأهداف المتعددة — ومقاومة المناقشة الصريحة للتغيير الضمني للتقويض بحيث يعكس مصالح الجماعة المالية — أدت إلى حالات عدة من عدم الاتساق الفكري، وهو ما أدى بدوره إلى جعل الاقتراح أو تقديم إصلاحات مترابطة منطقياً أمراً أكثر صعوبة.

١١. وكما يشير اسمه، فإن خط الإفراض الوقائي يقدم إفراضاً أوتوماتيكياً في بعض الحالات المرتبطة بآزمة ما.

١٢. كانت هناك مشكلات أصق. بينما يضمن خط الإفراض الوقائي أن بعض الأموال الجديدة متاحة في حالة وجود أزمة، فإنه لا يستطيع أن يجمع عدد سداد قروض أخرى قصيرة الأجل. ومستوى التعرض للأخطار الذي تكون البنوك مستعدة لقبوله سيأخذ في الاعتبار على الأرجح القروض الجديدة التي سيتم في إطار خط الإفراض الوقائي. وبالتالي، كان هناك خوف من أن الحجم الصافي لروؤس الأموال المتاحة في حالة حدوث أزمة قد لا يتغير كثيراً.

١٣. تسمح هذه الفترات الشريطية لادان ما أن يطالب تحت ظروف معينة بالتسديد — وبشكل عام تكون هذه الظروف بالتحديد هي أن يسترد دائنون آخرون أموالهم.

١٤. في أوروبا، تركّز اهتمام كبير على اقتراح ضريبي معين، يسمى ضريبة Tobin Tax — على المعاملات المالية العابرة للحدود. راجع مثلاً،

H. Williamson, "Kohler Says IMF Will Look Again at 'Tobin Tax'", *Financial Times*, September 10, 2001.

هناك الآن مجموعة كبيرة من النصوص التي تحلل الضريبة نظرياً وتجريبياً. وللحصول على تقرير عن هذه النصوص، راجع الموقع التالي على الشبكة الدولية:

[www.ecb.int/eng/impbitt/doc](http://www.ecb.int/eng/impbitt/doc)

ومما يؤثر الاهتمام أن حتى وزير الخزانة السابق كتب مقالة يمكن تفسيرها على أنها معارضة للمبادئ التي تركّز عليها الضريبة —

L.H. Summers & V.P. Summers, "When Financial Markets Work Too Well: A Cautious Case for a Securities Transactions Tax", *Journal of Financial Services Research* 3 (1989), pp. 261-86.

لكن تظل مشكلات التنفيذ كبيرة، خاصة في عالم لا تفرض فيه الضريبة في جميع الأماكن والأحوال، وفي عالم أصبحت فيه المشتقات والأدوات المالية المعقدة الأخرى هي السائدة. راجع أيضاً،

J.E.Stiglitz, "Using Tax Policy to Curb Speculative Short-Term Trading", *Journal of Financial Services Research* 3(2'3) (December 1989), pp. 101-15.

بالنسبة للاقتراح الأصلي، راجع

J.Tobin, "A Proposal for International Monetary Reform", *Eastern Economic Journal* 4 (1978), pp. 153-59, and B.Fischengreen, J.Tobin, & C.Wyplosz, "Two Cases for Sand in the Wheels of International Finance", *Economic Journal* 105 (May 1995), pp. 162-72.

بالإضافة إلى ذلك، راجع مجموعة الأبحاث في مطبوعات

Mul Haq, I.Kaul, and I.Grunberg, *The Tobin Tax: Coping with Financial Volatility* (London & New York: Oxford University Press, 1996).

١٣- لقد تزايد الاهتمام بهذا الإصلاح. فقد عادت الحكومة الكندية موسر، كبير ركز على مثل هذه التغييرات، ويرجع ذلك جزئياً لرؤسها اجتماعات الثمنيه الكبر والـ ٢٢ الكبار في عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢. ويرى البعض أن مناقشة صندوق النقد الدولي لقضايا الإفلاس وتجميد السداد جاءت كحركة وقائية، توقعاً لمبادرات كندا وأخرى.

١٤- كما رأينا، قد لا يؤدي فتح بلد ما للبنوك الأجنبية إلى مزيد من الإقراض، خاصة للمشروعات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم. تحتاج البلدان إلى فرض متطلبات مماثلة لتلك التي يتضمنها Community Reinvestment Act في الولايات المتحدة، لضمان أنها عند فتح أسواقها لن تعاني مشروعاتها الصغيرة من نقص رأس المال.

١٥- لقد ضربت أزمة الديون الأرجنتين في ١٩٨١، ثم شيلي والمكسيك في ١٩٨٢، وبعد ذلك البرازيل في ١٩٨٣. وظل نمو الإنتاج بطيئاً جداً خلال الفترة الباقية من عقد الثمانينيات.

١٦- وكما سبق أن أشرنا، لقد بدأت عملية إعادة التقييم في وقت سابق، تحت ضغط اليابانيين، وانعكس ذلك في نشر دراسة رائدة للبنك الدولي عام ١٩٩٣ بعنوان: "المعجزة

الأسبوعية: النمو الاقتصادي والسياسة العامة". وانعكست التغيرات في التفكير في التقارير السنوية عن التنمية والتي سميت تقرير التنمية العالمية". على سبيل المثال، أعاد تقرير ١٩٩٧ بحث دور الدولة، وركز تقرير ١٩٩٨ على المعرفة (بما في ذلك أهمية التكنولوجيا) والمعلومات (بما في ذلك نقائص الأسواق المرتبطة بنفص المعلومات). وشدد تقرير عام ١٩٩٩ وتقرير عام ٢٠٠١ على دور المؤسسات، وليس فقط على دور السياسات، وتبنى تقرير عام ٢٠٠٠ وجهة نظر أوسع بكثير عن الفقر.

١٠٠- ولا مجال للدهشة، أن البنك لا يزال لم يأخذ بالجدية المطلوبة لوجه النقد

النظرية والتجريبية لتحرير التجارة، مثل تلك التي قدمها

F.Rodriguez & D. Rodrik, "Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to the Cross-National Evidence", Ben Bernanke & Kenneth S. Rogoff, eds., in Macroeconomics Annual 2000 (Cambridge, MA: MIT Press for NBER, 2001).

أيا كانت المزايا الفكرية لذلك الموقف، فإنه يتعارض مع الموقف "الرسمي" للولايات المتحدة وحكومات السبعة الكبار الأخرى التي ترى أن التجارة خير.

١٨- هناك أبعاد عدة لهذا التحول - بما في ذلك القبول بالتغيير (الإقرار بأن الأمور لم تتم بالطريقة التي كان يتعين أن تتم بها وذلك لعدة أجيال)، و القبول بالمبادئ الأساسية للعلم وطريقة التفكير العلمية، والرغبة في القبول بالمخاطر الضرورية لعملية إقامة المشروعات. أنا مقتنع أن مثل تلك التغيرات، في ظل الظروف الصحيحة، يمكن أن تتم في مدى زمني قصير نسبيا. ولמיד من التوضيح لهذه الرؤية لمفهوم "التنمية كتحويل"، راجع J.E.Stiglitz, "Towards a New Paradigm for Development: Strategies, Policies and Processes",

المحاضرة التي أقيمت في قصر الأمم، جنيف، أوكتاد، ١٩ أكتوبر، ١٩٩٨.

١٩- في العديد من البلدان، تمثل خدمة الدين أكثر من ربع الصادرات، وهي تمثل في بلدين حوالى نصف الصادرات.

٢٠- هذه الديون تسمى أحيانا بـ"الديون البغيضة".

٢١- يعتبر Jim Wolfensohn هاما، فقد دفع وشجع المبادرات الثقافية في البنك الدولي.

٢٢- مؤخرا، يتم الضغط بشكل متزايد على البلدان النامية للإذعان للمعايير (على سبيل المثال في مجال البنوك) التي لم يتم إلا بدور ضئيل في وضعها. وفي الواقع، غالبا ما يتم للتباهي بهذه الإجراءات على أنها إحدى "الإجازات" القليلة لجهود إصلاح المعمار

---

الاقتصادي العالمي. أيا كان النفع الذي قد تحثه لتحسين الاستقرار الاقتصادي العالمي، فإن الطريقة التي تمت بها ولدت استياء ضخما في العالم النامي.

---

## الفهرس

٥	هذا الكتاب
٩	المقدمة
١٧	الفصل الأول: وعود المؤسسات العالمية
٤١	الفصل الثاني: وعود لم يتم الوفاء بها
٧٧	الفصل الثالث: حرية الاختيار؟
١١٩	الفصل الرابع: أزمة شرق آسيا
١٧٥	الفصل الخامس: من أضع روميا؟
٢١٩	الفصل السادس: قوانين تجارة غير عادلة وأضرار أخرى
٢٣٩	الفصل السابع: طرق أفضل إلى السوق
٢٥٩	الفصل الثامن: البرنامج الآخر لصندوق النقد الدولي
٢٨٥	الفصل التاسع: المستقبل









## مختارات ميريت

• في رأي ستجليتز أن الضحية الأساسية لهذه الكوارث هم فقراء العالم الثالث، لا أغنياءه وأولي الأمر وأصحاب النفوذ فيه. فهؤلاء الفقراء هم الذين يتحملون مغبة سياسيات الصندوق سواء في صورة قبض يد الدولة عن التدخل لصالحهم، وإلغاء أو تخفيض ما يقدم من دعم السلع والخدمات الضرورية من صحة وتعليم وسكن.. إلخ، أو شيوع البطالة، وارتفاع أسعار الواردات الضرورية، أو زيادة معدلات الضرائب وفاء بديون لم تكن لها ضرورة، أو تخفيضاً لعجز في الموازنة ليس من المصلحة دائماً تخفيضه.. إلخ.

صندوق النقد الدولي لا يريد أن يعترف، كما يقول ستجليتز، بأن الاعتماد على قوى السوق ليس دائماً هو الحل الأمثل، ولا يريد أن يعترف بأن هناك حالات كثيرة تستوجب تدخلاً من جانب الدولة لإصلاح ما أفسده السوق، أو لسد الثغرات التي تركها السوق دون علاج، أو باستخدام مصطلحات النظرية الاقتصادية، لمواجهة «نقائص السوق» (Market Imperfections) وحالات «فشل السوق» (Market Failure).

يرى المؤلف أن الخصخصة (أي بيع مشروعات القطاع العام) قد تؤدي في بعض الحالات (وعلى الأخص إذا بيعت للأجانب) إلى أضرار أكبر من نفعها، كما أن الانتقال من نظام التخطيط وتدخل الدولة الصارم إلى نظام السوق، كما حدث بعد سقوط الشيوعية، يجب أن يجري ببطء وحذر، وإلا دفعت الدولة ثمنًا باهظًا في صورة انخفاض شديد في معدل النمو وزيادة نسبة الفقراء والمعوزين، وارتفاع معدل البطالة، وشيوع الفساد، وهو ماحدث بالفعل في روسيا وبعض بلاد أوروبا الشرقية الأخرى نتيجة تطبيق نضائح صندوق النقد الدولي الذي أوصى بسياسة «العلاج بالصدمة» (Shock Therapy). ويرى ستجليتز أن نجاح الصين حيث فشلت روسيا في الانتقال من نظام تدخل الدولة إلى نظام السوق، يرجع إلى هذا التدرج والحذر اللذين التزمتهما الصين، فحققت تلك المعدلات الباهرة في النمو، ولم تحدث مأسى اجتماعية بالدرجة التي شهدتها رو ودول أخرى في أوروبا الشرقية.

د. جلال أده

المكتبة  
Bibliotheca Alexandrina



0640213



ميريت